

الدكتور رمزي زكي

الليبرالية المتروسة



ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة

الليبرالية المتروسة

كالتربية

جليس في الزمان ككنا

الكتاب : الميراثية الموحدة

المؤلف : دكتور رمزي زكي

الطبعة الأولى ١٩٩٣

© جميع الحقوق محفوظة

الناشر: دار المستقبل العربي

تليفون : ٤٧٢٧ - ٢٩ - القاهرة

رقم الإيداع : ٩٣/٤٠٠١

التسجيل الدولي : ٣ - ٤٩ - ٢٣٩ - ٩٧٧ ISBN

الدكتور رمزي زكي

الليبرالية المتوسّعة

ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة



المحتوى

الموضوع	صفحة
الإهداء	١٥
توطئة: من ليبرالية مانشستر إلى ليبرالية شيكاغو	١٩

الفصل الأول

حول جوهر الليبرالية الجديدة - مدخل نظري

٣٠	كبل أن تقرأ
	المبحث الأول: هذه الليبرالية الجديدة المتوحشة .. ملاحظات حول تراجع دور
٣١	الدولة في النشاط الاقتصادي
٣١	طرح المشكلة
٣٢	بداية لاهد منها: ليبرالية القرن الثامن عشر
٣٩	فهرس الليبرالية الاقتصادية
٤٥	التدخل الحكومي والنظام الرأسمالي
٥٠	عصر الأزمة المستمرة للرأسمالية (منذ السبعينيات وحتى الآن)
	مقدمة الأزمة: الانهيار طويل المدى لمعدل الربح نحو الانخفاض (مشكلة
٥٧	امتصاص الفائض المتزايد)
٦٣	امتصاص الفائض عن طريق الاتفاق العسكري
٦٩	امتصاص الفائض عن طريق تصدير رأس المال
٧٤	الفائض والدور المتزايد لقطاع الخدمات
٨٧	الليبرالية الجديدة والبحث عن مخرج لأزمة الرأسمالية

٨٩	١ - مجسيم دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي
٩٢	٢ - إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح المورجوازية
١٠٥	إعادة تقسيم العالم وعودة مناطق النفوذ
١١٢	خاتمة: حتمية ظهور نظام إجتماعي جديد
١١٥	هوامش ومراجع
	المبحث الثاني: أزمة الاقتصاد الأمريكي، هل انتهت قيادة أمريكا للمنظومة
١٢٥	الرأسمالية
١٢٥	مقدمة
١٢٨	عوامل التدهور على الصعيد العالمي
١٤٦	عوامل الضغط على الصعيد المحلي
١٤٧	١ - إتساع الفجوة بين الاستثمار والإنتاج
١٥٣	٢ - لمر العجز الخارجي
١٥٦	٣ - تضخم الدين الداخلي
١٥٩	٤ - التغيرات الحادة في توزيع الثروة والدخل
١٦١	خاتمة:
١٦٥	ملحق إحصائي
١٧٨	هوامش ومراجع

الفصل الثاني

« أعمى » رأس المال والليبرالية الجديدة

١٨٢	قبل أن نقرأ
	المبحث الثالث: أعمى رأس المال وشروط توسع الرأسمالية العالمية في الأطراف
١٨٣	(الليبرالية التكيف والبحث عن آليات لغااضي قيمة تاريخي جديد)
١٨٣	توداعة
١٨٦	١! ل الفكرية لليبرالية التكيف المعاصرة بالبلاد المختلفة
١٨٨	خطوط التي رسمها تقرير لستيريسون

١٩٢	لائزيا: الخطوط التي رسمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي
١٩٢	١ - سياسات صندوق النقد الدولي
١٩٧	٢ - سياسات البنك الدولي
٢٠٧	الأهداف الجوهرية للسياسة التكيف
٢١٠	١ - إدماج البلاد المدينة في تقسيم العمل الدولي الجديد
٢٢٠	٢ - نزاع الملكية العامة لصالح الدائنين
٢٣٢	هل تتحقق وعود برامج التكيف في الأجل الطويل
٢٣٧	برامج التكيف والاستثمارات الأجنبية
٢٤٥	خاتمة
٢٤٨	ملحق إحصائي
٢٥٧	هوامش ومراجع

الفصل الثالث

هكلنا كان فجر الليبرالية الرأسمالية

(خبرات تاريخية من العالم الثالث)

٢٦٧	قبل أن تقرأ
٢٦٩	المبحث الرابع : الكشف الجغرافية والتهب الوحشي للذهب من العالم الثالث ..
٢٨٢	هوامش ومراجع :
٢٨٥	المبحث الخامس : الكشف الجغرافية وتجارة العبيد
٣٠٢	هوامش ومراجع:
٣٠٦	المبحث السادس : حرب الأفيون ١٨٣٩-١٨٤٢ وليبرالية التجارة
٣٢٠	هوامش ومراجع

قائمة الجداول

رقم	الموضوع	الصفحة
١-١	إجماعات الائتلاف العسكري العالمي للفترة ١٩٩٠-١٩٩٠	٦٥
٢-١	توقعات إيو الائتلاف العسكري في مختلف مناطق العالم	٦٥
٣-١	العلاقة بين قطاع الخدمات ومشتري الدخل (١٩٩٠-١٩٩٠)	٨٠
٤-١	معدلات الربع لرأس المال الصناعي ورأس المال المالي في لثانيا	٨٥
٥-١	الاتحادية للفترة ما بين ١٩٩٥-١٩٨١	٨٥
٥-١	الحصة المملوكة من الثروة التي يملكها اقلي واحد بالثمة من	٩٧
٩٧	الامريكيين ١٩٨١-١٩٨٣	٩٧
٦-١	بعض صلاص الاقتصادية البلاد الرأسمالية الصناعية في ضوء	٩٩
٩٩	السياسة الليبرالية الجديدة خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩	٩٩
٧-١	تطور أقتصاد مجتمع الانسان الاكبر (الرابوت) في بعض الدول	١٠٤
١٠٤	الرأسمالية ١٩٧٤ - ١٩٨٢	١٠٤
٨-١	الانهاض الاقتصادي الرابع - لوعة إحصائية من مؤشرات الاداء	١٠٩
١٠٩	الاقتصادي في دول شرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي	١٠٩
١٠٩	السابق طهلاً لعام ١٩٩١	١٠٩
٩-١	مؤلف الاستثمارات الأجنبية الخاصة في دول شرق أوروبا في عام	١١٢
١١٢	١٩٩٢	١١٢
١-٢	تقرير الحساب لجاري والمؤلف الصافي للاستثمارات الأجنبية	١٣٧
١٣٧	للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦	١٣٧
٢-٢	الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الجمهورية الأوروبية ١٩٩٠ -	١٤٤
١٤٤	١٩٨٦	١٤٤
٣-٢	مصادر العجز الخارجي للاقتصاد الأمريكي للفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٨	١٥٢
٤-٢	تراجع الرزق النسبي للاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد الرأسمالي	١٦٦
١٦٦	العالمي	١٦٦
٥-٢	تطور متوسط صافي معدل الربع في الصناعات التصنيعية الأمريكية	١٦٦

١٦٧	١٩٥٢-١٩٨٧	٦-٢
	متوسط عدد ساعات العمل السنوية في الدول الصناعية الرأسمالية ومتوسط أجر العامل في الساعة في الصناعات التصنيعية في بعض الدول الصناعية والزراعية	
١٦٨	٧-٢	
	تطور ميزان المبلغ والمخلفات والتحويلات الخاصة في موازين مدفوعات الدول السبعة الرأسمالية الأساسية للفترة ١٩٩٣-١٩٨٤	
١٦٩	٨ ٢	
	تطور حالة العجز أو الفائض في الميزانية العامة في الدول السبعة الرأسمالية الأساسية للفترة ١٩٨٤-١٩٩٣	
١٧	٩-٢	
	تطور معدلات نمو مكونات الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ١٩٨٤-١٩٩٣	
١٧١	١٠ ٢	
	التيهين بين معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نمو الطلب المحلي الحقيقي في الاقتصاد الأمريكي للفترة ١٩٨٤-١٩٩٣	
١٧١	١١-٢	
	التوزيع السكاني للاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية بحسب الدول المستفيدة للفترة ١٩٨٧-١٩٨٧	
١٧٢	١٢-٢	
	الاستثمار المباشر في الولايات المتحدة للفترة ١٩٨٠-١٩٨٧	
١٧٢	١٣-٢	
	القرارات الخارجية الصناعية المتعلقة إلى الولايات المتحدة للفترة ١٩٨٠-١٩٩٠	
١٧٣	١٤ ٢	
	بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي للاقتصاد الأمريكي ١٩٨٤-١٩٩٢	
١٧٤	١٥-٢	
	السياسات الاقتصادية المعمول بها في ٩٤ برنامجاً ينحسب صندوق النقد الدولي	
١٧٨	٢ ٣	
	هيكل مشروعية قروض التكليف الهيكلي التي منحها البنك الدولي لبعض الدول المختلفة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٨٨	
٧ ٥	٣-٣	
	تبعية الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة للمصادر العمومية الخارجية للأرباح الرئيسية من الزيادة الحاد المتعددة	
٢١٤	٤-٣	
	متوسط الأجور الصناعية في بعض الدول المصدرة الحديثة وبعض الدول الرأسمالية الصناعية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٦	
٢١٩	٥-٣	
	أحجار الدين المأخوذة في السوق الائتماني ومعدل سرعة تدورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨	
٢٢٤	٦-٣	
	تطور عمليات تحويل ديون البلاد المختلفة عبر السوق الائتماني ١٩٨٤-١٩٨٨	
٢٣١	٧-٣	
	الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تكونت من خلال تحويل الدين إلى أصول إنتاجية في عدد من الدول المختلفة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩	
٢٣٣		

٢٣٥	٨-٢	العجز التجاري يتحول إلى فائض بينما التور الاقتصادي يتحول إلى التنصاع
٢٤٠	٩-٣	حركة دخول وخروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة طبقاً للمجموعات الاقتصادية المنخفضة خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠
٢٤٨	١٠-٣	أكبر عشرة أسواق في دول العالم الثالث للصادرات السلعية للولايات المتحدة طبقاً لهيئات ١٩٨٣
٢٤٩	١١-٣	من هي أكبر الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩
٢٥٠	١٢-٣	التوزيع الجغرافي للشركات الكبرى ودولة النشاط وبروعها الأجنبية
٢٥٦	١٣-٣	سبة متوسط التدفق السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت للفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ في البلاد أرستالية النفطية
٢٥٧	١٤-٣	سبة متوسط التدفق السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت للفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ في الدول النامية
٢٥٧	١٥-٣	للعلاقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية - الكمالات الإقليمية للفترة ١٩٨٠-١٩٨٩
٢٥٣	١٦-٣	الاستثمارات الأجنبية المباشرة في شرق آسيا والمحيط الهادئ (الوجهات الأساسية للتدفق ومصادرها للفترة ١٩٨٠-١٩٨٩)
٢٥٣	١٧-٣	سبة متوسط التدفق السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي حسب المناطق الاقتصادية للفترة ١٩٨٧-١٩٩٠
٢٥٤	١٨-٣	الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا اللاتينية والكاريبي (الوجهات الأساسية للتدفق ومصادرها للفترة ١٩٨٠-١٩٨٩)
٢٥٥	١٩-٣	مؤشرات الأداء الاقتصادي لشبلي خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٢
٢٥٦	٢٠-٣	مؤشرات الأداء الاقتصادي لتكسيك خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٢
٢٥٨	١-٤	تطوير كميات الذهب المتهرب من دول أمريكا الجنوبية خلال مرحلة الكشف الجغرافية والرأسمالية التجارية (١٥٠ - ١٨)
٢٥٩	٢-٤	تطوير كميات النفط التي نهجها الأوروبيون من دول أمريكا الجنوبية في مرحلة الكشف الجغرافية والرأسمالية التجارية (١٥٠ - ١٨)
٢٦١	٣-٤	تطوير علة العبيد للمستعمرين إلى العالم الجديد خلال الفترة ١٤٥١-١٨٧٠
٢٦٨		

قائمة الأشكال

رقم	الموضوع	الصفحة
١-١	النمو غير المتسق : تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول الرأسمالية الصناعية لفترة ١٩٦٢-١٩٨٦	٤٢
٢-١	تطور معدل التضخم في بعض الدول الرأسمالية الصناعية لفترة ١٩٦٢-١٩٨٦	٤٣
٣-١	إستخدام علاقات المعجز والمفاتيح بين الدول الصناعية الأوروبية ١٩٦٤-١٩٨٦	٤٤
٤-١	أستخدام علاقات الصخر والمفاتيح بين اليابان والولايات المتحدة ١٩٦٤-١٩٨٦	٤٥
٥-١	من منظور النمو التامشكالي بين الدول الرأسمالية الصناعية : تطور الرأسمال القياسي لانحيازية العمل في الصناعات التحويلية ١٩٦٨-١٩٧٧	٤٦
٦-١	تطور معدلات الربح في الصناعات التحويلية في اليابان وأوروبا الغربية والولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٦	٦١
٧-١	تطور الاتفاق العسكري في العالم خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٠	٦٦
٨-١	استنزاف المفاتيح الاقتصادية بالدول النامية عن طريق استيراد السلاح ١٩٧٣-١٩٨٤	٦٨
٩-١	تطور تجارة دول أوروبا الشرقية مع الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٨٠	٧٢
١٠-١	تطور تجارة الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٨٠	٧٣
١١-١	تفسير هيكل الاقتصاد العالمي والصناعات خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠	٧٨
١٢-١	تطور الاستثمارات الحكومية المتأخرة في الدول الرأسمالية لفترة	

٩٥	١٩٨٦-١٩٩٠	١٣-١
	تطور معدل البطالة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان للفترة	
١	١٩٨٦-١٩٩٠	
	تطور معدل البطالة في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والكتلة الاتحادية	١٤-١
١-١	١٩٨٦-١٩٩٠	
١-٢	تطور معدل البطالة في عركندا والنرويج - ١٩٩٠-١٩٨٦	١٥-١
١-٣	تطور معدل البطالة الحقيقي لبعض الدول الرأسمالية الصناعية	١٦-١
	١٩٨٧-١٩٩٣	
١-٤	مقارنة حالات البطالة في الدول الرأسمالية الصناعية طبقا لعام	١٧-١
١-٥	١٩٩٠	
١٨-١	نسب تدوير الناتج المحلي الاجمالي في الاتحاد السوفيتي السابق	
١١١	ودول شرق أوروبا عام ١٩٩٠	
١٣١	تطور إنتاجية عنصر العمل بالانقتصاد الأمريكي (١٩٧١-١٩٩٢)	١-٢
١٣٢	تطور التخصيص النسبي للولايات المتحدة من الصادرات والواردات	٢-٢
	العالمية خلال الفترة ١٩٥٥-١٩٨٥	
١٣٤	تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي فيما العملات الأخرى للفترة	٣-٢
	١٩٨٧-١٩٩٢	
١٣٦	الفرق النسبي للأصول الأجنبية للولايات المتحدة خلال الفترة	٤-٢
	١٩٨٨-١٩٩٢	
١٤٩	تطور تراكم رأس المال في الصناعات التحويلية بالولايات المتحدة	٥-٢
	بالمقارنة مع اليابان ودول غرب أوروبا ١٩٧٤-١٩٨٨	
١٥٠	تطور معدل الربح في الصناعات التحويلية بالولايات المتحدة	٦-٢
	١٩٧٢-١٩٩٠	
١٥١	تطور معدل الاستثمار في الاقتصاد الأمريكي ١٩٨٠-١٩٩١	٧-٢
١٥٥	تطور العجز التجاري مع الشركاء التجاريين للولايات المتحدة عام	٨-٢
	١٩٨٧	
١٥٨	تطور دين الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة خلال الفترة	٩-٢
	١٩٨٠-١٩٩٣	
١٦٢	تطور المصاحبة ومعدلات البطالة في الولايات المتحدة للفترة	١٠-٢
	١٩٨٨-١٩٩٢	
١٦٣	تصاعد متوسط دخل الفرد وتدوير الأجرز الحقيقية في الاقتصاد	١١-٢
	الأمريكي للفترة ١٩٨٠-١٩٩٢	

٢١٦	١-٣	تطور التعلقات الصانعة للموارد الخارجية المتجهة للبلاد النامية التي تغطيها إحصائيات البنك الدولي (١٩٨٠ - ١٩٩٠)
٢٢٥	٢-٣	تطور أعمار الكهدين الخارجية في السوق الثانوي لبعض الدول النامية
٢٢٧	٣-٣	آليات مبادلة الدين بأصول انتاجية
٢٣٨	٤-٣	نسبة تعلق الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في مناطق العالم المختلفة (١٩٧١ - ١٩٨٩)
٢٤١	٥-٣	محول كورنيا الجنوبية وتايوان التي دول مصدرة صانعة للاستثمار الأجنبي المباشر
٢٤٢	٦-٣	التعلقات الصانعة للموارد الخارجية المتجهة إلى دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي (١٩٨٣ - ١٩٩٠)
٢٤٣	٧-٣	التعلقات الصانعة للموارد الخارجية المتجهة إلى مجتمعة دول شرق آسيا والباسيفيكي (١٩٨٢ - ١٩٩٠)
٢٤٤	٨-٣	التعلقات الصانعة للموارد الخارجية المتجهة إلى مجتمعة الدول الأفريقية شبه الصحراوية (١٩٨٢ - ١٩٩٠)

الإهداء

إلى الذين أصابهم شرور الليبرالية المتوحشة وباضلون من أجل
ليبرالية ذات مضمون إنساني، وطني، تحرري، ديمقراطي ...
أهدي هذه الصفحات.

دعوى زكي

قال أبو الطيب المعتزى :

إذا رأيت يسوبّ الليثِ بالمرّة
فلا تظنّ أن الليثِ يبعثُ



من ليبرالية مانشستر . . إلى ليبرالية شيكاغو

كان ظهور الأفكار الليبرالية إيمان مصر التغير وحفي العودة الصناعية (١٧٥٠ . ١٨٥٠) علامة مضبوطة وعظيمة في تاريخ تطور البشرية، فقد جاءت الليبرالية آنذاك كإنتصار باهر على النظام الاتطاعي الذي ساد في العصور الوسطى ، وهو النظام الذي كان يستند على الاستعباد والمهوبة وقهر حرية الفرد وحقوقه، وشكل حينذاك مؤسساته وقبضه وعلاقاته الاجتماعية عائقاً أمام تطور الرأسمالية في فجر ظهورها. كان الفلاسفة الليبراليون قد إستخلصوا النتائج الكامنة في انهيار النظام الاتطاعي وأدركوا ملامح زمن إقتصادي جديد للتطور، لحطوا بذلك فكر العصور الوسطى وسلخوا العقيدة الرأسمالية الوليدة بنظرة مخففة قاسماً، كان أبرز ملامحها هو إعادة إكتشاف الفرد وحقوقه وقدرته على التغير والسيطرة على الطبيعة. ولهذا ما أن ظهرت الأفكار الليبرالية، كمنظومة أيديولوجية كاملة، تعبر عن مصلحة الرأسمالية الوليدة، حتي انتشرت بسرعة فائقة في مختلف دول القارة الأوروبية، ثم بعد ذلك إلى أماكن أخرى من المعمورة. ولم يكن من الممكن لسرعة هذا الانتشار أن تتحقق لو لم تكن متفلة إلى أبعد الحدود واحتياجات النظام الرأسمالي الصناعي الجديد. فقد ظهرت تلك الأفكار في الوقت الذي طالب فيه رجال الصناعة بإزالة الصوائك التي تحول دون نمو

نمو إنتاجهم الصناعي، وأطلقت حرية المنافسة من كل قيد، وإبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي ومطالبتها فقط بحماية الأمن الداخلي وأمن البلاد الخارجى؛ وسوف تتكفل حرية المنافسة والمبادرات الفردية وأليات السوق بتحقيق مصلحة المجتمع، لأن الفرد حينما يسعى لتحقيق مطامحه وأهدافه يحقق، بطريقة لا إراديه، مصلحة المجتمع. ولد عبر آدم سميث، أبو الليبرالية، عن هذه الفكرة حينما تحدث عن وظيفة «اليد الخفية» Invischle Hand. كانت الليبرالية آنذاك تؤكد، أن تطور المجتمع يحتاج الي تكوين الفرد من منزلة أقصى درجات حرته في التصارع والمنافسة وأن البقا، للأصلح والأقوي، وأنه لكي يتحقق التوافق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة لابد من انتهاز سياسة عدم التدخل - *Laissez - Faire*، أي حرية العمل، وحرية التعاقد، وحرية التجارة وحرية التنافس، لأن هناك قوانين صارمة تعمل عليها في المجتمع والطبيعة وتؤدي دائماً الي «الوضع الأفضل»، ولهذا يجب إبقاء الحكرمات والمنظمات الاجتماعية بعيداً عن التدخل في طريقة عمل هذه القوانين وإلا ساءت الأمور. وتحت تأثير هذا النوع من الفكر الليبرالي شنت البروجوازية الصناعية المساعدة حملات عنيفة (في إنجلترا وغيرها) لمقاومة تشريعات الفصل والاحجر ونظام الطوائف العرقية ونقابات العمال والحد من مساعدة الفقراء، وإلغاء قوانين الحبوب والملاحة وإطلاق حرية التجارة عبر البحار، وتجميع نطاق النشاط الحكومي وأن تكون الضرائب قليلة.

علي أن الأفكار الليبرالية حينما ظهرت آنذاك لم تكن تتعلق فقط بحرية النشاط الاقتصادي، وإنما كانت تشمل مجموعة كاملة من الحقوق الفردية، كحق التعبير والفكر والعقيدة والتفصيل النهائي والمشاركة في القرار السياسي . الي آخره، لكن الطبقة البروجوازية الصناعية تسكت فقط بالجانب الاقتصادي من الليبرالية، الذي كان يعطيها المبرر بأن ماتحلقه من أرباح وثروات هو نتيجة لجهدها الفردي وحسن تدبيرها وإقدامها علي المخاطرة ولهذا وفقت في البداية ضد أي حق للأخرين يحس حريتها في تعظيم أرباحها وثرواتها واحكارها للسلطة. من هنا، ليس من الصحيح أن يظن البعض أن الليبرالية السياسية (التعددية السياسية وحرية تكوين الأحزاب والنيابات وسطحات المجتمع المدني) كانت هي الوجه الآخر لليبرالية الاقتصادية، فقد إحتاج الأمر حرص معاركة ضاربة وتضحيات كبيرة (كانت دامية في بعض الاحيان) عبر عشرات السنين لكي ترضخ الرأسمالية للمطالب الديموقراطية من جانب القاعدة

الشعبية فتصمم بتكرين الأحزاب والانتخابات وحرية التعبير والمشاركة في الانتخابات. بل إنه حينما كان النظام الرأسمالي يتعرض لأزمات كبرى (كما حدث في النصف الأول من القرن العشرين) كان أول ما يصحى به هو «الديمقراطية» وهو ما حدث في ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، وإبان فترة للمكارية في الولايات المتحدة.

وولم أن الليبرالية الاقتصادية كانت هي الإطار الذي فجر الامكانيات الهائلة للثورة الصناعية فيما حققته من تقدم هائل في قوى الإنتاج والدخل والرفاه. إلا أن الخبرة التاريخية تشير إلى أن هذه الليبرالية سرعان ما أنتجت شروطاً اجتماعية كثيرة، مثل استغلال العمال والنساء والأطفال أبشع استغلال (خاصة في المراحل الأولى من الثورة الصناعية) وأضاعت البطالة والفراق الاجتماعي الكبيرة، والازمات الاقتصادية والعطاش الحضري على الأسواق الخارجية ومنايع إنتاج المواد الخام، وعن ثم تكوين المستعمرات ونهب الصالح الثالث. كما أن هذه الليبرالية حطمت المساواة وأنتجت الاحتكارات الكبرى، والتصارع بين الدول الرأسمالية الصناعية التي أدت إلى اندلاع حربين عالميتين طاحنتين في النصف الأول من القرن العشرين.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية تدخلت الرأسمالية مرحلة جديدة، كانت أهم ملامحها الحد من الليبرالية المطلقة وتهذيب «قواعد اللعبة» من خلال الدور الذي لعبته الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، بعد أن بين جون ماينرد كينز في نظريته العامة للتقدم والفائدة والعرف (١٩٣٦) أنه مستحيل أن ينتج النظام الرأسمالي الوقوع في الازمات الاقتصادية (على غرار ماحدث في أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩ - ١٩٣٣) إلا إذا لعبت الدولة دور الموازن الموضوعي بين قطاعات قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي. ومنذ ذلك الوقت تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتزايد الاتفاق الحكومي وتوسعت مجالاته، وبالات في مجال الخدمات والاضمانات الاجتماعية. وكانت الفترة فيما بين ١٩٤٥ - ١٩٧٠ تعبر عن مرحلة ماسي «بدولة الرفاء» التي تميزت بارتفاع معدلات النمو والرفاه والاستقرار النسبي النسبي وزيادة مستوى المعيشة وترسيخ أشكال الديمقراطية الغربية، وبرز دور الدولة الإقتصادي والإجتماعي.

وحينما تعرض النظام الرأسمالي في بداية السبعينيات لهزات شديدة علي معبده المحلي وصموده العالمي، إبتلع آنذاك صراع فكري ضخم بين الاقتصاديين حول

طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعين على الدول الرأسمالية أن تسيّر على هداها لمواجهة هذه الهزات. وقد حسم هذا الصراع في تلك الأونة لصالح التيار الليبرالي المستطرف على حساب التيار الكينزي الذي يدعو إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. فقد دخلت الرأسمالية العالمية حقبة السبعينيات وهي تعاني من مشكلات وأزمات حادة وجديدة لم تعرفها في فترة الازدهار اللامع الذي عاشته في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ - ١٩٧١). فعلى الصعيد المحلي داخل كل دولة رأسمالية صناعية، كان هناك الركود الاقتصادي المصحوب بمعدلات مرتفعة للبطالة والتضخم، وكان هناك تراجع واضح في معدلات الادخار والاستثمار ونمو شديد في العجز الداخلي والخارجي. وعلى الصعيد العالمي للرأسمالية، كان من الواضح أن نهاية حقبة السبعينيات قد وضعت نهاية لمصر الازدهار اللامع الذي شهدته الاقتصاد الرأسمالي العالمي في فترة ما بعد الحرب، حيث قدحورت معدلات نمو التجارة العالمية، وانتهى عصر ثبات أسعار الصرف، واضطربت علاقات العجز والفائض بين الدول، وتحولت أسواق النقد العالمية إلى مأبشة ترواي القمار والمضاربة، وأدبلت حُصَي الحماية في التجارة.. إلى آخره.

كان من الواضح آنذاك، أن الرأسمالية كنظام اقتصادي إحصامي تمر بمرحلة جديدة تختلف كلية عن مرحلة عالم ما بعد الحرب. وكان من الجلي أيضاً، أن الأزمة التي دخلت فيها تختلف كلية عن الأزمات الدورية العادية قصيرة الأجل التي كانت تمر بها من فترة لأخرى (الدورات الاقتصادية).

أما عن الصراع الفكري الذي نشب آنذاك فقد إندلج بين الكينزيين الذين رأوا أن إدارة هذه الأزمة يتطلب تدخلاً قوياً من جانب الدولة لمواجهة المشكلات التي نجمت عن اضطراب قوي العرض، وبين الليبراليين الجدد الذين شروا هجوماً أيديولوجياً شديداً على تدخل الدولة، واستندوا في ذلك على أفكار الحرية الفردية المطلقة. وذهب الليبراليون الجدد إلى أن سر الكوارث التي حدثت للرأسمالية إنما تعود إلى سياسات التدخل الحكومي التي عطلت آليات السوق وحذت من المبادرات الفردية وأدت إلى تضخم حجم الحكومة وزيادة انفاقها العام ومناقضتها للتقاطع الخاص واحتياجها الشديد للموارد المالية، مما أدى إلى زيادة الضرائب والدين العام المعطي والعبث بالتوازن التقدي وانفجار قوي التضخم. وأنه لمواجهة ذلك كله يجب العودة لليبرالية

المطلقة مع ما يعتبه ذلك من تحجيم لدور الدولة وثقافات العمال وإطلاق آليات السوق بلا حدود .

ونظراً لعمق الأزمة الاقتصادية آنذاك وفشل الجهاز النظري للمكينة في تفسير ما حدث أو طرح حلول عاجلة بديلة، فقد إنتصر التيار الليبرالي المتطرف مساعداً في نجاح مارجريت تاتشر في بريطانيا عام ١٩٧٩ ونجاح ريغان في أوائل الثمانينات. لمنع ضربة هذه الأزمة وتأثيرها السلبي على كافة الطبقات والشرائح الاجتماعية (الرأسماليين، الطبقة المتوسطة، العمال والفلاحين) فقد نجحت طبول الدعاية الليبرالية في كسب وتأبيد هذه الطبقات والشرائح الاجتماعية حينما صورتوا في الانتخابات لصالح تاتشر وريغان (وفي دول رأسمالية أخرى) على أمل أن تتحلق أوسعهم المراقبة التي جاءت في البرامج الاقتصادية الإنتخابية المستندة على الليبرالية المتطرفة.

جاء الليبراليون الجدد بمتنـاج جديد لإدارة الرأسمالية في صعيدها المحلي وصعيدها العالمي، فعلى الصعيد المحلي قال الليبراليون، ان الرأسمالية كنظام اقتصادي اجتماعي لا تنطوي على عيوب أساسية أو أنها معرضة لأزمات خطيرة، فهي قادرة على أن تصحح نفسها بنفسها ولذا فـ على التكيف مع أزماتها وتجاوزها إذا ما روعيت حرية السوق واستطاع المجتمع حماية هذه الحرية وتحجيم دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي. بل ذهب بهم التطرف إلى الاعتقاد من جديد بذكره «اليد الخفية» التي تحدث عنها آدم سميث وتخلق الانسجام والعراقيل بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة. واعتقد الليبراليون أن أزمة النظام الرأسمالي تكمن في قصور العرض وليس في قصور الطلب. ومن هنا يجب العمل على إبعاش قوي العرض، وأنه لكي يتحقق ذلك يجب أن يترافق للمستثمرين الأمان والحرية المطلقة لهم، وأن تتوافر لهم الأموال اللازمة لنشاطهم والعمل على زيادة برائحتهم للإنتاج والاستثمار من خلال تقليل ضرائب الدخل المفروضة على أرباحهم المالية وتخفيض الضرائب على الفروع ورأس المال، وأن يباع القطاع العام لهم، وأن تتنقل كثير من الأنشطة التي كانت تقوم بها الحكومة إلى القطاع الخاص (التعليم، الصحة .. الخ) . وأن ترفع الدولة يدها عن جهاز الأسعار، وأن تتخلى الحكومات عن أهداف التوظيف الكامل ودولة الرفاهة الضمانات الاجتماعية وأمانات البطالة ودعم المواد الغذائية للفقراء) . وكل ما هو

مطلوب من الدولة أن تلعب دور الحارس لتواعد هذه اللعبة وأن تضع سياسة نقدية منضبطة.

وعلى الصعيد العالمي وحب الليبراليون بعموم أسعار الصرف وبالفاء القوي على موازن المنفوعات والمفردات الخارجية وضرورة تشجيع حركات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية مع خلق مناخ موات لها في البلاد التي تذهب إليها. ومنذ بداية السبعينات تسربت الليبرالية المتطرفة إلى المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وراحت تتعامل مع البلاد الثامية الفقيرة من منطق التكيف وضرورته مع السوق الرأسمالي العالمي وإبعاد الدولة وإضعافها، وترك أليات السوق لكي تعمل بشكل طليق. ووضعت هذه المنظمات ومشروعاً أسياً لإعادة الانصاف الاقتصادي داخل هذه الدول وتجهيد علاقاتها مع السوق الرأسمالي العالمي. وهو المشروع الذي يصاغ بشكل عام ودرن أن يفرق بين دولة وأخرى تحت عناوين : ديمقراطية التخصيص والتكيف الهيكلي.

والواقع، ان الليبرالية المتطرفة بمنطلقاتها السابقة والتي اكتسحت في تطبيقتها مختلف مواقع الساحة العالمية، كانت في الحقيقة انعكاساً لمحد الأزمات في النظام الرأسمالي ويجب النظر إليها على أنها كانت تمثل ايدولوجية كاملة لإدارة هذه الأزمة. وساعد على انتشارها ضعف قوي اليسار، وهو الضعف الذي بلغ ذروته بالهيار دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي.

كذلك تبني الإشارة، التي ان الليبراليون الجدد بدعوتهم المتطرفة للحرية الاقتصادية وانكارهم دور الدولة في ضبط أليات وحركة النظام الرأسمالي والتخليق من شروط الاجتماعية (تعدلاً في مجال التوزيع والعنالة الاجتماعية) كانوا في ذلك قد أجهضوا كل تقدم حققته النظرية الاقتصادية على يد جون ماينرد كينز الذي كان قد أثبت ان الرأسمالية قد فقدت قدرتها التلقائية على التوازن، وأنها معرضة من حين لآخر لأزمات دورية بسبب التباين الذي يحدث بين قوتي الطلب الكلي وقوي العرض الكلي. وأنه لسلكاً هذه الأزمات يجب ان تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبارها العامل الموازن الموضوعي لقوي الاضطراب في النظام الرأسمالي. ومن المعلوم ان كينز لم يكن ماركسياً أو اشتراكياً، بل كان من أشد المحافظين والكارهين للنظام الاشتراكي. لكنه كاتقتصادي قد لم ير بأساً في ان تتدخل الحكومة لاتخاذ

الرأسمالية من ضرورها وأزماتها. وهو أمر كان محل قبول تام من كافة الدول الرأسمالية في عالم ما بعد الحرب (١٩٤٥ - ١٩٧١).

علي أية حال، سؤالنا الرئيسي الآن هو: ماذا كانت النتيجة بعد أكثر من عقدين من الممارسات الليبرالية المطلقة؟ هل استطاعت أن تخرج الاقتصادات الرأسمالية من أزمتها أو أن تعيد دلائل الصحة والعافية للرأسمالية في صعيدها العالمي؟

واضح، أنه علي الصعيد المحلي، فشلت الليبرالية المطلقة أن تتشحن لقطار النمو بطاقات جديدة في كبريات الدول الصناعية. فساقلت معدلات النمو فيها منخفضة وغير مستقرة، ومازالت أوجه الاحتلال الداخلي (عجز الموارنة العامة والتباين بين الادخار والاستثمار) والاحتلال الخارجي (عجز موازين المدفوعات) مستمرة ومتزايدة. كما انخفضت معدلات نمو الانتاجية، وزاد معدل أقلاس المؤسسات، وارتفعت معدلات البطالة، وتدهورت أحوال الطبقة المتوسطة، واتسعت الفروق في توزيع الدخل والفرة وبشكل ينذر بتفالم الاوضاع الاجتماعية واحتدام أزمة التصريف، وهي أمور لم تدر يغفل الاقتصاديين الليبراليين. وجاءت أحداث العنف في لوس أنجلوس وغيرها وصعود النزعات العرقية والقومية والاتجاهات اليمينية المتطرفة (الفاشية والنازية) لتضيق نواقيس الخطر وتشير الي الفشل المطلق لليبرالية الجديدة. وعلي الصعيد العالمي أدت الممارسات الليبرالية الي مشوه أزمة المدبونية العالمية، وقوض نظم أسعار الصرف واضطراب اسواق النقد الدولية، وبرز نزعة الحماية والكتل الاقتصادية الإقليمية شبه المتفككة، واندلاع حروب تقليدية وتجارية ضارية. أما بلاد العالم الثالث التي كانت ضحية هذه الليبرالية في صعيدها العالمي فالأمور فيها بالغة القروي والنعاسة ولاعتجاج لبيان، خاصة بعد وقوعها في فخ المدبونية الخارجية وبعد أن حاصرها الثائتون وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وليجبروها علي أن تتكيف مع الاوضاع المضطربة للاقتصاد العالمي وأن يضمنوا، من خلال هذا التكيف، استعادة ديونهم، وإعادة تشكيل التوجهات الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلاد علي نحو يكفل لهم إعادة اساليب السيطرة المباشرة علي اقتصاداتها؛ وهي الاساليب التي كانت الدول الاستعمارية قد فقدتها بعد توال هذه البلاد استقلالها السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

هكذا، إذن، يبدو أن مارسسته الليبرالية الجديدة من سياسات علي صعيد الرأسمالية

محلياً، وعلى الصعيد الرأسمالية عالمياً، يجعل ثمن خروج الرأسمالية المعاصرة من أزمتها الحالية تنقذه الآن فئات السكان الفقيرة والمحدودة الدخل (العامل والطبقة المتوسطة) داخل البلاد الرأسمالية الصناعية وسكان بلاد العالم الثالث ذلك هو منطق الليبرالية الجديدة. كما أن ثقل تناقضات الرأسمالية قد انتقل - خاصة في ضوء التحويل المتزايد وغياب آليات ضبط حركة النظام الرأسمالي في صعيده العالمي - إنتقل من الصعيد المحلي الداخلي الي الصعيد الدولي الذي أصبح مجالاً لبروز نزاعات أكثر تعقيداً ومصدراً لعدم الاستقرار في السوق العالمي.

تبقى بعد ذلك قضية ينبغي التعرض لها في هذه المقدمة، متعلّاةً بأية نيس أو شمرض وتتعلق بالمعنى الذي يشرح اليه مصطلح الليبرالية. فمع كثرة تداول هذا المصطلح، وبخاصة في وسائل الاعلام التي كثيراً ما تلجأ إلى صرامة الدقة العلمية، أصبح مفهوم هذا المصطلح، نظراً لما لحق به من ضجيج وشعارات راعقة ونزعة ايديولوجية ومفاهيم بالية في نقد الاشتراكية، أصبح غير محدد، وقطام، ومطاط، وينطوي على معانٍ متضاربة، وفي أحيان أخرى على معانٍ شامضة. فمثلاً أحد الأمور التي تثير اللبس، أن الليبرالية في بريطانيا هي المرادف للثاقفية، في حين أن الرجانية لا توصف في الولايات المتحدة بالليبرالية، وإنما بالاتجاه المحافظ. رغم أن المعنى الاقتصادي والإجتماعي للثاقفية والرجانية واحد. كما أن أسس السياسة الاقتصادية لكل منهما متشابهة. فهنا تختلف المسميات السياسية. وهي أمر لا يعنينا هنا، إذ نحن نركز على المحسوس دون الاسم. على الجوهري لا الشكل. ومع ذلك، فالمسألة ليست، في جوهرها، خلافاً حول معاني المصطلح Semantics كما يعتقد البعض.

ونسارع هنا، سعيًا وراء التوضيح الفكري، الى القول، بأننا نقصد بالليبرالية في هذا الكتاب، ذلك التيار النيوكلاسيكي في الفكر الاقتصادي الرأسمالي الذي أخذ سبيله إلى التطبيق في البلاد الرأسمالية مؤخرًا والذي يؤمن بإيماناً مطلقاً بالآليات السوقية والمنافسة والمبادرات الفردية، ويعادي التدخل الحكومي في مجال الاقتصاد والمعالجة الاجتماعية، ويضع الفرد (وهو عادة صاحب رأس المال) في بؤرة العناية والاهتمام. من هنا فالليبراليون الجدد هم من أكثر المعارضين للكتيئة التي دعت إلى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لمواجهة الأزمات النورية التي يتعرض لها

النظام الرأسمالي، وضد أي نوع من التدخل الحكومي الهادف إلى مراعاة اعتبارات العدالة الاجتماعية، لأنهم يؤمنون بأن الرأسمالية، كنظام اقتصادي اجتماعي، قادرة أيا على أن تتجاوز أزماتها، ومؤخراً لأن تمطي لكل ذي حق حقه (طبقاً لإنتاجيته الحديثة) لم رُوِعت قواعد السوق والحرية الاقتصادية وابتعدت الدولة وتقلبت الأعمال عن التدخل في آليات السوق. من هنا فهم - أي الليبراليون - ضد وجود القطاع العام والاستثمار الحكومي (فيما عدا الاستثمار في البنية الأساسية) وضد التوسع في الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية التي يفصلون أن تتحول إلى القطاع الخاص، ضد إعانات البطالة ودعم الفقراء ومحدودي الدخل. فالسوق بالنسبة لهم هو الأداة السحرية الكفيلة بأن تصل للمجتمع إلى الأوضاع المثلى دوماً، طالما أن إطار المنافسة الكاملة متوفر، ويتيح للجميع التعامل والتجارب مع مآثره أليات العرض والطلب من إشارات ومعلومات، ولهذا ليس من قبيل المصادفة أن تكون أفكار ميلتون فريدمان، زعيم الليبرالية الحديثة والذي إرتبط اسمه بالتنظير الجديد لها (ومؤسس مدرسة شيكاغو) محل قبول شبه تام في بريطانيا وأوروبا والولايات المتحدة وغيرها من الدول الرأسمالية، رغم إختلاف مسميات الليبرالية فيها

والواقع، وكما سنرى عبر صفحات هذا الكتاب، أن المنظرين لليبرالية الجديدة، حينما يتفائلون عن عدم شياب حالة المنافسة الكاملة وشروطها، إنما يرفعون أنفسهم في تناقض شديد، ويكون نموذجهم النظري الذي يستلزون عليه لتبرير وجهة نظرهم، قائما على الوهم، لأن واقع الاقتصاد الرأسمالي المعاصر سواء في صعيده الناضج بالبلاد الصناعية (ناهيك عن الدول النامية والدول التي كانت اشتراكية) أو في صعيده العالمي، لا يوجد فيه لشروط المنافسة الكاملة أو نقاء حرية السوق. ولهذا هم في الحقيقة يحاولون بلورة فكر إيديولوجي يبرز أقصى الأرباح الاحتكارية في سوق يذهب عليها طابع القلة المحككة، سواء على صعيد السوق العالمي الذي تتحكم فيه الشركات الاحتكارية دولية النشاط أو على صعيد السوق المحلي. ولهذا، ليس من قبيل المصادفة، والعال هذا، أن يكون صعود الليبرالية الاقتصادية مرتبطاً في أوروبا وأمريكا وغيرها من مناطق العالم في الثمانينيات مرتبطاً بتولي اليمين المتطرف مقاليد الحكم في هذه المناطق، وهو اليمين الذي لا يعبأ مطلقاً باعتبارات العدالة الاجتماعية وأهمية التوظيف الكامل.

إن هذا الكتاب الذي أضعه الآن بين أيدي القراء الاعزاء يدور موضوعه حول الليبرالية الجديدة، وهو يشتمل على مجموعة من الدراسات والمقالات التي كتبتها في السنتين الأخيرتين. وهو ينقسم إلى ثلاثة أبواب أساسية. الباب الأول يحاول - عبر جهد نظري - أن يكشف النقاب عن جوهر الليبرالية الحديثة وكيف أنها تعمل الآن أبديولوجية الرأسمالية في عصر أزمتها العالية عبر مآثره من محاور للحركة بهدف الوصول إلى وضع تاريخي جديد يستعيد فيه تراكم رأس المال يركز المنظومة الرأسمالية حيوتها. كما يتعرض هذا الباب، عبر دراسة أخرى، للإضطراب الذي أصاب المنظومة الرأسمالية العالمية من جراء الضعف الذي طرأ على دولة المواة / المركز التي حكمت آليات تلك المنظومة منذ انقضاء الحرب العالمية الثانية، وهي الولايات المتحدة. أما الباب الثاني - فيعرض بالبحث للتهج الجديد الذي يلوذ به الرأسمالية العالمية في تعاملها مع اليلاد النامية في ضوء ما يسمى ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلي وما تنطوي عليه من ليبرالية فوضوية، لا تصادي الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي فحسب، بل وتعمل على إضعافها. وهي البرامج التي روجت لها حملة أبديولوجية واسعة مارستها المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والليبراليون الجدد والتكنوقراط لايهام أنظمة الحكم باليلاد النامية بأن الدولة هي العدو رقم واحد للتقدم للاقتصادي والاجتماعي. أما الباب الثالث والأخير، فهو ذي طابع تاريخي، أردنا فيه، عبر ثلاثة موضوعات، أن نرجع للناسخ باعتباره خزانة عظيمة للمعرفة والوعي، لتتعرف على خبرات اليلاد النامية مع فجر الليبرالية الرأسمالية

وأخيراً أمل أن يكون هذا الكتاب، من خلال ما إنطوي عليه من جهد ودأب، مجرد مساهمة متواضعة في الحوار الدائر الآن في بلادنا حول الليبرالية.

وعلي زكي

تولد ديسمبر ١٩٩٢ - زوكسي

القاهرة

الباب الأول

حول جوهر الليبرالية الجديدة

منخل نظري

قهل أن تقرأ ...

محنة الصائفة إلى أكثر من مجردة في
الفكر اليسوعي، والتي من شأنها أن
وتكليف الناس وفقًا لنظام اجتماعي
جديد، بل هي من شأنها أن تكون
والمعنى في الفكر الجديد. تؤكد أن
هذا النظام الاجتماعي بسلام مع
الاصطلاحات البشرية، هذه المسألة لا
تدعو إلى أن الفكر اليسوعي
مدان من حيث الكيفية لأنواع العقائد
معيًا، فالقائد الاجتماعي والمثقف
الفكر اليسوعي في أمانته على
بأسلاك المسهل والمثقفات
الاجتماعية، وعلى الحقيقة والمثقف
ببساطة النظر في كل منظر البشري
والمعنى البشري، سواء في الحياة
المعقدة أو البسيطة، فالقائد الاجتماعي
وغيره نظام اجتماعي أكثر تعقيدًا، لا
نفسه وهذا في الحياة التي هي
في أيام شبابه للصيد البشري،
الأنثوية والبشرية، وهو بذلك
بمبدأ بالانتماءات الطبيعية لمصر
المعقدة، البحث عن العدل
وتكليف، والتربية الإنسان والبيئة في
نفسه مع أهل المجتمع البشري،
بمبدأ، ولكن، وظروفه
الاجتماعية، وأنتم مع المجتمع البشري
المعقد، والتربية، والتربية بأنواعها
البشرية الأصلية ليست إلا مصالح
هذه، الذين لا يهتمون في
المعقدة على الرغم من
بأنواعها

هذه الليبرالية الجديدة المتروخشة ... (٥) ملاحظات حول تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي

طرح المشكلة:

هناك رياح هائبة من الليبرالية تهب، وعصف شديد، ومنذ أكثر من عقدين من الزمان على منظومة النظام الرأسمالي العالمي بمراكزها المتقدمة وأطرافها المتخلفة. وهي رياح جوفت، إلى حد بعيد، الأوهام المختلفة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وهي الأوهام التي كانت قد تطورت وتوسعت من خلال تبني الكيبنزية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ - ١٩٧٠). وحينما يعاين المرء هذا انتعاج الفكر النظم الذي أفرزته الترسنة المعاصرة للفكر الاقتصادي الليبرالي، والذي قاد الهجوم على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأرجع إلى هذا التدخل كافة الأمراض والأزمات الاقتصادية التي تعيشها تلك المنظومة (البطالة، الركود، التضخم، المديونية، عجز الموازنة العامة...)، وحينما يعين المرء التطر إلى هذا الكم الهائل من السياسات الاقتصادية الجديدة التي إستهدفت جميع دور الدولة والتعاضد، على التدخل

(٥) في الأصل نشرت في مجلة والمقال للثلاث (الطبعة الممد الأول - ١٩٩٢، وفي مجلة الفكر الاستراتيجي العربي (صوت) المند رقم (٤١) - يوليو ١٩٩٢. وقد أجريت عليها تعديلات كثيرة.

على التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاجتماعي (مثل نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص والتخفيض المستمر لمصروفات الضمان الاجتماعي والخدمات العامة، والاعتماد المتزايد على السرقة وأليات المرسى والطلب ...) وحينما يلحظ المرء زحف هذه الليبرالية الجديدة إلى دول العالم الثالث بعد إنكسار حركة التحرر الوطني وحصار عملية التنمية ونمو التخلف والتعبئة فيها ... حينما يتأمل المرء كل هذا العناء للتدخل الحكومي، يشعر كما لو كان المراد هو العودة بالتاريخ إلى الوراء ... إلى أيام نشأة الرأسمالية في صباها حينما كانت طفيفة في حركتها، وتوسعها واستغلالها للعالم الثالث، والأطفال وشعوب المستعمرات. بيد أن الأحداث قد تشابهت على نحو عجيب، ولكن نظراً لأنها تقع في سياق تاريخي مختلف، فإن دلالتها ونتائجها لا بد وأن تكون مختلفة. بهذا المعنى نجد أن التاريخ لا يكرر نفسه.

إذن . مأساة هذه الليبرالية المتطرفة التي نشاهدها الآن على ساحة المنظومة الرأسمالية سواء في مراكزها المتقدمة الصناعية أم في أطرافها المتخلفة، بل وحتى في الدول التي كانت اشتراكية؟ وما علاقة ذلك بالمرحلة الراهنة التي يمر بها النظام الرأسمالي العالمي ؟ هنا ما سنحاول التصدي له في هذه الدراسة.

بداية لا بد منها : ليبرالية القرن الثامن عشر:

عندما يتأمل العقل في الليبرالية الاقتصادية التي تهيمن الآن على معظم مرائع الخريطة السياسية والاقتصادية في مختلف أنحاء المعمورة، سوف يكتشف فوراً أنها ليست وليدة الأونة الراهنة. فظهورها يرجع إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وتحديداً إلى فترة الثورة الصناعية (١٧٥٠ - ١٨٥٠) وهي الفترة التي كانت تخوض فيها دول القارة الأوروبية مخاض التحول من المجتمع الانقطاعي السهار إلى المجتمع الصناعي الرأسمالي الجديد. بيد أن المفارقة التاريخية المنقشة التي سرعان ما يدركها العقل، هي أن ليبرالية القرن الثامن عشر كانت ثورية وتقدمية في نزعتها، في حين أن ليبرالية أواخر القرن العشرين رجعية ومعادية في جوهرها وتوجهاتها لمصالح البشر. ذلك أن ليبرالية القرن الثامن عشر كانت، في الحقيقة، هي السلاح الذي استخدمته البرجوازية الصناعية في صراعتها ضد مؤسسات وقوانين وقيم وسياسات المجتمع الانقطاعي، وهي تشق طريقها صُعُداً نحو المجتمع الرأسمالي. كانت الليبرالية آنذاك

تعبيراً عن مصلحة رأس المال الصناعي وهو يخوض تجربة تطوير قوى الانتاج وتحقيق القدرة الصناعية. ولهذا اكتسبت طابعاً تقديمياً وطلبها لاتها علقت على الاسراع بعملية تحول دول القارة الأوروبية من التشكيلة القطاعية الراكدة الى تشكيلة إجماعية أرقى وأعلى، وهي تشكيلة النظام الرأسمالي الصناعي. أما لبرالية اليوم - وكما سنرى عبر صفحات هذه الدراسة - فإنها، على العكس من ذلك، تعبر عن أزمة هيكلية يمر بها تراكم رأس المال على صعيد المنظومة الرأسمالية العالمية بكاملها، وعن أزمة كبيرة يمر بها النظام الرأسمالي في كل بلد على حدة. وتحاول البرالية الجديدة ان تجد مخرجاً لذلك من خلال أحلام العودة للعائتي ونزع معظم المكتسبات التي حققها العمال والطبقة المتوسطة عبر تضاللات مبررة تمتد لأكثر من قرنين من الزمان.

ولنعد قليلاً الى التاريخ... فهو أفضل معلم لنا.

نستد ان بدأ فجر النظام الرأسمالي في اليزوغ مع دخول دول القارة الأوروبية مرحلة الميركاتيلية في منتصف القرن الخامس عشر، حيث كان رأس المال التجاري يتفجر قوة وعنفواناً ويبحث بنهم شديد عن الربح والذهب من خلال التوسع والسيطرة على طرق التجارة والاسواق الخارجية، سرعان ما دخل في صراع عنيف مع قوم وفكر وقوانين ومؤسسات المصور الوسطي، وهي المصور التي اتسمت بالجمود والطفيلان والحد من كل تغيير نظراً لحالة التلق الذي سيطرت على الامراء والقطاعيين من الهجومات البربرية الخارجية. وأتيناك، اتجه فكر المصور الوسطي (إيان مصر المنوسيين) الي إقامة نظام عقلي وأخلاقي في المجتمع والفكر والدين والفلسفة، يقوم على تعاليم أباء الكنيسة والفكر الاشرقي. وهو نظام لم يكن يعبأ بالمادة والكون والعلم، وإنما بالمادة والحقائق الأتلية وبالكون الروحي والميتافيزيقي. وكان المنطق الارسطي الشكلي، الذي ساد آنذا، يحصر الفكر الانساني في مجموعة من المقدمات الكلية ليستخرج منها بعض النتائج الشككية المتسلسلة مع هذه المقدمات. كان المسهم آنذاك هو إنساق الفكر مع نفسه بعض النظر عن الاتساق مع العالم الخارجي. ولم يكن مطروحاً تحديد علاقة الانسان بالكون والطبيعة. كان فكر يفسر مايفعله البشر، لكنه لا يكشف مايجعلون. ومع طفيان المصور الوسطي الإقطاعية ومعهاكم التفتيش، لم يكن في إمكان أي فرد ان يناقش أو يدحض المسلمات والفروض

التي قام عليها هذا البنيان الفكري دون أن يعرض نفسه للهلاكه، كما حدث، مثلاً، للفيلسوف برنارد (١٥٤٨ - ١٦٠٠) الذي تجاسر ودعى إلى وجود عوالم متعددة غير هالمتا، فأحرقته محاكم التفتيش في البنتنمية بتهمة الكفر، وكما حدث للراهب الإيطالي لثائر مالفونا رولا الذي أعدم في عام ١٤٩٨.

يبد أنه مع نمو رأس المال التجاري ودخول الانقطاع مرحلة التفتكك، بدأ عصر التنوير والنهضة وهو العصر الذي تميز بالثورة على جمود العصور الوسطى والدعوة لتقديس العقل والفردية والحرية، ومحاولة فهم العالم بمنطق يختلف عن منطق آباء الكنيسة والفكر الانجليزي.

وكان هذا هو منطق التطور الطبيعي للأمر أنظ.

قمع زيادة مستويات النحول وارتفاع مستوي المعيشة، تسبباً، الناتج عن حركة التجارة الواسعة، سواء عبر البحار أو داخل المجتمعات الأوروبية وماواكب ذلك من حركة كبيرة للمخترعات والاكتشافات (في مجال الأسلحة وساء السلن واخترع الطباعة) بدأت بتدوير ثقافة فكرية جديدة في البروج، تدعو للحرية والايمان بقوة الفرد على التفسير والتطور. كان من الواضح، ان البروجازية الجديدة، وهي تشق طريقها صعباً، لم تعد تفتح بسطة الكنيسة ولا بانفكار رجال الدين وفلاسة العصور الوسطى. كانت تريد نوعاً من المعرفة الجديدة عن أسرار المادة لتسكن الانسان من السيطرة على الطبيعة وتفتح أمامه إمكانات واسعة لاستغلالها والسيطرة عليها. فأخذت تميل إلى تشجيع البحث العلمي والاكتشافات الجديدة وتدعمس لسطة العقل والتجريب، خاصة وأنها توقعات أن ذلك كله يمكن في النهاية أن يزيد من أرباحها.

ومرمان ما أدى ذلك إلى قلب مجتمع العصور الوسطى رأساً على عقب، وتحطمت العقائد الجامدة فيه.

وها هو ليوناردو دافنشي (١٤٥٢ - ١٥١٦) المهندس والمخترع والعالم والفنان، يهتم بعشريع جسم الانسان ويطرح الأجسام وأشكالها، ويصقل من الفن علماً وها هو كوبر نيكس (١٤٧٣ - ١٥٤٣) يغير مفهوم الانسان عن الكون، مؤكداً أن الشمس، لا الأرض، هي مركز الكون. وهلفي وحلات مايجلان (١٤٨٠ - ١٥٢٦) وفاسكو دي

جاما (١٤٦٩ - ١٥٢٤) وكريستوف كولومبس (١٤٥١ - ١٥٠٦) تثبت كروية الأرض، وتخلق الملاحة والاكتشافات الجديدة لطرق البحيرة جيئاً ضعفاً من العمال المهرة والتكنولوجيايين الموهوبين بصناعة السفن والآلات البحرية، ويتقدم علم الجغرافيا وروسم الخرائط وعلم الفلك. وها هو جاليليو (١٥٦٤ - ١٦٤٢) الذي اعتمد على التلسكوب يفتح أماماً واسعة في اكتشاف الأجرام السماوية والاقطالا المختلفة ويحلل حركة البتول وسقوط الأجسام. وكان التقدم الذي أحرزته الرأسمالية التجارية آنذاك هو الثمرة الواضحة للتقدم الذي أحرزه هؤلاء. وتحول هدف الكيمياء من خرافة اكتشاف الذهب وهجر الفلاسفة إلى البحث عن المعادن والمواد وخواصها وطرق تحولها وتغييرها. وكان البارومتر الذي اكتشفه تورشيللي (١٦٠٨ - ١٦٤٧) هاماً في قياس ومعرفة الضغط والفراغ والهواء ومكوناته. وحدثت قفزة في دراسة النباتات والكالينات الحية بفضل اكتشاف الميكروسكوب، وأصبح الطب علماً بعد أن كان شعرة. لم جاء اسحاق نيوتن (١٦٤٣ - ١٧٢٧) في كتابه «المبادئ» لوضع نهاية لسيطرة «العلوم الاخرقية» التي سادت في العصور الوسطى، واكتشف طرائق حسابات التفاضل والتكامل واستخدمها في تحويل النظريات الفيزيائية إلى نتائج محسوسة تؤكدنا المشاهدات، ويتوصل للقوانين للحركة والمجاذبية التي أصبحت فيما بعد أساسيات علم الميكانيكا وغيره من العلوم.

كانت حركة المعرفة في تصاعد عظيم ومستمر. لقد بدأ عصر السيطرة على الطبيعة. وكان من الطبيعي أن يواكب ذلك ثورة في عالم الفلسفة، فقد بدأ عصر عبادة العقل. وكان فرنسيس بيكون (١٥٦١ - ١٦٣٦) في انجلترا أول من حمل لواء الثورة لهذا العصر ورأية التمرد على فلسفة العصور الوسطى المعتمدة على المعرفة الفيبية والمنطق الأرسطي. وها هو يدعو إلى ضرورة فهم طواهر الكون والحياة على أساس الاختبار العملي والمقارنة والتحليل والقياس العقلي معتمداً في ذلك على التجربة والحراس. انه يدعو لقيام العقل البشري برحلة في الكون، ليس لها من نهاية سوى حدود الكون نفسه. فقد رأي في العلم وسيلة لتأ - حياة أفضل، لان العلم قوة، ومن خلالها يستطيع الانسان أن يكون سيد الطبيعة إذا إستطاع فهمها. كانت دعوته في الأساس هي العمل على تفسير ما تجهله من خلال الاستقراء التجريبي، وبذلك تنتقل المعرفة من الجزئيات إلى الكليات، على عكس القياس الأرسطي الذي ينتقل من الكليات إلى الجزئيات. وشاية هذا الانتقال ليس هو المعرفة ذاتها، كما إعتقد

فلاسفة اليونان، بل استخدام هذه المعرفة في السيطرة على الطبيعة.

وهكذا انطلقت الشرارة، وتسربت الفلسفة الجديدة إلى أنحاء القارة الأوروبية وأصبحت دسرة يتكون عنواناً للقوة العقلية التي أتت على البنيان الفكري للعصور الوسطى فأجهرت عليه وأحاطته التي تراث عتيق. وهاهو سبينوزا (١٦٣٢ - ١٦٧٧) يلجأ إلى حد القول، بأن «الخير الاصحي هو معرفة الاتحاد بين العقل والطبيعة». وأنه كلما إزداد العقل علماً، إزداد فهماً لقواه ونظام الطبيعة. وهاهو رينيه ديكارت (١٥٩٦ - ١٦٥٠) يدعو إلى فلسفة الشك، وأن وسيلتنا الأساسية في المعرفة هي العقل. وأن أي شيء قابل للإدراك. وقسم العالم إلى عالَمين، عالم الطبيعة القابل للتجربة والقياس، وعالم الروح والأخلاق الذي لا يقاس، وذلك قدم ما يشبه تقسيماً للعمل، فالعالم الأول سيختص به العلماء. دون أن يراعهم هي ذلك رجال الكنيسة. وهاهو جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) يسمي جاهداً في كل مؤلفاته إلى مهاجمة التمسك بالتقاليد القديمة ودعوة لحرية العقل. ويؤكد أن عقولنا عندما تولد تكون أبيضه بالصفحات البيضاء. وأن الحواس هي وسيلتنا للإدراك. وأن الأشياء المادية وحدها هي التي تتغلل إلى العقل عن طريق الحواس، ومن ثم فكل معارفنا مستمدة من المادة. وجاء ليبنتز (١٦٤٦ - ١٧١٦) يشير إلى أن في الكون حقائق فردية لانهاية لها وليس حقيقة واحدة، وأن أدراك كل هذه الحقائق (أو الفرات) يمكننا من فهم الكون كله، وأنه رغم تعدد هذه الحقائق إلا أنها متصلة بنظام أو قانون يجعلها تستمر دون اضطراب. ويظهر ديليد هوم (١٧١١ - ١٧٧٦) وهو أحد كبار ممثلي المذهب التجريبي، يدعو إلى فلسفة الشك وينكر وجود السببية، فهو وإن رأى أن المصدر الأول لأفكارنا هي الحواس، إلا أن الترابط الموجود بين أفكارنا يعود لتكرار التجربة. وكان يرى أن الفضيلة هي ما يبعث على اللذة والرضى، وأن المتعة هي ما يهود بالخير على أكبر عدد من الناس.

ويتوالى ظهور فلاسفة عصر التنوير كما لو كنا إزاء تيار عارم يتدفق باستمرار. فيظهر عصر الموسوعيين العظام الذين جسدوا هذا التيار العارم في شكل إنسكلوبيديات «وموسوعات» تضم أثمار الناضجة للفلسفة وعلماء عصر التنوير والنهضة. وهاهو ديدرو (١٧١٣ - ١٧٨٤) يشر أول موسوعة علمية في ٢٨ مجلداً واشتملت على ثمار العلم والمعرفة التي تجمعت في هذا العصر وكانت تعتمد على

وجهة النظر المادية والعقلية. وفي تلك الموسوعة، التي يعتبرها البعض بمثابة أنجيل الليبرالية وردت لأول مرة مصطلحات حرية التجارة والتعاقد ودعه يعمل ودعه يهر.

ولم يكن عصر التنوير قاسراً على التجزأت الهائلة التي تحققت في مجال الفن والعلم والفلسفة والمخترعات، وإنما أيضاً في مجال الفكر السياسي والقانوني وأنظمة الحكم. حيث ظهر جيل من المفكرين العظام الذين نبذوا سلطة الطغمان في المصير الوسطي وبأدوا بأن المجتمع يتألف من أفراد أحرار متساوين ومستقلين وتحركهم مصالحهم الخاصة. ولم ينظروا إلى القوانين الرضعية على أنها قائمة على عقائق روحية حائلة كما ساد في ذلك آباء الكنيسة، بل نظروا إليها على أنها من فعل البشر. فهاهو مونتسكيو (١٦٨٩ - ١٧٥٥) يؤول في كتابه «روح القوانين» فكرة الديمقراطية النيابية وشرح مبدأ الفصل بين السلطات، ومعتقداً أن الديمقراطية هي الفضيلة، وأن الملكية هي الشرف. والاستبداد هو الخوف. وينادي بأن هناك روحاً تسير الجماعة على هذه المبادئ. في أية أمة من الأمم، وأن مهمة القوانين هي أن تعكس هذه الروح. بل أن قيمة القوانين في التحليل النهائي إنما تكس في درجة إتساعها مع الميول والمواقف الفكرية للأشخاص الذين يخضعون لها. وكان مونتسكيو ينطلق في ذلك من الإيمان بسلطة العقل التي يمكنها أن تضع مثل هذه القوانين. وهاهو فولتير (١٦٩٤ - ١٧٧٨) يدعو للإصلاح السياسي وينادي بأنه مامن أمة تحكمها قوانين صالحة مطلقة. فجميع هذه القوانين أمثلتها مصلحة المشرع، وهي مصلحة مؤقتة، وصاغها الجهلة في ظل حكومات عبثية. وأعطى فولتير للأخلاق قيمة سامية ضد صياغة القوانين الجديدة، لأن هناك بين البشر تضامراً أخلاقياً تجاه قضايا الحرية والصفالة والظلم. أما جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) فقد أبرز في الأصل الاجتماعي حقوق الأمة وكيف أنها صلازمة وتابعة من حقوق المرادها، وأن الأمة بإعتبارها تجسيدا للارادة العامة للأفراد المجتمع هي مصدر كل السلطات، وليس هناك في. يسبق وجودها أو يعطرها سوي الحق الطبيعي. والأمة بهذا المعنى تكون قد تكونت بموجب الترام طوعي متبادل بين أعضائها، أي بموجب عقد اجتماعي عقده مع نفسها وفي حرية كاملة. والأمة في ممارستها المشروعة لسيادتها تصدر دستوراً وتقيم حكومة، تكون مهمتها خدمة أفراد المجتمع، أي خدمة حقوقهم الطبيعية، وإذا أخلت بذلك تكون قد خرجت من العقد الاجتماعي ووجب تغييرها.

ولم يكن من الممكن في خضم هذه التحولات الكبرى التي حفلت بها هذه الفترة ولي مشوء مارستقه من إيمان عتراءه بسلطة العقل وحرية الفرد، ألا يتعرض مفكرو عصر النهضة لسيطرة الكنيسة ورجال الدين الذين كانوا يفرضون ضرائب مرتفعة على الناس ويمارسون سلطة قوية في تفسير الحياة والكون وكل شيء. بنظرة دينية بحث تحقر الكسب المادي وترفض التطور. ولهذا كان من الطبيعي أن تظهر حركة اصلاح ديني واسعة تستهدف تصحيح علاقة الكنيسة بالاكرااد والمجتمع وتقصي لكثير من المعتقدات والافكار البالية التي اتسمت بها العصور الوسطى وتعرضت على تدخل رجال الدين في الشؤون السياسية والاقتصادية للمجتمع. وهاهو مارتن لوتر (١٤٨٣ - ١٥٤٦) يوجه سهامه لنقد قساد البابوية وسيطرة رجال الدين، ويضع صكوك الغفران التي كانت تباعها الكنيسة، ويقوم، ولأول مرة، بترجمة الانجيل ليتعرف الناس مباشرة على تعاليم المسيحية دون وساطة رجال الدين. وهاهو كالفن بنادي بأن تحقيق الثروة والمصروف على الربح يعد أمراً مشروعاً ومقبولاً ولا يتعارض مع الدين المسيحي. وسرعان ما لاقت حركة الاصلاح الديني وعلي يد من عرفوا بالبروتستانت واليهودتان تلقاهما راسخاً في مختلف أنحاء القارة الأوروبية.

ورإختصار شديد ...

كان عصر النهضة هو عصر اليقظة المعظمي الذي أطلق قوة هائلة لسلطان العقل والإيمان بالحرية الفردية وقدرات الفرد على التعبير والسيطرة على الطبيعة. وكان هذا العصر هو المقدمة التاريخية لظهور الليبرالية الاقتصادية التي ستقوم عليها الرأسمالية الصناعية وهي تتخذ فجر ظهورها.

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانت التطورات كلها تسير في صالح الطبقة البرجوازية الصاعدة، حيث تعاليم الدور الذي أصبح يلعبه الانتاج السلعي الرأسمالي، وأصبحت الصناعة، لا الزراعة أو التجارة، هي المجال الرئيسي لنشاط الاقتصادي وتحقيق الأرباح. وحقق رأس المال الصناعي توسعاً هائلاً، وزيادة في الناتج الاجتماعي بعد الاستخدام الموسع للماكينات ووسائل النقل والاتصال. يهد أن الظروف الموضوعية الجديدة التي خلقتها الثورة الصناعية، وما ترتب عليها من مشكلات اقتصادية واجتماعية كانت في الواقع في حاجة الي فكر جديد يتناسب مع هذا الواقع المحتتم بالظلم والظلم، بالتناقضات ويستجيب، في نفس الوقت،

لمعطيات نموه، ويكون عاملاً من عوامل تعضيد حركته على التطور. ذلك أن مشكلات الصراع مع علاقات الانتاج القطاعية والامتيازات التي كانت مقبولة لرجال القطاع والكتيسة، والتغلب على التيهود التي فرضتها الرأسمالية التجارية (الميركانتيلية) على حرية التجارة ومزاولة النشاط الاقتصادي، والبحث عن سياسات جديدة لتأمين نمو الانتاج السلمي الرأسمالي واكتشاف قوانينه الموضوعية في النمو، ومواجهة القضايا التي ترتبت على عملية التحول الى المجتمع الصناعي (البطالة، الفقر، ..) وماعكسته هذه القضايا من صراع اجتماعي وتناقضات طبقية. كل هذه القضايا والمشكلات، وغيرها، طرحت هدداً من الصعوبات التي كان لابد من التصدي لها على مستوي الفكر وإيجاد حلول لها حتى يمكن حماية وضمان مسيرة المجتمع الرأسمالي الوليد.

ظهور الليبرالية الاقتصادية:

وهنا قدم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الذي ظهر في بريطانيا في تلك الآونة أفكاره ورؤاه عن كل تلك القضايا والمشكلات في إطار ليبرالي بحث، الأمر الذي تجلّى في أعمال آدم سميث، أبو الليبرالية، وفي أعمال ديفيد ريكاردو، المبدع النظري لها.

والحق، أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قد ساهم، في حدود متجزئاته العلمية ونتائجه النظرية وما ترتب عليها من سياسات ليبرالية، ساهم في تعضيد بدايات حركة التقدم للمجتمع الرأسمالي، لأنه، في التحليل الأخير، كان يعاين جاعداً أن يكتشف انسب الظروف، أو يعتبر أدق، القوانين والقوى الاجتماعية التي تحكم مسيرة الانتاج الرأسمالي وأفاق نموه. وقد وصل بالفعل الى اكتشافات كثيرة من هذه القوانين. وكان إطاره الفكري ومضمونه الاجتماعي والايديولوجي انعكاساً صريحاً لوعي الطبقة الرأسمالية الجديدة. ومن هنا لم يكن من المصادفة أن يتوصل الاقتصاديون الكلاسيكيون الى قناعة تامة، بأن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في عصرهم - وهي من بقايا النظام القطاعي - تؤخر وتعوق نمو قوي الانتاج. وكانوا يقصدون بذلك، كل العلاقات والروابط والقوانين التي تعد من نمو تراكم رأس المال، مثل جمود نظام الطوائف الحرفية، والتمييز الاحتكاري ونظم الامتيازات والتدخلات الحكومية التي كانت سائدة في مرحلة الرأسمالية التجارية، والتدخلات الواسعة التي

تتمارسها الكثيعة ويلاط الامرء في مجال حرية العمل والفكر والابهاع.

ولتحقيق المهمة التاريخية التي تصدي الاقتصاد الكلاسيكي لاتبازها في سبيل تعميد حركة الانتقال الي المجتمع الرأسمالي ومارسه من إطار ديورالي واسع، برزت عند الكلاسيك ثلاثة مبادئ عامة، ترسم في مجموعها الاطار الاساسي للثيورية الاقتصادية، وهي : الايمان بالقوانين الطبيعية الخالدة، والحرية الاقتصادية المطلقة وعدم التدخل الحكومي، والمناقضة الكاملة وتمجيد آليات العرض والطلب، وهي الامور التي يعزف عليها اليوم أنصار الليبرالية الجديدة رغم البين الشاسع بين السياق التاريخي لها آنئذ والسياق التاريخي المعاصر للرأسمالية.

وليعما يتعلق بالقوانين الطبيعية الخالدة اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك بأن أمور الطبيعة والكون والمجتمع تتحكم في تسيرها قوانين خالدة طبيعية. وقد أخذوا هذه الفكرة من مدرسة الطبيعيين (الفزيوقراط)، وهي قوانين في رأيهم ذات طابع مطلق وصارم، لا يستطيع الفرد أو الدولة أن يغيرها أو يخرج من منطق الاذهان لها، ولي حالة تجاهل هذه القوانين، أو معارضة تعديلها أو الخروج عنها أو تغييرها، فإن الطبيعة تغلق بالمرصاد أمام ذلك، وما ثلث أن تولد من ذاتها قوى مضادة، تعيد تصحيح الارضاع علي النحو الذي يعيد سريان عمل هذه القوانين. والأمر الجدير بالاعتبر هنا، أن الكلاسيك الذين كانوا يخلصون علي القوانين الاقتصادية التي اكتشفوها صفة الموضوعية، بمعنى أنهم نظروا إليها علي أنها تحدث بمعزلها في النشاط الاقتصادي بصورة مستقلة عن وهي الناس وأراداتهم. والحق أن ذلك كان يعد كسباً علمياً هاماً في مجال العلوم الاجتماعية التي كانت تسيطر عليها التفسيرات المثالية والميتافيزيقية في فترة العصور الوسطى. ولكن يعين علينا أن نقرر هنا، أن الكلاسيك قد فسروا هذا الطابع الموضوعي للقوانين الاقتصادية من وجهة نظر مثالية، حيث أنهم بدلاً من أن ينظروا إليها علي أنها نتيجة غير مقصودة ومتربة علي افعال البشر خلال نشاطهم الاقتصادي، كانوا يرون فيها نتيجة لتأثير قوى أعظم من البشر، وهي قوانين الطبيعة الخالدة والقوى الخارقة فيها.

أما عن الحرية الاقتصادية التي نادى بها الكلاسيك كدعامة أساسية للنشاط الاقتصادي وكإطار ضروري لتحقيق التقدم الاقتصادي، فهي تشمل : حرية التجارة (الداخلية والخارجية) وحرية العمل، وحرية التعاقد، وحرية ممارسة أي مهنة أو نشاط

اقتصادي. وقد طور الاقتصاديون الكلاسيك أفكارهم حول الحرية الاقتصادية في ذلك
 الشعار الشهير *Laissez Faire Laissez Passer* - دعه يمر - فكرة الحرية الاقتصادية
 مدوية في وجه أي نوع من التدخل الحكومي. والعقيدة أن فكرة الحرية الاقتصادية
 التي دافع عنها الكلاسيك بلا عوادة، كانت اعظم سند لرجال البورجوازية الصناعية
 الصاعدة. فحرية التعاقد مثلاً، كانت تعني بالنسبة لهم، حرية الرأسمالي في استخدام
 العمال والنساء والاطفال وأن يدفع لهم من الأجر ما يمتشي مع قوانين العرض والطلب
 في سوق العمالة دون أن يتقيد بما تفرضه عليه الحكومة أو نقابات العمال. ولهذا فقد
 رفع الكلاسيك فكرة الحرية الاقتصادية إلى مصعوي القانون الطبيعي الذي ظنوا أنه
 يمتشي مع طبيعة النفس البشرية الباعثة دوماً عن مصالحها الذاتية. وقد وجدت
 البورجوازية الصناعية في الأهمية التي خلصها الكلاسيك على الحرية الاقتصادية
 والسوق الحرة شهر السبقية، المبرر النظري الذي كانوا بحاجة اليه ليقنوا أمام
 المحاولات الأولى التي قامت بها الحكومات بهدف علاج الأحوال الاجتماعية
 المتدهورة في بداية نشأة الرأسمالية الصناعية (تدهور الأجر الحقيقي، زيادة ساعات
 العمل، ظاهرة عمل الأطفال واستغلال النساء إلى آخره)

كانت الليبرالية الكلاسيكية مع حرية العمل والتملك والتعاقد والتجارة، ومن ثم
 رفضت جد أشكال تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي. فهي تعارض أي قهراً أو
 تنظيمات أو ترتيبات تضعها الحكومة بشأن الأرباح والأسعار والأجور وجودة
 المنتجات. ولا يجوز للدولة أن تملك أي مشروع اقتصادي يستطيع الأفراد إقامته.
 والمجال الوحيد الذي وافق عليه الكلاسيك في مجال التدخل الحكومي هو التدخل
 ضد الاعتناء الخارجي وتنظيم الأمن الداخلي والتقيام بالشروعات العامة التي لا يرغب
 الأفراد القيام بها لعدم ربحيتها (كانشاء الجسور والطرق والموانئ ... إلى آخره).
 فالدولة يجب أن تكون حارسة لنشاط الأفراد وبعيدة عن التدخل في شئونهم.

وفيما يتعلق بالمنافسة الكاملة، افترض الاقتصاديون الكلاسيك أنها الإطار الذي
 يجب أن يسود في جهاز السوق. ذلك أن المنافسة الكاملة، التي هي تقريبا الاحتكار،
 هي جهاز يتمتع بخاصية تنظيم نفسه بنفسه *Self-regulated* دون أية حاجة لتدخل
 الحكومة أو الأفراد. وإذا سادت المنافسة الكاملة بشروطها المصروفة (كثرة عدد
 المنتجين والمشتريين، وعدم الاتفاق بينهم، ولطم التام بأحوال السوق، وحرية دخول

وخرج المنتجين من الصناعة ... إلى آخره) فإنها ترسم إطاراً لأليات اقتصادية يتحقق من خلالها التوزيع الأمثل للموارد والدخل، لأن أسعار السوق الحرة سوف تعكس التكلفة الحقيقية للسلع وتدرتها واستعكس أيضاً إنتاجية عوامل الإنتاج.

فالتنافسة الكاملة تعمل على تخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية على مختلف المجالات على النحو الذي يربح للمجتمع السلع التي يحتاج إليها بالكميات المناسبة التي يرغب فيها وبالأثمان التي هو على استعداد لأن يدفعها. فمن خلال المنافسة يتلقى المستهلك طلبات المستهلكين ويصلون على تلبيةها. وسوف تسود السوق أسعار تنافسية تعكس مستوي الإنتاج والتكلفة الحقيقية. فإذا أخطأ المنتجون، على سبيل المثال، في زيادة إنتاجهم من سلعة ما، بشكل يزيد أو يتعارض مع رغبات المستهلكين، فإن نتيجة ذلك تكون هي زيادة المخزون السلعي، وهبوط الأسعار، وتدهور الأرباح ودخول المستغلين في إنتاج هذه السلعة، الأمر الذي يجبرهم في الفترات القادمة على تقليل الإنتاج أو تحسينه، فيختفي فائض العرض (المخزون غير المرغوب) ويعود التوازن للكميات المعروضة والمطلوبة وتستقر الأسعار. ويحدث العكس لو أن المنتجين تروا إنتاجاً أقل من حاجة المستهلكين ورغباتهم، حيث تميل المخزونات السلعية نحو الانخفاض السريع، وترفع الأسعار، وتزداد الأرباح ودخول المستغلين في إنتاج هذه السلعة، مما يفرهم على زيادة الإنتاج في الفترات القادمة؛ فيختفي فائض الطلب ويعود التوازن من جديد للكميات والأسعار. معنى ذلك إذن، أنه عن طريق جهاز السوق القائم على المنافسة الكاملة، يكون المجتمع قد وزع موارد الاقتصاد على النحو الذي يتناسب مع حاجة المستهلكين، فالمستهلك له السيادة والسوق تقوم بالاستجابة. وكما تنظم السوق الكميات المطلوبة للسلع، فإنها تقدر الأسعار التنافسية المثلى، التي تعكس مستوي الإنتاج والتكلفة الحقيقية. فالمنتج الذي يطالب المستهلكين بثمن لسلعته يزيد عن الحد الواجب الذي يغطي التكلفة ويحقق هامش الربح العادي (الطبيعي) سوف يجد نفسه يبيع مشتريين، إذ سيصبح في إمكان المستهلكين الحصول على نفس السلعة من منتج آخر بسعر أقل. وهكذا لا يستطيع المنتج الفرد أن يزاو على أسعار السوق، فهو مجرد ذرة في محيط واسع من المنتجين، وأسعار السوق تتحدد أليها طبقاً لما تقتضي به قواعد العرض والطلب. وكل ذلك ممكن شرط ألا يظهر الاحتكار أو أن يتم الاتفاق بين المنتجين.

علي ان المنافسة الكاملة تقوم بوظيفة أخرى، فهي تنظم توزيع الدخل علي الأفراد الذين اشتركوا في العمليات الانتاجية. فإذا كانت الأرباح والأجور في صناعة ما تزيد عن المستوي العادي والطبيعي، فسوف يخفي ذلك رجال الأعمال والعمال علي ولوج هذه الصناعة، الي ان يزيد الانتاج، وتنخفض الأسعار والأرباح والأجور وتعود للاعتدال عند مستواها الطبيعي السائد في الصناعات الأخرى. أما إذا كانت الأرباح والأجور في صناعة ما أقل من مستواها الطبيعي أو العادي في المرفوع الصناعية الأخرى فسوف يؤدي ذلك الي خروج رأس المال والعمال من تلك الصناعة، لينخفض الانتاج، وترتفع الأسعار والأرباح والأجور الي مستواها العادي.

علي هذا النحو نظرت لبرهانية القرن الثامن عشر الي جهاز السوق القائم علي المنافسة الكاملة علي انه الجهاز الساحر العجيب الذي ينظم نفسه بنفسه، وأنه في ضوء فاعلية هذا الجهاز يتم توزيع وتخصيص الموارد، وتتحدد كميات الانتاج، وتتبعين الأسعار والدخول بطريقة مثلي. وان أية اضطراب يحدث في هذا النظام، فإن قوة طبيعية مضادة سالتفت ان يفرزها هذا الجهاز لتعيد الأمور الي نصابها الطبيعي. قد يستطيع الفرد ان يفعل مايراهي له في السوق، ولكن إذا شاء ان يفعل ما لا ترضي عنه السوق، فسوف يدفع ثمن ذلك غالياً. بهد أنه لما كان الرجل الاقتصادي Homo Oeconomicus الذي افترضه الاقتصاديون الكلاسيك وجوده في تحليلهم، هو رجل رشيد وعاقِل، فإن المنطق يجعلنا أن نتصور أنه سوف يتصرف طبقاً لما تمليه قواعد الرشد والسوق التنافسية.

والواقع ان إيمان أنصار الليبرالية آنذاك بفاعلية المنافسة الكاملة كان يتمشي في ذلك الوقت مع مصلحة رأس المال في الصل دون فرض أية قيود عليه. وكان المفترض بالمنافسة الكاملة يتمشي أيضا مع طبيعة النظام الرأسمالي في مراحل نشأته الأولى، حينما كان المصنع الصغير هو نموذج للروحانيات الانتاجية، وكانت العناصر الاحتكارية لم تظهر بعد. وكانت الأسعار تتقلب هبوطاً وارتفاعاً تمشيأ مع تغيرات العرض والطلب. وظن الليبراليون أن العبادي، التي رسموها عن الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة القائمة علي الشبكة الخاصة لادوات الانتاج، هي قواعد السلوك المثلي التي سيمسرح عليها دوماً النظام الرأسمالي. لأنها قواعد تدفع النظام الي النقطة التي يحصل عندها المجتمع علي أفضل وضع ممكن.

والنتيجة التي انتهي إليها الليبراليون الكلاسيك في القرن الثامن عشر من وراء الإيمان المطلق بالحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة هي أنه لا تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة (المجتمع) إذ أن الفرد حينما يسعى إلى تحقيق مصلحته الذاتية، منطلقاً في ذلك من تعظيم منفعة الخاصة، فإنه يحقق، دون أن يدري، مصلحة الجماعة. وقد نظر الليبراليون أنذاك إلى أن مصلحة الجماعة ليست إلا حاصل الجمع الحسابي للمصالح الفردية. فالفرد المستغنى يحصل على الخير من الضياع، وعلى القمامة من النساج. والفواكه من الفلاح، ليس لأن هؤلاء يمكنون ويصلون بدائع المصلحة العامة، وإنما المصلحة العامة تتعلق من خلال سعي هؤلاء لتحقيق مصالحهم الشخصية. ومن هنا أس آدم سميث، أب الليبرالية، بوجود ما أسماه «اليد الخفية» التي تحرك شئون المجتمع الرأسمالي وترتب أوضاعه على نحو منسجم ومتوازن.

ومهما يكن من أمر، فإن إيمان الليبراليين في القرن الثامن عشر بالتوافق المرجو بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة الذي تحلقه اليد الخفية كان انكساراً صريحاً للرؤى الطبلي لبورجوازية الصناعية الصاعدة التي رأت في هذه المقولة تبريراً نظرياً كائناً جعلها تقف ضد أية محاولات بتقلها الصالح أو الحكومات لتصحيح الأوضاع والتناقضات الحادة التي شهدتها مجتمعات القارة الأوروبية في خضم التحول إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية. إذ نظروا إلى هذه الأوضاع والتناقضات على أنها أمور عابرة وأنها بمثابة الآلام التي تصاحب عملية الولادة. وأنه لا سبيل لتجنبها. كان لسان حالهم يقول: دعو السوق وفأنها، فهي تعمل من تلقا نفسها على إيجاد التناغم بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وهي كقابلة بتصحيح أي وضع خاطئ، وأنها تقود في النهاية إلى تحقيق التوظيف الكامل Full Employment لجميع الموارد البشرية والمالية والباقية، وأن أي تدخل حكومي أو نقابي إنما يعرقل سريان وقواعد الطبيعة ويحدث الاضطراب في صحتها. وهكذا رفعوا مصلحة رأس المال إلى مستوى مصلحة الجماعة.

كان رواج الليبرالية الاقتصادية بين صفوف البورجوازية في القرن الثامن عشر راجعاً إلى نجاح السهقة القوية التي أتمزتها، وهي التعبير عن مصالح الطبقة الصاعدة التي قادت عملية التحول من المجتمع الاتقاضي إلى المجتمع الرأسمالي.

وكانت لذلك تصعيب لحركة التاريخ والانتقال إلى مرحلة أعلى في مسار التطور الانساني. ولهذا أصبح علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الليبرالي هو علم الرأسمالية والمثقفين المرتبطين بها ، تماماً مثل العلوم الطبيعية التي كانت تشق طريقها بقوة نحو التطور آنذاك. وظلت تعاليم الليبرالية أشبه بالطقوس المقدسة. ولا عجب في هذا . وقالعلم الطبيعة زودت الرأسمالية بأدلة لعنمة القوى الانتعاجية التي يعتمد عليها دخلها ومركزها الاجتماعي، وكان الاقتصاد السياسي (الليبرالي) سلاحاً استخدمته في بضائها من أجل قسّم الروابط القديمة التي قبلت مبادئها ونشاطها الاقتصادي» - كما يقول أوسكار لانجه.

التدخل الحكومي والنظام الرأسمالي :

يخطئ من يظن أن النظام الرأسمالي قد نشأ أو تطور بمساراً من تدخل الدولة وراحها. فمنذ النشأة الأولى لهذا النظام في الزمان المبركانتيلي خلال القرن الخامس عشر والسادس عشر (مرحلة الرأسمالية التجارية) وهو الزمان الذي تكوّن فيه رأس المال التجاري ونمت فيه حركة الكشوف الجغرافية وتوحد السوق العالمي، في هذا الزمان لعبت الدولة دوراً لا يستهان به في دعم رأس المال التجاري من خلال تدخلها في مع المعامل والامتيازات والمراسيم والاحتكارات للتجار المغامرين وللشركات الضخمة عبر البحار (شركة الهند الشرقية، وشركة الهند الغربية، وشركات الشمال والشرق ...). بل أن الفكر المبركانتيلي الذي عكس آنذاك مصلحة التجار ورأس المال التجاري، كان بصيراً قوياً للتدخل الحكومي لدعم نمو الرأسمالية التجارية. حيث راح هذا الفكر يبرر كافة الوسائل التي يمكن أن تلجأ الدولة اليها لفرض الهيمنة على البلاد الأقل قوة، ويذهب إلى ضرورة التدخل الحكومي لتحقيق فائض في الميزان التجاري، وهو الفائض الذي يُؤيد في شكل تدفقات للمعادن النفيسة (رموز القوة آنذاك)، وأنه لكي يتحقق هذا لابد من تشجيع ودعم كافة الأنشطة الاقتصادية المشغلة بالتصدير والرقابة على تصدير المواد الخام وعلى الواردات وتوسيع الأسواق الخارجية ... إلى آخره^{٩١}.

وحتى لو عدنا إلى فترة الثورة الصناعية (١٧٥٠ - ١٨٥٠) وما تلاها من توسع في النظام الرأسمالي حتى هتية الحرب العالمية الأولى، وهي الفترة التي راج فيها الفكر الإقتصادي البورجوازي الكلاسيكي الذي عبر عن مرحلة رأسمالية المنافسة

Laissez-Fair Capitalism سوف تلحظ أن هذا الفكر، وإن كان حريصاً على تجنب دور الدولة الاقتصادي، بإبعادها عن مجالات الإنتاج وعدم تدخلها في علاقات السوق ومطالباً إليها بمصر وظائفها في مجال حماية النظام داخلياً (الأمن الداخلي) وخارجياً (الأمن الخارجي) وهو ما عرف تحت مصطلح «الدولة الحارسة»، إلا أنه من الناحية الفعلية استخدمت البرجوازية الصناعية المساعدة جهاز الدولة في صراعها ضد كافة قوانين ومؤسسات وروابط المجتمع الاتحادي وبقايا العهد الميركانتيلي من أجل ترسيخ مزاياها إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

بل إن الثورة الصناعية التي بدأت في بريطانيا والتي لعبت فيها صناعة الغزل والنسيج في البداية دوراً رئيسياً، لم يكن من الممكن أن يكتب لها النجاح لولا سياسة الحماية التي طبقها حكومة بريطانيا لدعم هذه الصناعة الوليدة من المنافسة الأجنبية، وبالذات من المنافسة الهندية. وقد منح البرلمان في سنة ١٧٠٠ إستيراد المنسوجات القطنية من الهند، وطُقت عقوبات قاسية لتحقيق هذا المنع، كما أن تأمين انتصار الثورة الصناعية في ألمانيا لم يكن متصوراً إلا في ضوء الدور العمالي الذي لعبته الدولة لحماية صناعاتها الناشئة بفضل قوة الإنتاج التي اتسمت بها أفكار فردریش ليست حول نظرية حماية الصناعات الوليدة في أربعينات القرن التاسع عشر (وهو أيضاً ما نادى به الكسندر هاميلتون بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في بداية ثورتها الصناعية).

على أن أخطر ما لعبه تدخل الدولة في مرحلة الرأسمالية الصناعية الناشئة هو الدور الذي لعبه هذا التدخل في دعم علاقات الاستغلال لصالح الطبقة الرأسمالية. فكل من مبدأ حرية التعاقد، كان من المعتقد في بداية الثورة الصناعية أن ذلك الحق يعني حق الرأسمالي في استحقاق العمال وقسطهم، وتحديد وقت عملهم كبقية شأء، وأن يدفع لهم أجوراً تتناسب مع حالة سوق العمل (بما، على عرض العمل والطلب عليه) ودون أن يكون هناك أي قيد عليه تفرضه الحكومة أو نقابات العمال. وفي ضوء هذا الحق، سمحت أحوال الطبقة العاملة في إنجلترا، وارتفع معدل استغلالها. فساعات العمل كانت تتراوح ما بين ١٤-١٦ ساعة يومياً، والأجور لا تكفي لسد حاجات الكفاف، والمصانع تمتلئ بالنساء والأطفال دون أية شروط صحية أو وقائية، فضلاً عن تروى أحوال السكن والخدمات العامة. وكان من الطبيعي أن يناضل العمال ضد هذا

الاستغلال الوحشي سراً، من خلال تجمعاتهم وعملهم المشترك أو من خلال مطالب الحكومة بالترقب معهم لتحسين أحوالهم ومن تشريعات بأوقات العمل وبالحد الأدنى للأجور. لكن الرأسمالية الصناعية، كطبقة، وجدت صفوها ووقفت بكل حرارة ضد هذه المحاولات والمطالب الرامية إلى تحسين أوضاع الطبقة العاملة، وتمكنت، في بريطانيا، من استصدار تشريع عام ١٧٩٩ «حرم على العمال في كافة الصناعات التجمع من أجل الحصول على أجر أعلى أو ساعات عمل أقل، أو أصحاب الأعمال على استخدام بعض العمال وعدم استخدام البعض الآخر، أو إجبارهم على أي تنظيم آخر للعمل مهما كان؛ وإلا هربوا بالسجن لمدة ثلاثة أشهر أو شهرين مع الأشغال الشاقة كحد أدنى»^(٢٦) هكذا إذن، إستحدثت الرأسمالية جهاز الدولة في تهر العمال، ومن أجل أن تترسخ علاقات الاستغلال لصالح رأس المال. صحيح أن الأمور تغيرت بعد ذلك، حيث صدرت التشريعات التي مكنت العمال من تكوين نقاباتهم وحقوقهم في الاضراب والانتخاب؛ لكن ذلك استغرق كفافاً طويلاً، وتضحيات ضخمة، وزمناً لا بأس به.

كما إستحدثت البورجوازية الصناعية أيضاً جهاز الدولة وجيشها في تأمين سيطرتها الخارجية لضمان الحصول على المواد الخام والفلانين وتأمين الأسواق التي تمتص لانتاج وقاتض رأس المال، وهو الأمر الذي مكنتها من فرض هيمنتها على البلاد الواقعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتشكلت بذلك ظاهرة الكولونيالية المعتمدة على القهر والعنف والاستغلال المباشر لشعوب المستعمرات. ولقد شكلت الكولونيالية آنذاك نسياً جزئياً لتناقضات النظام الرأسمالي الصناعي وساعدت على تخفيف حدة الصراع الطبقي من خلال ماورفته من زيادة في الأجور الحقيقية لعمال مراكز النظام الرأسمالي عن طريق تمويل تلك الزيادة من قاتض الأرباح المتزوجة من المستعمرات. وخلال ذلك كان هناك دور فاعل، بل وقاهر، لجهاز الدولة بالمراكز الرأسمالية لتأمين عملية استغلال المستعمرات والبلاد التابعة، لا يمكن إذن التناقل من الدور الفاعل والحقيقي للتدخل الحكومي في نشأة ودعم النظام الرأسمالي، رغم شعارات الليبرالية التي انطلقت خلال تلك الفترة.

وخلال الفترة التي إمتدت فيما بين الحربين العالميتين (١٩١٩ - ١٩٣٩) وهي الفترة التي زاد فيها تركيز وتمركز رأس المال وبرزت فيها الاحتكارات الصناعية

الضخمة، وتعرض خلالها النظام الرأسمالي لكثير من الاضطرابات (أزمة الديون والتعرضات الائتمانية عقب معاهدة مرساي (١٩١٩)، ثورة العمال في ألمانيا ١٩١٨، أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٣) وبرز الحروب التقفية والكتل الصجانية، وإنهيار قاعدة الصرف بالذهب . إلى آخره) في خضم هذا كله ظهر التدخل الحكومي على نحو واضح لمواجهة أزمات الرأسمالية في تلك الفترة، ولعل أبرز صلاحيات التدخل إبان تلك الفترة تهمية الدكتور شاخنت في ألمانيا عقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى، وتهمية روزفلت أثناء سني الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية. وحلال فترة النازية إمام هتلر، وتهمية النظام الفاشي في إيطاليا في عهد موسوليني .. بل وفي مجاز كثير من الدول النامية حينما تدخلت الحكومات فيها لمعد من ترمي الأحوال الاقتصادية أثناء سنوات الكساد الكبير.

علي أن القبول الواسع بالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بدول المنظومة الرأسمالية قد تجلي بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية والتعني الكاسح للفلسفة الاقتصادية الكينزية. فقد أثبت كينز في نظريته العامة للتقود والفاكلة والتوظيف (١٩٣٦) أن هناك ميلاً مأساساً في النظام الرأسمالي يعرضه لعدم التوازن، وهو ميل ناتج من ألياته الداخلية وبسبب الأزمات الاقتصادية بشكل دوري من جراً . عدم التناسب الذي يحدث بين قوتي الطلب الكلي وقوي العرض الكلي. ونظراً لأن النظام يعجز عن أن يولد من ذاته وبطريقة تلقائية سبل إنعاشه والقضاء علي البطالة وهو يمر بمرحلة الكساد الدوري، أو سبل تجهته لمخاطر التضخم وهو يمر بمرحلة التوظيف الكامل، فقد نادي بأن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر علي أن يلعب دور المتعامل المتوازن أو المتعدي في الطلب الكلي. وقدم في ذلك رؤشته المعروفة لمواجهة الأزمات الدورية، والتي يلعب التدخل الحكومي فيها دور الطبيب المعالج^(١٣).

وسرعان ما تم القبول الواسع للنظرية العامة لكينز في أعقاب الحرب العالمية الثانية في كافة مراكز المنظومة الرأسمالية. وقبلت البورجوازية مبدأ التدخل الحكومي علي مضمون، حينما أدركت في النهاية أن ذلك في مصلحتها، وحين أدركت أيضاً، أن كينز قد إسعفت، بإحلاس شديد، حماية النظام الرأسمالي وتأمينه ضد الاضطرابات الاجتماعية وروح الاشتراكية عليه. ومنذ ذلك الوقت زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في البلاد الرأسمالية الصناعية. وأعطت الدولة بعض الصناعات الهامة

التي تعرضت لشدهود وأصبح في معدلات ربحها، مثل صناعة الحديد والصلب، والفحم، والطاقة، والنقل ... الخ. كما زاد إنفاقها العام الجاري الموجه للخدمات الاجتماعية، كالتعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعي ودعم المزارع الصغيرة للفقراء والمحرومين. و زاد إنفاقها الاستثماري في مجال الاستثمار العامة، كما دخلت الدولة بفعل شديد في مجال الصناعات الحربية، وزاد إنفاقها العسكري. وكان من جراء ذلك، أن قفزت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي قفزة كبيرة في هذه البلاد^(٤٦) على بلد مثل ألمانيا الاتحادية وصلت فيها هذه النسبة إلى ٤٧٪ في عام ١٩٧٥، وفي بريطانيا ٤٦٫٩٪ وفي إيطاليا ٤٣٫٣٪ وفي كندا ٤٠٫٨٪ وفي الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٣٥٪ واليابان إلى ٢٧٫٣٪ في نفس هذا العام (١٩٧٥) (٥١).

ولم تكن دول العالم الثالث، التي حصلت على إستقلالها السياسي في أحقاب الحرب العالمية الثانية بعيدة عن التأثير الكهنزي. فقد رحت إليها للفلسفة الكهنزية في صورة نظريات التنمية التي أعطت للتدخل الحكومي دوراً تهادياً في مراجعة التخطف وتحقيق النمو الاقتصادي. وهي النظريات التي كان لها تأثير واضح في صياغة ماهرل باستراتيجيات وخطط التنمية في تلك الدول.

ومهما يكن من أمر؛ فقد شهدت دول المنظومة الرأسمالية خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٧٠ نمواً لامعاً ومزدهراً. إذ حققت الدول الرأسمالية الصناعية معدلات نمو اقتصادي مرتفعة (وصلت في المتوسط إلى ٤٪) في ظل استقرار سعري واضح، وانخفاض ملموس في معدلات البطالة (في حدود تتراوح ما بين ٢ - ٣٪)، كما زادت مستويات الأجور الحقيقية للعمال والطبقة الوسطى. وزادت الضمانات الاجتماعية الموجهة ضد مخاطر البطالة والمرض والشيخوخة. وتحدث الاقتصاديون الأوروبيون عن ما يسمى «بذروة الرفاه» التي تكفلت فيها الحكومات بمهمة تحسين مستوى المعيشة وزيادته بشكل مستمر. وعلى الصعيد العالمي، شهدت تلك الفترة أيضاً نمواً واضحاً في حركة التجارة الدولية (زيادة التصدير المحلي والرأسمالي) في ضوء استقرار نسبي واضح لأسعار الصرف. هناك اعتقد البعض، في خضم هذا الازدهار اللامع، أن عصر الأزمات قد ولى، وأن المخاطر التي تهدد النظام الرأسمالي قد دخلت في قمة التاريخ^(٤٧).

عصر الأزمة المستمرة للرأسمالية منذ المبعثريات وحتى الآن :

ساد الظن بين عدد من الاقتصاديين، أن هذا الازدهار اللامع لعالم ما بعد الحرب (١٩٤٥ - ١٩٧٠) يرجع أساساً إلى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي على الطريقة الكينزية. فلي رأيهـم أن هذا التدخل قد أـمـن النظام ضد مخاطر التقلبات الفجائية التي تفرأ على حجم الطلب الكلي النـمـال، وبالتالي خفف من حدة الازمات الدورية. ومن ناحية ثانية تسخض من هذا التدخل لإرتفاع واضح في مستوى الأجور الحقيقية التي أـمـدت السوق المحلي بحجم وافر من الطلب الاستهلاكي. كما أن هذا التدخل قد أـزاح عن الطبقة الرأسمالية عبء الصناعات الهامة الأساسية التي تـلـم لدوران عجالات الإنتاج، لكنها غير مربحة من وجهة نظر رأس المال، ومن ثم تفرغ المستثمرون لمجالات أخرى أكثر أهمية للنمو. كما أن إرتفاع مستوى المعيشة الناتج من زيادة الأجور وتوافر الضمانات الاجتماعية وزيادة الخدمات الحكومية قد أـمـن الرأسمالية ضد مخاطر الاضطرابات الاجتماعية وأضعف، من ثم، من قوة الحركة النقابية. لكن عدداً آخر من الاقتصاديين، يرون أنه من الصعوبة بمكان أن تنسب سر هذا الازدهار الاقتصادي إلى سياسات التدخل الحكومي الكينزية. فالاقتصادي الشهير جون هيكس John R. Hicks مثلاً، يعتبر في كتابه «الازمة في الاقتصاديات الكينزية»^(١) الصادر في أكتوبر عام ١٩٧٤ تساؤلاً هاماً حول ما إذا كان هذا الازدهار لعالم ما بعد الحرب وتلك السنوات الطيبة للنمو راجعاً إلى تطبيق السياسة الكينزية ؟ ويذهب على هذا التساؤل بالقول، بأن هذا الازدهار كان سيحدث، حتى دونما الحاجة إلى تطبيق السياسات الكينزية. والحقيقة إن هيكس كان محقاً إلى حد كبير في إجابته على هذا التساؤل. صحيح إن الازدهار الذي حققته الرأسمالية في عالم ما بعد الحرب قد تعاصر مع التطبيق الواسع للكينزية، إلا أنه من غير الصحيح أن نـعـزـب إزدهار الرأسمالية في تلك الفترة إلى السياسات الكينزية بحسب. فهجانب سياسة التدخل الحكومي، التي لا ننكر دورها في هذا الازدهار فهذه الفترة، هنالك عوامل موضوعية أخرى، لا تقل أهمية، باشرت تأثيراً قوياً في بروز هذا الازدهار.

مثل (١) :

- الزيادة الضخمة التي حدثت في الطلب الإستهلاكي والاستثماري بسبب عمليات إعادة التعمير لعالم ما بعد الحرب.
- بقاء معظم تقسيم العمل الدولي لصالح البلاد الرأسمالية الصناعية.

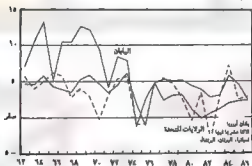
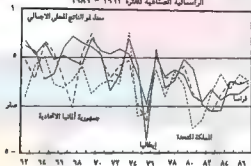
- التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي حدث في طرائق الإنتاج.
- حصول البلاد الرأسمالية الصناعية على مراء الطاقة (التنظف) وكثير من المواد الخام من الدول النامية بأسعار بخسة للغاية
- ازدهار حركة التجارة الدولية واستقرار أسعار الصرف (نظام بريتون وودز)

ومهما يكن من أمر، فإنه عند مشارف عقد السبعينيات من قرننا الحالي، يشهد هذا الاعتاش أقوله، وتضطرب آليات النظام الرأسمالي سواء على مستواها المحلي أو مستواها العالمي. فعلى المستوى المحلي، بدأت معدلات النمو الاقتصادي في التراجع (انظر الشكل رقم ١- ١) وأرتفعت معدلات البطالة والطاقات العاطلة، وقلزت معدلات التضخم لأعلى (انظر الشكل رقم ١- ٢)، وتفاقم عجز الموازنة العامة والدين المحلي، وإنخفضت معدلات نمو الانتاجية، وضعفت من ثم معدلات تراكم رأس المال. وعلى المستوى العالمي، الذي كان مرآتها في عالم ما بعد الحرب لتأمين نمو التجارة العالمية، ينهار نظام السد الدولي في عام ١٩٧١ بإعلان الولايات المتحدة غصم الملائكة التي كانت قائمة بين الدولار والذهب، ويتم تصويم أسعار الصرف، وتنفاقم علاقات العجز والفائض (انظر الشكل رقم ١- ٣ والشكل رقم ١- ٤). سواء بين دول مراكز المنظومة الرأسمالية نفسها، أو بين تلك المراكز ودول العالم الثالث، كما تشهد حقبة السبعينيات أكبر صلتعتين بتروليتين (٧٣/١٩٧٤ و٧٩/١٩٨٠) وينتهي عصر الرخص الشديد لمواد الطاقة، وتضخم أسواق التقد الدولية باحجام هائلة من السيولة الدولية (ظاهرة اليورو دولار والعمرو دولار) ويتم تصويم أسعار الفائضة على القروض الدولية^(٩). كما يعمق النمو اللامتكافي، بين أقطاب المنظومة (أوروبا والولايات المتحدة واليابان). أنظر دليل ذلك في الشكل رقم ١- ٥). وفي خضم ذلك كله استعشرت ظاهرة التحويل Internationalisation تحت تأثير النشاط الاحتكاري للشركات دولية النشاط، والتي أدت الي إجهادصعوبات في التنسيق بين السياسات الكلية والمأظمية والسياسات التي تلزم لاستقرار الهيئمة الدولية^(١٠).

وباختصار شديد، إنتقلت الرأسمالية في حقبة السبعينيات الي عالم جديد، وبيئة جديدة، إنتقلت فيها - سواء على صعيدها المحلي أو صعيدها العالمي - تلك الآليات المراتية المتجانسة التي كانت تعمل بها في عالم ما بعد الحرب، الأمر الذي جعل

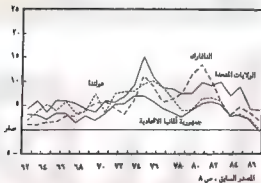
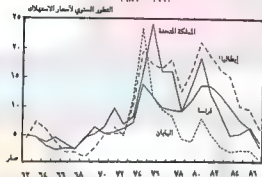
شكل رقم (١ - ١)

النمو غير المستقر - تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول
الرأسمالية الصناعية للفترة ١٩٦٢ - ١٩٨٦

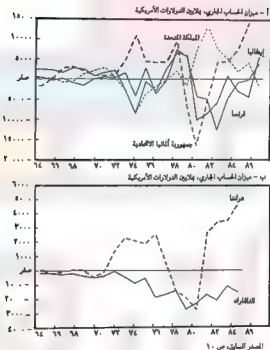


المصدر: المجلة الدورية للعلوم الاقتصادية العدد رقم (١٢٠) مايو ١٩٨٩، ص ٩

شكل رقم (١١ - ٢)
تطور معدلات التضخم في بعض الدول الرأسمالية الصناعية خلال الفترة
١٩٨٦ - ١٩٦٢



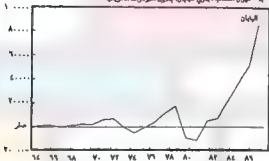
شكل رقم (١ - ٣)
إحداثام علاقات العجز والفائض بين الدول الصناعية الأوروبية



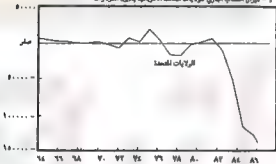
شكل رقم (١١ - ٤)

استخدام علاقات الميزر والفائز بين اليابان والولايات المتحدة

ج - ميزان الحساب الجاري لليابان، بلايين الدولارات الأمريكية

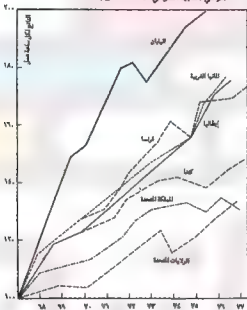


د - ميزان الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية، بلايين الدولارات



المصدر السابق ، ص ١١

شكل رقم (١١ - ٥)
من مصادر النمو الاقتصادي بين الدول الرأسمالية الصناعية : تطور الرقم
التقاسمي لانتاجية العمل في الصناعات التصنيعية ١٩٦٨ - ١٩٧٧



Source: Thomas de Saint Pholix: Trade, Inflation and The Dollar: Oxford University Press, New York, Oxford 1981, p.287.

المنظومة الرأسمالية تعيش منذ تلك الحقبة وحتى الآن ما يمكن تسميته بمصر الأزمة المستمرة.

عقدة الأزمة - الاتجاه طويل المدى لمعدل الربح نحو الانخفاض (مشكلة إمتصاص الفائض المتزايد) : (١١)

من المعروف، أن العنصر الحاكم لحركة النظام الرأسمالي علي المدى الطويل هو التغير الذي يطرأ علي معدل الربح. فكلما كان هذا المعدل مرتفعاً بدرجة كافية، استمرت عمليات التراكم والتوسع الانتاجي. والعكس صحيح أيضاً. ومن المعروف أيضاً، أن هناك مجموعة من العوامل والاعتبارات التي تتحكم في تحديد هذا المعدل، مثل معدل استغلال العمال، والعلاقة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، ومدى إتساع الأسواق، ومعدل دوران رأس المال، ومعدل نمو الانتاجية، والتغير في الفنون الانتاجية، ومعدلات الضرائب المفروضة علي أرباح الشركات .. الي آخره.

وتجدر الإشارة هنا، الي أن التلارس الحضيف للمدارس الفكر الاقتصادي يستطيع أن يرصد حقيقة معينة تتعلق باتجاه معدل الربح في الأجل الطويل. هذه الحقيقة تقول، بأن ثمة إجماعاً بين المدرسة الكلاسيكية للاقتصاد السياسي الانجليزي، والمدرسة الماركسية، والمدرسة الكينزية، علي أن هناك ميلاً كامناً، وطويل المدى، لمعدل الربح نحو التناقص في النظام الرأسمالي. فقد أجمعت هذه المدارس الثلاثة علي هذه الحقيقة علي الرغم من الضمان الفكري الشاسع في تبرير أسباب هذا الميل. وعلي الرغم من الاختلاف الحاد في المواقف الاجتماعية لهذه المدارس، مما يجعلها هنا إزاء حقيقة موضوعية، تهايت فيها المدارس الفكرية المختلفة لتفسيرها.

ففي المدرسة الكلاسيكية للاقتصاد السياسي الانجليزي، توصل ديفيد ريكاردو الي تلك الحقيقة علي أساس تحليله للصراع الطبقي الذي ينشعب حول توزيع الدخل القومي في الأجل الطويل فيما بين كاسبي الأرباح (الرأسماليين) وأصحاب الربح (ملاك الأراضي) وكاسبي الأجور (العمال). وجوهر الفكرة يتحصل هنا، هو أنه عبر الزمن، يتجه السكان نحو التزايد بمعدل يفرق كثيراً معدل نمو المواد العنائية (بفضل قانون مالفص للسكان). بيد أنه لما كانت الأراضي الزراعية الخصبة محدودة، فإن

ضغط السكان للزيادة على الثغلة. يدفع أصحاب الأراضي القديسة إلى زراعتها بشكل مكثف وإلى اللجوء إلى زراعة أراض أقل خصوبة. ولهذا ترتفع تكاليف الانتاج (يفعل قانون العلة الشائعة) وتزيد، نتيجة لذلك، أسعار المنتجات الزراعية العلانية، الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم الربح وتعبه من الدخل القومي الذي يستحوذ عليه ملاك الأراضي (وهي طبقة اغترص ويكادو أنها لا تقوم بالتراكم). وعندما ترتفع أسعار المواد الغذائية، فلا بد وأن تتزايد الأجور النقدية للعامل لمواجهة نفقات المعيشة المتزايدة. وهكذا يؤدي إرتفاع الربح وزيادة الأجور التي تنقص معدل الربح، وإنخفاض التصيب التسمي للارياح من الدخل القومي. ومن هنا تقل قدرة الرأسماليين على القيام بالتراكم. وينخفض معدل النمو الاقتصادي. ويستمر النظام في هذا الاتجاه إلى أن تتوقف الارياح. وينعدم التراكم، ويصبح معدل النمو صلباً. وعلى هذا النحو يتقدي النظام بكامله في عهاهب السكون والركود. وهذا الشكل ربط ويكادو نظرية الأزمة بنظرية التوزيع في النظام للرأسمالي^(١٢).

أما عند كارل ماركس، فإن الاتجاه طويل المدى لمعدل الربح نحو التناقص، يجد جذوره في التناقض القائم بين الطابع الاجتماعي للانتاج والطابع الخاص الملكية وسائل الإنتاج^(١٣)، وهو تناقض يعكس نفسه في ذلك البون الشاسع الذي تنمو به القدرة على التوسع في الانتاج والقدرة المحدودة للتوسع في الاستهلاك وذلك بسبب علاقات الملكية والتوزيع في نط الانتاج الرأسمالي. وقد أشار ماركس إلى أن رأس المال يتضمن ميلاً مستمراً نحو التوسع للحصول على أكبر ربح ممكن. ويتحدد ذلك من خلال الزيادة المستمرة في الانتاج ومعدل إستغلال العمال كما أن فائض القيمة - الذي يحدد في النهاية معدل الربح - وإن كان يتم عبر عمليات الانتاج، إلا أنه يتعلق من خلال بيع المنتجات، وهو أمر يتوقف على القدرة الشرائية للعمال. وهي قدرة محدودة بفعل الاستغلال الرأسمالي. كما أشار ماركس إلى أن العمال في نط الانتاج الرأسمالي يلجأون إلى مختلف أساليب الدفاع لمقاومة زيادة معدل الإستغلال الواقع عليهم. ومن الناحية التاريخية، قبل مقاومة العمال وتضالهم ضد الاستغلال نحو التزايد. من هنا فإن ثمة ميلاً طويل المدى لاتجاه معدل فائض القيمة المطلق نحو التناقص. ومن ثم يميل أيضاً معدل الربح نحو التدهور. وهير الزمن لا يصبح رأس المال قادراً على التوسع من خلال زيادة معدل فائض القيمة المطلق. من هنا يلجأ الرأسماليون في البداية إلى زيادة معدل فائض القيمة النسبي من خلال تخفيض الأجور وإطالة يوم العمل. بيد أن خفض

الاجور وإطالة يوم العمل ماثلث أن تصطدم بعدوه قصوي لا يمكن تجاوزها. ولهذا يضطر الرأسماليون إلى العمل على زيادة انتاجية العمل من خلال إستخدام الآلات وتحسين فنون الانتاج، أي من خلال زيادة نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير (وهو مايعني زيادة التكوين العنصري لرأس المال) الامر الذي يجد تعبيره في النهاية في زيادة أتمة عمليات الانتاج. بيد أن الخفض الذي سيحدث في تكاليف الانتاج نتيجة لارتفاع مستوى الانتاجية مايلت أن ينعكس في خفض الأسعار للمنتجات النهائية، وبخاصة بعد أن يبدأ المنافسون في تطبيق الفنون الانتاجية الجديدة. ولن يعود معدل الربح نحو الارتفاع إلا إذا زاد معدل الاستغلال على نحو أسرع من معدل زيادة التكوين العنصري لرأس المال^(١٤).

أما عند كينز، فإن إلهاء معدل الربح نحو التناقص في المدى الطويل يجد تبريره في الأسباب التي ذكرها حول إلهاء الكفاية الحديثة لرأس المال (وهو مايمكن اعتباره مرادفاً، إلى حد ما، لمعدل الربح) نحو الانخفاض. ففي رأي كينز، أن الرأسمالي حينما يشترى أصلاً رأسمالياً (آلة مثلاً) فإنه في الواقع يشتري الحق في سلسلة من العوائد الصافية التي يتوقع الحصول عليها من ناتج بيع هذا الأصل عبر فترة حياته الإنتاجية. ويطلق كثير مصطلح «الكفاية الحديثة لرأس المال»^(١٥) على العلاقة بين العلة التي سبق ذكرها والتي يتوقع أن يدرها الأصل الرأسمالي وبين كلفة إنتاج (لمن عرص) ذلك الأصل. وقد خلص كينز، إلى نتيجة محددة، مفادها، أنه مع إلهاء مستوى الدخل القومي نحو الزيادة، ومع زيادة الميل للاستثمار، قبل الكفاية الحديثة لرأس المال نحو الانخفاض، أي أن تنسادي مع سعر الفائدة في السوق. وهناك يتوقف الميل للاستثمار^(١٦) ولذلك أمكن لكينز أن ينهي تحليله في هذه النقطة بإمكان تصد رسم بياني يوضح تطور معدل الكفاية الحديثة لرأس المال (أو جدول الطلب على رأس المال) عن طريق ربط معدلات الاستثمار المختلفة بما يناظرها من الكفايات الحديثة لرأس المال. وهو متعني بأخذ شكل متعني الطلب العادي، يهبط من أعلي اليسار إلى أسفل متجهاً نحو اليمين.

وهناك، حسب رأي كينز، سيبان رئيسيان يجهلان معدل الكفاية الحديثة لرأس المال يتجد نحو التناقص على المدى الطويل، وهما :

- ١ - إن الغلة المتوقعة قبل للتأني بفعل قانون الغلة المتناقصة.
- ٢ - إن كلفة إنتاج المزيد من الأصول الرأسمالية قبل للارتفاع.

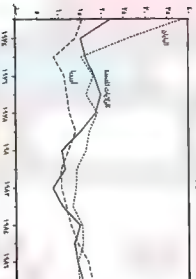
وعلى أية حال، فإنه مهما يكن من أمر الاتفاق بين المدارس الكلاسيكية والماركسية والكثيرة حول مقولة إجماع معدل الربح هي الرأسمالية نحو انهبوط في الأجل الطويل، ومهما يكن من أمر أوجه الاختلاف في التفسيرات التي قدمتها هذه المدارس، فإننا إذن أمام قانون موضوعي من قوانين حركة الرأسمالية وليس تاريخ الأحداث الاقتصادية الدورية والتقلبات طويلة المدى الذي تدخل القومي في فط الإنتاج الرأسمالي إلا تطبيقاً لهذا القانون، وتطبيقاً في نفس الوقت للأساليب والسياسات المضادة التي تلجأ إليها الرأسمالية للتصدي لمنع هذا القانون.

وعسوماً، فإن الراصد لحركة التطور الاقتصادي في الدول الرأسمالية الصناعية سوف يلتقط بالعمل كيف سجل معدل الربح، وبخاصة في الصناعات التحويلية، في هذه الدول انهماكاً متدهوراً وطويل المدى، وبخاصة منذ الدخول في عقد السبعينات هذا مآكلته، مثلاً، أبحاث أندريه جيلين ويوب سكيلف^(١٧) عن الرأسمالية البريطانية خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠، وأبحاث بورد هانس من تناقص نصيب الأرباح في الاقتصاد الأمريكي^(١٨) ودراسة إيرنست مانتله عن الرأسمالية المتأخرة^(١٩)، ودراسة م. باتيك وركلوز عن الربحية في الصناعات التحويلية البريطانية^(٢٠) بل وحتى دراسة اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة^(٢١) - (انظر الشكل رقم ١ - ٦).

علي أن كينر، ومن قبله الكلاسيك وماركس، وإن كانوا قد أكدوا على أن جوهر مآزق النظام الرأسمالي يمثّل في إجماع معدل الربح نحو انهبوط، كإجماع طويل المدى، وهو ما أكدته الدراسات السابقة (وغيرها) كسبب مفسر لأزمة الرأسمالية المعاصرة، إلا أننا يمكن أن نطرح المسألة من منظور آخر، هو منظور مشكّلة إستيعاب الفائض الاقتصادي في الرأسمالية المعاصرة. وهو المنظور الذي يرجع إلى بول سوزي وبول باران فضل تأسيسه نظرياً.

وفي العمل النظري الشهير الذي أجهزه كل من بول باران وبول سوزي تحت عنوان: «رأس المال الاحتكاري: بحث في النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي»^(٢٢) يعتقد هذان الكاتبان أن أهم ما يميز الرأسمالية المعاصرة هو إجماع الفائض

شكل رقم (١-٦)
 تطور معدلات الزيادة في المبيعات السنوية في الولايات المتحدة
 بالقرنات لعامي ١٩٧٤ - ١٩٨٦



Source: P. Armstrong, A. Ory and J. Heston: *Capitalism Since 1945*, Basil Blackwell, Oxford UK & Cambridge 1991, p.291.

الاقتصادي نحو التزايد. وهذا الفائض (الذي هو عبارة عن الفرق بين ما ينتجه المجتمع وبين تكاليف الانتاج، ومن ثم يعد الربح جراً منه) يميل، من حيث نسبته الى الناتج الكلي عبر الزمن نحو التعاضد بسبب النمو الهائل الذي حدث في لوبي الانتاج وتأثير الثورة العلمية التكنولوجية. وكان هنا أهم ما يطرح خصائص حقبة الازدهار الكبرى لعالم ما بعد الحرب، والتي كتب فيها سوري وباران هذا الكتاب. على أية حال، هنا الفائض المتزايد، إما أن يعده للاستثمار لتوسيع الطاقات الانتاجية القائمة، أو أنه يستهلكه، أو انه يهدد بطرق مختلفة. وطبقاً لرؤية هذين الكاتبين، فإن الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة، عاجزة عن إيجاد المنافذ الاستهلاكية والاستثمارية الكافية لامتناع هذا الفائض وتشغيله على النحو الأمثل الذي يتفق مع قواعد الرشد والتوزيع الأمثل للموارد.

ولما كان الفائض الاقتصادي الثلي لا يمكن إمتصاصه لن يجري إنتاجه مرة أخرى، فإذنه ينجم عن ذلك، أن تكون الحالة الصاعدة للاقتصاد الرأسمالية الاحتكارية هي الركود. ولكن خفض الانتاج كحلّ للتخلص من الفائض الاقتصادي الذي لا يمكن امتصاصه، حتى ولو كان مبنياً لجماعات أو أفراد معينين، إلا أنه لا يؤدي إلا إلى زيادة تنحدر الموقف. ويخلص باران وسريزي من وراء ذلك، الى انه لو تركت الرأسمالية الاحتكارية لتعمل بشكل ذاتي أو تلقائي - أي في ظل القوي التي تعمل في الاتجاه المضاد - فإن الرأسمالية الاحتكارية ستقودي بحقق متزايد في هاروة الركود المزمن. ويرى باران وسريزي، ان القوي التي تعمل في اتجاه مضاد قائمة في بنه الرأسمالية الاحتكارية. ذلك أنها لو لم تكن موجهة لسقط النظام تلقائياً منذ فترة طويلة. وهذه القوي تتمثل في مجموعة من المصادر والاشكال والمجالات التي يمكنها أن تنشط الطلب الكلي على النحر الذي يمتص هذا الفائض ويحمل هناك إمكانية لإعادة إنتاجه. وبأني في مقدمة ذلك :

- ١ - إمتصاص الحكومة للفائض الاقتصادي من خلال الاتفاق العسكري (داخلياً وخارجياً) (الاحلاف والمبيعات العسكرية).
- ٢ - ومن خلال تصدير رأس المال.
- ٣ - إتساع دائرة انشباط الترفيه والإعلام والخدمات.

ان المسألة هنا لاتصلق، اذن، بأفضل الطرق لاستخدام الموارد النادرة، وإنما

تتعلق بكيفية التخلص من الموارد التي تفوق إمكانيات النظام الذاتية على الامتصاص، ولا يوجد حيار أمام الرأسمالية الاحتكارية. والتفضية ليست تنشيط الطلب من عدمه، وإنما يجب التنشيط، وإلا تعرض النظام للفناء، كما يقول باران وسوزي^(١٣). ومن خلال هذا التنشيط يزخر العالم الرأسمالي بشتى ألوان الشرور والسفاهات والصباغ والأوضاع غير المعقولة.

ويتضح مما سبق، أن بول باران وبول سوزي قد توصلا إلى نفس النتيجة التي انتهى إليها كينز من حيث عدم قدرة الرأسمالية على النمو الذاتي. وإذا كان كينز قد خلص إلى ضرورة التدخل الحكومي لرفع حجم الطلب الكلي الفعال، كضرورة لتلافي أزمات الكساد والبطالة التورية، إلا أن باران وسوزي يريان أن المسألة لا يجوز طرحها بهذا الشكل، لأن امتصاص الحكومة للمنافس (أي زيادة الاتفاق الحكومي) هو أحد الحلول، وأن الرأسمالية الاحتكارية تنطوي على قوي أخرى، وتبررها، تحت مظلة الفجج، لكي تعمل في نفس الاتجاه الذي يكفل تنشيط الطلب وامتصاص الفائض المتزايد.

ولنعود مرة أخرى إلى وسائل إمتصاص الفائض المتزايد كما حددها باران وسوزي لتعمل من خلالها التطورات التي تصبغت في الرأسمالية المعاصرة بعد أنفول شمس العصر الكينزي (١٩٤٥ - ١٩٧٠) فمن المؤكد، أنه رغم تقادم أزمة الرأسمالية منذ التدخل في حقبة السبعينات، على نحو ما أوضحنا آنفا، بسبب تهشم آليات عملها داخليا وعالميا، إلا أن الفائض الاقتصادي مع ذلك ظل يتجه نحو التزايد، وإن كان معدلات أقل من معدلات العصر الكينزي. ولسوف نرى أن وسائل إمتصاص الفائض التي ذكرها باران وسوزي، تلقى أصرا، كاشفة على فهم ما يجري بعد ذلك، منذ حقبة السبعينات وحتى الآن والتي أنفضت في النهاية إلى تبني سياسات الليبرالية المتطرفة والنظر إلى التدخل الحكومي على أنه « العدو الأول » الذي يجب مكافحته.

إمتصاص الفائض من طريق الاتفاق العمكري:

فلنبدأ بتعلق بالإمكانيات الأولى التي تحدث عنها باران وسوزي لإمتصاص مشكلة الفائض المتزايد، وهي الإمتصاص عن طريق الاتفاق العمكري المتزايد داخليا وخارجيا، فمن الواضح قاماً، أن الآلة الحربية في مراكز المنظومة الرأسمالية قد

دارت على نحو سريع ولاهب لامتناس أكبر قدر ممكن من هذا الفائض. ولتأخذ هنا حالة الولايات المتحدة الأمريكية التي تولت قيادة المنظومة الرأسمالية العالمية في عالم ما بعد الحرب. وفي هذا الخصوص يري باران وسوزي، أن تبرير الاتفاق العسكري المتزايد في الولايات لا يعود إلى تهديد سوفيتي عسكري حقيقي، بل تهديدا اقتصادي وسياسي وأيديولوجي «وحتى أولئك - وربما أولئك بصفة خاصة - أي الذين يحتلون موقعا أشد عناء إزاء الاتحاد السوفيتي لا يؤمنون بالطبيعة العدائية للسياسة السوفيتية»^(٢٤) لكنهما، أي باران وسوزي، يقولان: «أن حاجة القوة الحاكمة الأمريكية إلى جهاز عسكري ضخم ينبغي تلبيتها في موضع آخر خلال التهديد غير القائم لعدوان السوفيتي. وبمجرد أن تسلم بذلك، ونحذر عقولنا من الهراء والبلبل التي ولدتها التحريفات الأيديولوجية والدعائية للقوة الحاكمة، فإننا سنكتشف ثوبا مانبث عنه: وهو العداء المتصلب نفسه للاشتراكية والتصميم نفسه على تدميرها». كان الفرض الأساسي وأحدا بصفة دائمة، وهو منع توسع الاشتراكية، وحصرها في أضيق نطاق ممكن، وحصرها في النهاية من وجه الأرض. وأن ماثير مع الظروف المتغيرة، هو الأساليب والاستراتيجيات المستخدمة لبلوغ هذه الأهداف غير المتغيرة»^(٢٥).

ومهما يكن من أمر، لقد دارت اللفة العسكرية في الولايات المتحدة وفي غيرها من مراكز المنظومة الرأسمالية على نحو جعلها تسهم في امتصاص قدر كبير من الفائض، ماكان يعمد النظام من إمتصاصه من خلال زيادة الاستهلاك أو الاستثمار (انظر الجدولين رقم ١ - ١ و ١ - ٢ والشكل رقم ١ - ٧). ففي الولايات المتحدة قفزت المبالغ المنفقة على التسليح من ٧٧ مليار دولار في عام ١٩٧٤ وبنسبته ٢٧٪ من إجمالي الاتفاق الحكومي إلى ١٣٠ مليار دولار عام ١٩٨٠، وبما نسبته ٢٢٪ من إجمالي هذا الاتفاق^(٢٦) ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٤٨٪ في عام ١٩٨٨. وفي بريطانيا وصلت تلك النسبة إلى ١٢٦٪ وفي ألمانيا الاتحادية إلى ٨٩٪ (أيضا في عام ١٩٨٨)^(٢٧).

على أن الاتفاق العسكري المتزايد في مراكز المنظومة الرأسمالية بإعتباره أحد الأشكال الهامة لامتناس الفائض للمزاييد للرأسمالية الاحتكارية وإن كان قد وجد تبريره في ذلك الصراع الأيديولوجي بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي في

جدول رقم (١ - ١)
التجهيزات الإتفاق العسكرية العالمي

بلايين الدولارات الأمريكية

الدول النامية كثيفة متربة من العالم	العالم	الدول النامية	الدول الصناعية	السموات
				الإتفاق العسكري
١٩٣٠	٤٧٠	٣٥	٢٨٥	١٩٦٠
١٩٤١	٦٢٠	٧٥	٥٤٥	١٩٧٠
١٩٥١	٧٥٥	١٣٧	٦١٨	١٩٨٠
١٩٦١	٩٠٥	١٥٥	٧٥٠	١٩٨٤
١٩٦٦	٩٧٠	١٣٧	٨٣٨	١٩٨٧
١٩٦٩	٨٨٥	١٢٢	٧٦٢	١٩٩٠
				معدل النمو السنوي
	٤٠	٧٩	٣٥	١٩٧٠-١٩٩٠
	٤٠	٧٩	٣٣	١٩٨٠-١٩٩٠
	٤١	٧١	٣١	١٩٩٠-١٩٩٨
	٤٦	٣١	٤٠	١٩٨٤-١٩٨٥
	٤٣	٤٢	٣٨	١٩٨٤-١٩٨٤
	٤٠	٤٣	٣١	١٩٨٧-١٩٩٠

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ . نيويورك . مطبعة جامعة أكسفورد ١٩٩٢ .
الطبعة العربية : ص ٨٨

جدول رقم (١ - ٢)

توقعات نمو الإتفاق العسكري في مختلف مناطق العالم

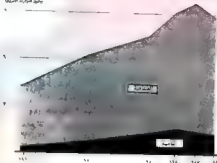
بلايين دولار أمريكي للسنة ١٩٨٨

الإتفاق العسكري في عام ١٩٨٨ تقدير للتقديرات ١٩٨٧	إجمالي الدول الصناعية الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي أوروبا الشرقية بما عدا الاتحاد السوفيتي السابق كل دول الأطلنسي وأوروبا بدار أخرى اليابان
٨٧٩	
١٨٧	
٩٥٨	
٩	
١٨٧	
٤٣	

تقدير السابق : ص ٨٧

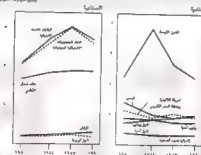
شكل رقم (١١ - ٧) . الانطلاق العسكري العالمي - ١٩٩٠ - ١٩٩٠

مليون القوات المسلحة



مقارنة إقليمية للانطلاقات العسكرية

مليون القوات المسلحة



المصدر: تقرير اللجنة الدولية ١٩٩٢ . المنطقة العربية ١٩٩٢ ، ص ٨٥

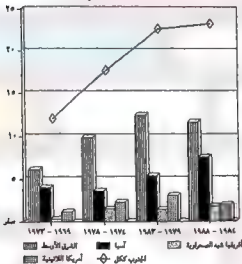
عالم ما بعد الحرب وإبان فترة الحرب الباردة، إلا أن هذا الاتفاق، على صعيد آخر، أصبح جزءاً عضوياً في بنية الاقتصاديات للرأسمالية الصناعية. فقد أصبح لهذا الاتفاق آثار انتشارية ضخمة على كثير من القطاعات والصناعات. فالعقود التي أصبحت تهرمها وزارات الدفاع مع الصناعات الحربية لها تأثيرات مضاعفة في حركة الناتج والدخل والتوزيع. كما أن الأبحاث العلمية في التطاع العسكري أصبح لها إيجابيات تنعكس على الصناعات المدنية^(١٢٨). ناهيك عن أن صناعة السلاح أصبحت من أهم الصناعات التصديرية إلى العالم الثالث وتهدد فائضه الاقتصادي (انظر الشكل رقم ١ - ٨). وبإختصار، فقد أصبح المركب الصناعي / العسكري أحد المكونات العنصرية الحيوية في اقتصادات مراكز المنظومة الرأسمالية الصناعية. من هنا كانت للاتفاق العسكري الحكومي فاعلية ضخمة في إمتصاص الفائض الاقتصادي المتزايد وإعادة تنويره وجعله وسيلة إقتصادية لرفع معدل الاستثمار والتصدير والربح في عالم ما بعد الحرب.

لكننا إذا توقفنا في هذا السياق قليلاً، لكي نفكر في تأثير إنبهار المنظومة الاشتراكية بعد مجيء جورياتشوف والبروسسكيكا، وعامت من تحطيات كبيرة في الأسلحة النووية والصواريخ ذات المدى المتوسط، فقد يتبادر إلى الذهن، أن هذا الشكل من أشكال إمتصاص الفائض قد فقد فاعليته في مراكز المنظومة الرأسمالية. فقد أنهى جورياتشوف بديع الشيوعية، ولم يعد الخوف من خطر التهديد السوفيتي قائماً. من هنا فقد إنتهى المبرر الأيديولوجي للاتفاق العسكري المتزايد. ولكن، هل يعني ذلك، أن الرأسمالية الاحتكارية في مرحلتها الراهنة سوف تكف عن استغلال هذا الشكل كوسيلة لامتصاص الفائض المتزايد ؟ إيجابتنا السريعة هي ... لا.

نحن نأجيب، ليس من السهل، على الأكل في الأجل المتوسط، أن يتحول المركب الصناعي / العسكري إلى الإنتاج المدني، وبخاصة بعد أن أصبح هذا المركب جزءاً عضوياً في اقتصاديات هذه الدول. وليس من السهل أيضاً إزاحة شبكة المصالح المعقدة التي نسجها خلال العقود الأربعة الماضية. ونقول جالبريث في هذا الخصوص : «... أعتقد أن صانعي الأسلحة سيكفون من مصلحتهم تأمين سوق لاتعابهم للسنوات العشرين أو الثلاثين المقبلة. أنهم يرون في مشروع حرب النجوم هبة من من السماء، ومصدراً مهماً جداً لأرباحهم في السنوات الآتية»^(١٢٩). ومن ناحية أخرى، صحيح أن

شكل رقم (١ - أ)
إستنزاف المائتس الاقتصادي بالقرول المائمة عن طريق اسلواء السلاسل

الائلاف السلفي معلل بللارل اللولارل



ملاحظة : بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥

Source: International Peace Research Institute, *World Armaments and Disarmament*, SIPRI, Yearbook, 1989, Taylor and Francis, London 1989.

خريطة الصراع العالمي وإن كانت قد تغيرت علي نحوها هائل بإنهاء المنظومة الاشتراكية وحلف وارسو ؛ إلا أن تلك الخريطة قد أعيد تشكيلها لتعبر فيها عناصر صراع جديدة، طبقية أو مزعومة، سوف تستند عليها الرأسمالية العالمية لاستمرار هذا الاتفاق اعني بذلك : نقاط التوتر والصراعات الاقتصادية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والعرقية التي تصجر علي ساحة العالم الثالث. فهذه هي ساحة الصراع الاساسي في المستقبل، علي حد تعبير ريتشارد نيكسون^{١٣}. وستعصر الرأسمالية العالمية علي إحترام العالم الثالث ونقاط التوتر فيه وتشديد استغلاله، اقتصادياً تارة، وعسكرياً تارة أخرى (في هذا الاطار يمكن ان نفهم حرب الخليج ١٩٩١). من هنا نترقب أن تستمر الزيادة في الاتفاق العسكري في مراكز المنظومة الرأسمالية، وإن كان من المتوقع أن تنخفض معدلات نموه بعد أن إنتهزت المنظومة الاشتراكية. لكن في جميع الأحوال لايرجى ما يهوننا لأن نتوقع أن يفقد فاعليته كوسيلة مستمرة من وسائل امتصاص الفائض المتزايد في الرأسمالية المعاصرة.

إمتصاص الفائض عن طريق تصدير رأس المال:

نقتل الآن الي الوسيلة الثانية من وسائل إمتصاص الفائض، وهي تصدير رأس المال، وهي الظاهرة التي لازمت الرأسمالية منذ تحولها من مرحلة الرأسمالية المنافسة، الي الرأسمالية الاحتكارية وأصبحت معبئة للتصدير السلمي. هنا نجد ان ياران وسويري لا يهولان كثيراً علي مسألة إمتصاص الفائض الاقتصادي من خلال تصدير رأس المال الي البلاد المتخلفة، إذ كتبوا يقولان : « لا يلعب الاستثمار الأجنبي، ولا يمكن توقع أن يلعب، دوراً هاماً. في الحقيقة ان الاستثمار الأجنبي، ربما بإستثناء فترات قصيرة صدرت فيها رؤوس أموال كبيرة علي نحو غير عادي من البلاد المتقدمة، يتبعى أن يعتبر وسيلة لاستنزاف الفائض من المناطق المتخلفة، وليس كمنفذ يوجه خلاله الفائض اليها^{١٣١}». ويقللان علي ذلك بتجربة تصدير رؤوس الأموال الهولندية خلال الفترة ١٨٧ - ١٩١٣ وتجربة تصدير رؤوس الأموال الأمريكية في الستينيات. فلي هذه الفترات سرعان ما عوضت انسحاب العائد من فائدة وأرباح الأسهم وغيرها من التحولات، الاستثمار الأصلي أصحافاً مضاعفة، وظل ماصها في صلب الفائض الي خزائن الدولة الأم. « وفي هذه الظروف يكون من الواضح، ان الاستثمار الأجنبي يزد مشكلاً إمتصاص الفائض حدة أكثر مما يساعد علي

ورغم إتفاقنا عموماً مع باران وسوزي في وجهة النظر هذه، وبخاصة على صعيد منظور الأجل الطويل، إلا أنه لا يجوز أن نقفل في هذا الخصوص العور الذي لعبه نزح الفائض من البلاد المختلفة عبر آلية تصدير رأس المال من مراكز المنظومة إلى تلك البلاد في السماح بقيام إصلاحات إجتماعية داخل مراكز المنظومة نفسها، وهي الإصلاحات التي مكنت من ظهور نظم الاشتراكية الديمقراطية في غرب أوروبا، وكان من شأنها تحسين مستويات الأجور الحقيقية وتخفيف حدة الصراع الطبقي، بل والتساب للكثير من أفراد الطبقة العاملة إلى أحزاب هذا النمط من الاشتراكية. بهذا المعنى نستطيع القول، أن وسيلة تصدير رأس المال إلى المناطق المختلفة وما سمحت به من فائض في الأرباح وزيادة في الأجور، كانت هي الوسيلة التي سمحت بإعادة انتاج الفائض المتزايد، في سياق تاريخي معين. ولكن مع ذلك، تظل مقولة باران وسوزي صحيحة من حيث أن أزمة امتصاص الفائض المتزايد لا يمكن حلها من خلال الاعتماد على تصدير رأس المال للخارج، لأن المشكلة تصبح هي المزيد من إتجاه هذا الفائض للزيادة، وربما كان ذلك يمثل أحد تناقضات الرأسمالية في مستقبلها على المدى البعيد.

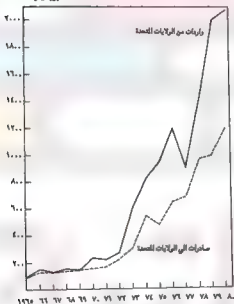
لكننا، ونغض النظر عن هذه الاشكالية النظرية، فإننا حينما نتعامل في عالم السبعينات والثمانينات، نحسوف نجد أن الرأسمالية العالمية قد إستخدمت تصدير رأس المال على نحو واسع، ولماحلية واضحة من أجل احتواء أزمة الفائض المتزايد على صعيد المنظومة الرأسمالية عالمياً. فحينما ضرب الكساد التضخمي بأفئافه في الاقتصادات الرأسمالية في حقبة السبعينات، مما ترتب عليه خلق مشكلة مفخرات داخلية لايجاد طلباً لاستثمارها؛ وحينما ظهرت مشكلة الفوائض البيروقراطية عقب صدمتي الاسعار (في عام ١٩٧٤/٧٣ و ١٩٨٠) نشأت أكبر مشكلة فائض مالي في تاريخ الرأسمالية، وهي مشكلة كانت تهدد بأزمة كساد عالمي كبير. وكان رد الفعل المضاد لذلك، هو أن مراكز المنظومة الرأسمالية قد حرصت على إعادة ضخ هذه التدفقات والفوائض للمناطق التي كانت تعاني، في المقابل، عجزاً منافراً، أعني بذلك مجموعة دول العالم الثالث (٣٣)، وإلى حد ما مجموعة الدول التي كانت إشتراكية. وقد نجم عن ذلك ثلاثة أمور جهرية :

أولها ، أن تصدير رأس المال إلى هاتين المجموعتين من الدول ، عبر شبكة المصارف دولية النشاط والقروض الحكومية والمتعددة الأطراف ، قد لعب دوراً مهماً في التخفيف من حدة الكساد التضخمي بمراكز النفوذة الرأسمالية في السبعينات . وذلك أن تصدير هذه المدخرات وتلك القروض قد ارتبط قوياً ، وطريقة آلية ، بزيادة حجم التصدير السلعي من الدول المقرضة إلى الدول المقترضة . وقد ساعد ذلك وعلى تخفيف حدوث ارتفاع أكثر في مستوى البطالة ، وفي حجم الطاقات الانتاجية المعطلة ، بل وحتى في مستوى التضخم في بلاد الجماعة الأوروبية وأمريكا ، كما يشير إلى ذلك تقرير ليلي برانت حول وحول الشمال والجنوب : برنامج من أجل البقاء (٢٤) .

ثانيها ، هو أن تصدير رأس المال إلى مجموعة دول العالم الثالث ، قد أدى عبر تناسبات أزمة الدين التي ستظهر وستحدث في الثمانينات إلى إحكام الحصار الاقتصادي على هذه المجموعة من الدول . وهو الحصار الذي سيزور في مرحلة تالية نظاماً صارماً من الإدارة المركزية الخارجية لاقتصاداتها عبر فتح عمليات إعادة جولة الدين والضغط عليها من قبل صندوق النقد الدولي وفرض سط ليهيالي مفرط في إدارة شئونها الاقتصادية ، تمهيداً لإعادة إحوائها واستعادة أساليب السيطرة المباشرة عليها .

ثالثها ، هو أن تصدير جزء من هذه المدخرات وتلك القروض إلى مجموعة الدول الاشتراكية قد مكن الرأسمالية العالمية من إغراق هذه الدول ، بسبب العديد من المصاعب المالية والاقتصادية التي نجمت من هذا التصدير . فقد انفردت القروض التي حصلت عليها مجموعة هذه الدول بزيادة العلاقات التجارية مع دول الغرب الرأسمالي . وقد زادت هذه المصاعب كلها إزدادات مجموعة هذه الدول ابتداءً ، وكلما كانت الانفجرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي أكثر صقاً ، وعموماً ، فزاته في ظل الآليات القديمة التي كان يمسرها الاقتصاد الاشتراكي فلان ثمة صعوبات واضحة مالبثت أن عانت منها هذه الدول مع نمز هذه العلاقات (عجز واضح ومستمر في الميزان التجاري (انظر الشكلين رقم ٩ - ١ و ١٠ - ١) تضخم مسرود ، تردي أسعار الصرف ، إشاعة نمط استهلاكي ترقي ، نشوء أزمة مديونية حادة في البعض منها - حالة بلنذا باللات عام ١٩٨٣/٨٢ ... إلى أخرى) . وهي مصاعب مستعقاة في عقد الثمانينات ، ومستعقاة ، مع أمور أخرى ، لتعزز من أزمة النظام الاشتراكي وتمهد

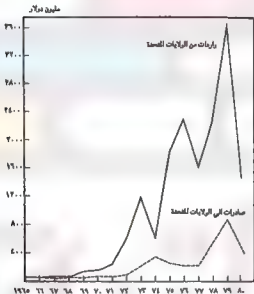
شكل رقم (١ - ٩)
تطور هجرة دول أوروبا الشرقية مع الولايات المتحدة الأمريكية
للفترة ٦٥ - ١٩٨٠
مليون دولار



Source: Thibaut de Saint Phalle, *Trade, Inflation and Dollar...*, op.cit., p.243.

شكل رقم (١١ - ١٠)

تطور التجارة الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٠ - ٦٥



Source: Thibaut de Saint Phalle ; Trade, Inflation and Dollar... op.cit., 242.

للخضاء. على المنظومة الاشتراكية عندما تستعمرها قوى الشررة المضادة بالداخل والخارج.

ولسوف نمره فيما بعد لنناقش هذه الأفكار وتأثيرها في هودة الليبرالية. ولكن ما بهجتنا الإشارة اليه في هذا الخصوص، هو أن ألبية تصدير رأس المال خلال حقبة السبعينات والثمانينات، بإعتبارها وسيلة لامتنعاص جزء من الفائض المتزايد في مراكز المنظومة الرأسمالية قد إنطوي على أمور متعارضة. ففي الوقت الذي أدى فيه هذا التصدير لتخفيف من حدة الكساد التصفي في مراكز تلك المنظومة؛ إلا أنه خلق أزمة مديونية عالمية ضخمة غير قابلة للسداد، وبخاصة بعد وصول تلك الأزمة الي النقطة الحرجة لها، وهي ظاهرة النقل المكسي للموارد Negative Net Transfers Financial التي يكون فيها البلد المدين مصفراً صافياً، وليس مستورداً، لرأس المال. وهنا تتأكد مقولة باران وسوزبي، وهي أن تصدير رأس المال بدلاً من أن يكون وسيلة لامتنعاص الفائض المتزايد في مراكز المنظومة، أصبح وسيلة لزيادته، وخصوصاً، فزائه مع انكسار حركة التحرير الوطني وفشلها في تحقيق «مشروع النسبة» - لأسباب كثيرة لا مجال للخوض فيها هنا، ومع طبيعة الانظمة البيروقراطية البرجوازية التي حكمت بلاد العالم الثالث وعجزها الشيع عن مواجهة تلك الأزمة، فبان الرأسمالية العالمية سرعان ما استغسرت هذه الأزمة بإحكام حصارها على هذه البلاد، تمهيداً لإعادة تكيفها مع مرحلة التوسع القادمة للرأسمالية. ومن ناحية أخرى، تجد أنه في الوقت الذي كان من الممكن فيه للفرض الخارجية التي حصلت عليها مجسومة الدول الاشتراكية ان تكون عضداً مساعداً لدعم الاشتراكية وتطويرها، الامر الذي كان يتطلب إجراء هذه إصلاحات إقتصادية في طريقة أداء الاقتصادات الاشتراكية، إلا ان الشباط البيروقراطي في تحقيق تلك الإصلاحات قد عمق الآثار السلبية لنظرة الفرض مع زيادة إتفاح مجسومة هذه الدول على المنظومة الرأسمالية العالمية. وهو الأمر الذي استغسرت، واستغسرت الرأسمالية العالمية في مرحلة تالية وبخاصة مع إنهيار أنظمة الاشتراكية في دول شرق أوروبا وفوضي الميوسوريكا في الاتحاد السوفيتي.

الفائض والنور المتزايد لقطاع الخدمات:

ونتأمل أخيراً للوسيلة الثالثة من وسائل إمتصاص الفائض الاقتصادي المتزايد.

وهي التوسع في قطاع الخدمات. وهو القطاع الذي يشهد الآن نمواً حائلاً في الاقتصادات الصناعية وأحدث أثراً بالغاً، إلى الحد الذي بات فيه عاملاً حاسماً في تحديد طريقة أداء النظام الرأسمالي في مرحلته الراهنة. لهذا القطاع أصبح يلعب الآن دور المشط الأساسي للمطلب الكلي والمستهووع الرئيسي للتفاضل في تلك الاقتصادات.

وقد جرت عادة الاقتصاديين حتى عهد قريب النظر إلى الخدمة Service باعتبارها مالمست سلعة مادية. وكان يُنظر إلى الخدمات على أنها تشمل الخدمات ذات الطابع الشخصي والخدمات الاجتماعية (كالتهذيب، الصحة، الأمن) وبخلاف إليها خدمات المال والتجارة والتأمين والشحن والمقارنات والانشاءات. كان التمييز بين السلعة والخدمة ينصرف إذن إلى الفروق المادية القائمة بينهما، على أساس أن الخدمة ليست منتجاً مادياً ملموساً وأنها غير قابلة للتخزين وأنها تسعق له حال إنتاجها. أما الآن فإن التطور العلمي والتكنولوجي قد غير من هذه النظرة، حيث أصبح في الامكان الحصول على الخدمة من خلال وسائل الاتصال الحديثة والتخزين المبرمج Computerized Storage وتنفق المعلومات والبيانات، ويبدو انه مع تعاطف أهمية الخدمات في الوقت الحالي، فإن التعريف الذي يجمع بتقريب شبه عام، هو النظر إلى الخدمة، ليس على أساس أنها سلعة، وإنما كنشاط منتج. وتحولت الخدمة إلى مفهوم واسع ومفوض. فمثلاً يعرف الاقتصادي ت. ب. هيل T. P. Hill الخدمة بأنها فعل ينشأ عن نشاط إنتاجي ويُلغى في تمهيد لمعالجة المستهلك أو وضعه^(١٢). وعموماً ما زالت صعوبة تصنيف Classification أنشطة الخدمات، بعد إتساع نطاقها، محل اجتهد واسع من الباحثين والمتفكرات الدولية.

صحيح، أنه من الناحية التاريخية عولج موضوع الخدمات نظرياً بإهتمام لا بأس به لدى كل من مالتي وبيكاردر وبيسوني من أصحاب نظريات وقصور الاستهلاك في تفسير الازمات الاقتصادية^(١٣). كما أن ماركس عالج موضوع الخدمات باعتبارها معطيات لتحقيق القيمة، أو لتحويلها من شكل لآخر، ونظر إليها على أنها جزء من نفقات التداول وخصاً من نفقات القيمة. كما أن المدرسة التيوركلاسيكية حاولت أن تقضي على نظرية العمل في القيمة من خلال ما سُمي بنظرية الخدمات الانتاجية لمراحل الانتاج وظل موضوع الخدمات يعالج في الحسابات القومية البرجوازية

وباعتبارها قطاعاً منتجاً، يسهم في توليد الدخل والتأثير. سواء تلك الخدمات التي لها قيمة سرورية كخدمات المال والعمالة والنقل والتشييد والسياحة .. الخ) أو مالهس لها قيمة سرورية كالخدمات الحكومية العامة، حيث أعبرت تكلفة إنتاجها مناهضة لتكلفتها).

ومهما يكن من أمر، فإن الذي لا شك فيه هو أنه منذ ربع قرن تقريباً، حدث ما يمكن أن نعتبره تغييراً نوعياً، بعيد المدى، في قطاع الخدمات في الدول الرأسمالية الصناعية. وهو تغيير تجاوز، كما وكيفا، كافة الأطر النظرية التي صاغها الكلاسيك وماركس والنبركلاسيك. كما أن الفترة الضخمة التي حدثت في هذا القطاع، باعتبارها شكلاً من أشكال إمتصاص الفائض الاقتصادي المعزب، قد تجاوزت أيضاً ما كان يذكر فيه كل من باران وسوزي، حينما كتبوا مؤلفهما «رأس المال الاحتكاري» عام ١٩٦٨. فقد كان تحليل باران وسوزي متصباً في تحليل هذا الشكل على خدمة النشاط التصويقي (الإعلان والدعاية) (١٣٣) وعلى الخدمات الحكومية التي يعكسها الائتلاف الحكومي. فلم يعد الأمر قاصراً على تلك الخدمات بحسب، بل إمتد الأمر ليشمل صفراً طويلاً وعرضاً من أنشطة الخدمات التي لم يتم حصرها حتى الآن بشكل مرضٍ، وإلى المدى الذي دفع بعدد من الاقتصاديين لتناداة بعزل القواصل بين السلع المادية والخدمات.

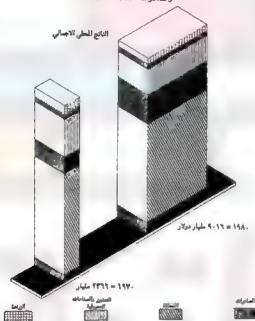
ما الذي حدث إذن في قطاع الخدمات بحيث أصبح هذا القطاع هو عصب الحركة الآن في النظام الرأسمالي ؟

كانت البداية حينما لاحظ عدد من الباحثين ذلك التوسع الذي حدث في العمالة المستعملة في هذا القطاع منذ بداية الخمسينيات في الوقت الذي انخفضت فيه العمالة في قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة. كما أنه في فترة السبعينيات والثمانينيات، حينما زادت معدلات البطالة صمراً في البلاد الرأسمالية الصناعية، وإنخفضت معدلات نمو الانتاجية، إلا أن قطاع الخدمات إتجه للتوسع وزاد دوره في خلق فرص العمل الجديدة، بل وأصبح هو المستوعب الرئيسي للقوى العاملة. ففي بلد كالولايات المتحدة الأمريكية فمر نصيب العمالة المستخدمة في قطاع الخدمات من ٢١,٨٪ في عام ١٩٧٣ إلى ٢٩,٧٪ في عام ١٩٨٤، وفي اليابان كانت النسبة ١٧,٧٪ وارتفعت إلى ٢٦,١٪، وفي ألمانيا الاتحادية ١٢,٥٪ إلى ١٦,١٪. وفي

فرنسا ٦١,٣٪ و٦٧٪. على التوالي خلال نفس الفترة (١٧٨). وواكب ذلك ارتفاع مناظر في نصيب هذا القطاع من الناتج المحلي الاجمالي. فطبقا لطرق الحسابية التي تصالج نصيب هذا القطاع من هذا الانتاج، تجد أنه في الولايات المتحدة الامريكية ارتفع هذا النصيب من ٥٩٪ في عام ١٩٦٥ الي ٦٥٪ في عام ١٩٨٨. وفي ألمانيا الاتحادية من ٤٣٪ الي ٤٧٪. وفي فرنسا من ٥٤٪ الي ٥٩٪. وفي بريطانيا من ٥١٪ الي ٥٩٪. وفي إيطاليا من ٥٣٪ الي ٥٦٪. على التوالي خلال نفس الفترة (١٧٩). وعلى الصعيد العالمي، فإن قطاع الخدمات أصبح يسهم بالشر الاكظم من الناتج المحلي العالمي. ففي عام ١٩٨٠ قدر حجم الناتج الاجمالي في العالم بحوالي ٢ ٩ ترليون دولار، ساهمت الخدمات فيه بحوالي ٦ ترليون دولار، أي بما نسبته ٦٧٪ (انظر الشكل رقم ١ - ١١). كما ان هذا التطور الكيفي الذي طرأ على بنية إقتصادات الدول الرأسمالية الصناعية سرعان ما انعكس على بنية التجارة العالمية وذلك بتميز نصيب قطاع الخدمات في إجمالي هذه التجارة. وطبقا لبعض التقديرات (١٨١)، فقد نما نصيب هذا القطاع من ٧٪ الي ١١٪ فيما بين بداية ونهاية عقد السبعينات. وفي عام ١٩٨٦ فإن هذا النصيب يقفز الي ١٣٪. حسب تقدير منظمة الاونكتاد (١٨٢) وهو تقدير اعتمد على التصنيف التقليدي لثروة موزاين المنفوعات، حيث تشير النسبة الأخيرة الي إجمالي نصيب النقل والسفر وخدمات الآخرين في جلسة مدفوعات التجارة العالمية في هذا الصام. وهذا النمو، الذي استفادت منه بضعة دول في العالم الرأسمالي الصناعي (بأني في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية واليابان) قد قادته بضعة شركات دولية النشاط، التي دخلت بفعل كبير في العقدين الماضيين في مجال تجارة الخدمات على الصعيد العالمي. وقد أدى نشاطها الي تحويل قطاع الخدمات والقضاء على الشركات المتوسطة التي كانت تعمل تقليدياً في هذا المجال. ولهذا فقد شهد قطاع الخدمات عمليات دمج ودمركز لرووس أموال الشركات الكبرى العاملة في هذا القطاع بشكل يلمح كثيراً عمليات الدمج والتمركز التي حدثت في القطاعات الأخرى. وهذا ما نراه واضحاً في نشاط البنوك والسياحة والدعاية على وجه الخصوص (١٨٣).

نحن إذن إذا، مرحلة جديدة للرأسمالية، حدث فيها تغير نوعي في بنية الإنتاج، عكس منه بالضرورة تقسوماً جديداً للفصل الاجتماعي. وجر معه مشكلات جديدة لم تعرفها الرأسمالية من قبل (سوف نعرض لها فيما بعد). فما هي الاسباب التي

شكل رقم (١١ - ١١)
هيكل الاقتصاد العالمي (الناتج المحلي الإجمالي العالمي)
والصادرات ١٩٧٠ - ١٩٨٠



Source: T Atenc, A.Conford, R.Glasgow and A.Yumt: International Transactions in Services and Economic Development, in - Trade and Development, An UNCTAD Review, No.5,1984,p.223.

وقعت الى هذا التغيير، وحصلت هناك تمبراً ملحوظاً في قطاع الخدمات، التي المعدي الذي أصبح فيه هو المعاش الأساسية للقائض الاقتصادي والتي المعدي الذي جعل الكثيرين يحدون عن الحصول من اقتصاد يقوم أساساً على الانتاج المعدي التي اقتصاد يقوم أساساً على الخدمات :

لنبدأ أولاً بالعوامل المستقلة التي يمكن من خلالها تفسير هذه الانتعاش الكبير لقطاع الخدمات ورغم أن البحث في هذه المسألة معط - حتى الآن - بصوريات نظرية واحصائية وعملية هائلة - إلا أنه يمكن تحديد حزمة من العوامل الهامة، على النحو التالي :

١ - هناك أولاً أثر الدخل ، فبالتالي أن النمو المستعصاج الذي حدث في قطاع الخدمات قد جاء كتطور طبيعي لنمو الذي حدث في الدخل القومي وما واكمه من نمو في مستويات الدخل الفردية ، فالعلاقة وثيقة جداً بين ارتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب على الخدمات، فما أن يتم الحصول على الاشياء الضرورية التي تلزم لاشباع الحاجات الأساسية وبشكل مرضي حتى تنشأ الرغبة في طلب الخدمات والتمتع بمختلف أنواعها ، وخاصة مايمكن ان يسمى بالخدمات المتقدمة المرتبطة بالرفاهة والتي تلعب فيها التكنولوجيا دوراً هاماً. وقد أثبت كل من كلازك وقيشر، منذ الثلاثينات، أن نمو الخدمات في الاقتصادات المتقدمة يعتمد أساساً على الزيادة في الأجر^(١٤١)، ويرتبط بهذا أيضاً ارتباط نمو الخدمات بالزيادة في الانتاجية، وهو ما أكدته أبحاث لوكس وبومول^(١٤٢) وتشير الاحصاءات حقاً، التي ان هناك ارتباطاً بين مستوي الدخل ومستوي نصيب قطاع الخدمات من الناتج المحلي الاجمالي ومن اجمالي القوي العاملة (انظر الجدول رقم ١-٣).

٢ - وهناك أثر التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، فمع تطبيق الفلسفة الكهتزية التي بادت بزيادة الاتفاق الحكومي كعامل موازن للتقلبات في الطلب الكلي الفعال، زاد الاتفاق الموجه للخدمات الاجتماعية، كخدمات التعليم والصحة والنقل والاسكان والاضمان الاجتماعي.. الخ. وهي المجالات التي خلقت طلباً على المستغلين بهذا التفرع من الخدمات وأدت الى زيادة نصيب الخدمات العامة من الناتج الاجمالي وشكلت ما عرف باسم دولة الرفاهة.

جدول رقم (١ - ٣)
العلاقة بين قطاع الخدمات ومستوى الدخل (١٩٦٠ - ١٩٨٠)

تصنيف قطاع الخدمات من العمالة		تصنيف الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي		مجموعات الدول
١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	
٥٦	٤٤	٦١	٥٤	الدول الرأسمالية الصناعية
٣٥	٢٥	٣٣	٠٠	الدول النشطة مرتفعة الدخل
٣٤	٢٣	٤٨	٤٦	الدول متوسطة الدخل
١٥	١٤	٢٩	٣٧	الدول منخفضة الدخل
٣٩	٢٨	٢٢	١٧	دول شرق أوروبا

Source : F.F. Clairmonte and J.H. Cairncright: *Transnational Corporations and Services : The Final Frontier*, in - *Trade and Development*, As UNCTAD Review, No.3/1984, p.219.

٣ - كذلك هناك تأثير الاتفاق العسكري الكبير، الذي خلق طلباً هائلاً على سلسلة كبيرة من الخدمات والوظائف، كخدمات البحوث والتطوير، الأمر الذي راكمه نمو هائل في الصناعة المشغولة بهذا القطاع، كخدمات الملاحة والمهندسين والفنيين، سواء الذين يعملون في وزارات الدفاع والصناعات الحربية المسلحة للدولة، أو هؤلاء الذين يعملون في مراكز أبحاث ذات ميزانيات كبيرة في الجامعات والمعاهد العليا ويعملون لحساب الصناعات العسكرية. ناهيك عن أن هذا النوع من الاتفاق قد أدى إلى نمو مواز في خدمات النقل والتخزين والانشاءات.

٤ - هناك أيضاً ظاهرة التكامل التي تمت داخل قطاع السلع الاستهلاكية. فالنمو والفتح الذي حدث في قطاع السلع المعصرة قد خلق بالتوازي نمواً في الطلب على الخدمات الاستهلاكية. ومن أمثلة ذلك، الطلب على السيارات وأجهزة التكييف والتلغرافونات من ناحية، وخدمات الصيانة والإصلاح من ناحية أخرى. وعلى الجانب الآخر، هناك تكامل الآن بين الخدمات الاستهلاكية نفسها، كخدمات السفر والترفيه بخدمة الفنادق والسباحة والترفيه.

٥ - ولا يجوز أن تنسى أيضاً أثر ظاهرة النمو الحضري، التي تمثلت في التضخم السكاني في المدن الرئيسية الكبرى في مختلف أنحاء العالم. فهذا التركيز السكاني خلق طلباً موازياً على كثير من الخدمات، كخدمة الطاقة والاتار، والمواصلات والعلاج وخدمات الإصلاح والصيول والكلي والتطيف والحراسة ووسائل الترفيه ... الي آفءء. ومع التقدم الذي حدث في وسائل الانتاج، أصبح من الممكن تصنيع هذه الخدمات وتحقيق وفورات في الحجم من خلال مركزتها وتسهيل توصيلها للمستهلكين. كما أن المدن الكبرى بإعتبارها مراكز للأجهزة الحكومية قد خلقت كثيراً من الوظائف المرتبطة بتأدية هذه الخدمات، كذلك يلاحظ تأثير هامشي بالتطاع عبر الرسمي Informal Sector في البلاد الرأسمالية الصناعية والبلاد النامية. فهذا القطاع الذي شهد تضخماً ملموساً مع ازدياد البطالة في عقدي السبعينات والثمانينات قد عيج بكثير من أنواع الخدمات التي يقدمها العمال والمهنيون الذين فقدوا وظائفهم أو الذين يدخلون لأول مرة سوق العمل، أو حتي هؤلاء المتقاعدين عن العمل الذين يبحثون عن دخل إضافي مع اشتداد موجة الغلاء. تجمع نفرة فرص التوظيف، لجأ جيش كبير من هؤلاء الي القيام بخدمات استهلاكية متنوعة لسكان المدن، كخدمات النظافة والحراسة والنقل وصيانة المباني وتوزيع السلع .. الي آفءء.

٧ - كذلك لاحظ ليفيت T.Levitt، أنه في ضوء مدارس الإدارة الجديدة، ثمة اتجاه قوي قد ظهر لتصنيع الخدمات لحساب المؤسسات الصناعية والتجارية من خلال مركزة كثير من الوظائف والخدمات التي كانت تصطلع بها هذه المؤسسات^(٤٦). حيث ظهر كثير من الشركات التي أصبحت تتولى هذه الوظائف وتحقيق من خلالها وفورات حجم كبيرة، ومن ثم خفضاً في التكاليف. ومن أمثلة ذلك الشركات التي تقوم الآن بخدمات البحوث والتطوير والاستشارات القانونية والإعلان والتسويق والتصدير والمحاسبة والعلاقات العامة . الخ. وهناك الآن شركات عملاقة متخصصة في هذه الخدمات تعولي القيام بها نهاية عن المؤسسات الصناعية الكبيرة لقاء تكاليف أقل مما كانت تحصلها تلك المؤسسات حين ما كانت تصطلع بنفس هذه الخدمات. وهكذا تمت عملية إستبدال الخدمات الداخلية بالخدمات المؤجرة من الخارج.

٨ - كذلك لاحظ عند آخر من الباحثين، أن تماظم حركة التدويل واشتداد المنافسة على الصعيد العالمي بين كميات الشركات ودولة النشاط قد أدى الي فر أهمية

قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحويل والنقل وأبحاث السوق والدعاية والاعلان، وغيرها من الخدمات التي أصبحت تعتمد عليها هذه الشركات في إختراقها لأسواق العالم^(٤٧).

٩ - كذلك لا يجوز أن ننسى الأثر الذي أحدثته إرتفاع الأجور في إحلال كثير من الفنون التكنولوجية الحديثة داخل كبريات الشركات والمصانع، حيث أدى إدخال تلك الفنون الي خفض كبير في مخصص الاجور التي كان يذهب للعمال من ذوي الياقات الزرقاء، والموظفين والاداريين والكتابيين والمهنيين ممن كانوا يحصلون في كثير من الاعمال اليدوية والكتابية. إلا انه في المقابل تم إستحداث أنواع جديدة من الوظائف الحديثة المرتبطة بهذه الفنون التكنولوجية، من الخبراء - الفنيين والمستشارين ومصممي البرامج الجاهزة للحاسب الآلي ... الخ.

١ - وأخيراً، وإن كان ذلك يمثل أكثر الأمور أهمية، فإن النمو الهائل الذي حدث في قطاع الخدمات يرجع الي إرتفاع معدل الربح، بحيث أصبح الاستثمار في هذا القطاع أكثر المجالات جاذبية، وبخاصة في ضوء التراجع الذي حدث في معدلات الربح في قطاع الصناعات التحويلية، علي نحو ما أشرنا آنفاً.

هذه هي - تقريباً - أهم العوامل المستقلة عن تضخم قطاع الخدمات، والتي أدت الي استئثاره بالسطر الاعظم من توليد الناتج المحلي (حسب قواعد المحاسبة القومية المالركة) والجزء الاعظم من القوي العاملة وامتنعاص كثر كبير من الفائض الاقتصادي المتزايد.

والسؤال الذي يبرز الآن هو : هل هناك قدرة لا نهائية لقطاع الخدمات علي امتصاص الفائض الاقتصادي مما يتيح إعادة انتاجه مرة أخرى ؟ والسؤال من الممكن إعادة صياغته كما يلي : هل من المستحيل أن يستمر نمو قطاع الخدمات علي هذا النحو المتسارع الي مآلات نهاية وعلي حساب التناقص التسيبي المستمر للقطاعات السلعية (الصناعات التحويلية والزراعة) ؟

لا شك أن النظام الرأسمالي في الوقت الحاضر يمر ببغاية ثورة تكنولوجية جديدة. ومن شأن هذه الثورة أن تخلق مرحلة إنتقالية، تتغير فيها الأمور علي نحو كبير

مألوف، قياساً على تاريخ الثورات التكنولوجية التي تمت في الماضي، لكن هذه الثورة، فيما أصرور، لن يكون لها معنى، إلا إذا إتسكت على تطوير لوي الإنتاج وأصل قطاعات الإنتاج المادي. فليس بالخدمات وحدها يعيش الإنسان، بل أن الخدمات، بحسب ترتيبها في سلم الأولويات والعاجات الإنسانية، تأتي في مرتبة تالية للحاجات المادية (المأكل، المشرب، الإسكان، الكساء...). من هنا فإن هذا النمو الحالي الذي سجله قطاع الخدمات في البلاد الرأسمالية الصناعية، لم يكن من الممكن تصور حدوثه مالم تكن قطاعات الإنتاج المادي قد وصلت في تطورها إلى هذا المدي المتقدم الذي جعل من الممكن للفاصل المتزايد أن يتجه نحو الخدمات. هذا لا يعني مطلقاً، أن الحاجات الأساسية الضرورية قد أضيفت تماماً في البلاد الرأسمالية الصناعية وأن هذه البلاد ستقضي معظم وقتها في المستقبل في إنتاج الخدمات وتغطي عن الإنتاج السلعي المادي. فمازالت قطاعات ضخمة من السكان في هذه البلاد تعاني من عدم إشباع حاجتها الأساسية (الإسكان مثلاً ..) ومازالت جيوب الفقر تبدو فيها على نحو جلي، وبخاصة في ضوء تزايد البطالة والفلاء. والذين يستمعون الآن بتأنيج ما يسمى «ثورة الخدمات» في مجال الاستهلاك، كخدمات السياحة والترفيه والعلاج المتقدم .. هم هؤلاء القادرون على التذوق، نظراً لأن تلك الخدمات مازالت من الأمور المكلفة رغم التقدم التكنولوجي الكبير الذي حدث فيها^(٤٨). من هنا فإن أهم مايعوق سرعة إنتشار الاستفادة من «ثورة الخدمات» في مجال الاستهلاك هو التباين الشديد في توزيع الثروة والدخل، وهو التباين الذي يعمق في ضوء التطهيق الكاسح للسياسات الليبرالية الجديدة داخل البلاد الرأسمالية الصناعية. ولهذا تنشأ الحاجة الموضوعة لتصدير هذه الخدمات للخارج.

أما في مجال الخدمات الإنتاجية، أعني بذلك تلك الخدمات المرتبطة بقطاعات الإنتاج، فمن المؤكد أن هناك ثورة أشد تحدث فيها، وهي الثورة التي يقومها قطاع المعلومات والمعرفة العلمية المتدفقة وأجهزة الاتصال والحاسب الإلكتروني (الذي ستشهد قريباً مولد الجيل الرابع له). إن ألفن توفلر Alvin Toffler محق تماماً، في كتابه الجديد «تحول القوة» حينما يقول بناء على الدور الرائدة لتلك الثورة : «إن الطريق إلى التقدم الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين لم يعد يمر عبر استخدام المواد الخام أو العضلات البشرية، ولكنه يمر عبر العقل الإنساني»^(٤٩). حلاً، أنه من المستوقع أن تحدث قفزة هائلة في الإنتاج الممكن لقطاعات الإنتاج المادي، كما

وكيفاً، وهي فترة ربما تكفي لاشباع حاجات السكان جميعاً الذين يعيشون على سطح المعمورة، في الشمال المتقدم والجنوب الفقير. لكن العقبة الأساسية التي تحول دون تجسيد هذا الاحتمال هو ذلك التناقض الجوهرى الذي يحكم الرأسمالية منذ لحظة ميلادها وحتى الآن، وهو التناقض القائم بين القدرة الهائلة على الانتاج، والقدرة المحدودة على التصريف بسبب قوانين الملكية الخاصة والتوزيع. فهذه هي التحدي الاساسى لأفلاك النمو التي تشر به الآن ثورة التكنولوجيا.

وإذا عدنا الآن إلى الاشكال التي إتخذها قطاع الخدمات لامتصاص الفائض الاقتصادى المتزايد، عبر ربع القرن الماضى، لسوف نلاحظ أن أبرز هذه الاشكال هو نوع ائدال (البترود وأسواق النقد) محدثاً فقد شهد عقد السبعينات والثمانينات فترة هائلة في هذا الفرع فقد جمعت له أسواقاً هائلة، سواء تلك التي عُبئت عن طريق إعادة تدوير الفائض النفطية، أو من خلال التمر السرطاني الذي حدث في السوق الأوروبية للدولار وقدرته الهائلة على خلق السيولة. وهي الأموال التي إنسابت إلى بلاد العجز المالى (البلاد النامية أساساً) بشروط مفضلة، فغلت في قصر مدة الائتمان وارتفاع أسعار الفائدة التي وصلت في أوائل الثمانينات إلى حوالي ٢١ / سنوياً، وهي ضروء ذلك، نشأت أزمة مديونية عالمية ضخمة غير قابلة للسداد (تقدر حالياً بحوالى ١٤٥ مليار دولار). وحلقت البترود دولية النشاط وأسواق النقد العالمية المخططة أرباحاً هائلة من وراء ذلك. وأصبح الشطر الأعظم من أرباح البترود والمؤسسات المالية في الدول الرأسمالية الصناعية ينساب أساساً من الخارج^(١٥). كما نشأت حركة طاغية للخدمات المالية (المضاربة على الاسهم والسندات والعملات الاجنبية، وشراء الشركات وإعادة بيعها) وأصبحت حركة المضاربات على لوحات أسعار البورصات أهم بكثير من دوران عجلات الانتاج^(١٦).

ونشأ ما يمكن أن يسمى «بالاقتصاد الرمزي» على حد تعبير الاقتصادي ديوكر، الذي أصبحت فيه رموز الثروة (كالاسهم والسندات والاوراق المالية المختلفة) أهم بكثير من الاصول المادية التي تغطيها، وقد جرف هذا التيار معظم إستثمارات كبريات الشركات الصناعية الكبرى التي أصبحت مضطرة، تحت ضغط تردى معدلات ربحها، أن تولف فرائضها في الاستثمارات المالية، خاصة بعد أن أصبح معدل الربح لرأس المال المستثمر في الصناعة يعادل نصف معدل الربح لرأس المال المستثمر في

الجمال المالي (انتظر حالة ألمانيا في الجدول رقم ١ - ٤).

جدول رقم (١ - ٤)

معدلات الربح لرأس المال الصناعي ورأس المال المالي
في ألمانيا الاتحادية للفترة ١٩٦٥ - ١٩٨١

١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٥	١٩٧	١٩٦٥	
٥	٥٦	٦٣	٥١	٥٨	٩٢	معدل الربح لرأس المال المستمر في الصناعة
١٠٦	٨٦	٦١	٨٢	٨٢	٨٦	معدل الربح لرأس المال للمستثمر في القطاع المالي

Source: Oskar Esminger Investitionen und öffentliche Hand, in
Annenkollidiv: Investitionen in die Zukunft Europas, Worcester, 1983, S. 110.

هاتنا تصفقات ظاهرة جديدة في تاريخ الرأسمالية ، وهي ظاهرة إنفصال النقود عن الانتاج. لمهمة أسواق المال، تقليدياً ، كانت هي تصفية المخبرات وإعادة تمويلها لقطاعات الاستثمار المادي لتحويلها الي طاقات إنتاجية. إلا أن الظاهرة الجديدة لنشاط الرأسمالية في هنا المخصوص، هو ذلك الانفصال المتزايد الذي حدث لعبار واسع من تدفقات الموارد للمالية من أسواق رأس المال (داخلياً وعالمياً) وبين تكوين رأس المال الثابت^{١٥٦}. وهي ظاهرة تصبر، في التحليل النهائي عن تنامي النشاط الطيفي للرأسمالية المعاصرة. وهو نشاط لا يمكن له أن يدمر أو يستمر، وعرض الاقتصاد المتفكس فيه لزلزال شديدة، حينما تصصف به رياح الأزمة الاقتصادية.

قطاع البنوك، وهو أحد قطاعات خروج المال الذي شهد نمواً هائلاً خلال السبعينات وبداية الثمانينات. قد تعرض لتكسة شديدة هي فترة ابتداءً من خريف عام ١٩٨٧ بعد إنذاع أزمة القروض الدولية بتوقف المكسيك والارجنتين وشيلي عن دفع ديونها في هذا العام. عند ذلك التاريخ ثمة إنحصار واضح في حركة الاقتراض الدولي، وحدثت إنكسارات كبيرة لعدد لا بأس به من البنوك. ونفس الشيء يمكن أن يقال أيضا

عن أزمة البورصات المالية التي حدثت يوم الاثنين الأسود (١٩ أكتوبر ١٩٨٧) في نيويورك، ثم تبعتها بعد ذلك بورصات لندن وهونغ كونج وطوكيو وفرانكفورت وتورنتو. وهي البورصات التي كان التقويل قد أحدث فيها درجة عالية من الترابط والتكامل لم تكن موجودة من قبل. فقد كان حجم الحسائر لطمه شديدة علي أسواق الصاريين والسماسرة. فبلغت خسائر بورصة نيويورك وحدها حوالي ترليون دولار. وفقدت كبريات الشركات نسباً هامة من قيم أسهمها المتداولة. والغريب أن ذلك قد حدث رغم التقدم الهائل الذي حدث تكنولوجيا البورصات (للمهزة الاتصال السريعة وأساليب التنبؤ والمحابل الكمبيوتر والبرامج التي تؤمن كافة المعلومات الضرورية لحالة سوق الأوراق المالية). أضف الي ذلك أن البلاد التي تعتمد علي تصدير أنواع معينة من الخدمات (كالسياحة مثلاً) سرعان ماتكون أشد تضرراً وتأثراً بالخدمات والأزمات الخارجية (كما حدث للدول المصدرة للسياحة إبان أزمة حرب الخليج).

لقد سبق أن نه الفكر الفرنسي رفون آرون R. Aron في كتابه والمجتمع الصناعي في أوائل القرنين إلى «أن الاقتصاد يعرّض فيه أكبر قسط من اليد العاملة في قطاع التجارة والخدمات، وتنعصر فيه الشروط الضرورية للإزدهار في عهد قليل من الصناعات، رها يكون أكثر تأثراً في فترة الأزمات...»^(١٤٢) لأن «التوزيع المعطّل للدخول يقلل فاعلية العامل»^(١٤٣). كما أنه بات واضحاً أن الثمن الذي سيدفعه المجتمع حينما يحول من إقتصاد قائم علي الانتاج المادي الي إقتصاد يقوم أساساً علي الخدمات، سيكون صعباً. لقد تساءل الاقتصادي الأمريكي الشهير جون كيث جالبريث ذات مرة: «هل يمكن ابقاء في إقتصاد قائم علي الخدمات ١ وأجابه: «لاشك أن ذلك سيؤدي الي انخفاض مستوى معيشة الكثيرين من الناس. فما دنا نضمر إمكاناتنا في إنتاج السيارات، إنتاج المواد الكيميائية، إنتاج الأجهزة الالكترونية والتلفزة لصناعة اليابانيين والكوريين، فإن العمال الذين يعملون في هذه الصناعات والذين كانوا يحصلون علي أجور مرتفعة نسبياً سيذهبون للبحث عن عمل بأجور أقل... وروجات هؤلاء سيذهب في الغالب للعمل أعضاء»^(١٤٤)

وباختصار، نخلص من التحليل المتقدم، الي أن الرأسمالية المعاصرة في بحثها عن أشكال امتصاص الفائض الاقتصادي المتزايد، أبتكرت أشكالاً عديدة، وكل شكل من هذه الأشكال كانت له بالتاكيد فاعلية في تنشيط الطلب وفي عملية الامتصاص هذه. لكن كل شكل من هذه الأشكال سرعان ما قلّد فاعليته أمام الامكانيات الهائلة

لنمو هذا القطاع الذي وفره التقدم الهائل في قوى الانتاج. والنتيجة المنطقية لذلك هو انتشار التوحش في بنية وآليات النظام.

الليبرالية الجديدة والبحث عن مخرج لأزمة الرأسمالية :

هلت طبول الدعاية تلق بشدة علي نفقات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إبان العصر الكينزي (١٩٤٥ - ١٩٧٠). واعتقد الاقتصاديون البرجوازيون، أن هذا التدخل الذي برره كهنز نظرياً، هو الناء الشافي لعلاج أزمات الرأسمالية. وفي ضوء هذا، توسع الاتفاق الحكومي، الجاري والاستثماري، وأصبح هذا الاتفاق في تصرفهم هو مضخة الرياح ووسيلة العلاج للأزمات الدورية ومن أقوى الوسائل التي تكفل تحقيق التوظيف الكامل. وهلت الشراغل النظرية للاقتصاديين في البلاد الرأسمالية الصناعية تنحصر في تبرير هذا التدخل وتحليل مشكلاته. وأنتج علم الاقتصاد الرأسمالي خلال هذه الفترة الكثير من النماذج الرياضية والأساليب التقنية الخاصة بالحسابات القومية والتجزؤ والبرجة. وكل ذلك شكل ماعرف «بالقوة الكبرية»

ومهما يكن من أمر، فإنه من طريق الدور المتعاظم الذي أصبحت تلعبه الدولة من خلال ماأخذته علي عاتقها من قطاعات أساسية غير رابحة (المتاجم، الفحم، الطاقة، الحديد...) ومن خلال المساعدات المباشرة وغير المباشرة للشركات الخاصة وتأمين المشتريات الواسعة من القطاع الخاص (مشتريات السلاح وغيرها من المستلزمات السلعية) وضمان الصادرات، فضلاً عن زيادة الاتفاق العام علي الخدمات الاجتماعية التي أعطت مزايا كثيرة للعامل ولطبقة الوسطي، الأمر الذي خلف من المطالبات المتزايدة لرفع الأجور... كل ذلك جعل الدولة ضامنة أساسية لربح الاحتكارات. ويقول الاقتصادي البلجيكي الشهير إرنست مائدل في هذا الخصوص : «هذا التعاون الوثيق بين الاحتكارات والدولة ليس أبداً نتيجة لـ وخضوع الاقتصاد للدولة، بل هو يعبر علي العكس من ذلك عن خضوع الدولة للاحتكارات، عن طريق الاتحاد الشخصي المتعاظم بين جهاز الدولة القيادي وبين رؤساء الاحتكارات الكبيرة أنفسهم»^(١٥٦).

وبدل علي ذلك، بأن معظم الرجال السياسيين الذين يشغلون المراكز القيادية والحساسة في الاقتصاد الأمريكي والبريطاني والفرنسي .. الي آخره، منذ سنوات

طويلة هم من كبار رجال الأعمال^(٢٧). إن التصور للتزايد لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واتساع حجم القطاع العام أمر لا علاقة إطلاقاً بالاشتراكية.

وعلى أية حال، فإنه عندما دخلت الرأسمالية مشارف السبعينيات في أزمة هيكلية حادة، سرعان ما تعرضت الثورة الكيترية (التي شكل التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي جوهرها) لثورة مضادة، سواء على صعيد الفكر أو صعيد السياسات الاقتصادية. وكان مناح هذه الثورة المضادة مرآتها حينما تردت معدلات الربح في قطاعات الإنتاج لتأدي بشكل مستمر، وهو الأمر الذي دفع برجال الأعمال إلى خفض برامج الإنتاج وإيقاف أو تقليل خطط الاستثمار مما كان له أثر واضح في انخفاض الطلب على العمالة وزيادة عدد عاطلين. هذا في الوقت الذي كان فيه التضخم قد جنى إلى آفاق هائلة. ورائق ذلك بروز أزمة واضحة لاستعصاب الفائض الاقتصادي المتزايد، فراحته أقسام واسعة منه للاستثمار في مجال المضاربات والأكراض والتوسع في قطاع الخدمات.

يعني صعيد الفكر الاقتصادي، تعرضت الكيترية لخصار نظري طاحن من خلال هجمات المدرسة النيوكلاسيكية التي قاد لوائها ميلتون فيدمان M Friedman (مدرسة شيكاغو) وأصحاب مدرسة الاقتصاديات العرض Supply-Side Economics (الآن Laffer وأنصاره). فقد نسبت هاتان المدرستان للتدخل الحكومي كافة الأزمات والمشكلات التي تعاني منها الرأسمالية (البطالة، الركود، انخفاض الإنتاجية، التضخم، عجز الموازنة .. إلى آخره). ولحق أن أنصار الكيترية قد عجزوا عن الرد، أو إقراح سياسات بديلة للخروج من الأزمة، وبخاصة أزمة الركود التضخمي Stagflation، وإن كانت مساهماتهم النظرية في هذا المجال أو غيرها، أمر لا يمكن التهورين من شأنه.

وعسوماً، فإنه لما كانت الرأسمالية، عبر شتى مراحل تطورها، قد أفرزت من تيارات الفكر الاقتصادي ما ياسب مصالحها ويحرر عن وصيها الطبيعي، فإن الأزمة الهيكلية التي دخلت فيها منذ مشارف عقد السبعينات قد أفرزت أشد تيارات الليبرالية تطرفاً. وهذا التيار الليبرالي المتجند المنطرف، قد انقسم في الحقيقة إلى فرعين رئيسيين، يصبان معاً في منبع واحد، هو المناداة بإطلاق الحرية الاقتصادية (بمعناها الهجسي) إلى أقصى حد ممكن.

١- تعجيم دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي :

أما عن المرح الأزل، فقد بلور جوهر فكره أساساً في ضرورة تعجيم دور الدولة وتدخلاتها في النشاط الاقتصادي، متادياً في ذلك بأن الحرية الاقتصادية هي أساس حياة الفرد والمجتمع، وأن الصواب هو الاستعانة، وأنه لا تعارض بين سعي الفرد للبحث عن مصلحته وتحسين مصلحة المجتمع^(١٨) (العقيدة للملكية البدئية لأدم سميث). وأن الرأسمالية كنظام يقوم على حرية السوق كفيلة بأن تصحح أخطائها بنفسها لو استطاع المجتمع حماية هذه الحرية وتعجيم سلطة الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية. كما أن الرأسمالية قادرة من خلال آليات السوق أن تحقق التوازن العام، وأن ما حدث من خلل في هذا التوازن عبر تاريخ الرأسمالية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين إنما يعود إلى عدم احترام قوانين السوق وتدخلات الدولة وتقاطبات الصائل. وقد اتخذ الهجوم على السياسات الاجتماعية التي تطبقها الدولة في مجال السوق، مثل إصابات البطالة والرقابة على الأسعار والضمانات المدعومة التي توجه للفقر، ومحدودي الدخل كالدعم السلمي والضمان الاجتماعي والعلاج المجاني أو الرخيص، فضلاً عن الإسكان والتعليم . إلى آخره) إخذ الهجوم على هذه السياسات، أهمية إرتكازية في فكر أنصار الليبرالية الجديدة. فهذه السياسات في رأيهم هي التي أدت إلى زيادة المعجز بالموازنة العامة للدولة. وهذا المعجز قد مؤد من خلال الائتمان المصرفي وطبع البنكوت، مما كان له علاقة وثيقة بزيادة عرض النقود وإنتشار التضخم. كما أن جانباً من هذا المعجز قد تم تمويله من خلال سياسة الدين العام الداخلي (الاعراض من القطاع الخاص) فترتب على ذلك سحب جانب من المنفريات الحقيقية لتحويل الانفاق الحكومي، وهي مدفوعات كالم من الممكن أن تتوجه للاستثمار المنتج وتزيد من معدلات النمو^(١٩). وزاد الطين بلة، في رأي أنصار الليبرالية الجديدة، أن الدولة في صدد سعيها للبحث عن موارد لتمويل أنفاقها المتزايدة قد لجأت إلى زيادة الضرائب على الدخل والثروات المرتفعة، مما كان له تأثير محبط على قرارات الادخار والاستثمار بالقطاع الخاص. فكان التدخل الحكومي - حسب هذا التحليل والتي شكل ما عرف باسم «دولة الرفاء» - هو المستور الأزل والأخير عن زيادة الأسعار وتلقي الادخار وركود الاستثمار وتراجع معدلات النمو.

كانت الحقيقة الصارخة التي توصل إليها الاقتصاديون، بعد ممارسات العصر

المكتنزي في الفترة (١٩٤٥ - ١٩٧٠) هي أنه لا توجد دولة في العالم الرأسمالي الصناعي يمكنها أن تجمع بين تحقيق التوظيف الكامل والاستقرار السعري ونظام حرية السوق. فالمسعى لتحقيق التوظيف الكامل (وهو الهدف العزيز لدى المكتنزين)، قد تطلب زيادة الائتلاف العام وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإلى عجز الموازنة العامة وإلى زيادة الاصدار النقدي، مما كان له تأثير واضح في ظهور التضخم. ومن ناحية أخرى، تبين أن مكافحة التضخم تتطلب تخفيض الائتلاف العام وتجهيم عجز الموازنة العامة، مما سيكون له أثر في زيادة معدلات البطالة. فلم تعد القضية المطروحة إذن، هي البحث عن التوليفة المثلى بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المقبول (كما كان ينص على ذلك منحنى فيليبس^{١٩} Phillips Curve) فقد تبين أن كلا المعدلين إتبعها معاً نحو التزايد بشكل متسارع في أواخر الستينات والسبعينات، وقد استغل الليبراليون الجديد هذه الرقطة التي وقعت قبها الهالة الرأسمالية الصناعية بعد السقوط السريع لفكرة منحنى فيلبس التي كانت تنص على أنه توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، ليعلموا، أنه لا توجد على المدى الطويل أية علاقة بين التضخم والبطالة، ومن ثم لا توجد صلة بين متوسط معدلات البطالة ومتوسط معدلات التضخم. فالتضخم في رأيهم ظاهرة مستقلة عن ظاهرة ارتفاع الأجور وتعزى إلى الاضطراب النقدي الذي مارسته الحكومات لتعديل عجز موازنتها العامة. أما البطالة فتسرع في رأيهم إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والمجالات الاجتماعية على النحو الذي شل من كفاءة ميكانيزم الأسعار في سوق العمل. وأن السبيل الأول من ذلك هو سياسات الرخاء وتبني تحقيق التوظيف الكامل. وهنا يشير النقديون (أنصار مدرسة شيكاغو) إلى أنه في المراحل الأولى من نمو الرأسمالية، كانت البطالة تعالج من خلال انخفاض معدلات الأجور، حيثما يزيد عرض العمل عن الطلب عليه. أما الآن فإن مناهات العمال وإعانات البطالة تعطل من فعالية سوق العمل. ويعتقد النقديون أن إعانات البطالة التي تمنحها حكومات الدول الرأسمالية جعلت العمال غير حائزين بالبحث عن فرص العمل. والعلاج الذي يقترحه هو أن تلغى الدولة، أو أن تقلل إلى أدنى مستوى ممكن، إعانات البطالة وأن تلغى أشكال الدعم العتيق (برنات الطعام للفقراء، إلخ) وتعتمد الحماية من جديد لميكانيزم قوى العرض والطلب في سوق العمل حتى يُجبر العمال على العمل بمستويات الأجور التي تبينها هذه القوى. وفي هذا الخصوص يعتقد أنصار مدرسة شيكاغو، أن الخطأ الأساسي الذي وقع فيه كينز هو إحصاءه لفكرة معدل البطالة الطبيعي Natural Rate

of Unemployment (جيش العمال الاحتياطي) الذي يلعب دور المنظم الطبيعي في تحديد معدلات الأجور. بل أن اقتصاديا مثل د. ليندر لا يتردد حيسا برغم بأن حل معضلة البطالة يجب أن يكون من خلال زيادة معدل البطالة الطبيعي الذي يقعين أن يقله المجتمع (يمكن أن يصل هذا المعدل إلى ٩٪ من مصروح القوي العاملة)، فمن شأن إرتفاع هذا المعدل أن تتجه الأجور نحو الانخفاض، فتستفرض بالتالي تكاليف الاتعاج، وزداده البواعث، من ثم، لدى الرأسماليين لإستئجار العمال وتشغيلهم. وذلك بشرط بانه كسر قرة ثلثيات العمال في تضالها الدائب من أجل إرتفاع الأجور. ويعتقد ليدر أننا نتائج بذلك مشكلة البطالة والتضخم معا على المدى الطويل. ويعترف أنصار الليبرالية الجديدة أن هذه السياسة قاسية ومريرة ولا تحلو من آلام. ولكن لامناص من تقبلها، وأن التهم هو توافر الإرادة السياسية التي تسبل هذا الصلدي (١٩٨).

المطلوب من الدولة إذن، أن تعتمد عن النشاط الاقتصادي، فليست مهمتها الآن هي ضمان الحرف الكامل أو تحقيق دولة الرفاه فقط المطلوب منها الآن العودة إلى تأدية وظائفها التقليدية (الأمن الداخلي والخارجي وبعض المرافق) أي تلك الوظائف الحارسه لنشاط تراكم رأس المال. على أن أخطر المهام التي يجب أن تضطلع بها الحكومة في رأي هؤلاء الليبراليين هو ضبط السياسة النقدية، أي كسلة النقود المتداولة. وهم يعطون لهذه الكتلة أهمية محورية في تفسير سحر النظام الرأسمالي فهي المتغير الاستراتيجي الذي يتحكم في كافة السميريات الاقتصادية والاجتماعية من هنا فإن حجمها يجب أن يخلص لمران دقيق، يتناسب مع حجم الدخل أو الناتج (مستعدين في ذلك على نظرية كمية النقود الكلاسيكية (١٩٢))، بل أنهم يفسرون مشرات الأزمات التي تعرضت لها الرأسمالية من خلال التفضيرات الحاصلة في كمية النقود. فهم يعتقدون، مثلا، أن تلك الكمية كانت أقل من اللازم في سني الكساد الكبير (١٩٢٩، ١٩٣٣) وأنه لو كانت البترة المركزية قد سارت بتنظيم عرض النقود وضح السيرة الملائمة لما كان الكساد قد حدث (١٩٣) أما أزمة الرأسمالية المعاصرة المسئلة في شدة الصغور التضخمية وانخفاض تراكم رأس المال وتراجع معدلات النمو مع زيادة معدل البطالة فتعبر في رأيهم إلى أخطاء السياسة النقدية التي تمثلت في ضخ كميات كبيرة من النقود لانتاسب ومقتضيات التوازن. ولهذا يتأذون بضرورة زيادة سعر الفائدة. ويعتقدون أن هذه الزيادة في الأجل القصير هي أفضل بكثير من

زيادة الضرائب في الأجل المتوسط أو الطويل. فهذه الزيادة ستؤدي إلى ضبط عرض النقود في حين أن زيادة الضرائب تحبط حوافز الادخار والاستثمار والعمل. وحيثما تتولى البنية المركزية ضبط كمية النقود بما يتناسب وحجم الناتج، فإنه يجري بعد ذلك تعديلها تبعاً للتغيرات الاقتصادية.

وهكذا، أدركت البورجوازية حسب فكر هذا التيار الليبرالي، أن التكلفة الاجتماعية لما يسمى بالنفقراطية البورجوازية ودولة الرفاه، أصبحت غير محتملة على الإطلاق في ظروف الكساد وانخفاض معدلات الربح، وعبرت عن رفضها لاستمرار دفع تلك التكلفة، فطالبت بتقليص الاتفاق الصامم ذا الطابع الاجتماعي لكي تبرر مطالبها بتخفيض الضرائب المفروضة على الدخول والثروات المرتفعة، وأن تراجع الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي، وكل ما عليها هي أن تهتم برضايتها الفئوية وأن تضبط معدلات نمو عرض النقود.

٢- إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح البورجوازية :

أما الفرع الثاني الذي ظهر في الليبرالية الجديدة، فهو ذلك التيار الذي إجمعه في تحليلاته للمناداة بإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح البورجوازية، ساعياً في ذلك إلى ما يشبه البحث عن مصادر جديدة للتراكم البدائي للاستعانة بها في مرحلة التوسع الرأسمالي القادمة. وهنا تبلور فكر هذا التيار في قضيتين أساسيتين: الأولى، هي المادة بخفض الضرائب على الدخول والثروات الكبيرة. والقضية الثانية، هي بيع مؤسسات الدولة ونقل ملكيتها إلى القطاع الخاص.

فلما يتعلق بالقضية الأولى، ظهر تيار قوي في الليبرالية الجديدة يهاجم الضرائب المرتفعة التي فرضتها الحكومات على دخول وأرباح الأفراد والشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والمالية، فهذه الضرائب - في رأي أنصار هذا التيار - هي المستولة عن تنهيد حوافز العمل والادخار والاستثمار. بل هي المستولة حتى عن ظاهرة الذهب الصوري، وإجماع حجم ما يسمى بالاقتصاد السري (Underground Economy). ويعتقدون، أنه إذا كانت الرأسمالية تعاني من وجود بطالة وطائفت عاطلة وانخفاض في معدلات النمو، فإن ذلك لا يعكس أزمة في الطلب الكلي المعتمد. كما كان كينز يعتقد - بل أزمة في العرض، وعليه فإن الحل يكون من خلال العمل

على زيادة الناتج. وليست هناك في إعتقادهم مشكلة تصريف أو امتصاص، لأن كل زيادة في الناتج ستجر معها زيادة مساوية في الطلب. وقانون ساي للأسواق Say's Law (الذي كان ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له) مازال صحيحاً، وأنه لاخوف إطلاقاً من عدم تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي إذا خضع النشاط الاقتصادي لهدأ الحرية الاقتصادية وكان هناك اعتماد على آليات السوق الحرة. من هنا فإن الاقتصاديين الذين نادوا بهذا قد أجهضوا، في الحقيقة، كل تقدم حققته الكينزية في النظرية الاقتصادية الرأسمالية.

صوملاً، يعتقد أنصار هذا التيار، أن أهم ما يحتاج إليه الرأسماليون لزيادة الإنتاج (العرض) هو توفير الحافز والأمان والحرية المطلقة لهم في تعظيم أرباحهم ودخولهم. وأهم الوسائل الموزونة لذلك هو تخفيض الضرائب المفروضة على دخولهم وثرواتهم. فهم يعتقدون أنه إذا كانت الضرائب مرتفعة (وبالذات ضرائب الدخل والثروة) بسبب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واحتياجها المستمر للإيرادات، فإن الأفراد سوف يعملون ويخزنون ويستثمرون بشكل أقل مما لو كانت الدولة لا تتدخل أصلاً ولا تفرض تلك الضرائب المرتفعة ^(١٤). فطالما أن الأفراد يدركون أنه بعد وصول دخولهم وثرواتهم إلى مستوى معين، فإن أية زيادة فوق هذا المستوى سوف تخضع لمصلحة الضرائب، فإنهم لهذا سوف يتقاعسون عن الوصول إلى ما بعد هذا المستوى، ويستتجرون من ذلك، أنه لكي نحفز الأفراد على العمل والادخار والاستثمار، فلابد من إجراء خفض شديد في معدلات ما تنقطعه الدولة منهم من ضرائب. ولا خوف مطلقاً هنا من تأثير ذلك على عجز الموازنة العامة للدولة، بل على العكس، يزعم أنصار هذا التيار أن تخفيض معدلات الضرائب سوف يجعل الحصة الضريبية تتزايد نظراً للأثار التوسعية في الدخل والناتج والتوظيف التي ستجني عن هذا التخفيض. وقد استندوا في تبرير ذلك على فكرة بسيطة، كان الاقتصادي الأمريكي آرثر لافر A.Laffer قد توصل إليها وعرفت تحت مصطلح «منحنى لافر» الذي كان ينص على أنه إذا كان معدل الضريبة صفراً، فإن الحصة ستكون أيضاً صفراً. وإذا كان معدل الضريبة ١٠٠٪ فإن حصة الضرائب ستعتمد تماماً. وبين هذين الطرفين توجد نقطة واحدة على المنحنى يمكن عندها تعظيم الحصة الضريبية ^(١٥).

وسرعان ما تبنت حكومات كبريات الدول الرأسمالية الصناعية هذه الفكرة.

فصارعت حكومة الرئیس ورجاء فی آرائل الثمانینات (من خلال ما أوصت به لجنة کیمپ - روث) إلى إجراء خفض كبير فی معدلات الضرائب على الدخل والثروة (١٩١) وكذلك بريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول. وكان من نتيجة ذلك :

١ - زیادة موارد القطاع الخاص وذلك حدثت إعادة توزيع للدخل لصالح هذا القطاع (١٩٢).

٢ - زیادة المعجز بالموازنة العامة للدولة نظراً للخسارة الكبيرة التي حدثت فی حصيلة الضرائب (١٩٣).

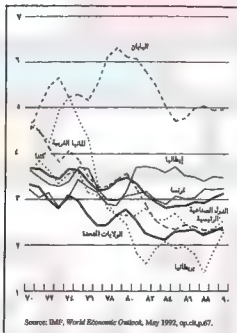
أما القضية الثانية التي أولتها الليبرالية الجديدة اهتماماً بالغا، فهي قضية نقل ملكية مشروعات ومؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص Privatisation. وقد تبطن البعض التوسع لهذه القضية عن إعادة توزيع الثروة القومية لصالح البروجوازية بعد تمكينها من الاستيلاء على ملكية أصول هذه المشروعات والمؤسسات وإدارتها على أساس قواعد السوق لحسابهم. فمع استحکام أزمة الرأسمالية فی السبعينات، أعلنت البروجوازية ضيقها بالتوسع الذي حدث فی قطاع الاستثمارات العامة الحكومية، وراحت تردد المقولات التیوکلاسيكية المعروفة مثل، أن الدولة هي أسوأ مستثمر، وأن القطاع الخاص أكثر كفاءة فی تخصيصه للموارد من القطاع العام، وأن زیادة حجم الاستثمارات الحكومية تزعج القطاع الخاص وتحد من حرية حركته، وأن نمو القطاع العام يهدد بظهور الدولة الشمولية .. إلى آخره. وعليه، فالمطلوب لإفراج أزمة النظام هو أن تتخلى الدولة عن ملكيتها لهذه المشروعات. وبدأ الإحناء لنقل ملكية كثير من الشركات العامة إلى القطاع الخاص الشركة تلو الأخرى وكما لو كانت تلك الشركات مجرداً مستح خصباً للذبح (١٩٤). وكانت النهاية فی بريطانيا (شركة بریتش تلکوم .. وما تلى ذلك من شركات أخرى) أمام حكم تاتشر، ثم راحت حكومات بلاد أخرى تسير على نفس النهج (فرنسا، إيطاليا، كندا، سنغافورة .. إلى آخره). ولم يكن البيع قاصراً على الرأسماليات المحلية، بل شاركت فيه بنوك ومؤسسات مالية أجنبية ومستثمرون من بلاد أخرى. وواكب ذلك تدهور ملحوظ فی الاستثمارات الحكومية الثابتة فی المدارس والمستشفيات والمرافق العامة (انظر الشكل رقم ١ - ١٢).

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الليبرالية المتطرفة التي تجسدت إجراءاتها فی

شكل رقم (١ - ١٢)

لتطور الاستثمارات الحكومية التابعة في الدول الرأسمالية الصناعية خلال الفترة

١٩٩٠ - ١٩٧٠.



تجسيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وفي خفض معدلات الضرائب على الدخل والثروات المرتفعة وفي بيع شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص وفي إطلاق العنان لقوى السوق في بيئة يغلب عليها طابع الاحتكار. قد تمخضت بشكل واضح عن إعادة توزيع، شبه جذرية، في الثروة القومية والدخل القومي بالبلاد الرأسمالية الصناعية لصالح البورجوازية وضد كاسبي الأجر والمرتبات من العمال والموظفين. ما بالنا إذا علمنا أنه في بلد كالولايات المتحدة الأمريكية قلقت الحصة المملوكة من الثروة التي يملكها أغنى ١٪ من السكان الأمريكيين، لفزت من ٢٤ر٩٪ في عام ١٩٦٩ إلى ٣٤ر٣٪ في عام ١٩٨٣ (انظر الجدول رقم ١ - ٥). وهو تركيز شديد للثروة، يراه بعض الاقتصاديين كأعلى رقم قياسي في التاريخ^(٧١). وهذا التركيز الشديد للثروة حدث أيضا في بلاد أخرى، وإن كان بنسب متفاوتة. وبعد أن كان النصيب النسبي للأجر المدفوعة من إجمالي الدخل القومي في البلاد الرأسمالية الصناعية قد ظل، تقريبا، ثابتا، بعد تحسنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٦٨ (فترة العصر الكينزي) إلا أن هذا النصيب اتجه، في ظل السياسات الليبرالية الجديدة، نحو التدهور بشكل جلي، مما كسب في ذلك الانخفاض النسبي الذي حدث في مستوى معيشة كاسبي الأجر والمرتبات، وبخاصة بعد التخفيض الشديد الذي حدث في الاتفاق الحكومي السوجد للخدمات الاجتماعية^(٧٢). وتشير بعض المصادر، في المقابل من ذلك، إلى كثرة ظهور الليبراليات في هذه البلاد. ففي الولايات المتحدة، كما أشارت صحيفة نيويورك تايمز «أن عدد الليبراليات (أصحاب البلاين) يكاد يكون قد تضاعف في العام ١٩٨٦ في الولايات المتحدة الأمريكية. إذ كانت ١٤ مليون في أوله، فأصبحت ٢٦ مليون في آخره»^(٧٣). وترتب على ذلك أن الدخل القومي قد أصبح توزيعه بشكل أكثر تفاوتاً في الولايات المتحدة. وطبقاً لبعض المصادر^(٧٤) يتبين أن دخل أغنى ٥٪ من السكان الأمريكيين أصبح يتركز بمعدل دخول أقل ٤٠٪ من الشعب الأمريكي.

على أية حال، إن كل هذه السياسات الليبرالية الجديدة قد أحدثت بلا شك انتعاشاً واضحاً في صفوف البورجوازية وزادت من قدراتها الاقتصادية، لكن التناقض الشديد الذي يبرز هنا، أنه في الوقت الذي زادت فيه قدرات البورجوازية على التراكم وتقليد خطط التوسع والابتكار في الانتاج، إلا أن تفاقم حدة التماوت في توزيع الدخل والثروة الذي حدث في العقدين الماضيين ينذر في المستقبل القريب بتفاقم أزمة التصريف بعد

جدول رقم (١ - ٥)
الحصة المملوكة من الثروة التي يملكها أغني ١ بالمئة من
الأمريكيين خلال الفترة ١٨٦٠ - ١٩٨٣

النسبة	السنة
٧١,٠٠	١٨٦٠
٢٤,٠	١٨٦٠
٣٦,٠٠ - ٢٦,٠٠	١٧٨٠
٣١,٠	١٩٠٠
٣١,٣	١٩٢٢
٢٨,٣	١٩٢٩
٣٠,٦	١٩٣٣
٢٣,٣٠	١٩٣٩
٢٠,٨٠	١٩٤٥
٢٧,٥٠	١٩٥٣
٢٦,٠	١٩٥٦
٢٦,٨٠	١٩٥٨
٢٧,٤٠	١٩٦٢
٣١,٦٠	١٩٦٣
٢٩,٢٠	١٩٦٥
٢٤,٩	١٩٦٩
٣٤,٣٠	١٩٨٣

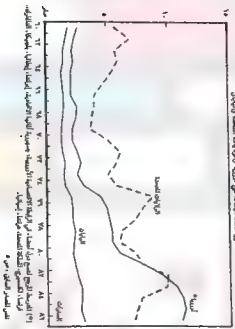
Source: Ravi Batra, *The Great Depression of 1990, why it's go to happen, how to protect yourself*, Simon & Schuster, New York 1987, p.118

أن يظهر التأثير التراكمي لهذا التفاوت ، الذي يبدو أن الأخطار التي ستولد عنه لم تنر بفعل الاقتصاديين البورجوازيين. والحق ، إن أزمة التصريف القادمة ستعطل طامعاً مبادراً للأزمات الدورية التي عرفتتها الرأسمالية في عالم ما بعد الحرب ، وبخاصة إذا أدخلنا بعين الاعتبار تضيق البطالة والتحول من عملية الاقتفار التسيى إلى الاقتفار المطلق داخل الدول الرأسمالية الصناعية . فمن الواضح أن الليبرالية الجديدة لم تعبأ

بمحل هذه القضية، بل كان هناك قبول ضمني أن حل أزمة الرأسمالية، وبالتالي أزمة التضخم، لن تتم إلا في ضوء القبول الواسع البطالة بعد أن تم التخلي تماماً عن هدف التوظيف الكامل (تتطور حالة البطالة ومؤشرات أخرى في البلاد الرأسمالية السبعة في الجدول رقم ١١ - ٦) وكذلك الألكال ١ - ١٣ - ١.١٤ - ١.١٥ - ١.١٦.

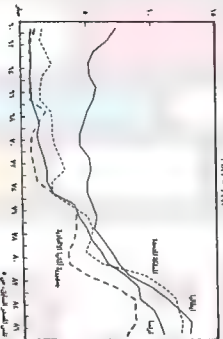
والمعضلة الأساسية التي تواجهها مراكز المتظومة الرأسمالية بشأن مشكلة البطالة هي أن الصناعات التي تعتمد عليها موجة التوسع الرأسمالي القادمة هي من ذلك النوع الذي لن يوفر العمل الثابت للعمالة التي اعتمد عليها الانتاج الصناعي الضخم في أوروبا واليابان والولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥. فالصناعات الضخمة بتراجع الآن أمام قطاع الخدمات الذي يعتمد على فنون إنتاجية موزعة لعنصر العمل، والانتاج في الصناعات الجديدة يعتمد على فنون مستحدثة، كثيفة المعرفة، وسيقل من خلال أجهزة الانتاج والادارة المبرمجة التي يقل فيها العمل الانساني الى أدنى الحدود... فهناك الآن ارتفاع شديد في درجة «أتمتة» العمليات الانتاجية، وبشكل متزايد عبر الزمن، حيث حل العمل الآلي محل العمل الإنساني. وأصبحت خطوط الانتاج في كثير من الصناعات لا تحتاج إلا لتدخل بسيطاً أو تالفاً من جانب الإنسان، وخاصة بعد ابتكار «الرايوت»، أي الانسان الآلي المبرمج الذي جاء بعد التطور الملغل في صناعة الكمبيوتر وتكنولوجيا الآلات الثقيلة. والطلب على هذا «الانسان الآلي» في تصاعد مستمر بسبب الترقق الهائل الذي يحققه في المسألة ذات الأجر المرتفعة وسبب ما يفره من مزايا نسبية في خفض التكاليف وتحسين الموقع التنافسي للمؤسسات الاحتكارية بالرغم من ارتفاع سعره. والبيانات المتاحة تشير إلى أن العدد الإجمالي للرايوت المبرمج قد وصل في عام ١٩٨٢ إلى حوالي ٣١ ألف رايوت في مختلف الدول الرأسمالية الصناعية (انظر الجدول ١ - ٧)، ومن المؤكد أن الرقم ارتفع عن ذلك كثيراً الآن). ومن هذا العدد كان يوجد ما نسبته ٤٢٪ (أي ١٣ ألف) في اليابان، وحوالي ٢٠٪ (أي ٦٢٥٠) في الولايات المتحدة، وحوالي ٢٥٪ في دول أوروبا الغربية. ويتركز استخدام الرايوت في صناعة السيارات والسترويات والمنتجات الهندسية الكهربائية والمنتجات المعدنية، وفي صناعة البلاستيك والمطاط. وإذا كان دخول العمل الآلي المبرمج قد أدى إلى زيادة البطالة في كثير من الصناعات، فإن الأمر زاد حرجاً حينما دخل هذا النوع من العمل في قطاع الخدمات المدنية. وهو القطاع التقليدي الذي كانت له قدرة عالية على امتصاص البطالة في

شكل رقم ١٦ - ١٣
 تطور معدل البطالة في ألمانيا بالولايات المتحدة واليابان

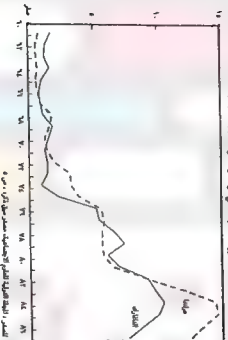


مصدر: المصدر السابق، ص ١٠٠

شكل رقم (١) - ١٩٤ -
تطور معدل البطالة في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة
١٩٨٩ - ١٩٩٠

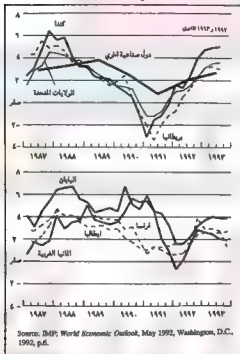


شكل رقم (١ - ١٥)
تغير معدل ارتباط في موزنة والتجارة - ١٩٩٠ - ١٩٨٦



المصدر : اللجنة الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط، مصدر سؤال رقم ١، ص ٥

شكل رقم (١١ - ١٦)
تطور معدل النمو الحقيقي لبعض الدول الرأسمالية الصناعية
للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٣



جدول رقم (١١ - ١٧)
تطور أعداد مجتمع الإنسان الآلي (الروبوت)*
في بعض الدول الرأسمالية ٧٤ - ١٩٨٢

الدولة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	متوسط معدل النمو المئوي / ٧٤-٨٢	٨١ - ٨٢
اليابان	١٥٠	٣٠	٦٠	٩٥	١٣	٣٦	٣٧
الولايات المتحدة	١٢	٢٥	٣٥	٤٥	٦٢٥	٧٢	٢٩
ألمانيا الغربية	١٣٠	٤٥	١٢	٢٣٠	٣٥	٥١	٥٢
السويد	٤٥	٨٠	١١٣٣	١٧٠	١٣	٤١	٠٠
بريطانيا	٥٠	١٢٥	١٧٣	٧١٣	١١٥٢	٤٨	٦٢
فرنسا	٣٠	٠	٥٨	٧٩٠	٩٥	٥٤	٢٠
إيطاليا	٩	٠	٤٠٠	٤٥٠	٧٩٠	٣٦	٥٦
هولندا	٣	٤	٤٩	٦٢	٠	٠	٠
الاجمالي لكل العالم	٠	٠	١٣٧	٢٢٠	٣١٠	--	--

* التقدير يعتمد على التعريف الذيق للإنسان الآلي

١ - أ غير معرفة

source: The OECD-OBSERVER, No.13, 1983 "Robots-The Users and the Malady,

الخصائص والسمات من هذا القرن. معنى هذا ببساطة شديدة أن الاقتصاد الرأسمالي في مراكز المتطورة الرأسمالية يتحول الآن بسرعة شديدة للدخول في مرحلة لا تعتمد على العمالة الكثيفة التقليدية، وإنما على عمالة عالية المهارة وكثيفة المعارف وذات قدرة فائقة على التكيف والتدريب باستمرار على القبول الانتاجية الجديدة. صحيح أن الموجة الجديدة للصناعات عالية التكنولوجيا قد تخلق فرص عمل جديدة للعمالة الماهرة جداً، لكنها في جميع الأحوال لن تستوعب ذلك القدر من قوة العمل الذي يوجد الآن (أو سيوجد في المستقبل) في المراكز الرأسمالية الصناعية. بل أنه نظراً لسهولة التقدم الفني، فإن هؤلاء الذين سيجدون فرصة العمل اليوم سيكونوا معرضين للبطالة في الغد إذا لم يواكبوا المتغيرات التقنية لمهارات العمل والإنتاج

المطلوبة. كما أن الورقة الرئيسية في هذا الخصوص، هي أن فشل فرص العمل الجديدة لن تكون ممكنة إلا أمام هزلا - القادريين على دفع نفقة التعليم وإعادة التدريب والتعرف على مهارات الثورة العلمية والتكنولوجية المستمرة، هذا في الوقت الذي أصرت فيه السياسة الليبرالية الجديدة على تقليل للاتفاق الحكومي الموجهة للتعليم والتدريب، وجعلت التعليم خاصاً لاقتصادات السوق، ومن ثم وفقاً على من يقدر على تحمل نفقاته المرتفعة. والأساليب الجديدة بهذا الشكل قد حكمت على القاعدة العريضة من العمال والموظفين وشرائح كثيرة من الطبقة الوسطى، حكمت عليهم البطالة المستعينة. معنى هذا، أن مشكلة البطالة تحولت لأن تصبح أزمة هيكلية، لا تمهد أساسها الوصفات الكينزية التقليدية، ولا الوصفات السلطانية (التقنية والمالية) التي تعتمد عليها الليبرالية الجديدة (مبادي - المدرسة النقدية Monetarism). مشكلة البطالة، الآن، ستصبح هي القنبلة، داتمة الخطر التي يتعمق على المراكز الرأسمالية الصناعية أن تطع لها ألف حساب، نظراً للاختلاف المصنعة التي ستعجز عنها (العتب، العطر، المنصورة، حوادث الخشب .. الي آخره) .. ولكنها في جميع الأحوال ستعجز من جديد انبعاث الحركة الصناعية التي كان الغرب الرأسمالي قد راهن على صحتها، بأن فترة العصر الذهبي لرأسمالية ما بعد الحرب (١٩٤٥ - ١٩٧٠).

في ضوء ما تقدم، من المتوقع أن تتعمق الأوضاع الاوضاع الاجتماعية في مراكز المنظومة الرأسمالية في المستقبل، خاصة بعد التضخم بدولة الرفاء والقبول الرابع للبطالة. ولن يكون بإمكان أية دولة رأسمالية صناعية أن تتحمل على المدى الطويل هذا الضغط الاجتماعي المتزايد الذي سيبعد البطالة وتفاقم أحوال الجيش الاحتياطي للعمل واستمرار عمليات الاقتدار المطلق للاقسام واسعة من العمال والموظفين (لقدان فرص العمل والدخل، الغلاء، تلاشي كثير من بنود الضمان الاجتماعي .. الخ).

إعادة تقسيم العالم وعودة مناطق النفوذ :

ومن أجل مراجعة وضع كهذا يمكن لنا أن نتصور قيام أنظمة قمعية واستبدادية (فاشية أو نازية) في هذه المراكز على غرار الأنظمة التي أنشأتها فترة ما بعد الكساد الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٣). بيد أن هذا ستترب عليه نتائج وخيمة وكوارث لا نحمد

عقبهاة لشرائح البورجوازية العليا. من هنا، ستصبح قضية البحث عن «مهامات مضادة للأزمة» من أهم ما تشغل به الرأسمالية المعاصرة بعد أن قضت عنها الرداء الكينزي بعد أن تهطل هذا الرداء. ويبدو لنا من استقرأ «خريطة علاقات الصراع في العالم، أن الجهد يتوجه أساساً للبحث عن «مخاض أزمة تاريخي جديد»^(٧٤) استعين به الرأسمالية المعاصرة في حل مأزقها التاريخي. وهو البحث الذي يمكن أن نعرسم خطاه الآن في محاولات إعادة احتواء العالم الثالث من خلال استثمار فتح الدين الخارجية الذي وقعت فيه هذه الدول في ربع القرن الماضي ومن خلال الفوز العسكري الفج لبعض بلاد هذا العالم، وفي محاولات إحتراق الدول التي كانت اشتراكية مستغلة في ذلك الغمار الهائس للبيروستريكا وتحولها إلى ما يسمى «بأقتصادات السوق». وفي كل هذه المحاولات ستكون الليبرالية الجديدة المتطرفة في صعيدها العالمي هي وسيلة الرأسمالية المعاصرة لرفع متوسط معدل الربح لاعادة الحيوية لتراكم رأس المال والنفي الجزئي لتناقضاتها الداخلية. وكما أجهضت الليبرالية الجديدة «دولة الرفاء» وكل تقدم حققته الطبقة العاملة إبان العصر الكينزي في البلاد الرأسمالية الصناعية، ستجهد الليبرالية الجديدة، في محاولات لاحراء العالم الثالث وإختراق البلاد التي كانت إشتراكية، كافة أشكال سيادة الدولة والتدخل الحكومي والتقليسي وكل تقدم اجتماعي حققته شعوب هذه الدول، حتى تكون بيئة الاستغلال مواتية لاستنزاف أكبر قدر ممكن من فائض القيمة التاريخي المرتقب. وهنا لن نكره الرأسمالية المعاصرة في ابتكار أشكال جديدة تؤهلها لتحقيق هذا الغرض، وهي الأشكال التي ستعطي للامبريالية وجهها الجديد.

وعسوماً ينبغي لنا أن نشير إلى أنه لن كانت الليبرالية وآليات السوق ومعاداة التدخل الحكومي هي الشعارات التي رفعتها الرأسمالية على صعيدها المحلي لمواجهة مأزقها التاريخي، وثبتت بها، ومن خلالها، من إعادة توزيع الدخل والقوة لصالح البورجوازية، مع ماسبه ذلك من اختفاء ما يُسمى «بفولة الرفاء» وماسبية ذلك من مشكلات وتناقضات حادة على الصعيد الداخلي، فإن الرأسمالية المعاصرة، على صعيدها العالمي، وهي تخطط لمرحلة توسعها القادم ستكون أكثر وحشية في ليبراليتها وهي تعيد احتواء العالم الثالث وإختراق الدول التي كانت اشتراكية. فتمت ضغوط إعادة جفولة الدين وأرقام «التصحيح الاقتصادي» واستعادة التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، يتم الآن إخضاع دول هذا العالم لنظام أشبه بالادارة

شكل رقم (١ - ١٧)
مقارنة حالات البطالة في الدول الرأسمالية الصناعية طبقا للمعرف في
الربع الثالث من عام ١٩٩٠
نسبة مئوية من إجمالي قوة العمل



زيادة من ١٩٨٩
 انخفض من ١٩٨٩
 زيادة من ١٩٩٠
 انخفض من ١٩٩٠

Source: United Nations, *World Economic Survey 1991*, New York 1991, p.12.

المركزية الخارجية الصارمة لاقتصادياتها عبر اتفاقات صندوق النقد الدولي وشراء أصولها الانتاجية (المصانع والشركات والبنوك ... الى آخره) ويعود الأجانب مرة أخرى للتحكم في مقدراتها^(٧٢). وهنا تستعيد الرأسمالية العالمية، للمرة الثانية، وسائل السيطرة المباشرة على اقتصاديات هذه الدول، وهي السيطرة التي كانت قد فقدتها عقب انهيار النظام الاستعماري في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وعبر هذه الهيمنة المتوحشة، وعبر أوهام التحول الى نظام السوق، تم تفكيك اقتصاديات البلاد التي كانت إشتراكية ... تفكيكها اقتصادياً وقومياً وسياسياً، بل وأخلاقياً، ليسهل إحتوائها وعودتها الى حظيرة النظام الرأسمالي. وليسهل تصدير فائض الانتاج السلمي وفائض رؤوس الأموال اليها من أجل إستنزاف الارباح منها.

ومن حبيب، إن الدول التي كانت «إشتراكية» تقوم الآن بتطبيق ليهبرالية من نوع شاية في الهمجية، لا وجود فيها للدولة إلا ممتاعا البوليسي والقمعي. أما من اندور الاقتصادي والاجتماعي للدولة فلا مكان له أمام الزحف الكاسح للقوى السوق والسعر الزائف لآليات العرض والطلب. من هنا، وفي ضوء حالة الفوضى الهائلة التي شرت فيها هذه البلاد، والتي لاقت حشاشاً وحشياً من الدول الرأسمالية، فقد حدث فيها انهيار اقتصادي واجتماعي مريع. حيث انخفض الناتج المحلي الاجمالي فيها بنسب مشوشة (تصل الى ٧٩٪ في حالة يوغوسلافيا والي ٢٥٪ في جورجيا وبلغاريا) وانطلقت فيها الاسعار بسرعة الصاروخ، وازادت فيها معدلات البطالة وتفاقم حسابها الجاري، وهزت أسعار صرف عملاتها إلى الحضيض، وانخفض مصدري ممشة الناس الي حد الهولس المطلق. وكل ذلك تعاصر مع تنشي ألوان عجيبة من الفساد ومافيا الذهب والجريمة والنزاعات العرقية والقرمية المتعصبة. انظر الجدول رقم (١ - ٨).

لقد راهنت اليهبروسقروكا على انه من الممكن اذا ما إنتهت الحرب الباردة بين المعسكرين من خلال إعطاء التصانين الدولي أولوية مطلقة على الصراع الطبقي والايديولوجي، أن تتمكن الدول الإشتراكية من تحرير جانب كبير من مواردها التي كانت توجه للاغراض العسكرية نحو الانتاج المدني. وسرعان ما تبين أن ذلك وهم كبير. ذلك أن مصيد رأس المال الثابت في المصناعات الحربية في هذه الدول هو مصيد متقادم ولا يصلح للتحول نحو الانتاج المدني (إلا في حدود هامشية)، من هنا فإن تحول هذه الدول إلى النظام الرأسمالي سوف يخلق طلباً هائلاً من جانبها على المعدات

جدول (١ - أ)

الانتهوار الاقتصادي الرابع

لوحدة إحصائية عن مؤشرات الأداء الاقتصادي في دول شرق أوروبا والاتحاد
السوفييتي السابق طبقاً لعام ١٩٩١

معدلات التغير السنوي

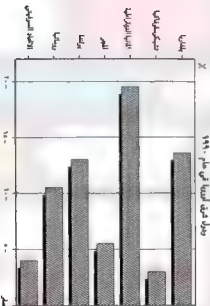
الدولة	الناتج المحلي الاجمالي	أسعار المستهلك	التوظيف المعاقلة	الحساب الجاري ٪ من الناتج المحلي الاجمالي
اجمالي دول شرق أوروبا	١٦٩٠	٩٢	٢٦٠	٢٠
والاتحاد السوفييتي سابقا	٢٠	١٢٦	٠	٢٢
دول شرق أوروبا	٢٦٠	٤٠٠	٠٠٠	١٨٠
ألمانيا	٢٥٠	٤٦٠	١٣٠	١٢٠
بيلاروسيا	١٦٠	٤٨٠	٦٠	١٠
تشيكوسلوفاكيا	٢٠	٣٣٠	١٠	١٠
النمير	٨٠	٢٠	٢٠	٢٠
بولندا	١٢٠	١٦٦	٢٠	٢٠
رومانيا	٢٩٢	٢٢	١٠	٢٠
يوغوسلافيا	١٧٠	٨٦٠	٢٠	٢٠
الاتحاد السوفييتي سابقا	١	٢١١	٠	١٠
أستونيا	٢٨٠	١٣٢	٠	٢٠
لاتفيا	١٣٠	٢٤٤	٢٠	٢٠
ليتوانيا	٩٠	٩	١٠	٢٠
مقدونيا	٢٠	٨	٢٠	٢٢
مولدوفا	١٦٩	٩٥	٢٠	٠
مونتانيا	٩٠	٨٤	٢٠	٢٠
أوكرانيا	١٦٠	١	٠	٢٠
أرمينيا	٢٠	٢	٠	٢٠
أذربيجان	٢٥	٠	٠	٢٠
جورجيا	١٠٠	١٨٦	٠٠	٢٢
كازاخستان	٢٠	١٠٢	٢٠	١٢
كيرغيزستان	٨٢	٩٠	٢٠	٢٠
مطيميكستان	٠	٩	٢٦	١٢
تركمينستان	٠	٨٢	١٤	١٠

Source: IMF, World Economic Outlook, May 1992, Washington D.C., 1992, p.31

والتجهيزات الإنتاجية. وتلك هي، بالذقة، الفرصة الذهبية التي تتطلع إليها كثير من عواصم دول المنظومة الرأسمالية للتخفيف من حالات الكساد التي غر بها. إذ لن يمكن للاتحاد السوفيتي السابق أو غيره من دول شرق أوروبا أن تحصل على حاجتها من تلك الآلات والتجهيزات عن طريق الاكتراض الخارجي، بسبب حالة الانعزال التي توجد فيها هذه الدول (تخویر احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية وسرقته من خلال المائجة الاقتصادية والتدهور المريع لصادراتها والانهيار المستمر في سعر صرف عملاتها). لهذا لن يبقى أمامها من سبيل إلا أن تدفع لمطالب الاستثمارات الأجنبية الخاصة، أي أن تجري «انطعما» على غرار انفتاح البلاد المغفلة، بأن تقدم لرأس المال الأجنبي كل ما يطلب من شروط وامتنيازات وضمانات بما فيها تلك المشروعات العامة. وقد قامت المنظمات الدولية (مستوى النقد الدولي والبنك الدولي) وحكومات بعض الدول الرأسمالية بتقديم بعض المساعدات والتي تسهل عملية «فتح» هذه البلاد أمام زحف الشركات متعددة الجنسية. واليوم، تتعالج هذه المنظمات مجموعة هذه الدول في تقاريرها وتقاريراتها ضمن مجموعة الدول النامية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في ضوء التلطف على الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي والتحول سريعا نحو الرأسمالية، فقد تسارع زحف الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق، سواء في شكل مساهمات في مشروعات مشتركة أو في شكل ترويج للشركات الأجنبية المملوكة بالكامل لرأس المال الأجنبي. وبخاصة في صدد المزايا والضمانات العديدة التي تقدمتها هذه الدول لتلك الاستثمارات، فضلا عن توافر الثروات الطبيعية وعناصر العمل التي الرخيص بالقرب من أسواق أوروبا الواسعة^(٣١). وتشير الإحصائيات إلى أنه ليسا بين بداية عام ١٩٩١ ويناير ١٩٩٢ تضاعفت قيمة هذه الاستثمارات ووصلت إلى ما يزيد عن ٤٣ مليار دولار، ونقلت فيها قيمة المشروعات الأجنبية المملوكة بالكامل لرأس المال الأجنبي ٩ مليار دولار وجاء ترتيب جمهوريات الكومنولث الستة (الاتحاد السوفيتي) الأولى من حيث نصيبها في تلك الاستثمارات (٦٠ مليار دولار) ثم يليها في ذلك المجر (٢١ مليار) ثم رومانيا (٧ ر. مليار) .. انظر الجدول رقم ١ - ٩ (صحيح أن هذه الاستثمارات تقل الآن رذائلا بالنسبة لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صعيدا العالمي، لكن دول رأس المال في الغرب تتوقع أن تنجم هذه الاستثمارات في الغرب للتوسع، وبخاصة كلما أسرعت هذه الدول نحو

شكل رقم (١) - ١٩٨٠
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد السوفيتي السابق
وحدود شرق أوروبا في عام ١٩٩١



Source: United Nations, *World Economic Survey 1992*, p.19.

جدول رقم (١ - ٩)
موقف الاستثمارات الأجنبية الخاصة في دول شرق أوروبا
طبقاً للمؤلف في ١٩٩٢

الدولة	عدد المشروعات	القيمة بـملايين الدولارات
بلغاريا	٩٠	٣٠
دولة التشيك وسلوفاكيا	٥٤٠٠	٥٦٥٠
النمجر	٤	٤٨
بولندا	١١٠٠	٢٨٩
رومانيا	٥١٠٠	٦٧٠
الإجمالي	٨٠٢٢	٢٢١
	٣٤٦٢	٩٤٧٠

Source: United Nations; World Investment Report 1992, Transnational Corporations as Engines of Growth, New York, 1992, p.30.

التحول إلى الرأسمالية واقتصاديات السوق وأزالت كل آثار «العهد الاشتراكي» ومع الافتراض أن دول الضرب الرأسمالي سوف تقدم «المساعدات» القليلة والمالية لتلك الدول (٢٧٧) وتتركز هذه الاستثمارات الآن في إنتاج السلع الاستهلاكية المصممة (المحار والمسلح الكهربائي) التي يوجد عليها طلب كبير داخل أسواق هذه الدول أو في الدول المجاورة (٢٧٨) ونظراً للمزايا العديدة التي تتوافر أمام رأس المال الأوروبي والأمريكي والياباني داخل هذه الدول، فثبت من المتوقع أن يتمسك نشاط هذه الاستثمارات من واقع حقيقي متوسط معدل الربح.

خاتمة - حتمية ظهور نظام إجماعي جديد :

بيد اننا ، وكما سبق أن ذكرنا ، إن التاريخ يبرهن لنا كما لو كان يكرر نفسه علماً كان الصراع ضارباً لتقسيم العالم بين أقطاب الدول الرأسمالية الصناعية في أوائل القرن العشرين . ولكن لأن الأحداث المتشابهة تقع هنا في سياق تاريخي مختلف ، فمن المؤكد أن النتائج سوف تكون مختلفة . وهذه النتائج ستكون هي الصفحة الجديدة . وربما الأخيرة ، التي سيكتب بها تاريخ الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين .

ومهما تسلم أنصار الليبرالية الجديدة بالمنطق العراقي للليبرالية القرن الثامن عشر في مجال الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة وعدم التدخل الحكومي وسحر آليات العرض والطلب، حيثما كانت الرأسمالية وليدة وتشق طريقها بصعوبة وسط ركاب ومثقلات العصور الوسطى الانتقاعية وشبه الانتقاعية؛ فإن أبسط قواعد السقوط العقلي تشير إلى معنى الخفاج الذي يروجه الليبراليون المحدثون، حيث أن التقياس على الماضي يفقد مصداقيته ومعلوميته، لأن السياق التاريخي المعاصر للرأسمالية الحالية يختلف أبداً اختلافاً عن سياق الماضي. فمشكلات الرأسمالية المعاصرة تختلف بشدة عن مشكلات طفولتها أيام القرن الثامن عشر. وهو اختلافاً شامعاً وساطعاً، ولا يمكن أن تخطئه العين المتأملة، أو لاتتركه أبسط قواعد التفكير الاتساعي.

والخبر أن تساؤل: هل حقاً ستهلك الرأسمالية مطلقاً إنهارت النظم الاشتراكية؟ وهل صحيح أن الرأسمالية كانت «خطأ تاريخي» كما تقول بعض خصائل اليسار؟

إنه سؤال محوري ومثوري. ونجيب عليه بالإشارة إلى ما ذكره الاقتصادي المجري المعروف توماس ساتوش، بأن الرأسمالية كانت نتيجة لمرحلة عامة في العملية التاريخية المبرمجة للتطور، وأن شرعاً، مثل إنسقاطها وسقوطها، لن يكون مصادفة تاريخية، بل ضرورة موضوعية مشتقة من الاتجاهات العامة... فهي تمثل مرحلة أعلى من التطور من كل الأشكال الإجتماعية السابقة مأخوذة معاً. وهكذا، فإن نوعاً من العودة إلى الأشكال السابقة على الرأسمالية، ليس فقط استحالة تاريخية، بل والرغبة النظرية في العودة إلى تلك المرحلة، لا يمكن حتى تبريرها من طريق أكثر الملامح انحطاطاً للمجتمع الرأسمالي^(٣٦).

حقاً، إن انهيار المنظومة الاشتراكية وسقوط أنظمة التحرر الوطني في العالم الثالث، وما تمخض عن ذلك من إمكانات كبيرة لاستعادة الرأسمالية للكثير من موانعها على خريطة المعمورة قد أعطى للرأسمالية فرصة ذهبية لتعجيد قواها وإطالة أمالها. بيد أننا نشير في النهاية، أنه بالقدر الذي ستقاوم فيه بلاد العالم الثالث التي يجري الآن إخضاعها بالتصحر تحت مسمى ببرامج التكيف الهيكلي^{١٨}؛ وبالقدر الذي سيهبط فيه عمال ومواطنو الدول التي كانت اشتراكية لمقاومة الاستغلال الرأسمالي الزاحف الآن بقوة على بلادهم عن قبول الرأسمالية المحلية المساعدة

والرأسمالية الأجنبية .. بالتقدم الذي ستعزاهد فيه أزمات الرأسمالية على صعيدها العالمي وبالتقدم الذي ستفترق فيه حدة التناقضات بمراكز النظام الرأسمالي. وسوف تكون إدارة هذه التناقضات لصالح الرأسمالية هي المحدد الرئيسي لطبيعة وشكل الصراعات الدولية التي سيشهدنها العالم في الأجل القادم، المظلم والمتوسط (٨١) أما على الأجل الطويل (الذي لا نستطيع الآن أن نحدد له أفقاً زمنياً معيناً) فلا مخرج لأزمة الرأسمالية، ولا مستقبل للبشرية إلا إذا تمكنت من تجاوز التناقض الرئيسي للرأسمالية (قدرتها اللا محدودة على زيادة الإنتاج وقدرتها المحدودة على الإشباع) والتصرف بسبب طبيعة نظام الملكية الخاصة، ويبدو لي، أن مصير البشرية في الأجل الطويل سوف يتوقف على تجاوز هذا التناقض الجوهرى. لهذا هو الطريق الوحيد المتاح أمام البشرية، وإذا فإن الخيار هو الهمجية والتوحش والبربرية والحروب والانتحار الجماعى للبشرية. وعند تجاوز هذا التناقض، وعنده فقط، سينبع فجر نظام اجتماعى جديد، ميراث كل المتجزئات الهائلة للرأسمالية ويواصل تطورها، وينقل البشرية إلى حقبة جديدة من التطور، ذات مجتمع إنسانى جديد، لائقة ولا إغتراب ولا استغلال ولا قهر فيه .. بل خير عميم لكل الناس.

هذا ما أتصوره للمستقبل ..

وليحكم التاريخ ..



هوامش ومراجع

(١) انظر في ذلك علي سبيل المعرفة مؤلفنا ، التاريخ التنقدي للتفكير ، دراسة في أثر نظام النقد الدولي علي التكوين التاريخي للتفكير بدول العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة رقم (١١٨) التي يصدرها المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر ١٩٨٧ ص ١٩ - ٤٤ .

(٢) راجع في ذلك ، دكتور أحمد جامع - الرأسمالية المتأخرة ، بحث أكاديمي في المرحلة الأولى لنظام الرأسمالي ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ١٨١ ، وانظر أيضا : كارل كونر ج - هينز - الثورة الصناعية وتناحها السياسية والاجتماعية ، ترجمة احمد عبد الهادي ، منشورات مكتبة المتنبي ، بغداد ١٩٦٢ .

(٣) لمزيد من التفاصيل راجع :

John M.Keynes : *The General Theory of Employment, Interest and Money*, Macmillan & Co.Ltd, London 1936.

(٤) انظر مؤلفنا : الأزمة الاقتصادية المالية الرائدة : مساهمة نمو فهم الممثل ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت (الحلقة الثقافية السنوية الثامنة) ، القاهرة : دار كاهنة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ١٩٨٥ .

(٥) هذه الأرقام مصدرها : مجلة أوراق اقتصادية وسياسية ، يصدرها المجلس الاقتصادي للحرف والمهن بالتنسيق (بالقائمة الأسماء) العدد رقم (٧) لسنة ١٩٨٢ ، ص ٢٢ .

(٦) راجع في ذلك ، رمزي زكي - مؤلف النظام الرأسمالي ، دراسة موسعة في خمسة وعشرين حلقة ، نشرت في مجلة الاحرام الاقتصادي المصرية خلال الفترة ما بين سبتمبر ١٩٨٢ وأبريل ١٩٨٣ . انظر علي وجه الخصوص الحلقة الثامنة تحت عنوان : ملأ حدث للرأسمالية ١ - الاحرام الاقتصادي العدد رقم (٧٢٤) الصادر في ١١/٢٩/١٩٨٢ .

(٧) انظر في ذلك :

John R. Hicks - *The Crisis of Keynesian Economics*, Yrjö Johnson Lectures, Basil Blackwell, Oxford 1974.

- (٨) تارن مزلقنا - الأزمة الاقتصادية العالمية الرابعة - مصور سين ذكره، ص ٦٩ - ٧١.
- (٩) لزبه من التفاصيل انظر مزلقنا - التصخم المستورد - دراسة في أثر التضخم بالبلاد الرئاسالية على البلاد الصربية - الامانة العامة لمشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، الناشر : دار المستقبل العربي بالقاهرة - ١٩٨٦، ص ١٥ - ٨٢.
- (١٠) راجع الي تأسيس ظاهرة التدويل :
- Horst Heininger and Lutz Meier *Internationaler Kapitalismus*, Dietz Verlag, Berlin 1987
- (١١) سين ان نشرت هذه الفقرة في مزلقنا - التضخم المستورد - .. (مصور سين الاشارة اليه) مع إضافة بعض التعديلات
- (١٢) انظر شرحاً تفصيلياً لكيفية انتهاء معدّل الربح نحو التناقض في الاجل الطويلة عند الحدوث الكلاسيكية الانجليزية كتابنا - المشكلة السكانية وخرافة الماتروسة الجديدة - سلسلة عالم المعرفة رقم (٨٤) التي يصورها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت (ديسمبر، ١٩٨٤، ص ٣٥ - ٤٤، والمراجع الواردة فيه حول هذه النقطة.
- (١٣) يقاس معدّل الربح عند ماركس علي أساس النسبة التامة بين فائض القيمة ومجموع رأس المال القابل ورأس المال الصغير.
- (١٤) يمكن الرجوع الي المرجع التالي للوقوف علي شرح مبسط :
- Maurice Castells; *The Economic Crisis and American Society*, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1980, pp.14-25.
- (١٥) يقول كير في النظرية العامة : «ويشكل أدن تعرف الكفاية الحديثة لرأس المال، بأنها عبارة عن ذلك المعدل الذي لو خصم به مجموع الفوائد النقدية السنوية المتوقعة من أصل رأسمالي خلال فترة استثماره، لكان مجموع القيمة العالية للفوائد مساوياً لثمن عرض هذا الأصل الرأسمالي». انظر ص ١٢٢ من *النظرية العامة* ... طبعة ماك ميلان لسنة ١٩٦٢.
- (١٦) ان ذلك يعني انه بالنسبة للمستثمر، يكون الأمر من حيث طامعا كان معدّل الكفاية الحديثة لرأس المال أعلي من سعر الفائدة ونا - عليه، يخص كير في حوله التي إنقرضها لمراجعة

التقلبات الدورية للدخل القومي، إلى أن الهبوط يسبق الفائتة من شأنه أن يزيد من عند
الشروعات الاستثمارية المرحلة، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الاستثمار أي أن الميل للاستثمار
حسب متعلق بكون لنا ذا حساسية بالغة إزاء التغيرات التي تحدث في سعر الفائدة.

(١٧) راجع في ذلك :

A Andrew Glyn and Bob Stuchlitz: *Capitalism in Crisis*, Pantheon Books, A
Division of Random House, New York, 1972, and see also: Pavel Rapos
Wirtschaftskrise in heutigen Kapitalismus, Dietz Verlag, Berlin 1964;
Autorenkollektiv, *Monopol Kontra Kleinkapital*, Dietz Verlag, Berlin 1967,
Dieter Klein, *Krisen des Kapitalismus, Strategien und Tendenzen*, Dietz
Verlag, Berlin 1987. James O'Connor: *The Meaning of Crisis, a theoretical*
introduction, Basil Blackwell, New York 1987

(١٨) انظر :

W.D.Northouse , *The Falling Share of Profits, Brookings Papers on Economic
Activity*, 1, 1974.

(١٩) راجع :

Ernest Mandel : *Late Capitalism*, New Left Books, London 1975:

(٢٠) انظر :

M.Panic and R.E.Close: *Profitability of British Manufacturing Industry*, in :
Lloyds Bank Review, April 1974.

(٢١) راجع :

United Nations, *Economic Survey of Europe in 1983*, Pre-Publication Text .
Part 1, Economic Commission For Europe 1984.

(٢٢) نشر هذا العمل لأول مرة في عام ١٩٦٨ ضمن سلسلة Bourgeoisيات وترجمته لغة العربية،
ولم يتم ترجمته حينئذ في مصر، ونشر بالهيئة المصرية العامة للكتاب، ونشر بالناشر
عام ١٩٧١.

(٢٣) انظر : المصدر أنف الذكر ، ص ١١٨.

(٢٤) نفس المصدر ، ص ١٩٠/١٩١.

(٢٥) المصدر السابق، ص ١٩٢/١٩١. وهنا نجد الإشارة بأن الاقتصادي الأمريكي الشهير جون كيث جالبريث، الذي يختلف فكراً عن يول باران ويول سوزي، يشاركهما الرأي في هذا الخصوص، فقد كتب يقول : ولقد نحو أن عين سة والفكرنا وتصرفاتنا العامة تتسودها مواقف الحرب الباردة : الشيوعية كتهديد منه الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية، والامحاء السوفياتي كتهديد عسكري مائل للولايات المتحدة، والشيوعية السوفياتية كتهديد ملموسة في بقية العالم. كانت هذه هي تدليلات بيروقراطيتها في الثورات المسلحة وفي الصراعات وفي تلك الديناميكية وكانت هذه هي مسيرات المبالغ الهائلة التي تبرز بسفها - على منشآت السلاح والتي يبره جزء منها أدراجه التي واشتغلون لتحويل جماعات الضباط التي تطالب بالسرعة من الاعتماد العسكرية. انظر مقالة جالبريث : وفائض ماجيري في الاتحاد السوفياتي : أدراك الأوليات في مجلة لوموند ديبرلماتيك (الطبعة العربية) مارس ١٩٩٠ ص ١٦.

(٢٦) مصدر الأرقام : كولوخ - اللعب والفلار وأزمة النقد ، باللغة الألمانية ، برلين ١٩٨١ ص ٤٦.

(٢٧) مصدر هذه النسبة :

World Bank ; *World Development Report 1990*, Oxford University Press 1990, p.199.

(٢٨) لهذه الأبحاث هي التي أدت مثلاً إلى التطوير الهائل الذي حدث في النظريات الحديثة (النظرية بونج ٧٤٧ وما بعدها). كما أن الأبحاث التي تمت في مجال عسكري الفضة والاكسار الصناعية كان لها علاقة وثيقة بتطوير صناعة الكهليزيون والليزر وتحديث صناعة الاتصالات والحاسبات الالكترونية.

(٢٩) راجع في ذلك الموارد التي دار بين جون كيث جالبريث والاقتصادي السوفياتي ستانيسلاف مينشكوف ويشتر تحت عنوان : الاشتراكية والرأسمالية والفعاليات السلي . ترجمة ه. همام مغولي، الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٠، ص ٢٢٠.

(٣٠) راجع في ذلك : وعشاره ليكمون - ١٩٩٩ نصر بلا حرب ، ترجمة المشير عبد الحليم أبو فزالة، مؤسسة الأحرار، القاهرة ١٩٨٩ ص ٢٨١ وما بعدها.

(٣١) راجع - يول باران، ويول سوزي : مصدر سبق ذكره ، ص ١١.

(٢٢) نفس المصدر ، ص ١١٣.

(٢٣) لمزيد من التفصيل انظر : رمزي زكي - أزمة الدين الخارجية للدول المعطلة وعلاقتها بأزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي. منشورة في كتاب : بحوث في دين مصر الخارجية. مكتبة مبرلي. القاهرة ١٩٨٥. ص ٣٣ - ٧٠.

(٢٤) راجع في ذلك، الترجمة العربية لهذا التقرير، التي أعدها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية. الكويت ١٩٨١. ص ٤.

(٢٥) تولا من : منظمة الأوكساد - تقرير التجارة والتنمية ١٩٨٨، الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٩٠، ص ٣١٧ (الطبعة العربية) انظر أيضا :

T.P.Hill *The Economic Significance of the Distinction between Goods and Services*, OBCO, Paris, 1987, and see also: D.I.Riddle, *Service-led Growth, The Role of Service Sector in World Development*, Praeger Publisher, New York 1986, R.H.Harnwell: *The Service Revolution, The growth of Services in modern economy*, in: *The Fontana Economic History of Europe. The Industrial Revolution*, C.M.Cipolla (ed.), Collins, London 1973, Jacques Nusbaum: *Services in the Global Market*, Kluwer Academic Publisher, Boston / Dordrecht/Lancaster, 1987, Orio Giarini (ed.): *The Emerging Service Economy*, Pergamon Press, Oxford 1986.

(٢٦) راجع : بول باران دورل سولاي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

(٢٧) يقول باران وسولاي في هذا الخصوص : « بالنسبة للاهمية الاقتصادية للاستثمار، فإنها لا تكمن أساساً في تسببه في إعادة توزيع مصروفات المستهلكين على السلع المختلفة ؛ بل في تأثيره على حجم الطلب الجمالي، وبالتالي على مستوى التشغيل والعمالة ». انظر المصدر سابق الذكر ، ص ١٣٠.

(٢٨) مصدر الأرقام، منظمة الأوكساد ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣.

(٢٩) مصدر الأرقام :

World Bank , *World Development Report 1990*, op.cit, p.183.

(٤٠) انظر في ذلك :

F.F.Clairmont and J.J.Cavanagh - "Transnational Corporations and Services: The Final Frontier", in *Trade and Development, As UNCTAD Review*, No.5/1984, p.225.

(٤١) راجع في ذلك :

T.Alnic, A.Belman, A.Conford, R.Glasgow, H.Skipper and A. Yusuf
"International Transactions in Services and Economic Development, in
Trade and Development UNCTAD Review, No.5/1984, p.269.

(٤٢) انظر في ذلك :

United Nations, UNCTAD, *Trade and Development Report 1988*, New York
1988, p.152.

(٤٣) انظر ذلك في المراجع الواردة في الهامش رقم (٤١) أعلاه.

(٤٤) راجع في ذلك :

C.Clark; *The Condition of Economic Growth*, Macmillan, London, 1940;
A.G.Fisher, *The Clash of Progress and Security*, London 1935.

(٤٥) أنظر في ذلك

Productivity Trends in the Goods and Services Sector, 1929-61, *National
Bureau of Economic Research*, Occasional Paper No. 89, New York 1964;
W.J.Barnet, *Macroeconomics of Unbalanced Growth: The anatomy of
urban crisis*, in: *American Economic Review*, Vol. LVII, June 1967 .

(٤٦) راجع في ذلك:

T.Levitt: *The Industrialization of services*, in: *Harvard Business Review*, Sep-
tember 1976.

(٤٧) وفي هذا المجال نشأت حركات مماثلة دولية للنشاطات المتخصصة في مجال الخدمات. وهي
ما يطلق عليها مجتمعات الخدمات دولية النشاط Complementarities. كما ظهر أيضاً نمط آخر يجمع بين
التي تخصص في فرع ما (أو فرعين) من الخدمات.

تقديم الكلمة والاتحاد الصناعي. وهي ما يطلق عليه والتجسعات التكاملة دولية النشاط
Transnational Integral Conglomerates ومن أمثلتها حاليا، Mitsubishi،
Nissai، Sumomiti. أزيد من التفاصيل انظر :

F.F.Clairmont and J.H.Cavannah, *op.cit*, pp.216-217.

(٤٨) تارن، جون كيث جالبريث وستانسلاف لينشكوف، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١

(٤٩) نقلا عن الترجمة التي أعدتها سامية الجندي ونشرها على حقائق في مجلة الأرقام
الاقتصادية، أنظر العدد الصادر في ٢٧ مايو - ١٩٩٠ (العدد رقم ١١٦٧) ص ٤١

(٥٠) أنظر مثلا، بحث في دين مصر الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢ - ٤٦.

(٥١) تشار : مصطفى الحسيني - برقيات مرسكو، دكر سينا، القاهرة ١٩٩١، ص ١٩٦.

(٥٢) راجع في ذلك :

R.V.Rosa, The Gap between Trade Theory and Capital Flows, in
Challenge, March / April 1983, p.55.

(٥٣) انظر، ريمون أريون - التجميع الصناعي، ترجمة فكتور باسل، منشورات هودات، بيروت
وبانيس، ١٩٨٢، ص ٢٢٨.

(٥٤) نفس المصدر، ص ٢٢٨.

(٥٥) انظر - جون كيث جالبريث وستانسلاف لينشكوف، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.

(٥٦) راجع في ذلك : لرنست مائيل، النظرية الاقتصادية للتاركية، الجزء الثاني، ترجمة جريج
طرابيشي، دار الحقيقة بيروت (بدون تاريخ) ص ٢١١.

(٥٧) نفس المصدر السابق، أنظر ص ٢١١ - ٢١٦.

(٥٨) أنظر مثلا :

Millon Friedman Capitalism and Freedom, University of Chicago Press,
Chicago 1962.

(١٩) كان يولد بارتان ويرل سريزي من أرائيل الذين ودرا على هذه العجوة : وأن الكميات الكبيرة واستزادة من الفاضل المتحصن من خلال الحكومة في عشرات السنين الماضية ليست حصراً مما كان سهوفاً للشركات والأفراد للاستخدام في أغراضهم الخاصة. أن طبيعة هيكل الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري لا تزدي إلى إمكان امتصاص كميات متزايدة باستمرار من الفاضل عن طريق التساكن الخاصة، ولذا لم تتوافر متافئة أخرى، فلو أن هذا الفاضل أن ينتج إطلاقاً وما تمتصه الحكومة هو إضافة إلى الفاضل الخاص، وأبسط خصوصاً منه، ولعلنا من ذلك، فلو أنه نظراً لأن قدر أكبر من الائتلاف الحكومي يدفع الاقتصاد بالقرب من التشغيل الكامل - بحيث أن الفاضل حتى هذه التكلفة ينمو بمعدل أسرع كثيراً من معدل نمو الطلب الكلي الفعال، فلو أنه ينتج من ذلك أن كلا من قسمي الفاضل الحكومي والخاص يزداد في الوقت نفسه. ولما هو ما يحدث لعلاوة - انظر : رأس المال الاحتكاري - مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢ - ١٥٣.

(٦) للسيد : انظر : رمزي زكي - التنظيم السوفوري - دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، جامعة الدول العربية، الاسكندرية العامة للدراسات الاقتصادية. الناشر : دار المستقبل العربي بالقاهرة ١٩٨٩ ، ص ٨٧ وما بعدها.

(٦١) تارن مؤلفاً - الأزمة الاقتصادية العالمية الرابعة .. مصدر سبق ذكره ، ص ٨٣

(٦٢) لمزيد من التفصيل انظر مؤلفنا - مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة العلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٦٧ ، أ.

(٦٣) انظر للاضافة بهذا التفسير :

Milton Friedman and Anna Schwarz: A Monetary History of the United States, 1867-1960, Princeton 1963.

(٦٤) انظر في ذلك :

Georg Gilder Wealth and Poverty, Basic Books, New York 1981.

(٦٥) لمزيد من التفصيل حول معنى لآخر، انظر مؤلفنا - الصراع الاجتماعي والفكر حول عجز الميزانية العامة للدولة في العالم الثالث دار سينا - القاهرة ١٩٩٣.

(٦٦) يارل الاقتصادي موهريز : « افراز ريجان - بعد نشر فكرة لآخر، أن ليس عليه مناء البحث عن الحلول. فقد وجدنا في حد لآخر اليائس، وتبين له إيمان الحرب العالمية الثانية، عندما كانت الطريقة الاجتماعية على التحلل ٩ بالية، أنه لا يستطيع التشغيل في أكثر من أربعة الملايين سنين في السنة، لأن كل فليم يملكه - إضافة إلى الأربعة الملايين يلحق دخله ضريبة

لقدولة، وعليه، ومن خبرته الشخصية هذه، وألفت له فكرة لاكر تيماء . انظر كتابه : الانهيار
- يوم الاثنين الأسود / ١٩ أكتوبر ١٩٨٧، ترجمة حبيب الطحوق، دار العصور، بيروت
١٩٩٠، ص ١٧١.

(٦٧) يقول جون كيث جالبريث في هذا الخصوص : «خضعت الضرائب لمصلحة الاتية» . ليس
من الممكن تبول مثل هذه الحقيقة في بلد ديمقراطي كبلندا . ولكن لابد من واجهة ذات
مظهر خادج، والتمسك جانب العرض . . شكل هذه الواجهة لتسري التخفيضات الضريبية
التي إستفاد منها الالغيا . . إتني أسف جداً أن أدلي بمثل هذا الاعتراض . . انظر : جون
كيث جالبريث وماتسلاف مهنكوف ، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦

(٦٨) كانت العناية الوجيهة لتخفيض معدلات الضرائب ترجع . على أساس انها ستؤدي الي
زيادة حصة الضرائب والتي توازن الميزانية العامة . وعلى هذا الأساس فكيف ديليد ستوكمان
مستمر الميزانية العامة في إدارة ريجان علي وضع سيناريو بين فيه أنه بحلول عام ١٩٨٦
سيكون في الميزانية فائض يقدر بحوالي ٢٨ مليار دولار . ولكن الواقع بعد ذلك أظهر عجزاً
مقداره ٢٢٦ مليار دولار ، دفع المجموع التراكمي للمعجز من عام ١٩٨٢ الي ١٩٨٦ الي
حوالي ٩٤٢ مليار دولار واستمر المعجز بعد ذلك يتفاقم عاماً بعد الآخر حرك الفتح
الحسابية والتطبيق غير العملي التي أعدت به الميزانيات العامة أثناء حكم ريجان ، أنظر
الكتاب الذي ألفه ستوكمان بعد تركه للخدمة الحكومية عام ١٩٨٥ وأضج فيه وعده ريجان
غير المبنية علي أساس :

David Stockman: *The Triumph of Politics, why the Reagan Revolution Failed?*
Harper and Row, New York, 1985.

(٦٩) راجع، ميموريو ، مصدر سبق ذكره : ص ١٧.

(٧٠) انظر في ذلك :

Ravi Batra: *The Great Depression of 1990*, Simon & Schuster, New York,
1987, p.119.

(٧١) كان من جراء التخفيض الشديد الذي حدث في الاتفاق الحكومي المبرمه للخدمات
الاجتماعية، أن معدل نمو قطاع الخدمات عموماً قد مال للتدهور الشديد في الآونة الاخيرة.
لكن إيطاليا، بعد أن كان متوسط معدل النمو الذي سجله قطاع الخدمات قد وصل الي
٤٪ خلال الفترة ٦٥ - ١٩٨٥ انخفض هذا المعدل الي ٢٪ في الفترة ٨ - ١٩٨٨
وفي بلجيكا انخفض هذا المعدل من ٣٪ الي ١٪ . وفي كندا من ٩٪ الي ٢٪ .
وفي فرنسا من ٤٪ الي ٢٪ ، وفي ألمانيا الاتحادية من ٢٪ الي ٢٪ . وفي انهبان
من ٢٪ الي ١٪ ، علي التوالي خلال نفس الفترتين . انظر :

- (٧٢) راجع في ذلك، رائي ياترا، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣.
- (٧٣) نفس المصدر السابق، ص ١١٤/١١٥.
- (٧٤) تمهيد اثنين به للمفكر المصري أنور عبد الحلاه، كتابة لعمليات النهب الرابعة التي كت
أهم الرأسمالية التجارية (المهر كاتيلية) وشكلت من ثم تسمياً مهجاً من عملية التفرام
التي تأتي رأس المال.
- (٧٥) لمزيد من التفاصيل راجع : رمزي (كي - مجلة الاثنين وسياسات التحرير في العالم الثالث،
دار العالم الثالث، القاهرة ١٩٩١.
- (٧٦) لمزيد من التفاصيل راجع :
- United Nations, *World Investment Report 1992, Transnational Corporations
as Engines of Growth*, New York, 1992, pp.36-32.
- (٧٧) تتوقع دوائر رأس المال في الغرب أن يزيد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه
الدول التي قيمة تتراوح فيما بين ٧٥ إلى - ١ مليار دولار خلال التسعينات - انظر المصدر
أنت المذكور، ص ٣٢.
- (٧٨) ومن الشركات متعددة الجنسيات التي بدأت نشاطها بالفعل، أو على وشك بدايته، نذكر
حنا شركة جنرال موتورز لإنتاج السيارات (لها الآن مصنع في الجزء الشرقي من ألمانيا)
وفركة سوزوكي من اليابان - وفولكس واجن من ألمانيا، وليات من إيطاليا، حيث أعلنت
لها غرضاً في هذه الدول إما للإنتاج أو للتجميع.
- (٧٩) راجع في ذلك : توماس ساتون - الانساق المتغيرة للاقتصاد العالمي - يوجد عرض موجز
لها في : ميكي جو ثلاث - الاقتصاد والمجتمع، ترجمة حازم عبد الرحمن توفيق، الهيئة
المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩، ص ٥٢.
- (٨٠) انظر مؤلفنا : الليبرالية المستعبد، دراسة في الأفكار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف
في العالم الثالث، دار سينا، القاهرة ١٩٩٢.
- (٨١) لمزيد من التفاصيل أنظر كتابنا - عصر التحويل، دراسة في تناقضات رأسمالية
الاحتكارات الدولية والإمبريالية الجديدة (مصدر قريب).

أزمة الإقتصاد الأمريكي ... (*) هل إنتهت قيادة أمريكا للمنظومة الرأسمالية العالمية؟

مقدمة:

في ظل مجرى التطور التاريخي لمنظومة الإقتصاد الرأسمالي العالمي، كانت هناك دوماً دولة ما تتولى قيادة هذه المنظومة وتكون لديها بمسألة القلب، أو النواة المسيطرة. وهذه النواة يجب أن تجمع بأكبر قوة إقتصادية وعسكرية بين دول المنظومة. وليس من المستصور وجود المنظومة وتشغيلها دون وجود دولة النواة التي تلعب دور القيادة وقبلاً على خبرة التاريخ وفروس الماضي لمحظ الباحث، أنه بمقدار ما يمتدى الضعف قوة هذه النواة / النواة، أو تتنازعها في القيادة والسيطرة دولة، أو دول أخرى، بمقدار ما تتعرض المنظومة بكاملها للأزمات والاضطرابات^(*).
وهذا هو الأمر الحاصل في منظومة الإقتصاد الرأسمالي العالمي الآن.

وعند قيام الثورة الصناعية وحتى الحرب العالمية الأولى (١٧٨٠ - ١٩١٥) كانت دولة النواة في المنظومة الرأسمالية هي بريطانيا. حيث كانت أقوى دولة عسكرياً

(*) في الأصل دراسة نشرت في مجلة «المستقبل العربي» التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، العدد رقم (١٣٨) - أغسطس ١٩٩٠، ص ٤٢. وقد طرأت عليها بعض التعديلات.

واقتصادياً، وكانت تسبب على الشطر الأكبر من المستعمرات، وبغير بنوكها ونظامها المصرفي كان يتم تسوية معظم عمليات التجارة الدولية. وفي لندن كان يتم عقد وتسوية غالبية الصفقات السلعية والتفدية العالمية. واستطاعت بريطانيا آنذاك أن تصنع نظام النقد الدولي طبقاً لنظامها النقدي المحلي (إعانة الذهب Gold Standard) وأن تجعل من الجنيه الاسترليني هو عملة الاحتياط الدولية وبه تسوي غالبية المدفوعات العالمية. ثم تنازع قيادة المنظومة في فترة ما بين الحربين كل من بريطانيا والولايات المتحدة، وهي الفترة التي شهدت نشوب كثير من ألوان الصراع والمنازعات الحادة بين الدول القوية في المنظومة، والتي انتهت بانفلاق الحرب العالمية الثانية. وأخيراً ألت القيادة والسيطرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب بعد انهيار محور برلين/طوكيو وإضعاف قوة بريطانيا وفرنسا^(١٢). فآنذاك خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب وهي مقسمة بلا منازع على فرض المنظومة باعتبارها أقوى دولة عسكرياً واقتصادياً ومالياً. وعقب سكوت مفاعع الحرب مباشرة، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية فوراً في فرض رؤاها ومقرراتها لكيفية تشغيل المنظومة في صميمها العالمي. وهو الأمر الذي تجسد عملاً في مؤسسات بريتون وودز. إذ تمكنت من إعادة صياغة نظام النقد الدولي بعد أن انتصر المشروع الأمريكي (مشروع هرايت) على المشروع البريطاني (مشروع لورد كيتز) في مناقشات مؤتمر بريتون وودز في صيف عام ١٩٤٤. وبذلك تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض الدولار الأمريكي لكي يلعب دور العملة الدولية وعملة الاحتياط الأساسية. كما تمكنت أيضاً من تحديد وصياغة أهداف مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) طبقاً لمصالحها ورؤاها، والاستئثار بأعلى قوة تصويتية لادارة وتوجيه تلك المؤسسات نظراً لضخامة نصيبها في رأسمالها. وكان الهدف الرئيسي الذي سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية من وراء توليها مركز القيادة للمنظومة وتحديد آليات عملها على الصعيد العالمي، هو المحافظة على قوة البلق التي كان يسير بها الاقتصاد الأمريكي خلال سنوات الحرب، حيث كانت جميع الطاقات تعمل ليلاً ونهاراً لامتداد الحلفاء، بالأسلحة والمواد الاستهلاكية، الأمر الذي رفع من معدلات نمو ناتجها ودخلها وجعلها تتغلب على مشكلة البطالة وتقص التشغيل. وكان ذلك يعطى استمرار فتح أسواق بلاد العالم أمام منتجاتها واستثماراتها الخارجية، والتوصل عبر الآليات الجديدة لنظام النقد الدولي ومؤسسات بريتون وودز لإلعاء كافة القهود على المدفوعات الخارجية والتوصل إلى نظام عالمي

تجاري حر متعمد الاطراف. وذلك أن أشد ما كان يزعج الولايات المتحدة الأمريكية هو أن تعرض لصادرات الأمريكية في عالم ما بعد الحرب للقيود أو المنافسة بسبب شوايط النقد والاستيراد والاتفاقيات الثنائية وحروب تخفيض قيمة العملة. وهي المساهمات التي توسعت فيها معظم دول العالم خلال سني الحرب^(٢٧)

واسعمرت الولايات المتحدة الأمريكية لسنوات عدة بعد الحرب العالمية الثانية تجسد مركز الاقتصاد الرأسمالي العالمي وقلبه النابض. فقد كانت مستعويات المعيشة فيها من أعلي المستويات في العالم. وكانت منتجاتها المستندة الي تطبيق منجزات التكنولوجيا تفرد عالم ما بعد الحرب. ونظراً لعظم حجم الفائض الاقتصادي بها، فقد استطاعت أن تكون أكبر مصدر لرؤوس الأموال في العالم. فقامت بإمداد دول أوروبا الغربية عقب انتهاء الحرب بموارده مشروع مارشال (١٣ - ١٥ مليار دولار) وارتفعت استثمارات الخارجية في القارة الأوروبية ودول العالم الثالث (أمريكا اللاتينية باللات). وجعلت من نفسها الممول الرئيسي لحلف شمال الأطلسي وللقواعد العسكرية المختلفة التي أحاطت بها منظومة الدول الاشتراكية وزرعتها في مختلف أصقاع العالم. وساعدت على تيز هذه المكانة وإدا - ذلك الدور القلبي لمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ذلك الضعف الشديد الذي خرجت به مجموعة الدول الأوروبية الرأسمالية الصناعية من الحرب، وعلى الأخص بريطانيا وفرنسا، وابتعاد الاتحاد السوفيتي (ومن بعده الدول الاشتراكية) عن المشاركة في مؤسسات برتون رودز. لأنه رأي فيها أن تلك أدوات لفرض الهيمنة الأمريكية علي مختلف دول العالم. لكن الآلية العنصرية التي تسكت بها الولايات المتحدة فرض هذه الهيمنة هو أفراد عملتها (الدولار الأمريكي) للقيام بدور العملة الدولية، استناداً للقابلية تحويلها الي ذهب علي أساس سعر ثابت (٣٥ دولاراً للأونصة) حسبما تمهدت به في ميثاق برتون رودز. فمن خلال الدولار استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحكم في السيرة الدولية، وأن تفرد بميزة فريدة لا يناقشها فيها أية دولة أخرى. وهي إمكانية تحويل عجزها الخارجي من خلال طبع الدولار دون أن تضطر إلي اجراء سياسات انكماشية تضر بمستويات الاستهلاك والاستثمار فيها. بل استطاعت الولايات المتحدة من خلال الثقة المائتية في الدولار أن تتملك العديد من الأصول والشروعات الاستثمارية الكبرى والخارج.

ويمكن هنا أن نتذكر كلمات الاقتصادي الأمريكي الشهير جيمس توبن J.Tobin في شهادته أمام لجنة من لجان الكونغرس الأمريكي عام ١٩٦٣ حينما قال : وفي ظل نظام العملة الاحتياطية، عندما يعمل بطريقة سليمة، يكون المستفيد الأول من أية زيادة في المقدار المتاح من النقد الدولي هو، بوضوح، دولة العملة الاحتياطية ذاتها. ومن دواعي السرور أن يكون لدينا في فئاتنا الخلفي دار لسك النقود أو مطبعة للعملة الورقية. وقد منحنا معيار الذهب المتبادلي - بمقدار لا يقل عن جنوب أفريقيا - هنا الامتياز. وقد استطعنا أن نراجه عجزاً في ميزان مدفوعاتنا لمدة عشرة سنوات، لأن صكوكنا مديونتنا قليل عادة كنقودنا^(٤).

كان العصر الذهبي لقيادة الولايات المتحدة للمنظومة الرأسمالية العالمية هي الفترة ما بين ١٩٤٥ - ١٩٧١. وبعد ذلك تتعرض هذه القيادة للاحتراز والضعف بسبب تغيير موانع القوي النسبية للفاعلة على خريطة العالم، والتي أضحت، عبر تطوراتها السريعة والمتلاحقة، وبالذات في العقد الماضي، التي تراجع الأهمية التي أصبحت تحتلها في المنظومة. لكن تراجع هذه الأهمية لا يعود فقط إلى التفجيرات التي طرأت على خريطة هلاكات القوي في العالم، بل إن التراجع يعود، التي حد لا بأس به، إلى السياسات الاقتصادية التي سارت عليها الولايات المتحدة، وبالذات في العقد الماضي، والتي طبعه الاختلالات الداخلية التي تعاني منها.

عوامل التدهور على الصعيد العالمي :

لغة عوامل كثيرة تجمعت وتفاعلت فيما بينها لكي تسهم في إضعاف المكانة القيادية التي احتلها الولايات المتحدة الأمريكية في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي في عالم ما بعد الحرب. وتشير كثيراً من الدلائل إلى أن وزنها النسبي في هذه المنظومة يتطور الآن ليصبح وزناً عادياً بالمقارنة مع الانكماش الجديد الذي برزوا داخل تلك المنظومة. وهذه العوامل نرصدها هنا. دون بيان لأهميتها النسبية، كما يلي :

- ١- حدوث تدهور واضح في الوضع النسبي للاقتصاد الأمريكي داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فبعد انتهاء فترة إعادة البناء في دول غرب أوروبا (١٩٤٥ - ١٩٥٨) سرعان ما تسعرت دول المجموعة الأوروبية، وأيضاً اليابان، عافيتها

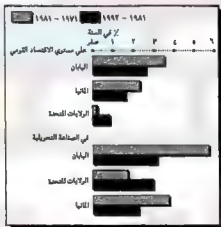
الاقتصادية، وتمازعت فيها معدلات النمو الاقتصادي بسبب نمو الحراك والملاحة. وظهر ما يسمى بثول والمجزات الاقتصادية. ولم تعد الولايات المتحدة تتفرد بجودة منتجاتها نتيجة لتطبيق أحدث متجزات التكنولوجيا، بل سبقتها في ذلك بعض الدول الرأسمالية الصناعية (اليابان وألمانيا الاتحادية على وجه الخصوص). وارتفعت مستويات المعيشة في هذه الدول إلى مستويات تقرب من نظيرها في الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك نلاحظ أن التوزيع النسبي للاقتصاد الأمريكي في إجمالي الناتج العالمي قد تنهز من ٢٧٪ في عام ١٩٥٥ إلى ١٨٪ في عام ١٩٨٤^{١٥}. وقد حدث ذلك لصالح المجموعة الأوروبية واليابان والدول الاشتراكية (انظر الجدول رقم ٢ - ٤ في ملحق هذه الدراسة).

٢. أيضا تنهز بشكل محسوس الوضع التنافسي للصادرات الأمريكية في السوق العالمي. وكان ذلك راجعاً لعاملين أساسيين : أولهما هو ظهور طوفان من السلع الصناعية والزراعية البديلة للمنتجات الأمريكية، والتي لا تقل جودة عنها. وهي سلع تأتي من دول تنعم بأن مستويات الأجر فيها منخفضة بالمقارنة مع الأجر في الولايات المتحدة الأمريكية. من هنا فإن منتجات العمالة الأمريكية ذات الأجر العالي لم يعد في إمكانها منافسة منتجات العمالة ذات الأجر المنخفض. أما العامل الثاني، فهو تنهز متوسط إنتاجية العامل الأمريكي في الصناعة بالمقارنة مع الدول الصناعية الأخرى، وبالتالي في المجالات التي لها علاقة بالتصدير (صناعة السيارات والصلب والمنتجات الكهربائية...). فلي هل الأجور التقديرة التي يتقاضاها العامل الأمريكي لوحظ أن إنتاجية عنصر العمل الأمريكي قد تنهزت كثيراً خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٢ بالمقارنة مع المنافسين الآخرين للولايات المتحدة، وبالتالي اليابان وألمانيا (انظر الشكل رقم ٢ - ١). كما ضاعف من حرج الموقف بالنسبة للصادرات الأمريكية تزايد قيمة الدولار عالمياً بعد ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية ابتداءً من النصف الثاني لعقد الثمانينات. وقد ترتب على ذلك كله تنهز نصيب للصادرات الأمريكية من ١٩٪ من إجمالي الصادرات العالمية في عام ١٩٥٦ إلى حوالي ٩٪ في عام ١٩٨٩ (انظر الشكل رقم ٢ - ٢).

٣. انتهاء عصر بريتون وودز الذي تداوته وسيطرت عليه الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك منذ أن أعلن الرئيس نيكسون في عام ١٩٧١، وقرار مفردة ودون الرجوع إلى صندوق النقد الدولي، وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. فقد بات واضحاً أن استمرار المعهد بهذه القابلية سيؤدي إلى فقدان الولايات المتحدة الأمريكية رصيدها الذهبي بسبب عدم التناسب الذي حدث بين حجم هذا الرصيد وحجم الدولار الورقي الخارج من ناحية، وبسبب تكاليف البنوك المركزية في العالم على طلب التحويل من ناحية أخرى. ولذلك ينتهي عصر الثبات النسبي لأسعار الصرف. ويدخل العالم عصر التعموم بعد مؤتمر جاميكا عام ١٩٧٦ ومنذ ذلك التاريخ يشهد العالم طوفاناً هائلاً من السيولة الدولية التي أصبحت تبيع أساساً من أصول النقد الدولية (السوق الأوروبية للدولار) وبصفراً عن رقابة وتدخل صندوق النقد الدولي. ويكفي أن تعلم، للاحاطة بشدة هذا الطوفان، أن تلك الأسواق أصبحت تتعامل يومياً بما لا يقل عن ٤٢٠ مليار دولار^(١) وتتعلق من بلد لآخر في بشدة هائقة عن طريق وسائل الاتصال الحديثة وتنتهي بذلك شرعية صندوق النقد الدولي الذي تستهدف - حسب ميثاق بريتون وودز - تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وتنظيم أحوال السيولة العالمية، باعتباره بنك البنوك المركزية في العالم. ولم يعد للصندوق دور فاعل في التأثير على الدول الرأسمالية الصناعية، وإن كان عملاً مباشر سلطته بشكل فاعل وحاسم مع مجموعة الدول النامية الصغيرة، متبعاً في ذلك سياسة «العصا والعلقة». وبانتهاء عصر بريتون وودز واختفاء الوظائف الحليفة التي قام على أساسها صندوق النقد الدولي ضعفت سلطة الولايات المتحدة في مجال النقد الدولي. فلم تعد تنظر بتحديد حجم السيولة الدولية (الذي كان يتحدد سابقاً من خلال حجم مبررات المدفوعات الأمريكية وسلطتها الضخمة في توجيه الصندوق). وأصبحت قضايا النقد الدولي والسيولة الدولية تحدد وتتم من خلال التشاور الجماعي بين ما يسمى بمجموعة الدول العشرة الصناعية.

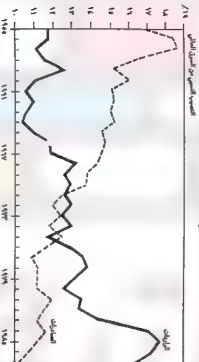
٤. في خضم هذه التطورات، كان من الطبيعي أن يتأثر الدولار الأمريكي باعتباره العملة الدولية. فبعد الثبات النسبي الطويل التي تمتعت به قيمته عالمياً خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٧١، بدأ الدولار يتعرض لصعوبات شديدة. انعكست في تقلب قيمته. يكفي أن نعلم أنه خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ارتفع المعدل الفعلي لسعر

شكل رقم (٢ - ١)
تدهور إنتاجية عنصر العمل بالاقصاد الأمريكي



Source: *The Economist*, February 13th, 1993, p.67.

شكل رقم ٢١ - ٢٢
تطور المصير القسري للولايات المتحدة من المصادرات والقرارات المالية
للفترة ١٩٥٥ - ١٩٨٥



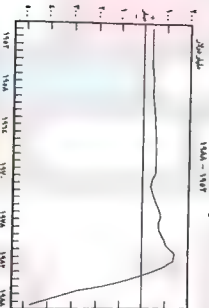
Source: Stephen D. Cohen, US Trade Acc. A Nation - Opening Industries, Inc. Economic Impact, No. 2 / 204.

صرف الدولار بما لا يقل عن ٩٠/١٧١، وهو الآن يتعرض للهبوط والارتفاع حسب حالة العجز الخارجي الأمريكي وتطورات أسعار الفائدة الأمريكية (انظر الشكل رقم ٢ - ٣). بيد أنه في الوقت الذي شهد فيه الدولار هذه التقلبات، برزت الي جانبهِ عملات أخرى قوية، تتنافس في كونها أدوات مقبولة للوفاة بالمدفوعات الدولية. ولهذا فقد تغير هيكل الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي، فلم يعد الدولار هو العملة الوحيدة في تكوين هذه الاحتياطيات، بل شاركته في ذلك عملات أخرى، وتزايد وزنها النسبي عبر الزمن في جملة تلك الاحتياطيات. وهذا تجدر الإشارة، الي أنه في ضوء الشك الكبير الذي يحيط بمستقبل الدولار كعملة دولية، برزت محاولات عالمية وإقليمية محدودة للوصول الي بديل له. وهنا تبرز أمامنا وحدات حقوق المسحوب الخاصة Special Drawing Rights التي ظهرت ابتداءً من عام ١٩٦٨ باعتبارها وسيلة جديدة للسيولة الدولية ولكني تحمل تدبيراً مكان الدولار (الكتها أجهضت). والمحالة الثانية الأخرى هي ابتكار وحدة النقد الأوروبي ECU التي يتم التعامل بها الآن بشكل متزايد بين دول المجموعة الأوروبية. وجميع عدد كبير من الخبراء في شتى التبت الدولية، علي أن خروج العالم من ورطة الدولار، كعملة دولية، سيتطلب العودة الي اقتراح ليرة كينز بضرورة استحداث عملة دولية جديدة (سماها كينز - البانكور) لا تنتمي لأي بلد، وأن ينشأ بنك مركزي عالمي يتولي مهام إصدارها وتنظيمها وتوزيعها ولم يحدث ذلك يوماً ما فستعقد الولايات المتحدة الأمريكية أهم آلية من آليات فرض الهيمنة علي المنظومة الرأسمالية.

هـ. وكان من أهم العوامل التي أصعبت مكانة الولايات المتحدة في المنظومة الرأسمالية تحولها الي دولة مدينة ابتداءً من عام ١٩٨٥ ولأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى. فقد تفهرو موقف المدفوعات الخارجية (عجز الحساب الجاري)، للاقتصاد الأمريكي علي نحو سريع وبشكل ملحوظ بداية منذ عهد الثمانينات، حتي أنه وصل الي ١٥٥ مليار دولار في عام ١٩٨٧، أو ما سبعة ٣/٥ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي (٨). وكان من جراء هذا التفهرو المستمر أن إلتفت المرفق الصافي للاستثمارات الأجنبية للاقتصاد الأمريكي، ففي عام ١٩٨٤ بحثني القناض الذي كانت تسجله الأصول والاستثمارات الأمريكية بالخارج علي حجم ما يملكه الأجانب من أصول واستثمارات (خاصة

وحكومية) داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وإبتداءً من عام ١٩٨٥ أصبح المديرية الخارجية الصافية مرجحة وتقدر بحوالي ١١٢ مليار دولار، ثم تقلصت إلى ٢٦٣٦ مليار دولار في عام ١٩٨٦. انظر الجدول رقم (٢ - ١) وإلى مايزيد عن ٥٠٠ مليار دولار في عام ١٩٨٨ (انظر الشكل رقم ٢ - ٤). ففي هذه السنة كانت قيمة الأصول التي يمتلكها الأجانب داخل الولايات المتحدة الأمريكية قد وصلت إلى ١٧٠٠٠ مليون دولار (أي ترليون و ٧٠٠ مليار) في حين أن قيمة الأصول الأمريكية بالخارج (قروض واستثمارات خارجية) قد وصلت في هذه السنة إلى ١٧٠٠٠ مليون ولا (أي ترليون و ٧٠٠ مليار).^{١١} وبذلك ذلك كله، هي أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، شأنه في ذلك شأن اقتصادات العالم الثالث (وهذه مفارقة صارخة مع الاختلاف الضيق) أصبح ينفق أكثر مما ينتج بالداخل، أو بصيغة أخرى، أصبح لتقصاداً يستهلك ويستثمر ويستورد، بشكل يخلق حجم ما ينتج ويختر ويصدر. وهذا يعني أن الأمريكيين أصبحوا الآن يعيشون في مستويات معيشية تخلق بكثير حدود وإمكانات الاقتصاد الأمريكي. بيد أن الأمريكيين استطاعوا التآكل كلفة تدبير هذه القجرة في الموارد على العالم الخارجي من خلال الدور الذي مازال يلعبه الدولار كعملة دولية ومن خلال سياسة سعر الفائدة. فقد كفل لهم ذلك القدرة على اجتذاب الفوائض المالية العالمية التي تهيم على وجهها في الأسواق النقابية بحثاً عن فرص سريعة للربح والعائد مع الضمان المرتطم. هذا الدين الخارجي الصافي المستحق على الولايات المتحدة الأمريكية قد أدى إلى تقييدتين هامتين، ستؤثران على مستقبل الاقتصاد الأمريكي. النتيجة الأولى، هي أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تتحمل الآن دفع فوائد وأرباح وتوزيعات للمستثمرين الأجانب بعشرات المليارات سنوياً، وأصبحت هذه المبالغ المنسابة للخارج سبباً رئيسياً من أسباب نمو عجز الحساب الجاري الأمريكي. والنتيجة الثانية، هي أنه مع التآكل في قيمة الدولار عالمياً والمستقبل الذي يتطرقه بدأ المستثمرون الأجانب بحملون استثماراتهم داخل الولايات المتحدة الأمريكية من شكلها الصافي (الودائع، السندات) إلى استثمارات وأصول عينية. وهذا ما يرصد الباحث، تحديداً، من سلوك اليابانيين في الآونة الأخيرة (باعتبارهم أكبر دائن لأمريكا). حيث هبطوا إلى شراء كثير من الشركات الأمريكية الصلابة، مثل شركة كولومبيا، ونصف أكبر بنوك كاليفورنيا، والكثير من العقارات في لوس أنجلوس وجنيرة هاراي، والعديد من شركات

شكل رقم (٧ - ٤)
 الفرق المائي للأشجار النورية في المنطقة الأثرية
 ١٩٥٧ - ١٩٥٨



Source: Peter Hooper; U.S. New Foreign Savings has Also Planted, in Challenge, Vol. 52, No 4, July / August 1989, p. 34.

جدول رقم (٦ - ١)

تطور الحساب الجاري والموقف الصافي للاستثمارات الأجنبية

للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٦

بالأسعار الجارية وبيانات الدولارات

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨٠ -	
٣٢٢,٦	١١١,٦	٣,٦	٨٩,٦	١٣٧,٠	١ ٦٣	صافي موقف الاستثمار الأجنبي
١ ٦٧,٦	٩٤,٦	٨٩,٦	٨٣,٦	٨٢,٦	١ ٧٢	للأصول التي تملكها أمريكا في الخارج
١٣٢,٦	١ ٦١,٦	٨٩,٦	٧٨,٦	٦٨,٦	٥ ٨	للأصول الأجنبية داخل أمريكا
١٤١,٦	١١٦,٦	١٠٦,٦	٤٦,٦	٩,٦	١ ٨	الحساب الجاري
١٨٧,٦	١٤٩,٦	١٣٢,٦	٨٩,٦	٣٩,٦	٢ ٨	التوازن التجاري بأسعار ١٩٨٠

Source UNCTAD, Trade and Development Report 1988, United Nations, New York 1988, p.63.

الشركات والمؤسسات الصناعية. وهكذا واستولي الأجانب على بعض الوحدات التي كانت تهيمن عليها الشركات الأمريكية، وأصبح كثير من الأمريكيين عمالاً لدى أرباب العمل الأجانب^(١١١). ويرى الاقتصادي الأمريكي فريد برجستن C. Fred Bergsten، أن العالم قد يشهد أزمة ثانية في المديونية العالمية حينما تتجاوز ديون الولايات المتحدة الأمريكية ديون العالم الثالث قريباً^(١١٢). فهو يعتقد أن الوضع الدولي للاقتصاد الأمريكي يتطور منذ فترة علي نحو مشابه لتطور الذي سارت فيه البلاد النامية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢ وأدى في النهاية إلى تفجير أزمة ديونها الخارجية في خريف عام ١٩٨٢.

٦. أنه مع تعاظم حركة التدويل Internationalization للاقتصاد الرأسمالي العالمي بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تفقد تدريجياً تلك المكانة للقيادة التي كانت تحتلها في المنظومة الرأسمالية لعالم ما بعد الحرب. فقد تزايد انتماع وتكامل الأسواق المالية والنقدية والصناعية والتكنولوجية، على نحو حائل، وزادت درجة التشابه والترابط بين مختلف اقتصادات دول العالم، مهما

توسعت درجات تطورها وإختلقت طبيعة نظمها الاقتصادية، وأصبحت ساحة العالم الاقتصادية، وما يحدث بها من تغيرات، تتفاعل على نحو قد لا يتسجم مع الأوضاع والأحداث والسياسات الاقتصادية الداخلية لهذا البلد أو ذاك من هنا، فإن كبريات الدول الرأسمالية الصناعية، مهما علا شأنها وقوتها الاقتصادية، لم يعد بإمكانها أن تؤثر بغيرها على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولم يعد باستطاعتها، في نفس الوقت، صياغة سياساتها الاقتصادية المحلية بمعزل عن التغيرات العالمية ودون أن تأخذ بعين الاعتبار بيئة السياسة الدولية. وحتى عهد قريب كانت حركات السلع ورؤوس الأموال حينما تتجاوز الحدود الوطنية لها تحفل من زاوية التصدير ودون أن تفقد صلتها بالرأسماليات المحلية التي تنتمي إليها. أما الآن، وبعد النمو الماصف لحركة التحويل التي قادتها الشركات متعددة الجنسية فإن تلك الحركات أصبحت تتخطى الآن مصالح الحدود الوطنية الضيقة، ويبدو لنا، أن هناك الآن قوانين موضوعية تحكم لها (ومطلوب من الاقتصاد السياسي الفحص في هذه القضية). في خضم هذه التطورات، لم تعد آليات ومؤسسات برعون ودول التي سيطرت عليها الولايات المتحدة الأمريكية، ولا الكيمنة العالمية، بقيادة على إدارة وتنظيم الاقتصاد الرأسمالي العالمي. والتناقض الذي نلاحظه في هذا الخصوص، هو أنه في الوقت الذي ضعفت فيه قواعد وآليات تشغيل المنظومة في صميمها العالمي (حسبما خططت لها الولايات المتحدة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب) تتزايد الآن الحاجة إلى وجود مثل هذه القواعد والآليات. وهي مهمة ستتطلب القول بإنتقال المهام التنظيمية ووضع السياسات من إطارها الوطني إلى إطارها العالمي. كما يقول كريستيان بالوا^(١٣)، والارتضاء بالتغلب على جزء من السيادة القطرية لصالح تشغيل المنظومة ككل. وهنا نجد الإشارة إلى أنه في ضوء علاقات القوي النسبية في المنظومة الرأسمالية، ليس من المتوقع أن تنفرد دولة ما، أو مجموعة من الدول، بمحتد وصياغة هذه الآليات والسيطرة على المؤسسات الملائمة لها. والأمر الأرجح، أن المنظومة في المرحلة القادمة ستشهد نوعاً من تنازع القيادة بين الأقطاب الثلاثة فيها: الولايات المتحدة الأمريكية، والمجموعة الأوروبية بعد توحدها ١٩٩٢، واليابان.

ولأن تشكل بالفعل خريطة جديدة للعلاقات فيما بين هذه الأقطاب. وهي

علاقات تنطوي على صراع وتنافس شديدين. فهذه الأقطاب / أو الكتل، لاتتساوى من حيث حجمها البشري أو في قواها الاقتصادية أو في طبيعتها مشكلاتها ومن المتوقع أن يكون نموها في المستقبل بمعدلات متفاوتة. وقد يتمزق قطب على حساب الآخر. وقد يشد قطب منها دولة أو مجسدة من الدول الأخرى على حساب القطبين الآخرين. وغير ذلك من احتمالات يصعب تحديدها الآن. صحيح، هناك بعض الحكماء الذين يعتقدون أنه في ظل هذه القوى المتباينة وفي ضوء الاضطرابات التي تشهدها المنظومة عموماً (أزمة الدين، أزمة نظام النقد الدولي، تصاعد نزعة الحماية والحروب التجارية، تفاوت علاقات العجز والفائض) فإن هذه الأقطاب الثلاثة لابد وأن تتعاضد معاً من أجل إيجاد برنامج ملائم يعمل لمصالح تشغيل المنظومة ككل ومصالح هذه الأقطاب معاً. بيد أنه قياساً على تجارب التاريخ واستناداً إلى القوانين الموضوعية التي تحكم الرأسمالية عموماً، نعتقد أن وجود مثل هذا البرنامج أشبه بالمستحيل. فالتنافس الرأسمالي على صعيد العالمي لم يمتد أبداً بوجوه مثل هذا البرنامج الذي يعمل «المصالح الجميع». فكل طرف قوي كان يسعى دوماً من أجل تحقيق مصالحه، حتى ولو كانت على حساب الآخرين. وهذا ما نشير إليه بغير عالم ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. أما في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن هذا التنافس الضاري، أو التنازع في المصالح، كان يكتسب، ولا يتحول إلى صراع مدمر بينهم بحكم الحرب الباردة وخطر التدمير النووي والهيمنة العسكرية الأمريكية على المنظومة، وبذلك أمكن تجنب حرب كونية دالة بينهم، وقد يبدو من الصعب الآن تصور مثل هذه الحرب، وبخاصة في ضوء إنهاء الحرب الباردة والاتجاه نحو تدمير الأسلحة النووية. ومع ذلك فإن خريطة علاقات الصراع والتنافس التي تشكل الآن تشير إلى بروز كتل نقدية وتجارية متشعبة صراعاً ضارياً فيما بينها في المستقبل سوف يحسمه في النهاية من يبرز بينها كأكبر قوة مالية واقتصادية.

٧. ولا يجوز التحليل أن ينتهي قبل أن نشير إلى أثر التطورات العاصفة التي حدثت في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية في الفترة الأخيرة على المكانة التي تحتلها الولايات المتحدة في المنظومة وما سببته لها ذلك من اضطرابات ومشكلات. فقد كان من شأن هذه التغييرات اختفاء المنظومة الاشتراكية ونزاتها

الامامية (الاتحاد السوفيتي) - باستثناء الصين وكوبا وغيانا وكوريا الشمالية، وتفتت هذه المنظومة وانشطارها الى عدة دول وجمهوريات، وانتهت بذلك الحرب الباردة التي حكمت العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وراكب ذلك انهيار شديد وضعف بين للقوة العسكرية التي كانت تمثلها هذه المنظومة حيث جرى تفكيك وتدمير اسلحة الدمار الشامل وتخفيض حجم الجيوش والاتفاق الحرى. واختفى حلف وارسو الذي كان يمثل العامل الموازن لحلف شمال الاطلسي. يضاف الى ذلك ان دول هذه المنظومة أصبحت في حالة ضعف شديد، وتلك صاخر. وتقلي على مراحل حامية من الاضطرابات الاقتصادية والقومية. وهناك ميل شديد لئلا تأخذ بنظام السوق والملكية الخاص (الليبرالية) الى النظام الرأسمالي). ولم يعد، لجهاز الدولة من وجود لها إلا بمعناه القمعي والبوليسي. وفي الرأى نفسه، تبدي هذه الدول الآن، رطبتها الجامعة للانتماء في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتقبل بقواعد اللعبة فيه. كل هذه التطورات العاصفة أنهت، من المؤكد، وبمعنى الشبهوية التي كانت الولايات المتحدة تُخيف به دول المنظومة الرأسمالية وترايها، والتي كانت تهر من خلاله عمليات الاستقطاب والهبة العسكرية على المنظومة، بإعصارها حامية والعالم الحر. وفي هذا السياق يقول الاقتصادي الأمريكي الشهير جون كيث جالبريث J.K.Galbraith : ومنذ نحو أربعين سنة وأفكارنا وتصرفاتنا العامة تسودها مواقف الحرب الباردة : الشهوية كتهديد عند للرأسمالية والديمقراطية الليبرالية. والاتحاد السوفيتي كتهديد عسكري مائل للولايات المتحدة، والشهوية السوفيتية كحقيقة ملموسة في بقية العالم. كانت هذه هي تدليلات بيردقطينا في الثورات المسلحة وفي المخاطر وفي السلوك الدبلوماسي. وكانت هذه هي مبررات المبالغ الهائلة التي تزرع بسخا. على منشآت السلاح والتي يعود جزء منها ادراجها الى واشنطن لتحويل جماعات الضغط التي تطالب بالمزيد من الاعتمادات العسكرية^(١٤).

لقد تكيف الاقتصاد الأمريكي في عالم ما بعد الحرب على الاتفاق العسكري المتزايد، حيث أصبح هذا الاتفاق أحد المعادلات الرئيسية للنشاط الاقتصادي. ورغم أن نسبته لنتاج القومي الاجمالي لا تتجاوز ٦٪. إلا أن المسألة لا تقل عند هذا الحد. فقطاع الانتاج العسكري يحصل ويعيش على محيطه أنشطة

وشركات صناعية عملاقة. وهذه الشركات تعتمد اعتماداً كبيراً على العقود التي يقدّمها المنتجون منها لإنتاج كثير من السلع والمعدات الحربية. وتتبع أهمية العقود العسكرية مع المنتجين ليس فقط لكميتها الضخمة وإنما بسبب نسبة الأرباح العالية التي تحصل عليها الشركات، إضافة إلى الدعم المالي في مجال البحوث والتطوير Research & Development للأسلحة الحديثة^(١١٦). أضف إلى ذلك، أن صادرات السلاح الأمريكي للعالم الثالث أصبحت من أهم أدوات نهب فائضه الاقتصادي وضمان السيطرة عليه. صولة القول إذن: «إن الانتاج العسكري للاحتكارات الأمريكية هام جداً وإن تسغني عنه الشركات العسكرية أو المدينة العسكرية لمجرد التغيير في المواقف السوفيتية. ويتعكس هذا جلياً في تصريحات وزير الدفاع وبشارد تشيني في مؤتمرات الصحافة الأخيرة حين أكد على أهمية التركيز على رفع المستوى التكنولوجي للأسلحة الأمريكية. كما أن هذا هو ما رمي إليه جورج بوش في رحلته الأخيرة لولاية كاليفورنيا حين أعلن عن عزمه في استثمار دعم برنامج حرب التجمّد Strategic Defense Initiative (SDI)»^(١١٧). كما أن عملية تحويل الانتاج العسكري إلى انتاج مدني ليست بالأمر السهل. إذ مشتتاً عن ذلك معضلات ومشكلات كثيرة. ولهذا يرى فايزلي ليرنشتيف: «أنه لو جرى خفض هذا الانتاج بحدا، فمرفق يتعكس ذلك بصورة مؤلمة على الاقتصاد والعشيق في بعض مناطق الولايات المتحدة، مثل كاليفورنيا والجنوب الغربي»^(١١٨).

ومهما يكن من أمر فإن التضمير الشامل والمطلعل الذي قام به جورجيا تشول ومجموعة للاعتماد السوفيتي ولباقي أعضاء المنظومة الاشتراكية يتنسق كامل مع الولايات المتحدة وقوي الثورة المضادة عالمياً ومعلياً ويشكل محكم للمعاية، كل ذلك قد وضع اقتصاد المجمعات الصناعية العسكرية ومكانتها في الاقتصاد الأمريكي في روعة ليس من السهل الخروج منها. وأقلب الظن، أن تلك المجمعات سوف تستمر في التواجد، وإن كانت أهميتها ربما تتناقص عبر الزمن بيد أن السوق الرأسمالية لمنتجاتها ستصبح هي العالم الثالث، الذي سيخزأ الصراع عليه، باعتباره وساحة المعارك الأساسية في المستقبل كما يقول وبشارد تيكسون^(١١٩). لكن المرفق يمكن أن يتغير تماماً لو أدخلنا في السيناريو مشهد «الوحدة الأوروبية» وبالذات الجزء المتعلق ببعض الآراء التي

تتصاعد في ألمانيا وفرنسا بشأن إعادة النظر في نظام الأمن الأوروبي وحاجة أوروبا الموحدة لنظام خاص، وهي الأصوات التي تعبر عن قناعات المهين الرأسمالي الأوروبي المتطرف وتسبب مخاوف دولية واضحة. كما أن اليابانيين بإعتبارها من أكبر المتنافسين للولايات المتحدة وأكبر قوة تقنية ومالية، باتت تدرك جيداً، أن قوتها الاقتصادية المتنامية سراً في آسيا أو في الاقتصاد العالمي عموماً، أصبحت تحتاج إلى نظام أمني خاص بها وقوة عسكرية تتناسب مع علاقاتها الاقتصادية. وهو أمر لا شك بات يزعج الولايات المتحدة^(١١٩). فما هنا تكمن بؤر محتملة لصراع عسكري ضار، ولا بد أن تكون وأردة في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وانعكاسها على مستقبل الإنتاج الحربي ونوعيته في العقود القادمة^(١٢٠).

أ. وأخيراً وليس آخراً، يبدو أن الضعف النسبي الواضح الذي آلت إليه قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للمنظومة الرأسمالية سوف يصل إلى ذروته قريباً بظهور عامل جديد هو وأوروبا الموحدة ١٩٩٢، الذي سيشكل ثورة في خريطة المنظومة وعلاقات القوى فيها. ففي هذا التاريخ ستعود السوق، وتلقي التراجيز الجغرافية والجيوسياسية أمام حركات العمالة والسلع ورؤوس الأموال، وسينشأ جهاز قانوني موحد (محكمة العدل الأوروبية) لاثنين عشرة دولة أوروبية تضم ٢٢ مليوناً من البشر وتتمتع بالتصاعدات على درجة عالية من التكيف (مجتمع الدخول القومي) فيها ٤ ترليون دولار في حين يبلغ الدخل القومي الأمريكي ٥ ترليون) وسيكون لها كلمة موحدة ومرافقة مقسمة في قضايا التجارة والمال في العالم، وستكون لها سياسة متكاملة في أمور البيئة والنقل والمواصلات والسياحة والمؤسسات المالية والنقدية. هذه القوة الاقتصادية الموحدة ستكون لقراراتها قوة تأثيرية بالغة، ليس فقط على دول القارة الأوروبية، وإنما أيضاً على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وسائر دول العالم. وقد تتحول هذه القوة الاقتصادية إلى قوة سياسية ابتداءً من النصف الثاني من التسعينيات بعد أن يتم استكمال مقومات وحدة السوق الأوروبي. وقد تمت بالفعل في الآونة الأخيرة عملية التماجات كبرى بين الشركات الأوروبية العملاقة في مجال الصناعة والبنوك والتأمين والنقل والطيران والسياحة ... إلى آخره. وبدأت الشركات متعددة الجنسية تتحول إلى شركات أوروبية عملاقة ذات إدارة موحدة على صعيد القارة الأوروبية، وتمارس

الآن نشاطها علي صعيد ساحة العالم كله، وتتنافس بقوة مع الشركات المنافسة ذات الأصل الياباني أو الأمريكي.

وتظهر أوروبا الموحدة ١٩٩٢ متكون منظومة النظام الرأسمالي العالمي ثلاثية القطب، وستنتهي الي الأبد انفراد الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة هذه المنظومة في هذا السياق يقول إيرهارد وابن، عضو الهيئة الأوروبية (بروكسل) ومسئول قسم الشرق الأدنى والأوسط . وإن أوروبا عام ١٩٩٢ سوف تؤدي الي الاسراع بعملية تشكيل اقتصاد عالمي ثلاثي. ومن ثم فإن القرارات الاقتصادية الهامة، سواء التجارية أو المالية أو المتعلقة بالخدمات، سوف يتم أكثر من أي وقت مضى، إما في أوروبا وأمريكا واليابان كل علي حدة، أو بالاتفاق بين هذه الكتل الثلاث . وبذلك فإن السلع الأوروبية في مثل القرى هذا سوف يزداد أهميته وتوازناً حينما تتعلم أوروبا أن يكون لها صوت موحد في قضايا التجارة والمال في العالم^(٢٢).

علي أن الأمر لن يقف عند مجرد إنها . قيادة الولايات المتحدة للمنظومة . فهناك مخاوف أمريكية من أن يؤثر ظهور أوروبا الموحدة سلباً علي اقتصادها ووتسببها للتناقص في الاقتصاد العالمي، ويمكن إجمال هذه المخاوف فيما يلي :

■ أن أوروبا الموحدة سوف تتيح للمشروعات الأوروبية للصلاصة فرصاً أفضل في الكفاءة والتطوير (اقتصاديات الحجم الكبير) ومن ثم فرصاً أوسع لاكتساح العالم، مما سيعرض السلع الأمريكية لزيد من الضغط التنافسي في الأسواق الخارجية^(٢٣).

■ متكون أوروبا الموحدة أكثر جاذبية للاستثمارات العالمية. وهذا ما بدأ في إدراكه اليابانيون وأصحاب الثروات المالية في الآونة الأخيرة، وقد ينجم عن ذلك، أن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية علي جلب الاستثمارات والقنوات سوف تضعف، وهو أمر اعتاد عليه الاقتصاد الأمريكي منذ بداية عقد الثمانينات وحتى الآن (بمقرب من سنوي بحوالي ١٥ مليار دولار). وسيسبب لها ذلك مصاصب حمة في سد فجوة الموارد بها.

■ إن درجة التمر المتوقع للتجارة فيما بين دول أوروبا الموحدة ستكون أعلى بكثير من درجة تمر هذا التبادل مع سائر دول العالم. وقد يؤدي هذا لفقدان الصادرات الأمريكية لأسواقها الأوروبية.

■ إن ظهور أوروبا الموحدة سيخلق إدماج وتوحيد النظم النقدية بأوروبا، وإيجاد بنك مركزي واحد وسيحد هذا من قوة التأثير المتوقع لأوروبا الموحدة على العلاقات النقدية الدولية، ومن ثم إلى احتمال إضعاف الدولار عالمياً بعد تنامي دور وحدة النقد الأوروبي.

■ تاريخياً كانت دول القارة الأوروبية تمثل قلعة حامية للاستثمارات الأمريكية الخاصة، وتبلغ قيمة هذه الاستثمارات فيها حوالي ١٢٤ مليار دولار في عام ١٩٨٧، أو ما نسبته ٤٠٪ من إجمالي الاستثمارات الأمريكية المباشرة في العالم (انظر الجدول ٢ - ٢). وسوف تضطر هذه الاستثمارات أن تكيف أوضاعها طبقاً لشروط وأوضاع أوروبا الموحدة وليس طبقاً لمراكزها الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية. من هنا من المتوقع أن يلدب رأس المال الأمريكي أو يتدمج مع رأس المال الأوروبي وربما سيكون ذلك خطوة هامة على صعيد تكامل الرأسمالية عالمياً.

جدول رقم (٢ - ٢)

الاستثمارات الأمريكية المباشرة في المجموعة الأوروبية

١٩٩٠، ١٩٨٩.

مليون الفولارات

١٩٨٧	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	
١٢٢٢٤٧	٧٧١٧٥٣	١١٥١٦	٢٦٤٥	(١) الاستثمارات الأمريكية المباشرة في أوروبا
٣.٨٧٩٣	٢١٥٣٧٥	٧٥٤٨٠	٣١٨٦٥	(٢) إجمالي الاستثمارات الأمريكية المباشرة بالعالم
/٤	/٣٦	/١٥	/٨	(٣) نسبة (١) ، (٢)

Source : Eugene J. McAllister : "U.S. Perspective on EC-92, in Economic Impact, No. 1989/4, p.20.

في ضوء هذه العوامل الدولية التي تفاعلت فيما بينها في العقدين الماضيين والتي لمُنعت من قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للتنظومة الرأسمالية، سعت أمريكا مؤخراً لمواجهة مفهول هذه العوامل بعقد اتفاق التبادل الحر بينها وبين كندا والمكسيك، في محاولة منها لتوسيع قوتها الاقتصادية بايجاد كيان اقتصادي أكبر لمواجهة العملاقين الآخرين ، أوروبا الموحدة واليابان، وتأمل الولايات المتحدة الأمريكية من وراء عقد هذا الاتفاق أن تواجه ضعفها النسبي المتزايد داخل التنظومة الرأسمالية العالمية، وفي نفس الوقت لمواجهة مشكلاتها الاقتصادية الداخلية. وقد عبر الرئيس السابق ريجان عن ذلك حينما أعلن في ٤ أكتوبر ١٩٨٧ في رسالة وجهها للشعب الأمريكي حينما قال عن اتفاقية التجارة الحرة مع كندا : «سوف تترتب على هذا الاتفاق آثار ذات فائدة جمة للولايات المتحدة الأمريكية». فسوف يزيل كافة التعريفات الكندية، ويكفل منفذاً أفضل إلى السوق الكندية في قطاعات الصناعة والزراعة والتكنولوجيا المتقدمة والقطاع المالي. كما سيعزز أمننا بفضل ما يوفر لنا من حرية أكبر في الحصول على احتياجاتنا من موارد الطاقة الكندية. وقد حصلنا بموجب هذا الاتفاق على امكانيات استثمارية كبيرة واستطعنا تسوية عدة منازعات تجارية»^(١٢)

وقد بدأت بعض الشركات الصناعية الكندية تتخوف من منافسة الشركات الأمريكية، سواء في مجال الاعتماد منتجاتها للسوق الكندية أو في مجال دخول رأس المال الأمريكي للاستثمار في مواقع الإنتاج التي كان يتفرد بها رأس المال الكندي. ناهيك عن أنه إذا نزع عنصر العمل الأمريكي المقعطل إلى أسواق العمل الكندية فإنه سيفاقم من أوضاع البطالة في كندا.

ولهما يتعلق بالاتفاق الذي عقده الولايات المتحدة مع المكسيك في أكتوبر ١٩٨٩ فإنه يهدف إلى توسيع نطاق التجارة والاستثمار بينهما. واهتمام من هذا النوع بدأت المفاوضات المتعلقة بالفأ، القيود التعريفية وغير التعريفية وغيرها من الإجراءات التي تعوق الاستثمار والتبادل التجاري. وتشمل المفاوضات، السلع الفلزية والتكنولوجيا والمعدات والسماعات وأجزائها والمنتجات البتروكيمياوية وأجهزة الكمبيوتر وغير ذلك. ويعتبر هذا الاتفاق الذي يمتد بين قوتين اقتصاديتين غير متكافئتين قاماً، مهم جداً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة إذا علمنا أن الولايات المتحدة تعتبر أكبر سوق لتصدير المنتجات المكسيكية، كما تعتبر أكبر مورد لتواردات المكسيك.

وتعتبر المكسيك أكبر ثالث شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية. ففي عام ١٩٨٨ بلغ حجم التجارة بينهما ما يزيد عن ٤٠٠ مليار دولار. وقد تنامت العلاقات التجارية بينهما على نحو سريع في السنوات الأخيرة. وقد ساعد على ذلك أن المكسيك قد اضطرت - تحت ضغط ديونها الخارجية - أن تطبق، ابتداء من عام ١٩٨٥ برنامجاً للتكيف والتثبيت الاقتصادي، وضعه لها صندوق النقد الدولي، وتم بمقتضاه تحرير تجارتها الخارجية وسياساتها الاستثمارية، وبذلك تم خلق مناخ استثماري ملائم لنشاط الاستثمارات الأمريكية فيها، وبخاصة في ضوء الرخص الشديد لقوة عنصر العمل المكسيكي.

ومهما يكن من أمر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول بهذه الاتفاقية التي تجمعها مع كندا والمكسيك، والمعروفة الآن تحت مصطلح «الثلاثة» أن تدخل عصر التجمعات الاقتصادية الكبرى، بعد أن كان الاقتصاد الرأسمالي العالمي كله تحت إبادتها.

لكن السؤال هو: إلى أي مدى ستكون هذه الاتفاقية عاملاً يمرض ما اعتقدته الولايات المتحدة الأمريكية من مكانة قيادية في المنظومة الرأسمالية؟ وأغلب الظن أنها لن تعرض ذلك.

عوامل الضعف على الصعيد المحلي:

لا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة غنية جداً. ولكن غني الدولة في هذه الحالة لا يعني بأي حال من الأحوال أنها فوق القوانين الاقتصادية، أو أنها خارج قواعد التوازن الاقتصادي العام. أو أنها تستطيع أن تنصرف (تتلق وتستهلك وتستورد) كما يحلو لها بعيداً عن حجم الموارد التي تملكها. فهناك قرارات هامة يجب أن تتخذ بشأن توزيع الدخل القومي واستثماراته، وقرارات هامة تتعلق بكيفية تخصيص الموارد. وهذه القرارات علي درجة خطيرة من الأهمية بشأن مسار النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة فيه، بل ومستقبله أيضاً. صحيح أن هذه القرارات في النظام الرأسمالي تتخذ من خلال الأفراد أساساً (سلوك السوق)، لكن جانباً مهماً منها يتخذ من خلال الحكومة والتي تؤثر بدورها في قرارات الأفراد وسلوك السوق، وبغرض أنها تلعب دوراً حاسماً في تصحيح الاختلالات وإخطاء القرارات الفردية.

وإذا لم تكن قرارات الأفراد والحكومة تسير في اتجاه التوازن في الأجل المتوسط والطويل (في ضوء قاعقة تساوي الموارد مع الاستحقاقات) فإن ثمة اختلالات تنشأ وتؤثر على الوضع الاقتصادي العام للدولة وعلى مستقبل النمو فيه وعلى طبيعة المشكلات التي تظهر فيه.

في ضوء ذلك، يلحظ الباحث، إن الضعف التسمي الذي أصاب المكانة القيادية للولايات المتحدة الأمريكية للمنظومة الرأسمالية، لم يكن راجعاً فحسب إلى العوامل الدولية سائلة الذكر، وإنما بسبب مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد الأمريكي. وقد تجاهلها قاصداً Beating Neglect في ضوء السياسة الريجانية وامتدادها عبر فترة إدارة الرئيس بوش. بل يمكن القول، إن جانباً من التدهور الذي أصاب المكانة القياسية للولايات المتحدة في المنظومة، كان راجعاً لثقل الاختلالات وعدم رغبة أو استعداد صانعي السياسة الاقتصادية الأمريكية للتصدي لها.

وهنا نسجل أربعة إختلالات هيكلية ستكون حاكمة لمستقبل الاقتصاد الأمريكي :

١. اتساع الفجوة بين الاستثمار والادخار.
٢. نمو العجز الخارجي.
٣. انفجار الدين الداخلي الأمريكي.
٤. التفاوت الحاد في توزيع الثروة والدخل.

١ - اتساع الفجوة بين الاستثمار والادخار :

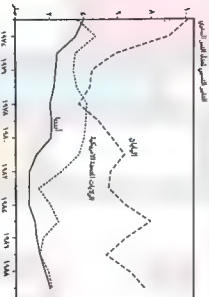
وفيما يتعلق بالاختلال الأول ، فإنه من الثابت أن الاقتصاد الأمريكي قد شهد تدهوراً ملحوظاً في معدل ادخاره القومي الإجمالي منذ بداية إدارة الرئيس ريجان وحتى الآن. فقد تدهور هذا المعدل من ١٧ر١ / في عام ١٩٨١ إلى ١٤ر١ / في عام ١٩٨٨ (انظر الجدول رقم ٢ - ٣). أما إذا حسبنا هذا المعدل على أساس صافي، أي بعد استبعاد الاختلاف في الأصول الثابتة، فإن التدهور يكون حاداً، حيث ينخفض هذا المعدل من ١١ / من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي في عام ١٩٧٣ إلى ٤ر٢ / في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ حسب تقديرات الاقتصاديين الأمريكيين ولهم نوردهاوس^(١٤). وكان ذلك راجعاً إلى التدهور الذي حدث في مصادر الادخار

القطامية، وبالتالي في القطاع العائلي والقطاع الحكومي. فالقطاع العائلي تنهوى ادخاره (كنسبة من الناتج القومي الاجمالي) من ٥٦٪ خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٩، أي ٣٪ فقط في عام ١٩٨٨. وهناك عدة تفسيرات لذلك. منها نمو الاستهلاك العائلي بشكل شرس بسبب التخفيضات الضريبية التي حدثت في عهد ريجان والتي زادت من حجم الدخل العائلي المتاح للاهلاك، وأثر زيادة ثروة هذا القطاع، وتحول مظلة الضمان الاجتماعي لعائلية العائلات، وأثر انهيار بورصة الأوراق المالية في حريف عام ١٩٨٦. أما معدل الادخار الاجمالي للقطاع الأعمال، فقد ظل تقريباً ثابتاً خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٨. لكن معدل ادخاره الصناعي تنهوى علي نحو مدهل. فقد انخفض من ٤٥٪ من الناتج القومي الاجمالي (كمعدل) في عقد الستينات الي ٢٧,٥٪ في السنوات الأخيرة للمعد السابغ، والي حوالي ١٪ في عام ١٩٨٨^(٢٤). وهو الأمر الذي انعكس في التدهور المستمر لمعدل تراكم رأس المال في الصناعات التحويلية خصوصاً، ومعدل الإستثمار القومي عموماً (انظر الشكل رقم ٢ - ٥)، والشكل رقم ٢ - ٦) بسبب تروى معدل الربح في الإقتصاد الأمريكي (انظر الجدول ٢ - ٥ بالملحق). أما الادخار الحكومي، فإنه بعد اختفاء الفائض بالموازنة الفيدرالية خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٨٠، فإنه يتحول الي ادخار سلبي (عجز) وشكل سريع جداً، وبخاصة في عهد الرئيس السابق ريجان بسبب التخفيضات الضريبية التي لم يراكمها خفض موازن في الاتفاق العام، وبالتالي العسكري.

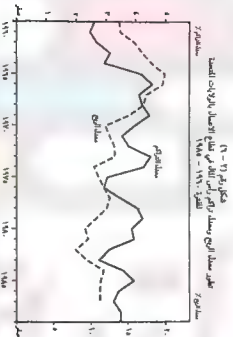
مادالاة ذلك ؟

دلالاته بسيطة شديدة، هو أن الإقتصاد الأمريكي أصبح يعاني من فجوة واضحة في مواردته ففي الوقت الذي يشهرو فيه ادخاره، إلا أن الاستثمار الذي يحققه أعلى من مدخراته وان كان معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي يتجه نحو الانخفاض. (انظر الشكل رقم ٢ - ٧) وهذا الفرق بين الاستثمار والادخار يحول من طريق جذب المدخرات والفوائض الأجنبية، أي من خلال أحداث عجز في ميزان المدفوعات بالقدرة الذي يعطي هذا الفرق (انظر الجدول ٢ - ٣). وهذه مسألة توضح لنا سرعة تحول الإقتصاد الأمريكي الي اقتصاد ذي عيوبية خارجية صالحة (علي نحو ما ذكرنا سابقاً) من هنا فالعجز الذي يراجه الإقتصاد الأمريكي في الفترة القادمة : كيف يمكن له أن يستعيد توازنه المقدر ؟ ها هنا، لا تجاوز هذه المسألة، خيارين، احدهما

شكل رقم ٢١ -
تعدد داعم رأس المال في المستعانات المصنعة بالولايات المتحدة الأمريكية
بالتزامن مع الارتفاع بعد الحرب العالمية

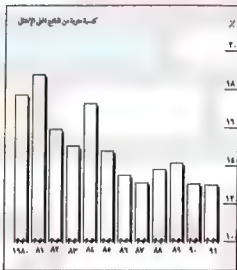


Source: Philip Armstrong, Andrew Clay and John Pearson, Op.Cita.



Sources: Philip Auerbach, Andrew Glyn and John Thomas: *Capitalism Since 1945*, op.cit., p.233.

شكل رقم (٢ - ٧)
تدهور معدل الاستثمار في الاقتصاد الأمريكي ١٩٨٠ - ١٩٩١



Source: *The Economist*, October 24th 1992, p.34.

جدول رقم (٢ - ٣)
مصادر الميزان الخارجي للاقتصاد الأمريكي
(نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي)

١٩٨٨	١٩٨٦	١٩٨١	١٩٧٩ - ١٩٧٢ (متوسط)	
١٣٢	١٣٢	١٧١	١٧١	معدل الادخار القومي الإجمالي
٣	٣١	٥٤	٥٦	* في القطاع الخاص
١٣٠	١٣	١٢٤	١٢٤	* في قطاع الأعمال الخاص
- ١٤	٣٥	- ١	- ١	* في القطاع الحكومي
١٥٤	١٥٤	١٦٩	١٦٩	معدل الاستثمار المحلي الإجمالي
- ٢٦	٣١	٢	١	نسبة ميزان الحساب الجاري لناتج القومي الإجمالي

ملاحظة: خلاصة (١ - ٢) نفس ميزان

يراهي أن الفرق بين الاستثمار والادخار يتسبب مع ميزان الحساب الجاري بسبب القبول المتصاعدا في الاستثمارات.

Source: U.S. External Deficits: The Dangers of "Being Neglect, in: Economic Impact, No. 4/1989, p. 64.

من. فإما أن يتخلف الاستثمار القومي (الخاص والعام) حتى يزيد معدل الادخار
ليقتضى مع معدل الاستثمار، مع ما يستتبعه ذلك من إجراءات وسياسات تقشفية،
مثل زيادة الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي وتشجيع الادخار. وإما أن يستثمر
الاقتصاد الأمريكي في حدود ما يخطر، مع ما يستتبعه ذلك من خفض شديد في
معدلات فائدة الاقتصاد. ويبدو لنا، أن الإدارة الأمريكية حتى الآن ترفض هذين
الخيارين. فالطرح حالياً هو استمرار نهج ريجان، أي تمريض الفرق بين الاستثمار
والادخار من خلال تزايد المديونية الخارجية لأمريكا. بيد أننا نتوقع، أن دول الفالاش
وما لا تستمر، والتي الأهد، في حقن الاقتصاد الأمريكي بموارد، تتراوح سنوياً فيما بين
١٠٠ - ١٥٠ مليار دولار (كما حدث في الثمانينيات)، وبخاصة في ضوء تعاظم فرص
الربح في أوروبا الموحدة وفي ضوء التنافس من تدهور الدولار عالمياً في المستقبل.

٢ - نمو العجز الخارجي:

أما الاختلال الثاني الذي ينتج من الاختلال السابق ويتساوى معه، فهو أن الاقتصاد الأمريكي، ومنذ فترة طويلة، يستورد أكثر مما يصدر. مطلقاً في ذلك عجزاً في ميزانه التجاري. وهذا العجز لا تكفي تحويلات الاستثمارات الأمريكية بالخارج أن تغطيه. من هنا فهناك عجز مستمر في الحساب الجاري. وقد تنامي هذا العجز بشكل فلكي، حيث ارتفع من ٣٦ مليار دولار في عام ١٩٨٨ إلى ١٧٠ مليار دولار في عام ١٩٨٧^(٢٩) وبما نسبته ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي. وقد استتلت السياسة الرجائية لمواجهة هذا العجز على زيادة أسعار الفائدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية. بيد أنه حينما ترتفع أسعار الفائدة، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الدولار الأمريكي، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمته (سعر صرفه) عالمياً. وحينما ترتفع قيمة الدولار عالمياً فإن ذلك يؤدي إلى زيادة أسعار الصادرات الأمريكية في الأسواق الخارجية، وتضعف من ثم قوتها التنافسية في الأسواق الخارجية. وتضاعف من حرج الموقف ما تلاه الصادرات الأمريكية (الصناعية والزراعية) من صعوبات خارجية نتيجة لنمو نزعة الحماية التي تنتهجها مختلف الدول الصناعية، فضلاً عن ضعف قدرة الدول النامية المدينة على إستيراد السلع الأمريكية بسبب ضخامة أعباء ديونها وسياسات التقييد الإنمائية التي تطبقها حالياً. وكل ذلك أصبح يزعج الصناعات الأمريكية التي تعتمد على التصدير (صناعة السيارات وغيرها)، ومن ناحية أخرى أدى ارتفاع سعر الصرف للدول إلى تشجيع الأمريكيين على زيادة وارداتهم من الخارج حيث أصبحت أسعار كثير من السلع المستوردة (وبالذات اليابانية) أرخص من نظيرتها الأمريكية. وهكذا تفاقمت الصادرات وقت الواردات. وقد تبلور ذلك في نمو العجز التجاري للولايات المتحدة مع شركائها التجاريين (انظر الشكل رقم ٢ - أ).

ومع ذلك تبليغي الإشارة إلى حقيقة أساسية، تشير إلى مدى الترابط بين دول المنظومة، وهي أن هذا العجز التجاري الكبير الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية مع شركائها التجاريين (الدول الأوروبية واليابان والدول المصنعة حديثاً في آسيا) والذي تبلور في شكل فائض لهذه الدول الأخيرة، قد لعب دوراً لا يستهان به في ازدهار هذه الدول. ولهذا يري بول ديفيدسون P.Davidson أن عجز المازنة - والعجز التجاري في أمريكا، كانا بمثابة الرفاعة التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية

لكي تخلف العالم من تكرار حدوث كساد كبير مرة أخرى في القرن العشرين» (انظر New York Times - عدد ٢٣ يناير ١٩٨٩).

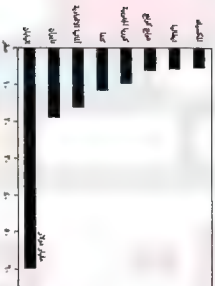
ولمواجهة ورطة النمو المتزايد لعجز ميزان المدفوعات الأمريكي وما يواكبه من تور في المديونية الخارجية، هناك خيارات صعبة، أو إجراءات تكيف Adjustment Process تواجه الاقتصاد الأمريكي حتي يتمكن من تحقيق فائض في ميزانه التجاري في حدود تتراوح ما بين ١٠٠ - ١٤٠ مليار دولار (بحجم ما يقترضه حالياً سنوياً). وهنا تبرز أمامنا الخيارات الصعبة التالية :

١- إعادة تخصيص الرائد بالتدخل على نحو يُمكن من زيادة حجم الطاقات المنتجة للتصدير والطاقات التي تنتج انتاجاً بديلاً للواردات^(٣٧)، مع ما يتطلبه ذلك من تطوير شامل في جودة هذه المنتجات وزيادة متوسط انتاجية عوامل الانتاج المستخدمة حتي يمكن تغطية القوة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق الخارجية. وهي مهمة تتطلب تغييرات هيكلية وشاملة في الاقتصاد الأمريكي وستستغرق أمداً ليس بالقصير.

٢- أو أن تلجأ الإدارة الأمريكية الي خفض قيمة الدولار Devaluation حتي تنخفض أسعار الصادرات الأمريكية في العالم وتزيد من قدرتها التنافسية، وفي الوقت نفسه حتي يمكن كبح الاستيراد من الخارج. لكن هذه السياسة ستؤدي الي هوة التضخم المرتفع في الولايات المتحدة، بعد أن كانت السياسة الرعائية قد نجحت في القضاء عليه. ناهيك عن أن سياسة تخفيض قيمة الدولار باعتبارها سياسة عدوانية تجارية ستؤدي الي حدوث حروب تخفيضات في العملات الأجنبية الأخرى، وعلى نحو يهدد العلاقات النقدية والتجارية الدولية بمزيد من عدم الاستقرار والاضطراب.

٣- أو أن تلجأ الإدارة الأمريكية الي التوسع في القروض المصرفية والكمية حتي يحد من نمو الاستيراد. وهي سياسة تلوح بها أمريكا من حين لآخر. وبالذات في وجه اليابان التي تعاني عجزاً تجارياً كبيراً معها. بيد أن هذه السياسة تتعارض مع سياسة حرية السوق والتجارة ومع فلسفة الليبرالية الاقتصادية المفرطة التي راعت عليها منذة شيكاغو وتبنتها السياسة الاقتصادية الأمريكية أيام ريجان وما زالت تدافع عنها

صندوق رقم ١٢ - ١٨
 تطور البحر التجاري مع أمريكا - التصاريح للولايات المتحدة عام ١٩٨٧



Source: Stephen D. Cohen, "The U.S. Trade: A Milestone - Opening Initiatives", *the Economic Impact*, No. 2/1989, p. 22.

حي الآن.

وراضح أن هذه السياسات لا تشكل بقتل. وإذا من الممكن أن تكون حزمة سياسات بتعاون التركيز عليها من سياسة الي أخرى. ولكن يبدو لنا، أن ما تراه عليه السياسة الأمريكية في الآونة الراحة، هو العمل بلا هراة لنفع الأسواق أمام صادراتها. وهو ما تتأخل من أجله حالياً، وخرارة، في دورة أورجاني، لإقرار مزيد من التخفيضات والاعفاءات الجمركية واتساعها لكي تشمل قطاع الخدمات (وهي مُصنَّو صافي لها).

٣ - تقاطع الدين الداخلي :

أما الاختلال الثالث الذي يشكل تحدياً صعباً للاقتصاد الأمريكي فهو كبح النمو الاتجاري الحادث في الدين الأمريكي. ويصل مجموع الدين الداخلي (عام وخاص، محلي وخارجي) الآن الي حوالي ٨٤ ترليون دولار^(١٢٨)، (في حين كان هذا الرصيد حوالي ٥٢ ترليون دولار عام ١٩٧٤). ولم نسينا رصيد هذا الدين الي الناتج القومي الاجمالي الأمريكي (٥ ترليون دولار) فنسوف نجد أن هذه النسبة ١٦٨٪ وهذا يعني، أن زيادة الناتج القومي الاجمالي بمقدار دولار واحد أصبحت تزيد الي زيادة في الدين بمقدارها دولار و٨٠ سنت. وهذا الدين يتوزع فيما بين القطاع العائلي، وسعائر بحوالي ٣١ ترليون دولار (ونسبة ٣٧٪ من الاجمالي) والقطاع الحكومي، وسعائر بحوالي ٢١ ترليون دولار (ونسبة ٢٥٪ من الاجمالي) وقطاع الاعمال، ويستحوذ علي حوالي ٣٢ ترليون دولار (ونسبة ٣٨٪ من الاجمالي). والواقع أن سياسة الدين كانت وما تزال آلية ونهسية في هيكل الرأسمالية الأمريكية. فمثل أهام الرئيسي روزفلت (إبان فترة الكساد الكبير ١٩٢٩ - ١٩٣١) وهي تنطرد، صرخة أو هبوطاً، حسب ظروف وأحوال الاقتصاد الأمريكي. ولا يتسع المقام هنا لأن نعرض تفصيلاً لمشكلات الدين الأمريكي بحسب القطاعات الاقتصادية المختلفة. ولكن لنهمل هذه الآلية ونتائجها الراحة بنعين علينا أن نعود الي سنوات ما بعد الحرب لكي نعرف علي حقيقة هذه الآلية ودورها في الرأسمالية الأمريكية.

لغني الفترة ما بين الأربعينيات ونهاية الستينيات من هذا القرن، كانت الولايات المتحدة الأمريكية، شأنها في ذلك شأن سائر الدول الرأسمالية الصناعية الأخرى قد

تبحث النظرية الكيترية كفلسفة لإدارة الاقتصاد الأمريكي. وهي الفلسفة التي دعت إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتجنب، أو لتقليل، حدة الأزمات الاقتصادية الدورية. وفي ضوء هذه الفلسفة استطاع الاقتصاد الأمريكي أن يواجه إلى حد بعيد (بالإضافة إلى عوامل أخرى) مشكلة نقص التصريف السلمي داخل السوق المحلية ومشكلة نقص التصريف السلمي كما نعلم هي صفة هيكلية هي بنية الاقتصاد الرأسمالي «الحرة» أيما وجد، بسبب التفاوت الحادث بين نمو القدرة على الإنتاج ونمو القدرة على الاستهلاك الداخلي. وهو التفاوت الذي ينتج عن علاقات الملكية والتوزيع في النظام الرأسمالي. وكانت المشكلة المطلوب وضع حل لها تتمثل في الأجابه على السؤال التالي: كيف يمكن أن يبرء الطلب الاستهلاكي بدون زيادة الأجور وعلى النحو الذي لا يهدد معدل الربح الاحتكاري داخل الاقتصاد الأمريكي بالانخفاض؟. وهنا استطاعت الرأسمالية الأمريكية أن تحل هذه المعضلة من طريقين: الأول، زيادة الإنفاق العام (طبقا لوصفة كينز) في مجالات النشاط الاقتصادي وفي المجالات العسكرية.

والطريق الثاني، هو تحويل المجتمع الأمريكي بكامله إلى مجتمع يعيش على الدين، أي على القروض والائتمان، حيث تم التوسع بشكل غير عادي، في مختلف أنواع القروض الداخلية: قروض للمستهلكين، وقروض للشركات والمنتجين، وقروض للحكومة، لزيادة مستوي الاتفاق دون الحاجة إلى زيادات كبيرة في الأجور^(١٩٩). (أنظر على سبيل المثال كيف تطور دين الحكومة الفيدرالية خلال الفترة ١٩٨ - ١٩٩٣ كما يوضحها الشكل رقم ٢ - ١٩). وقد أدى ذلك إلى انفجار عرض النقود والتي إشعال قوي التضخم المحلي خلال فترة السبعينيات. ورغم أن إدارة ريجان قد تسكت من مكافحة التضخم، إلا أن حجم الدين الداخلي استمر في التما - (دون تضخم) بسبب تعرض أمريكا لنقص مواردها من خلال التوسع في جذب الفرائض والمخدرات الأجنبية وزيادة معدلات البطالة.

وهكذا نلاحظ أن كبح نمو الدين الداخلي والعمل على خفض الدين الخارجي يتطلبان خفض الإنفاق القومي الأمريكي - وبالتالي الاستهلاكي والمصري - وزيادة الضرائب. وهي أمور مستعدي في الأجل القصير والمتوسط إلى خفض الطلب الكلي والنمو الاقتصادي والتي تظهر شبح الركود.

شكل رقم (٢ - ٩)
تطور دين الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة خلال
الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٨



Source: The Economist, October 30th 1997, p.32.

٤. التفاوت الحاد في توزيع الثروة والدخل :

أما الاحتلال الرابع الذي يعاني منه الاقتصاد الأمريكي، فيتمثل في ذلك التفاوت الحاد الذي حدث في توزيع الثروة والدخل نتيجة للسياسات الليبرالية التي انتهجها الرئيس ريجان في أوائل الثمانينات، ثم استمرت بعد ذلك في عهد الرئيس بوش. وهي سياسات تعتمد على الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي الذي يرى أن الاقتصاد الرأسمالي بطبيعته مستقر إذا ما عملت الأسواق بحرية تامة، وإن ما يتعرض له من اختلالات وعدم استقرار يعود إلى التدخل الحكومي الذي يعوق عمل آليات السوق. وقد اعتقد أنصار هذا الفكر، أن الالتزام الرأسمالي للاقتصاد الرأسمالي لا تتمثل في نقص الطلب الفعال الكلي. كما كان يذهب كثير وفلسفة التدخل الحكومي - بل في نقص العرض، وأنه لكي يستعيد النظام توازنه وجوهرته فلا بد من اتخاذ العرض من طريق تقليص مجموعة من الحوافز للرأسماليين (مثل خفض الضرائب على رؤوس الأموال والدخول المرتفعة، واحد من مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في بعض المجالات، كاللحوم والصحة، والمراقب والاسكان.... وإن تعود الحرية لحرية تكوين الأسعار بالأسواق، كما يتطلب البناء، الدعم والليرة السرية والحد من قوة تأثيرات العمال. وعلى الحكومة، فقط، أن تمارس وظائفها التقليدية، وتعالج عجز موازيتها من خلال خفض الاتفاق العام وإن تصبى معدل التوسع النقدي في حدود ٤٪ سنوياً حتى يمكن مكافحة التضخم باعتباره المهمة الرئيسية لعودة الاستقرار والنمو^(٣٠).

هذه السياسة الليبرالية الهندية لم تنجح بعد ما يزيد عن عقد من الزمان من التطبيق المتواصل لها، لم تنجح في أن تعيد الحرية وعلامات الصحة للاقتصاد الأمريكي، وإن كانت قد نجحت في الهبوط بمعدل التضخم، ولم تحقق الوعود التي طأها ردوها الليبراليين الجدد (مدرسة شيكاغو) بل على العكس من ذلك، تدهورت معدلات النمو الاقتصادي، وانخفض معدل الادخار المحلي، واتسع الفرق بين الاستثمار المنفذ والأداء الفعلي، فزادت فجوة الميزان التي مولت عن طريق الاستدانة (استخدام رؤوس الأموال الأجنبية) واتسع عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات، وزاد عجز الموازنة الليبرالية، وتدهورت القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية بالخارج... الخ.

وكان من الطبيعي في ضوء هذه الليبرالية المتطرفة وفشلها الواضح في استعادة الحيوية للاقتصاد الأمريكي أن تتفاقم حالة توزيع الثروة والدخل، عاكسة في ذلك

مجموعه من الاختلالات والمشكلات الحادة في المجال الاجتماعي. والتخفيضات الضريبية الكبيرة التي حدثت خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦ لصلحة الشركات الكبرى وكبار الأثرياء أدت إلى تركيز شديد في توزيع الثروة بعد أبهى لثة محدودة من السكان. كما أن الارتفاع الملحوظ الذي حدث في أسعار الفائدة - وبالذات خلال النصف الأول من الثمانينات - قد أدى إلى تحقيق مكاسب هائلة لأصحاب رؤوس الأموال. وبذلك اتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء. وطبقا لبعض التقديرات، فإن أغنى واحد بالمئة من الأمريكيين أصبحوا يملكون ثروات تلوق قيمتها مجمل قيمة ما يملكه ٩٪ من الشعب الأمريكي^(٣١). ونتيجة لتركز الثروة على هذا النحو، تمكنت نسبة الواحد بالمئة الأغنى من معاودة دخلها خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٨ (٣٢). كما أصبح دخل أغنى ٥٪ من الأمريكيين يزيد عن مجموع دخل أفقر ٤٪ من الشعب الأمريكي^(٣٣). ونتيجة لحالة الكساد الاقتصادي وخفض الائتلاف الحكومي المرجح للخدمات الاجتماعية، فإن مصيب أفقر ٢٪ من سكان الولايات المتحدة من الدخل القومي قد هبط بنسبة ١٠٪ خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٨. ومن المقارنات المدهشة في هذا الخصوص أيضا، أن نسبة الأربعين بالمئة الأفقر في المجتمع الأمريكي قد دفعت من ضرائب الدخل ضعف ما دفعتها نسبة الواحد بالمئة الأغنى^(٣٤). كما تبين أيضا وأن معدلات الضرائب التي دفعتها نسبة الواحد بالمئة الأغنى، انخفضت في أجمالها بنسبة ١٨٪ خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٨، بينما بقيت معدلات الضرائب التي تدفعها نسبة الأربعين بالمئة الأفقر كما هي^(٣٥).

ورغم خطورة هذا التفاوت الحاد في توزيع الثروة والدخل على آلية تشغيل النظام الرأسمالي الأمريكي وتوازنه، إلا أن موضوع التوزيع لم يخط بأية اهتمام لدى أنصار الرأسمالية، بل كثيرا ما كان يشار إلى هذا الموضوع على أنه مشير للعقد الطبقي ومهدد لسلامة المجتمع. كما عبر عن ذلك جورج جيلدر^(٣٦). ومن ثم لا يجوز تشجيع البحث فيه.

على أن معدل زيادة التفاوت في توزيع الثروة والدخل ليس هو المؤشر الوحيد الذي يعكس حدة الاختلالات الاجتماعية في الاقتصاد الأمريكي. فمجموعة مؤشرات أخرى لا تقل أهمية. فهناك معدل البطالة الذي ظل مرتفعاً وكان متوسطه في حدود ٦.٥٪ من حجم القوى العاملة خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩١، ووصل إلى ٧.١٪ في أوائل يناير

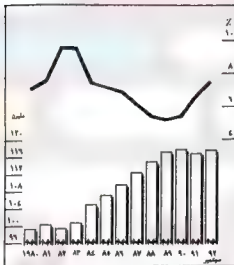
١٩٩٢. أي بما يعادل ١٣ مليون عاطل - (انظر الشكل رقم ٢ - ١٠). ويرتبط بظاهرة البطالة، طول فترة التعطل. فبعد أن كان متوسط هذه الفترة ١٥٣ أسبوع في ديسمبر ١٩٩١، ارتفع هذا المتوسط إلى ١٦٤ أسبوع في يناير ١٩٩٢^(٣٧). ونتيجة لارتفاع معدلات البطالة ونقص الاتفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية، فقد تزدى مستوى معيشة قطاعات واسعة من الشعب الأمريكي، وزاد عدد من يقعون تحت خط الفقر، وانظر عدد كبير من العمال وشرائح مختلفة من الطبقة الوسطى أن يقلوا أجوراً أقل للمحافظة على وظائفهم، فانخفضت الأجور الحقيقية بينما تصاعد دخول أصحاب رؤوس الأموال (انظر الشكل رقم ٢ - ١١). كما اضطر الكثيرون للعمل لفترات أكثر وبذلك جهد أكبر للحصول على نفس الدخل الذي كانوا يحصلون عليه سابقاً. واضطر عدد كبير من النساء للدخول إلى سوق العمل لتوفير الحدود الدنيا لمعيشة الأسرة، وزاد عدد الشريكين الذين لا مأوى لهم بأعداد تتراوح ما بين مليون فرد (حسب التقديرات الرسمية) وبين ستة ملايين (حسب تقديرات أخرى)^(٣٨). ولم تعد جيوب الفقر تقتصر على المواطنين السود، بل امتدت لتشمل أعداد كبيرة من الطبقة المتوسطة والعمال المهرة. وزاد إدمان المخدرات وأعمال العنف والجريمة.

في ضوء ذلك كله، أصبح لمالية الشعب الأمريكي يشعر بقلق متزايد من المستقبل وتخيم عليه مخاوف من الفشل. ثم جاءت أحداث الفضيحة في لوس أنجلوس في عام ١٩٩٢ لتكشف النقاب عن أوجه الخلل الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع الأمريكي بسبب السياسات الرأسمالية المتطرفة التي حملت العمال والطبقة المتوسطة صوب المعالجات الاقتصادية الفاشلة لأكثر من عقد من الزمان والتي راحت على إعطاء المزايا السخية للقطاع الخاص والغاء دور الدولة والقطاع العام في الاستثمار وتخليص الحكومات الاجتماعية. في الوقت الذي هرب فيه رأس المال الأمريكي للاستثمار في الخارج حيثما كان معدل الربح أعلى من متوسطه داخل المجتمع الأمريكي^(٣٩).

خاتمة :

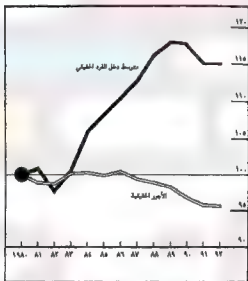
نخلص من ذلك كله، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية من جراء العوامل التي تفاعلت على الصعيد العالمي وعلى الصعيد المحلي في ربع القرن الماضي، قد إنتزعت

شكل رقم (٢ - ١٠)
تطور العمالة ومعدلات البطالة في الولايات المتحدة
للفترة ١٩٩٢ - ١٩٨٠



Source: *The Economist*, October 24th 1992, p.23.

شكل رقم (٣ - ١١)
تصاعد متوسط دخل الفرد والتدهور الأجور الحقيقية في الاقتصاد الأمريكي
للفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢



Source: The Economist, October 24th 1992, p.23.

منها مركز القيادة في المنظومة الرأسمالية. فقد فرصت هذه القيادة في عالم ما بعد الحرب من خلال قوتها المالية والاقتصادية^(٤٠) وحينما ضعفت هذه القوة منذ بداية الستينات وحتى نهاية العقد الماضي، استمرت في فرض هذه القيادة من خلال قوتها العسكرية. لكن هذه القوة العسكرية الآن لم يعد لها نفس الفاعلية بعد أن تغيرت خريطة علاقات الصراع العالمي وإختفاء المنظومة الاشتراكية وانتهاء الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة. وهي الآن مجبرة على اتخاذ إجراءات اقتصادية حاسمة وصعبة للتخفيف من حدة اختلالاتها الهيكلية الداخلية ولكن تصعب من وضعها النسبي الضعيف في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. لكنها حتى الآن غير راغبة في ذلك. وهي تحاول أن تجبر العالم أجمع باتخاذ إجراءات للتخفيف من معاناتها الاقتصادية وذلك بتوسيع أسواق التصريف أمام منتجاتها وحفز العالم أن يقدم لها ما يلزم من فوائد. وهو منطق يصعب أن تستجيب له حقائق عصرنا وأفاقه المستقبلية. فها هنا لننطق كان يمكن قبوله، أو أن دول القاموس وحلفاء أمريكا الأساسيين (أوروبا واليابان) مازالوا يعيشون على الثقة في قدرة أمريكا للدفاع عنهم وحمايتهم عسكرياً. أما الآن، وفي ظل انتهاء الحرب الباردة واختفاء صبح الشيوعية، وفي ظل توحيد أوروبا، وظهور الكتلة الآسيوية بقيادة اليابان، فإن هذا التطق يبدو راجعاً. لقد تهكم المثير المالي ديفيد هول David H. ١٩٨٠ منذ ثلاثة أعوام على هذا الوضع حينما ذكر - وأن الولايات المتحدة أمة مدنية في هيئة أمة دائنة، واليابانيون والألمان أمة دائنة في هيئة دول مدنية». أما الآن فمن المؤكد أن صورة هذه الدول قد تغيرت تماماً وباتت قوتها الحقيقية. ولهذا ستمحارل الولايات المتحدة في الفترة القادمة أن تقوى من مكانتها في المنظومة الرأسمالية من خلال هيمنتها على العالم الثالث. وهي تفكر ذلك جيداً، باعتباره «ساحة المعارك الأساسية» كما ذكر ريتشارد نيكسون. وهذا ما أكدته اثنتين برش في تقريره عن الأمن القومي الذي قدمه للكونجرس في شهر مارس ١٩٩٠ حينما ذكر «و يرى أن المتطلبات الأكثر ترجيحاً لاستخدام قواتنا المسلحة قد لا تشمل الاتحاد السوفيتي وقد تكون في العالم الثالث»^(٤١)

وعلى شعوب العالم الثالث أن تعي ذلك جيداً، إستعداداً لعصر صعب قادم. قد تعود فيه الكولونيالية بمعناها الكلاسيكي.

محقق احصائی

جدول رقم (٦ - ٤٤)

رابع الذلة النسبي للإقتصاد الأمريكي في الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد الأمريكي: المقارنة بين عام ١٩٨٠ و ١٩٩٧

المؤشر	١٩٨٠	١٩٩٧
نسبة المبيعات المصدرة من الإنتاج الكلي القابل للتصدير القومية الرئيسية	٨.٨	٤.٧
نسبة المبيعات المصدرة من ربح رأسي قابل في كبريات المسيرة الصناعية الرئيسية	١٠	٨.٣
نسبة مريحة الإنتاج للمواطن الأمريكي إلى :		
• إنتاج المواطن البريطاني	١.٨٠	١.٧٠
• إنتاج المواطن الفرنسي	٣.٣٠	١.٧٠
• إنتاج المواطن الألماني	٣.٧٠	١.٧٠
• إنتاج المواطن الإيطالي	٤.٠٠	٢.٧٠
نسبة الإنتاجية في الصناعات الرئيسية الأمريكية إلى نظيرها في :		
• بريطانيا	٣.٣٠	٤.٠٠
• ألمانيا	٣.١٠	١.٧٠
• اليابان	٨.٩٠	٢.٤٠
النسبة النسبية لإنتاج الصناعات الرئيسية الأمريكية إلى إجمالي إنتاج الصناعات الرئيسية		
لأكبر عشرة دول صناعية	٩.٢	٤.٤
نصيب النسبة للمواطنين الصاعدة في إجمالي صادرات الصناعات الرئيسية في العالم	٣.٣	١.٩

Source: Philip Arestzou, Andrew Glyn and John Harrison, *Capitalism Since 1945*, op.cit, p.151

جدول رقم (٤ - ٥)
تطور متوسط صافي معدل الربح في الصناعات التحويلية الأمريكية
في الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨٧

السنة	صافي معدل الربح /
١٩٥٢	٢٢,٨
١٩٥٣	٢٢,٨
١٩٥٤	٢٥,٤
١٩٥٥	٢٥,٣
١٩٥٦	٢٩,٤
١٩٥٧	٢٦,١
١٩٥٨	٢٦,٨
١٩٥٩	٢٤,٨
١٩٦٠	٢٤,٣
١٩٦١	٢٧,٨
١٩٦٢	٢٦,٨
١٩٦٣	٢٦,٣
١٩٦٤	٢٦,٣
١٩٦٥	٢٦,٨
١٩٦٦	٢٥,٣
١٩٦٧	٢٩,٤
١٩٦٨	٢٤,٨
١٩٦٩	٢٤,٨
١٩٧٠	٢٦,٨
١٩٧١	٢٦,٨
١٩٧٢	٢٦,٨
١٩٧٣	٢٦,٨
١٩٧٤	٢٦,٨
١٩٧٥	٢٦,٨
١٩٧٦	٢٦,٨
١٩٧٧	٢٦,٨
١٩٧٨	٢٦,٨
١٩٧٩	٢٦,٨
١٩٨٠	٢٦,٨
١٩٨١	٢٦,٨
١٩٨٢	٢٦,٨
١٩٨٣	٢٦,٨
١٩٨٤	٢٦,٨
١٩٨٥	٢٦,٨
١٩٨٦	٢٦,٨
١٩٨٧	٢٦,٨

Source: Philip Armstrong, Andrew Gilya and Harrison, *op.cit.*, p.352.

جدول رقم (٩ - ٢)

متوسط عدد ساعات العمل السنوية في الدول الصناعية الرئيسية
و متوسط أهر العامل في الساعة في الصناعات التحويلية في بعض الدول الصناعية والتابعة

الدولة	متوسط عدد ساعات العمل في السنة	متوسط أهر العامل في الساعة في الصناعات التحويلية
اليابان	2198	٢٤٩١
الولايات المتحدة	١668	٢٤٩١
سويسرا	١693	٢٤٩١
ألمانيا	١٦7٤	٢٤٩١
فرنسا	١٦7٩	٢٤٩١
إيطاليا	١٦٧4	٢٤٩١
كندا	١٦١١	٢٤٩١
النمسا	١٥8٤	٢٤٩١
السويد	١٥٩١	٢٤٩١
هولندا	١٥٤٤	٢٤٩١
النرويج	١٥٩١	٢٤٩١
دنمارك	١٥٩١	٢٤٩١
أستراليا	١٥٩١	٢٤٩١
كندا الجديدة	١٥٩١	٢٤٩١
أستراليا	١٥٩١	٢٤٩١
أستراليا	١٥٩١	٢٤٩١

[٢٠٠٠] أهر متوسط

Source: *Manager Magazine*, 1992, ص 78

جدول رقم (٧ - ٧)

تطور ميزان السلع والخدمات والتحويلات المالية في ميزان مدفوعات الدول السبعة الأساسية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٣

مليار دولار

الدولة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الدوليات المتحدة	-٩٠.٣	-١١١.٦	-١٣٣.٨	-١٤٩.٨	-١٦٥.٣	-٩٩.٣	-٧٤.٦	-٣١.٤	-٤٠.٨	-٥٩.٣
ألمانيا	٣٣.٧	٣٠.٥	٨٧.٣	٨٩.٧	٨٣.٦	٩٠.٤	٤.٣	٨٤.٤	٩٧.٦	٩٣.٦
فرنسا	١٦.١	٣٢.٤	٤٧.١	٤٧.٧	٦٢.٣	٦٩.٦	٧.٣	٧.٣	٥.٦	١.٦
إيطاليا	١.٦	١.٦	٤.٣	١.٦	-٣.٦	١.٦	-٣.٦	-١.٦	١.٦	١.٦
هولندا	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦
سويسرا	٣.٦	٣.٦	٣.٦	٣.٦	٣.٦	٣.٦	٣.٦	٣.٦	٣.٦	٣.٦
دول صناعية أخرى	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦
جميع الدول الصناعية	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦	-٣.٦

Source: IMF, World Economic Outlook, May 1992, op.cit. p.137

جدول رقم (٢-أ)
 تطور حالة الميزر (-) أو المتلاصق (+) في الموازنة العامة في الدول المصدرة الرئيسية للاسلحة ١٩٨٤-١٩٩٣

نسبة مئوية من الناتج المحلي

الدولة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الولايات المتحدة	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-
ألمانيا	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-
فرنسا	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-
بريطانيا	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-
إيطاليا	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-
سويسرا	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-
كندا	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-
مجموعة الدول المصدرة	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-
مجموعة الدول المصدرة	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-
دولة الولايات المتحدة	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-	٢٩١-

Source: IMF, World Economic Outlook, May 1992, op.cit., p. 122

جدول رقم (٧ - ٩)
تطور معدلات نمو مكونات الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأمريكي
خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٣

معدل التطور النسبي

السنة	الاتفاق الاستهلاكي الخاص	الاتفاق العام	تكوين رأس المال الثابت
متوسط ١٩٧٤ - ١٩٨٣	٢ر٤	٢ر٤	٢ر٠
١٩٨٤	٢ر٤	٢ر١	١ر٥
١٩٨٥	٢ر٤	٢ر١	٢ر٠
١٩٨٦	٢ر٦	٢ر٢	٢ر٠
١٩٨٧	٢ر٦	٢ر٠	٢ر٠
١٩٨٨	٢ر٦	٢ر٠	٢ر٠
١٩٨٩	٢ر٦	٢ر٢	١ر٠
١٩٩٠	٢ر٦	٢ر٢	١ر٠
١٩٩١	- ٢ر٠	٢ر٠	٢ر٠
١٩٩٢	٢ر١	٢ر٠	٢ر٠
١٩٩٣	٢ر٦	٢ر٠	٢ر٠

Source: IMF, op.cit., p.107

جدول رقم (٣ - ١٠)
التباين بين معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نمو الطلب المحلي الحقيقي
في الاقتصاد الأمريكي للفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٣

معدل التطور النسبي

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	معدل نمو الطلب المحلي الحقيقي
متوسط ١٩٧٤ - ١٩٨٣	١ر١	١ر١
١٩٨٤	٢ر١	٢ر١
١٩٨٥	٢ر٢	٢ر١
١٩٨٦	٢ر١	٢ر١
١٩٨٧	٢ر١	٢ر٠
١٩٨٨	٢ر١	٢ر١
١٩٨٩	٢ر١	٢ر٠
١٩٩٠	٢ر٠	٢ر٠
١٩٩١	- ٢ر٠	٢ر٠
١٩٩٢	٢ر١	٢ر٠
١٩٩٣	٢ر١	٢ر٠

Source: IMF, Ibid., p.106

عام ١٩٩٣ تقديري

جدول رقم (٢ - ١١)
التوزيع النسبي للاستثمارات الاجنبية المباشرة
داخل الولايات المتحدة الامريكية بحسب الدول المستثمرة

١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	الدول صاحبة الاستثمار
٪٢٨,٦	٪١٧,٠	٪٢١,٦	بريطانيا
١٨,٠	٢٢,٠	١٤,٥	فرنسا
١٤,٧	٥,٧	١,١	اليابان
٨,٣	١٤,٦	٣١,٨	كندا
٧,٥	٩,١	٢,٧	ألمانيا الغربية
٥,٥	٦,١	١,٥	سويسرا
٢,١	٥,٥	٢,٦	ألمانيا
٪٨,٤	٪٨,٠	٪٩,٠	الاصلي
٢١,١٢٧	٨٢,٤٦	٩,٤٤	بقية الاجنبي (أستراليا)

Source: J.M.Schanfer and D.G.Strong in: Why all the Fuss about Foreign Investment ? in: Challenge, May/June 1989, p.34.

جدول رقم (٢ - ١٢)
الاستثمار الياباني في الولايات المتحدة
(الأصول بينالين الولايات الأمريكية)

١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	
٨٠,٨	٤٢,٨	١٦٠	اجنبي الاستثمارات اليابانية في الخارج
١٩,٤	١٠,٢	٣٥	الأصول اليابانية داخل الولايات المتحدة
٪٧,٤	٪٢,٢	٪٢,٢	النسبة داخل الولايات المتحدة
٣٣,٥	١٩,١	٤,٢	الاستثمارات اليابانية المباشرة داخل الولايات المتحدة

Source: U.S.Department of Commerce, Survey of Current Business, Various Issues, Quoted from John H.Makin, Japan's Investment in America Is It a Threat? in: Challenge, November / December 1989, p.10.

جدول رقم (٤ - ١٣)

الواردات المتأخرة الصناعية المستوردة إلى الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٩

موزعة حسب الدول المصدرة لهذه الواردات

بالحق الملايير

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
كندا	١٩٩	٢٠٩	٢١١	٢١٢	٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩	٢٢٠
اليابان	١٩٩	٢٠٩	٢١١	٢١٢	٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩	٢٢٠
ألمانيا الغربية	١٩٩	٢٠٩	٢١١	٢١٢	٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩	٢٢٠
سويسرا : ألمانيا	١٩٩	٢٠٩	٢١١	٢١٢	٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩	٢٢٠
فرنسا	١٩٩	٢٠٩	٢١١	٢١٢	٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩	٢٢٠
ألمانيا الشرقية والنمسا	١٩٩	٢٠٩	٢١١	٢١٢	٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩	٢٢٠
سويسرا : النمسا	١٩٩	٢٠٩	٢١١	٢١٢	٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩	٢٢٠
الدول المصدرة للنفط في آسيا	١٩٩	٢٠٩	٢١١	٢١٢	٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩	٢٢٠
والبحر	١٩٩	٢٠٩	٢١١	٢١٢	٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩	٢٢٠
دول نامية أخرى	١٩٩	٢٠٩	٢١١	٢١٢	٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩	٢٢٠
دول شرق آسيا والهند للشرق	١٩٩	٢٠٩	٢١١	٢١٢	٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩	٢٢٠
دول أخرى	١٩٩	٢٠٩	٢١١	٢١٢	٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٦	٢١٧	٢١٨	٢١٩	٢٢٠

(*) تقدير مبدئي

Source: United Nations, World Economic Survey 1991, Current Trade and Policies in The World Economy, New York, 1991, P. 71.

جدول رقم (٢ - ١٤)

مؤشر موزونات الألفا • الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٢

السيارات	التأجير الأسهم الأسهم*	الزجاج الأسهم*	السيارات الأسهم*	السيارات الأسهم*	معدل السيارات /	مؤشر موزونات الأسهم*	معدل الأسهم %	السيارات الأسهم*	معدل الأسهم %	السيارات الأسهم*	معدل الأسهم %	موزونات الأسهم*	موزونات الأسهم*
١٩٨٣ - ٧٤ متوسط	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١
١٩٨٤	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١
١٩٨٥	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١
١٩٨٦	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١
١٩٨٧	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١
١٩٨٨	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١
١٩٨٩	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١
١٩٩٠	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١
١٩٩١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١
١٩٩٢	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١

* معدل الأسهم (%)

ملا "موزونات" لم تتغير من البيانات الموزونة في

IMF World Economic Outlook May 1992, Washington, D.C, p.105,107,109,113,118,120.

الهوامش والمراجع

- (١) انظر في ذلك : رمزي زكي - الاقتصاد العربي تحت الحصار ، دراسة في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الفكتية والمجربة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت / لبنان ١٩٨٩ ، ص ٦٢ .
- (٢) تارن في ذلك :
Paul Sweezy : "On the Global Disorder", in : *Monthly Review*, Vol. 30, No.11 (April 1979), p.4
- (٣) راجع، رمزي زكي- التاريخ الاقتصادي للعالم ، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للعالم في دول العالم الثالث - عالم المعرفة رقم ١١٨ ، الكويت أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ١٠٤ .
- (٤) نقلاً عن : هاري مايندوف - عصر الامبريالية - من عصر الاستعمار حتى اليوم ، مؤسسة الأبحاث العربية - (اسم للترجم غير موجودة) بيروت (١٩٨١) ، ص ١٤٧
- (٥) انظر في ذلك :
Barry P Bosworth and Robert Z. Lawrence "America in the World Economy", in : *Economic Impact*, No.3/1989, p.37
- (٦) انظر هنا للتقدير عدد :
Pabrup /I Haq Global Economic Management in the 1990s, in : Louis Bannettj (ed.): *One World or Several ?* OECD, Paris 1989, p.51.
- (٧) راجع في ذلك :
UNCTAD; *Trade and Development Report 1988*, United Nations, New York 1988, p.64.
- (٨) نفس المصدر السابق ، ص ٦٢ .
- (٩) المصدر السابق ميانفرا ، ص ٦٢ .

(١٠) مصدر الأرقام :

Marshall Robinson : America's Not-so-Troubling Deficits, in *Economic Impact*, No.4/1989, p.70.

(١١) المزيد من التفاصيل راجع :

D.Franz and C.Collins , *Selling Out* . How we are letting Japan buy our land, our industries, our financial institutions, and our future ?

وقد قام خليل أبو حازم بمرض ملخص لهذا الكتاب الهام في جريدة الوطن الكويتية بتاريخ ٢/١٩ و ٢/٢٥ / ١٩٩٩ .

(١٢) انظر للتفاصيل :

C.Fred Bergsten, "The Second Debt Crisis is Coming" in: *Challenge*, Vol.38, No.2, May - June 1985.

(١٣) انظر : كريستيان بارزا ، الاقتصاد الرأسمالي العالمي . المرحلة الاحتكارية والامبريالية الجديدة ، ترجمة عادل عبد المهدي ، دارلين خفون ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ١٤٥

(١٤) راجع مقالة جون كوث جالبرت : لنظفم ما يجري في الاتحاد السوفيتي ، إدراك الأولويات ، في مجلة ليموند ديلوماتيك ، الطبعة العربية ، عدد مارس ١٩٩٠ ، ص ١٦ .

(١٥) انظر ليموند ديلوماتيك ، نفس المصدر السابق ، ص ٢ .

(١٦) نفس المصدر السابق ، ص ٢

(١٧) انظر في ذلك الحوار الهام الذي تم بين الاقتصادي السوفيتي ستانيسلاف ميتشكوف والاقتصادي الأمريكي فايزلي بيرنتيف

*A Look at Global Economic Problems, A Society - American Academic Dialogos, in *World Marxist Review*, April 1989.

(١٨) انظر : ريشارد ليكسين : ١٩٩٩ نصر بلا حرب ، ترجمة المشير عبد العظيم أبو خزالة ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص ٢٨١ وما بعدها .

(١٩) في هذا الخصوص كتب شتارو إيشهارا مدير المواصلات الياباني السابق وصاحب الكتاب الشهير ، اليابان يمكنها أن تقول لا ، صراع المستقبل بين الكبار ، كتب يقول : وأن طرح مسألة الأمن الوطني بمساعدة اليابانيين على تذبذب توجههم التصفالي للتعانق تجاه الولايات المتحدة ، التي جانب أدتال تحذيلات علي المفاهيم التي تسبخت من الاحتلال الأمريكي ...

والسؤال الصحيح هنا - هل من المستبعد لنا تدلي شئوننا الاقتصادية بواسطة قواتنا المسلحة؟ ص ٧٢. ويقول أيضا : وفي الحقيقة إن القوات العسكرية لليابان مجرد احتياط للاستراتيجية الأمريكية العالمية، وحملها مجرد تكلفة للقوات الأمريكية في منطقة شرق آسيا، أما حماية اليابان فهي مجرد تحميل حاصل ص ٧٤. ثم يتبع المسألة بشكل أكثر وضوحاً حين يقول « يدرك اليابانيون جيداً، أن الولايات المتحدة دولة صديقة تقوم على صداقتها منذ الحرب العالمية الثانية. ورغم ذلك فإن الادعاء، الذي يفكر دوماً في قاعدة الكايبيلو، بأن الولايات المتحدة مقترعة بالفتاح عن اليابان، يبدو اليوم ادعاءً أجرد. قد يقبل ذلك فئة من المستولن في هيئة الفتاح - وأذا سلمنا بأن معاهدة الأمن المشتركة، تبقى حجر الزاوية في الفتاح القوي الياباني، فإن الترتيبات الخاصة التي وضعت في السنوات السابقة التي لعبت الحرب بتبعين تغييرها بشكل كبير - ص ٧٧، انظر الطبعة العربية، ترجمة طاعة المردي، دار مالكا للدراسات والأبحاث، القاهرة ١٩٩١

(٢) نشرت جريدة نيويورك تايمز في شهر مارس ١٩٩٢ وثيقة عسكرية عن الخطة الاستراتيجية الأمريكية للعالم ما بعد الحرب الباردة، وهي تمكّن أسس التفكير السياسي والعسكري والاستراتيجي للولايات المتحدة بشأن الوضع العالمي حتى نهاية القرن الحالي، في ضوء انهيار المنظومة الاشتراكية والانتصار الأمريكي في حرب الخليج الثانية. والفكرة الأساسية في هذه الوثيقة، هي أن الولايات المتحدة الأمريكية - وليست الأمم المتحدة - هي الحاكم والموجه للنظام العالمي الجديد. وهي ترمي إلى الإيحاء بأن الولايات المتحدة لن تسمح بقيام منافسين لها يتنازعونها دور القوة الأعظم في المرحلة القادمة، وقد جاء مقر هذه الوثيقة في ضوء عمليات التنازع التي تتم لاحتلال قدام أوروبا الموحدة ١٩٩٢. وبعد أن تزايدت الخلافات والتنازعات بين الولايات المتحدة واليابان بشأن المشكلات التجارية والعالية بينهما، وقد أدى نشر هذه الوثيقة إلى رد فعل شديد من جانب دولة أوروبا الغربية بما تثاره من مخاوف من ظهور نزعة أمريكية للهيمنة على العالم. ولكن، من ناحية أخرى، انتشر عند من السرايين والشيوعاء، إلى أن هذه الوثيقة تتعارض - في واقع الأمر - مع حقائق الوضع الاقتصادي والعالمي للولايات المتحدة. وفي هذا الخصوص يقول دومنيك شولتسبج أستاذ تاريخ العالم العربي والإسلامي المعاصر بجامعة السوربون بفرنسا - ولا يجوز أن ننسى أن الولايات المتحدة هي أكثر دول العالم مديونية، فمن الذي سيدفع ديون الولايات المتحدة، هل تحصل هي عليه تسديدا أم يتحملها بقية العالم. ثم إن الدولة التي تريد السيطرة على العالم لابد أن تبدأ بالسيطرة على نفسها. ونعرف أن بالولايات المتحدة اليوم مؤسسات اقتصادية وعسكرية كبيرة تؤدي إلى خلق في الدول داخل المجتمع الأمريكي - انظر جريدة الأحرار - الصادرة في ١٩٩٢/٣/١٦، ص ٥.

(٢١) راجع محافظة أبرهارة وأين في ندوة : العرب وأوروبا عام ١٩٩٢، التي عقدها مركز الدراسات العربية بالقاهرة في الفترة ٥ - ٤ أبريل ١٩٨٩.

(٢٢) انظر في ذلك :

Bygone J McAllister: "A U.S.Perspective on EC-92, in Economic Impact,

(٢٣) انظر مقالة لوي جيل الكنديون ، الرعايا الجدد لصاحبة الجلالة الليبيرالية ، مجلة ليبيوتد ديلريمانيك ، الطبعة العربية ، عدد أيار/ابر ١٩٨٩ ، ص ١ .

(٢٤) راجع في ذلك :
William D.Northen: "What's Wrong with a Declining National Saving Rate?" Challenge, No.4, Vol.32, July/August 1989, p.22.

(٢٥) التقديرات تعود هانيس ، في المصدر الآنف الذكر ، ص ٢٣ .

(٢٦) راجع في ذلك :
Stephan D.Cohen: "The U.S. Trade Act: A Market - Opening Initiative, in " Economic Impact, No. 1989/2, p.20.

(٢٧) نفس المصدر السابق ،

(٢٨) انظر في ذلك مقالة Robinson Marchall سالفة الذكر .

(٢٩) لارن في ذلك : رمزي زكي - حوار حول الدين والامتلاك ، مكتبة مدبولي بالقاهرة ١٩٨٦ ، ص ٥٥ - ٥٦ .

(٣٠) نريد من التفاصيل انظر مقالتي : مدرسة شيكاغو - وأحلام العودة للماضي ، وهي الحلقة رقم (١٠) من دراستنا للربحية : سألنا النظام الرأسمالي ، العدد رقم (٧٢٧) من الأهرام الاقتصادي الصادر في ٢٠ ديسمبر ١٩٨٢ .

(٣١) انظر هنا التقدير عند :
Ravi Bhan: The Great Depression of 1990, why it's got to happen, how to protect yourself, Simon & Schuster, New York 1987, p.113.

(٣٢) راجع سمير كرم : أمريكا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي : أزمة اقتصادية واجتماعية تصطب بأفني بلاد في الصليب عقلة منشورة في اليسار ، العدد رقم (١٩) سبتمبر ١٩٩١ ، ص ٦٢ .

(٣٣) مصدر النسب عند رائي باترا في الهامش رقم ٣١ عليه ، ص ١١٣ .

(٣٤) انظر : سمير كرم - نفس المصدر ، ص ٦٢ .

(٣٦) عندما يتبري عدد من الاقتصاديين، الكيوتيين ولهم الكيوتيين، لنقد سياسة تفويض الضرائب وأثارها التوزيعية غير العادلة لـ (تبري انصار الليبرالية بالتحدي لهذا النقد، والبهجوم أصلاً على الانقسام بقضية توزيع الدخل - وعلى سبيل المثال يعتقد جورج جيلدر، وهو من أكبر صانعي السياسة للسياسات الاقتصادية في جهان، ان الكلام في موضوع توزيع الثروة والدخل يؤدي الى الاحباط والاضرار بقراردات النظام الرأسمالي، وهو يرى أن آدم سميت تحدث عن أسباب تحسين التي الانتاجية، وأن النظام الحر يتم فيه التوزيع بصورة طبيعية بين مختلف فئات الناس ... وإلا أن النباه، بدءاً من ديفيد ريكاردو ، سرحان م، ولغوا في مستطع الانقسام القاتل والمهكاتبكي بالتوزيع. فقد ظفروا جميعاً منهسكين في انحصاء صفوف الاترايا - والفقراء، - وفي تحليل عيوب الرأسمالية التي تبقى دائماً على مثل هذه الانقسام الكبيرة من الفقراء - بيننا. وتركيز الانقسام على التوزيع مازال مستغماً في علم الاقتصاد الي اليوم، حيث يظل الاقتصاديون يتأملون بصورة مشفرة أوجه التباين الزمنية، ويكثرون في عمليات إعادة توزيع، سرعة لتصبح التباينات. وهذا النوع من التفكير . . هو شبيه ضار في الظاهر، ولكن تأثيره في الأعمق يتجلى في تحدي القاعدة الطبيعية للرأسمالية، وفي انقسام العلاقة بين الاترايا - والفقراء، - وفي تصوير النظام على انه لعبة صليبية Zero-Sum Game يكون فيها أي مكسب لطرف ما متطابقاً خسارة للطرف ما، وفي النظر التي اقترها على انها تخلق الفقر - وهكذا فإن العقلية التوزيعية تطرب في التلب التي للرأسمالية الديمقراطية - انظر : جورج جيلدر - الاترايا - والفقراء، - مصدر سبق ذكره.

(٣٧) انظر : (تبري الأثني - أين المثل في الاقتصاد الاسويكي ، مقالة بالاعلام الاقتصادي ، العدد الصادر في ١٧/٢/١٩٩٢ ، ص ٥٩ .

(٣٨) راجع : سمير كرم ، نفس المصدر السابق، ص ٦١ .

(٣٩) يعتقد الاقتصادي الأمريكي روبرت وايث Robert B. White أن المشكلة الاقتصادية المزمنة للولايات المتحدة الأمريكية لا تكمن في النثر العماد في جهاز المرازنة الفيدرالية ولا في أن الشركات - التجار بين كل حلقا - أمريكا لا يهتمونها بمعاملة عادلة أفي مجال التجارة أو في مجال تكاليف الدفاع العسكري لحلف شمال الأطلسي، وإنما تكمن في ضعف الانتاجية للاقتصاد الأمريكي وما ينجم عن ذلك من تدوير طائلة ما ينضله الاقتصاد الأمريكي من كمية معادلة في الاقتصاد العالمي. واليه نص ما كتبه في هذا السياق في مقالته التي حبلت خزاناً طريفاً، اقتصاد للروح بروم الإقتصاد،

"Our nation's growing economic problem, of which Wall Street has finally become aware, is due neither to the federal budget deficit per se, nor to foreigner's unwillingness to treat us fairly. It is due to our overwhelming failure to invest in our collective productivity, and the consequent decline in our ca-

capacity to add value to the world economy"

وليس من التفاصيل انظر:

Robert B.Rich: "The Economics of Illusion and The Illusion of Economics", in: *Foreign Affairs*, Vol.66, No3/1988, p.523.

(٤٠) انظر في ذلك:

Paul N.Sweeney: U.S.Imperialism in the 1990's in: *Monthly Review*, Vol.44, No.5, October 1989, p.17.

(٤١) انظر جريدة الأنباء الكويتية ، بتاريخ ٢٢ مارس ، ١٩٩٠ ، ص ٢٨.

الباب الثاني

«أمية» رأس المال والليبرالية الجديدة

قبل أن تقرأ

• د. ديكنا غزلان القلشرا - بالأخصيا -
في العالم الثالث. يستحوذ - كل
بفريقه - في كوريل القلشرا
الصادقة القلشرا، التي تسيطر
حكومة القلشرا القلشرا التي تسيطر
لها سيطرة القلشرا القلشرا القلشرا
الأجور، رقة الإعانات القلشرا
القلشرا، تسيطر القلشرا
الصادقة القلشرا القلشرا القلشرا
القلشرا، القلشرا بكل القلشرا.
حتى تسيطر القلشرا القلشرا القلشرا
القلشرا من القلشرا القلشرا.
والأخصيا - بالأخصيا - القلشرا -
والأخصيا القلشرا القلشرا في القلشرا
الصادقة القلشرا القلشرا القلشرا
أكثر من - رقة القلشرا القلشرا
القلشرا القلشرا القلشرا في
العالم الثالث، حركة القلشرا القلشرا
تسيطر على كل القلشرا القلشرا
القلشرا القلشرا.

كلية القلشرا
مكتبة القلشرا القلشرا
٦ أبريل ١٩٨٩



«أهمية» رأس المال وشرط توسع الرأسمالية العالمية في الإطراف (البرهانية التكيف والبحث عن آليات لتفادي أزمة تار على جديد)

توطئة:

ذات مرة هاجم الاقتصادي الفرنسي الشهير فرانسوا بيرو النظرية العامة لكينز على أساس أنها نظرية معشائية، لأنها ناديت بفكرة التفسير الزماني للطلب الكلي الفعال في النظام الرأسمالي. وهاب على أنصار كينز إيمانهم بالافتكار المعشائية لاستخدامهم الخاصة بإمكانية حدوث الأزمات نتيجة لعدم كفاية نمو الطلب الكلي كلما تقدمت الرأسمالية وزاد حجم الدخل القومي. وأنهم جميعاً - أي كينز وأنصاره - قد أعطوا لأعداء الرأسمالية سلاحاً مستخدماً في تأكيد حقيقة إنهيار الرأسمالية. وكان محور نقد فرانسوا بيرو منصباً على ما كان يرد من معكبات عديدة أمام الرأسمالية لنمو الطلب واستمرار تطوره. وفي معرض تعليقه على ذلك ذكر، أنه في البلدان الحديثة والمتأخرة (بالمعنى النول الثامسة) توجد خزانات كبرى يمكن فيها طلب احتياطي كبير^(١).

والحقيقة، إن فرانسوا بيرو كان يشير إلى نقطة هامة لم يلفت إليها كثير إطلافاً وهي الامكانيات المختلفة التي توفرها البلاد الثامسة والثابعة في مواجهة أزمات نقص

الطلب التي تعوق استثمار تراكم رأس المال بالبلاد الرأسمالية الصناعية. ذلك أن نظرية كينز، كما هو معروف، كانت تتعلق أساساً بإقتصاد مغلق، ولم تقم نفسها في إشكالية بحث العلامة القائمة بين البلاد الرأسمالية والبلاد المتخلفة النامية. وكان ذلك يخل، في الواقع، بمحاذاة شائناً بأحد العوامل الأساسية في تفسير الأزمات الخاصة بنمو الرأسمالية وأزماتها وكيفية مواجهتها.

والواقع أن فرانسوا بيرو حقق تماماً حينما يشير إلى أهمية دول العالم الثالث باعتبارها «مخزانات كبرى» للنظام الرأسمالي. فالنمو المبكر للرأسمالية العالمية لا ينفصل أساساً وأمريكا اللاتينية قد وفرت للرأسمالية في فجر نموها أحد العناصر الهامة في التراكم البدائي لرأس المال. ثم وفرت لها، في مرحلة تالية، استغلال عنصر العمل الرخيص والحصول على المواد الخام بإيجس الأثمان. وفتح أمامها أسواقاً ضخمة لتصرف فائض منتجاتها الصناعية، ومكنتها كذلك من تصريف واستثمار قوائص رؤوس الأموال في مجالات مراقبة الريح. من هنا، كانت لطبيعة هذه العلامة التي نشأت بين الدول الرأسمالية الإمبريالية والدول المتخلفة المستعمرة أهمية خاصة لا يجوز التهورين من شأنها في نمو الرأسمالية عبر مراحل تطورها المتخلفة، حتى بعد أن حصلت هذه الدول على استقلالها السياسي. بل إن هذه العلاقة وما وفرت من نقل مستثمر للموارد إلى التحويلات للصناعة الرأسمالية تفسر، إلى حد بعيد، الامكانيات التي ارتفعت بها لجر العمال بالبلاد الرأسمالية. ومن ثم التخليف من تناقصات تراكم رأس المال في هذه البلاد.

وحيثما أنفلتت الأزمة الاقتصادية في المنظومة الرأسمالية منذ بداية حقبة السبعينات من هذا القرن، وأنهت بذلك سنوات الازدهار اللامع لعالم ما بعد الحرب (١٩٤٥ - ١٩٧١) كان من الواضح أن تلك الأزمة تختلف عن الأزمات الدورية العادية (الدورات الاقتصادية القصيرة والمتوسطة المدى) من حيث أنها ذات طابع هيكلية طويل المدى وذلك بسبب طبيعة المرحلة الجديدة التي إنعقدت إليها الرأسمالية بعد تصارع عمليات التحويل وبسرعة حركة الثورة العلمية والتكنولوجية وما أحدثته من تغيرات ملغلة في قوى الإنتاج. على أن هذه الأزمة قد عبرت عن نفسها، في التحليل النهائي، في أزمة تراكم رأس المال سواء في صعيده للعلى (حيث تدهورت معدلات الربح وزادت البطالة مع التضخم) أو على صعيده للعالي (انهيار عصر ثبات أسعار

الصرف واضطراب أسواق النقد الدولية، أزمة أسعار النفط، تفجير علاقات الترمب
التسوية بين اليابان، وأوروبا، والولايات المتحدة، الاضطرابات العادة في علاقات
العجز والفائض بين الدول ...).

وفي الوقت الذي حاولت فيه البلاد الرأسمالية الصناعية أن تواجه هذه الأزمة
داخلياً من خلال الليبرالية الجديدة التي راعت على إضمار تدخل الدولة في النشاط
الاقتصادي وتظهر أشكال علاقتها بالقطاع الخاص، وهو الأمر الذي ترجم في النهاية
التراجع عن الكينزية والاتجاه نحو السياسات النيوكلاسيكية المحافظة التي تؤمن
بالمعالية المطلقة لقوى السوق والحرية الفردية، فإن الرأسمالية حاولت في صيغها
المائمي أن تواجه أزمستها عن طريق تطبيق نوع من الكينزية العالمية خلال الفترة
١٩٧٢ - ١٩٨٢ حينما راحت تضخ كميات هائلة من القروض إلى بلاد العالم الثالث
عن طريق تدوير قوائم النفط للدولارية والسيولة المتركة في السوق الأوروبية
للدولار لتمويل عجز موارن مقروحات هذه البلاد وتمكينها من تمويل وارداتها من
الدول الرأسمالية الصناعية. صحيح، أن هذه الكينزية العالمية قد خلقت، التي حد ما،
من حدة الكساد التضخمي في المراكز الرأسمالية، لكن هذه الكينزية التي استهدلت
زيادة حجم الطلب الكلي الفعال العالمي من خلال الائتمان الدولي المفرط سرعان ما
أدت إلى اندلاع أزمة مديونية عالمية مزعجة، أصبحت تهدد بإثهار نظام الائتمان
الدولي وحركات رئيس الأموال القصيرة والطويلة الأجل، وأدت، من ثم، إلى حدوث
إضطراب كبير في علاقة الشمال بالجنوب.

ونظراً لأن الرأسمالية تعلم دائماً من أزماتها، فقد أدركت أن ضبط وتنظيم
علاقاتها مع بلاد العالم الثالث في مرحلة التوسع القادمة وعلى النحو الذي يجنحها من
تكرار التورج في أزمة المديونية وعلى النحو الذي يؤهلها لإستمرار نقل ونزح الفائض
الاقتصادي من هذه البلاد، أدركت أن ذلك يتطلب خلق آليات جديدة للسيطرة على
مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلاد (نمط التخصص وتقسيم
العمل، توزيع الدخل، دور الدولة، العلاقات الاقتصادية الخارجية، ضبط قوة العمل
عند مستويات أجرة منخفضة، ...). وفي آخره، وهذه الآليات الجديدة التي تصرف الآن
تحت مصطلح المشروطة Conditionality التي تنطوي عليها برامج التشييت
والتكيف الهيكلي قد شكلت، في الحقيقة، عبر دقة صياغتها وشروطها ما يمكن أن

بعض بأول مشروع أممي مُحكّم لرأس المال الدولي بهدف إخضاع الجنوب لشروط التراكم والتوسع الرأسمالي في الشمال^(٢١). وهذا المشروع تروّج له المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والشركات دولية النشاط والمستثمرين الأجانب على أنه سيكون بلاد العالم الثالث من الثقل على إختلالاتها الهيكلية والقيود التي تعرق النمو الاقتصادي وعلاج مشكلات الفقر والبطالة. وعليه، فإن هذا المشروع هو عملية لا مهرب منها ويجب قبوله كما هو، وإلا فإن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلاد ستستمر في التدهور، وستفرض عليها عزلة دولية، وستستبعد من التعامل ويعتمد هذا المشروع، في خطابه الاعلامي والايدولوجي، على الليبرالية المطلقة التي تركز على إضمار قوة الدولة وإبعادها عن التدخل في النشاط الاقتصادي، والاعتماد على آليات السوق، والمراعاة على الندور «القائد» الذي سيلعبه القطاع الخاص (مع تصفية القطاع العام) والإفتتاح بقوة على الاقتصاد الرأسمالي العالمي^(٢٢)

وتستهدف الدراسة الحالية، تتبع تطور هذا المشروع كما تبلور في وثائق المنظمات الدولية وأهم المرتكزات النظرية له، ومحاولة تحليل مضمونه وأهدافه الحقيقية التي لا تمكسها لغة الخطاب الاعلامي له، والنتائج الحالية والمحصلة لتطبيقه في العالم الثالث.

الأصول الفكرية لليبرالية التكيف المعاصرة بالبلاد المتخلفة :

حينما نتأمل في «ليبرالية التكيف» المفروضة الآن على البلاد المتخلفة التي أدت ممارسات الانظمة السائدة فيها إلى وقوعها في مصيدة الدهن الخارجية وإسقاطها لطرق أبواب نادي باريس لاستجداء عمليات إعادة الهذولة وما يأتي في ركابها من مرض سياسات اقتصادية واجتماعية جديدة، حينما نتأمل في تلك الليبرالية الجديدة ومصادرها الفكرية سوف نكتشف انها نتيجة عمل دؤوب وتخطيط مستمر، مارسه عدة هيئات دولية ومراكز بحثية مختلفة منذ مطلع السبعينات. وقد تخص هذا كله في النهاية عن بلورة محددة للخطوط الاساسية لفلك الليبرالية. فسنذكر بانث صلاحيات الازمة الاقتصادية العالمية في بداية العقد السابع من قرتنا الحالي في المراكز الرأسمالية الصناعية (تردي معدلات الربح في قطاعات الانتاج المادي، وظهور التضخم الركودي، وتدهور نمو الاتاجية ومعدلات النمو الاقتصادي...) كان الانطباع

زيادة معدلات الريح علي الصعيد العالمي - وبالتالي علي صعيد بلاد العالم الثالث - ركيزة أساسية تطلعت اليها تلك المراكز للخروج من الازمة الاقتصادية. وبحكم خبرتها التاريخية، أدركت تلك المراكز ان السبيل لتحقيق ذلك سيتطلب إعادة احتواء العالم الثالث، أي إعادة لحظة من جديد من خلال خلق مناخ موات فيه، يكون قادرا علي جذب نشاط الاستثمارات الأجنبية المباشرة عند مستويات عالية للربح وخفض تحويلات عوائدها للخارج. فضلا عن دعم قدرة البلد علي دفع ديونه المتراكمة وما يتطلبه ذلك من تنمية موارد النقد الأجنبي.

وعموما، لو شئنا الآن ان نحدد المصادر الفكرية التي صاغت لبرهانية التكيف التي طبقها الآن غالبية الدول المختلفة، فسوف نميز هنا بين نوعين أساسيين من هذه المصادر:

* **الترغ الأول** هو تلك الابتكار المحددة التي إتفق عليها واضعوا التقرير الشهير المعروف باسم (تقرير بيرسون)^(١١). لو ماسي باسم «شركاء في التنمية»، وخطورة هذا التقرير هي أنه رسم لأول مرة وبشكل محدد، وعلي أساس عالمي، الاسس المطلوب توافرها بالبلاد المختلفة في صدد تعاملها مع الاستثمارات الأجنبية الخاصة. وقد وجدت الأفكار المحددة الواردة في هذا التقرير صداها عمليا في كثير من الدول المختلفة.

* **الترغ الثاني** هو تلك الشروط والبيادي، التي طورتها المنظمات الاقتصادية الدولية، وبالتالي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في صدد تعاملها مع البلاد المختلفة وخطورة هذه الشروط والبيادي، هي انها أصبحت تعطي لهذه المنظمات حرية التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد المختلفة التي تخطر لتعامل معها. وهو تدخل لم يعد يشمل مسائل ميزان المدفوعات وضمانات حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل، بل يتضمن الأمر ليشمل التدخل في رسم كثير من السياسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلاد، مثل السياسات المالية، وسياسات التوظيف والاستثمار، وسياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف، والسياسات النقدية والائتمانية، وسياسات التسعير والاجور والاعانات، التي أخرى .. كما ستري حالا.

ويتدرج قليل من إسماعان الفكر في هذين النوعين من جماعية التحرك المشترك

لرأسمالية العالمية في إعادة صياغة استراتيجية وتكتيكات تعاملها مع البلاد المختلفة، يتضح لنا كيف أن تلك الصياغة تعمل في جوهرها وطابعها العام الانتكاس المستعرق للمدرسة النقدية الثيوركلاسيكية (أو ما يعرف بمدرسة شيكاغو). وهي المدرسة التي تعتبر بمثابة ثورة معادية للفلسفة الكينزية وقادت الهجوم بضراوة ضد تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية وتنادت بالعودة إلى لبرالية السوق^(١٤). وهاك الآن المخطط العريضة لهذين الرعيعين من المصادر الفكرية للبرالية التي تطبقها الآن غالبية دول العالم الثالث.

أولا : المخطط التي رسمها تقرير لستيربرسون :

وهو التقرير الذي وضعه لستيربرسون رئيس وزراء كندا السابق بناءً على طلب من روبرت مكنمارا الرئيس السابق للبنك الدولي وذلك لدراسة المناخ الاستثماري المطلوب ترافقه بالدول المتخلفة لتشجيع انسياب الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى هذه الدول. وكان الهدف من إعداد التقرير تقديم مقترحات محددة لرسم استراتيجية جديدة في السياسات لتحقيق هذا الهدف وذلك للفروج من مأزق قوائض ركوس الاموال التي بدأت تتراكم بالبلدان الرأسمالية المتقدمة وتبحث جاهدة عن معدلات اعلى للربح من تلك المعدلات التي تتحقق داخل هذه البلدان. وتتبع أهمية هذا التقرير في أنه جاء لبحث في أسباب ذلك الضمور الشديد الذي شهدته حركة تصدير رؤوس الاموال الأجنبية الخاصة للبلاد المتخلفة في عقدي الخمسينات والستينات خصوصا بعد الرياح العاتية التي انطلقت من حركات التحرر الوطني وأطاحت بالكثير من مصالح الاستثمارات الأجنبية الخاصة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد تكررت لهذا الغرض لجنة خاصة هي «اللجنة الدولية للتنمية» في ١٨ أغسطس ١٩٦٨ وضمت عدداً من الخبراء والاقتصاديين الغربيين مثل ر. آرثر لويس، سير إدوارد بويل، فلفريد جوت، سي. دوجلاي ديلون وغيرهم. وقامت هذه اللجنة بعهد من الدراسات والاتصالات مع المؤسسات الاستثمارية الخاصة لمعرفة وجهة نظرها في العقبات التي تحول دون استثمار أموالهم بالبلاد المتخلفة وما هي مقترحاتهم في هذا الخصوص. وصغت هذه اللجنة تلك المقترحات، وقدمتها في صورة دعائية وذكية، وغلاصتها أنه إذا تعارضت البلاد المتخلفة مع البلاد الرأسمالية في تنفيذ هذه المقترحات فإن هناك دفعة قوية من التنمية سوف تتحقق بالبلاد المتخلفة،

فضلا عن أن ثمة منافع مشتركة يمكن أن تعود على كلا المجموعتين من هذه البلاد. وفي ضوء هذا الاعتقاد، راج التقرير يؤكد بأن الاستثمار الاجنبي المباشر هو أمر لاغني عنه لتلك البلاد، نظرا لما يأتي في ركبانه من حوار حقيقى وخبرات ونقل للتكنولوجيا. ولكن يطمح على البلاد المتخلفة أن توفر المناخ الاستثمارى الملائم والظروف المناسبة لنشاط رأس المال الاجنبي حتى يمكنها الاستفادة من هذه المزايا. لما هو هذا المناخ الذي وكز عليه تقرير استيريسون، ورسم في النهاية الخطوط الاساسية للبرألة التكيف.^١

هنا نجد ثمانية مبادئ أساسية :

■ المبدأ الأول، هو أنه يطمح على الدول المتخلفة البدء فوراً في تحسين المناخ العام بالنسبة للاستثمار الخاص، محلياً كان أم اجنبياً، ذلك ان المستثمرين الاجانب يحسسون بالخطر اذا كانت البيئة التي تحيط بهم لا تتعاطف مع أي من أنواع المشروعات الخاصة. ويكاد يكون من المؤكد بصورة عامة أن تحسين وضع القطاع الخاص ككل يعتبر من أهم الخطوط الفردية نحو تحسين المناخ بالنسبة للاستثمار الاجنبي في الدول النامية. ولذا فنحن نوصي بأن تتخذ الدول النامية الخطوط القروية التي تتماشى مع الاهداف القروية المشروعة لتحريف وإزالة الموانئ التي تلق امام الاستثمار الخاص المحلي.^(٢)

■ والمبدأ الثاني يختص بإبطال مفعول القوي السياسية القابضة للاستثمار والتي غالباً ما يؤدي إليها نشاط الاستثمارات الاجنبية الخاصة. وهنا يشير التقرير صراحة : « يبدو أنه من السهل الهامة لتحقيق ذلك تحقيق استخدام أوسع للمشروعات المشتركة »^(٣). والمقصود بالمشاركة هنا إما المشاركة مع رأس المال المحلي أو المشاركة مع القطاع العام، وذلك لكي تضمن الشركات الاجنبية عدم التعرض لمصالحها أطول فترة ممكنة تحت حجة المشاركة مع رأس المال الوطني.

■ والمبدأ الثالث، يختص بالضمانات التي يطلبها المستثمرون الاجانب لحماية نشاطهم واقتصاد الصراعات المعقدة لمصالحهم. وهنا يقترح التقرير فكرة اتفاقيات ضمان وحماية الاستثمارات الاجنبية الخاصة التي تؤمن المستثمرين ضد مشاطر التأميم والمصادرة وفرض الحراسة، وتكفل لهم تمويضا ملائماً وحرية تحويل هذا

التعرض إلى الدولة الأم حينما تتعرض الاستثمارات الأجنبية لتخطر تعديل أو تصفية نشاطها^{١٨٥}. وتشرح التقرير عمل نظام للأمين المتعدد الأطراف للاستثمارات الأجنبية

■ والمبدأ الرابع. يتعلق بالحواجز التي يعمين على الدول المتخلفة أن توارها لجلب رؤوس الاموال الأجنبية الخاصة. وهنا يشير التقرير إلى والامتيازات الضريبة التي تمنحها الدول النامية تعد في بعض الأحيان وسيلة مفيدة لحماية الشركات الأجنبية مؤقتا من الأثر الكلي للنظام الضريبي المتفق .. غير أننا مع ذلك نوصي الدول النامية ببناء نظامها الضريبي لتشجيع إعادة استثمار الأرباح بواسطة الشركات الأجنبية^{١٨٦} وجانب الامتيازات الضريبة يطالب التقرير حكومات هذه الدول بالوعد بتقديم الأراضي للشركات الأجنبية بأسعار رخيصة.

■ والمبدأ الخامس. يختص بكيفية إكتشاف الفرص الاستثمارية بالدول المتخلفة. وهنا يهدي التقرير بضرورة العمل على تخطيط دراسات اقتصادية حول الامكانيات المتوفرة للاستثمار بهذه الدول، والدعاية لتلك الامكانيات .وطالب بضرورة تخصيص جانب من المعونة الفنية في هيئة التمويل الدولية وشيورها للقيام بعمل هذه الدراسات وتجهيز فرص الاستثمار الأجنبية بصورة نشطة، وتجميع الشركاء المحليين والأجانب لتنفيذها. وبالمؤكد فإن هيئة التمويل الدولية والمنظمات المماثلة تعد ، بفضل روابطها مع القطاع الخاص في الدول النامية والمتقدمة، وكلاء مثاليين لاهمال تحريك المشروعات وتنمية الاستثمارات. وعليه فنحن نوصي بأن تصبح هذه أكثر نشاطا في هذا المجال^{١٨٧}.

■ والمبدأ السادس يختص بضرورة تطوير قوانين الشركات. وهنا ينص التقرير على ما يأتي : «غالبا مايمكن تحسين قوانين الشركات لتحقيق درجة أكبر من الانفتاح المالي للمشروعات المحلية والأجنبية. ومن شأن هذا أن يقلل من عدم الثقة ويساعد على حماية حملة الاسهم .. ودعم تنمية سوق رأس المال المحلي .. وتطويعه الأحوال، فإن المسترلية الرئيسية لتنمية سوق رأس المال المحلي يجب أن تكون على عائق الدول المعنية. ولكن تطوير أسواق رأس المال القابلة للشو يجب أيضا أن يكون من بين الأشياء التي تهتم بها الوكالات التي تقدم المعونات. وقد تتدخل المعونة الاستشارية حول قانون الشركات، وقواعد الانفتاح المالي ، وأجراء الحسابات المناسبة

والخوافز الرامية الى توسيع الاستثمار من جانب المستثمرين الأفراد، وإصدار أسهم جديدة في الدول النامية»^(١١١).

■ والمبدأ السابع يقتضي ضرورة السماح للشركات الأجنبية بالانفراض من أسواق رأس المال المحلية، وذلك ضمن الشروط والخوافز الخاصة لجذب الاستثمار الاجنبي الى الدول المتخلفة، وخصوصا في تلك الدول التي يكون فيها سوق الصرف هشاً^(١١٢)

■ والمبدأ الثامن يتعلق بتصفية القطاع العام ونزع مضمونه الاجتماعي باعتباره ملكية عامة للشعب. وهنا يقول صانعوا تقرير بيرسون بصراحة شديدة مايلي: «إننا نوصي بأن تقوم حكومات هذه الدول بإنشاء نظام من الخوافز الإيجابية لجميع الشركات الأجنبية والمحلية علي السواء للمشاركة في الملكية العامة عن طريق بيع الأسهم في أشكال ملائمة»^(١١٣).

ولا يتسع المجال لتعداد المبادئ الأخرى التي وردت في هذا التقرير الخطير، نكتفي بتلخيص من الفرساة المعروفة للفكر الليبرالي النيوكلاسيكي. وهي في النهاية تعرف علي نغمة واحدة، تنص علي انه ينبغي علي البلاد المتخلفة ان تفتح أبوابها علي مصراعيها دون قيد أو ضابط إذا شئت ان تستقبل الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وأن تتغلي عن سياستها القومية والاجتماعية التي طبقتها في الماضي أيام المد القومي لحركات التحرر الوطني حينما كانت تسعى لتحقيق استقلالها الاقتصادي وتوسيعها المستقلة.

ومن الواضح ان تلك المبادئ التي توصل اليها واضعوا تقرير لسر بيرسون تعود للأدهان بقرة نظم الامتيازات الأجنبية الجائرة التي اتسمت بها السياسات الكولونيالية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وهنا نلاحظ أن واضعي التقرير وأن كانوا يوضحون شديد، قد حرصوا علي بطرأة المزاج والضمائمات والخوافز التي يطلبها المستثمرون الأجانب من الدول المتخلفة لكي يوافقوا علي تصدير رؤوس أموالهم الي هذه الدول. إلا أن واضعي التقرير لم يفكروا أخلاقا في سروح الضمائمات التي يقدمون علي المستثمرين الأجانب ان يقدمونها الي الدول المتخلفة لكي تكون الاستثمارات الأجنبية مفيدة لها. أخف الي ذلك، انه في ضوء الخبرة التاريخية، ثبت ان هذه المزايمة والضمائمات والخوافز التي طلبها واضعوا تقرير لسر بيرسون كانت

موجودة، وربما أكثر منها، إبان فترة احتلال واستعمار الدول المتخلفة، ولم تؤد الي تنمية هذه البلاد، بل الي تعميق نهيبها وتشويه مسارات نموها^(١٤٢).

ولهذا لم يكن من السهولة علي الدول المتخلفة، وخصوصا تلك الدول التي التزمت إبان عقد المحمسينات والسبعينات بانتهاج خط وطني في تمهيتها الاقتصادية ومعاملاتها الخارجية، ان تغلب هذه المعادي. ولهذا ظلت هذه الدول ومعها عدد كبير من الدول المتخلفة ترغم الاعان لهذه المطالب الجائرة الي ان تراكمت عليها أثقال وطأة لازمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن طبيعة وضعها الخاص واللامتكافي، في محيط الاقتصاد العالمي والناجمة عن الفصل الداخلي في مرافقة السهر علي طريق التنمية المستقلة، ومن هنا اضطرت كثير من هذه الدول للاعان أخيرا لتلك المطالب والشروط. وعندئذ تولت المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) مهمة تنمية أعان هذه الدول لتلك الاستراتيجية الجديدة، ووضعت لذلك الضوابط التنظيمية لتففيذ هذا الاعان.

ثانيا : الخطوط التي رسمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي :

تتل الخطوط العامة التي طورها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العقدين الأخيرين في صدد تعاملهما مع الدول المتخلفة صورة مجسمة للفكر الليبرالي المتطرف. كما أنها أضحت ضمن الاسلحة القعالة التي إستعملت عليها المراكز الرأسمالية العالمية لتسهيل مهمة أخراقها للبلاد المتخلفة وتشديد استغلالها لتلك البلاد وذلك ضمن السياق العام للاستراتيجية التي رسمتها تلك المراكز للخروج من أزمتها الراهنة

٩- سياسات صندوق النقد الدولي :

وفيما يتعلق بصندوق النقد الدولي فإنه من الثابت تاريخيا أنه حينما نشأ طبقا لاتفاقية برتون رودز، لم يضع ضمن أهدافه قضية التنمية ولا الاستقرار الاقتصادي بالبلاد المتخلفة. بل أنه نظر الي هذه البلاد كما لو كانت غير موجودة رغم اشتراكها في أعمال المؤتمر التحضيري^(١٤٣) والحقيقة أن تلك البلاد لم تكن آنذاك في وضع يمكنها من بلورة وجهة نظرها وأهدافها ومشاكلها الخاصة ضمن جدول أعمال مؤتمر

يريدون وودق. فقد كان معظم هذه البلاد أما مستعمرات وإثبات مستعمرات، أو بلاد تابعة. كما كان يسيطر على غالبيتها نظم محلية للاستعمار وعموماً فإن الصندوق بحسب ميثاقه والاصناف المعلنه التي كان يسمي لتحقيقها كان متحيزاً منذ البداية لسياسات الحرية الاقتصادية، وكان يعارض أي نوع من التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية وبخاصة ما كان منها متعلقاً بالمعاملات الخارجية. لهذا كان يلقب عند القهود على البلد الاجنبي، وعند الرقابة على الصرف، وعند الاتفاقيات الثنائية وعند السياسات الحمائية .. بل وعند أي نوع من الحلول القومية كوسائل لتصبح العجز بموازن المدفوعات. وكما هو معلوم فإن الاهداف المعلنه التي جاءت في ميثاق الصندوق هي تشجيع التعاون النقدي الدولي، والعمل على تحقيق النمر المتوازن في التجارة الدولية، وتجب فرض القهود على المدفوعات الخارجية والوصول الي نظام دولي متعدد الاطراف للمدفوعات، والعمل على ثبات اسعار تبادلات العملات بين الدول الاعضاء. ولتحقيق هذه الاهداف عمل الصندوق على مد الدول الاعضاء بقروض قصيرة الاجل لمساعدتها في مواجهة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها حتي لا تضطر هذه الدول الي علاج هذا العجز عن طريق فرض القهود والاجراءات الضارة بحرية التجارة الدولية. وكان بإمكان أي دولة عضو بالصندوق أن تسحب منه مراراً تدمية في حدود الشريحة الذهبية لحصتها بالصندوق بلا أية شروط أو اعتراضات طالما أن السحب المطلوب لا يتجاوز حدود الشريحة الذهبية وبأسعار فائدة بسيطة للغاية. أما اذا ارادت الدولة المعسر أن تسحب أكثر مما تسمح به حدود شريحتها الذهبية ماتها في هذه الحالة لابد وأن تبرر طلبها للصندوق وأن تتعاون معه علي تطبيق سياسات اقتصادية ونقدية ومالية معينة يرلها الصندوق لازمة للتغناء علي العجز بموازن المدفوعات.

وكانت مشكلة البلاد المتخلفة في هذا الخصوص، هي أنها تمتلك شرائح ذهبية هائلة بالصندوق بحكم فقرها وشألة مراردها ولهذا فإن السحب في حدود الشريحة الذهبية كان لا يكتفى لتحويل العجز بموازن مدفوعاتها، وخصوصاً في تلك الحالات التي كان فيها العجز كبيراً ومتزايداً عبر الزمن. ولما كانت السياسات التي يطالب الصندوق بتنفيذها في حالة السحب من مرارده المشروطة بتمارض مع الاهداف القومية والاجتماعية والظروف الخاصة للبلاد المتخلفة، فإن هذه البلاد حرصت بقدر الامكان عقب حصولها على استقلالها السياسي أن تعتمد عن التعامل مع الصندوق وأن ترفض

الإذعان لشروطه. ولهذا لجأت إلى طرق أخرى لسد العجز بموازنين مدفوعاتها، مثل : استخدام احتياطياتها النقدية الدولية، والاقتراض الخارجي، وفرض الرقابة على الصرف، وتخطيط التجارة الخارجية، وعقد الاتفاقيات الثنائية، وإتباع سياسات حمائية لصناعتها الوليدة، إلى أخرى، وهي طرق كانت لا تلقى قبولا لدى الصنوق. أضف إلى ذلك أن عدداً لا بأس به من هذه الدول قد اتخذت خلال الخمسينيات والستينيات من هذا القرن موقفاً معادياً من الاستثمارات الأجنبية الخاصة بسبب حائزٍ في ذهن إبان حركات التحرر الوطني من ذكريات ألمية عنها في مجال نهب ونزع الفائض الاقتصادي وإعاقة قوى النمو في هذه الدول. وكلها أمور كانت تزج الصنوق والدول الرأسمالية الكبرى المسيطرة عليه. بل أن الصنوق كان يبنى دائماً امتعاضه بشكل دائم من أي توجهات ولشركاته ومن أية محاولات لإقامة تنمية مستقلة في هذه البلدان. وكان يعتقد بشدة التدخل الحكومي في طريقة عمل جهاز الأسعار وفي تخصيص الموارد (سياسات الدعم والتسعير والاعانات الاجتماعية).

ولكن مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في العالم الرأسمالي تزايد العجز بموازن الإنفوغات للبلاد المتخلفة، ووصل عدد كبير من هذه البلاد إلى استفاد تام لكل الطرق السابقة لمواجهة هذا العجز المتنامي. وضاعف من حرج الموقف إهزام جهود التنمية الاقتصادية بالداخل لاعتبارات مختلفة لا مجال لتعرض لها هنا، وتورط كبير من هذه الدول في التجارة إلى مصادر التصدير الخارجي القصيرة الأجل (مثل التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين) ذات التكلفة العالية لمواجهة الموقف المتأزم، مما أدى إلى استفحال المشكلة. وخلال عقد السبعينيات وجد عدد كبير من مجسرة الدول المتخلفة نفسه في وضع اقتصادي حرج، تتميز سماته بما يلي:

- ١ - استفاد الاحتياطيات النقدية الدولية أو وصولها إلى مستوى حرج.
- ٢ - صعوبات واضحة في تمويل الزارادات الصورية.
- ٣ - تزايد واضح في الدينون الخارجية مع نمو شديد في خدمة أعبائها.
- ٤ - عجز عن مواصلة دفع أعباء الدينون الخارجية ومطالبة الدولة للذاتين بإعادة جولة هذه الدينون.

٥ - اعتزاز ثقة الاسواق النقدية الدولية في إمكانيات الدولة وفي قدرتها على السداد، مع ماينتج عن ذلك من صعوبات في الحصول على القروض الجديدة.

٦ - تعثر عملية التنمية وانضطراب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية بسبب زيادة معدلات البطالة، وارتفاع الاسعار، ونقص السلع بالداخل، الي آخره.

وأراء هذه الظروف الحرجة التي تعرجم في النهاية في وجود أزمة طاحنة في النقد الاجنبي، ومع عجز النظم الاقتصادية الاجتماعية بالبلاد المختلفة عن اتخاذ موانئ حاسمة لمواجهة الازمة جاءت الضرورة الملحة للجزء الي صندوق النقد الدولي للتعهد منه من الموارد المشروطة ومعاولة الوصول معه الي اتفاق، خصوصا وأن الاتفاق مع الصندوق أصبح شرطا مسبقا للتمكن من إعادة جدولة بعض الديون الخارجية وللحصول علي المزيد من القروض، سواء من أسواق النقد الدولية أو من البنك الدولي. ان الاتفاق مع الصندوق في مثل هذه الحالات يعد بمثابة شهادة حسن سير وسلوك يسحبها الصندوق للبلد، وقد توطئه للتعامل من جديد مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي وعلى أية حال، لقد استفاد الصندوق من هذا الموقف الحرج الذي واجهته الدول المختلفة في عقد السبعينات واستعمله كمدخل هام للضغط عليها في إتجاه تحرير تجارتها الخارجية ومذروعاتها الدولية والتأثير علي الجهات لمزاها ووضعها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بما يتناسب والاستراتيجية العالمية للمراكز الرأسمالية.

والموقف الثابت الذي يشهده الصندوق في مثل هذه الحالات، هو أن البلاد المتخلفة ذات الموقف الحرج تحتاج الي اصلاحات هيكلية في مسارها الاقتصادي وفي أوضاعها الداخلية، وأنها ليست في حاجة الي كل هذا النقد الذي تطالبه من القروض العامة، وأن رأس المال الخاص وليس العام، هو الذي يحتاج اليه. وأن السبب في نقص اتساع رأس المال الاجنبي الخاص الي تلك البلاد يعود الي أن حكوماتها تتبع سياسات غير مرغوب فيها، ومن هنا يتعين إعادة النظر في هذه السياسات وتوفير المناخ المناسب ومما يقتضيه ذلك من عدم المبالاة في التشريعات المالية والاجتماعية التي تؤثر في حرية عمل جهاز السوق، والتخفيف من القيود المفروضة علي النقد الاجنبي، وعلى الاخص ما كان منها متعلقا بتصدير الانواع للخارج، واعفاء هذه الانواع من الضرائب وحماية المشروعات الاجنبية من التأميم أو المصادرة.. الي آخره.

وإذا تمكن البلد من الوصول الي اتفاق مع الصندوق بعد جولات التفاوض المصيبة، يقوم خبراء الصندوق بمساعدة الدولة في كتابة خطاب التوايا، الذي يشمل علي ما تتعهد الدولة بتقبله من سياسات، ورغم أن خطابات التوايا عادة ما تكون سريعة وغير قابلة للنشر، نظرا لما تسببه من حرج سياسي، الا ان المقالات والدراسات التي كتبها خبراء الصندوق عنها، فضلا عما تسرب من هذه الخطابات للنشر، يتيح للباحث ان يستخلص منها نموذجاً عاماً وهذا النموذج يمكن تقسيمه الي ثلاثة محاور أساسية، هي: (١٩٦)

■ محور أول خاص بإجراء ات القضاء علي العجز بيزان التدفوعات ويشمل بصفة أساسية تخفيض القيمة الخارجية لمصلحة البلد، وألغااء الرقابة علي الصرف الاجنبي أو تقليصها الي أدنى الحدود، ومحرر الاستيراد من القيود وخصوصا بالنسبة للقطاع الخاص، وألغااء الاتفاقيات التجارية الثنائية، والسعي لعمل سوق موحدة للتقد الاجنبي.

■ محور ثاني يختص بإجراء ات تتعلق بحل العجز بالوارثة العامة للدولة ، وهو يشمل مجموعة محددة من السياسات التي تهدف الي تقليل غر الاتفاق العام (تخفيض الائتلاف الحكومي علي التعليم والصحة والاسكان الشعبي والضمانات الاجتماعية وألغااء دعم المواد التموينية وتخفيض الاستثمار العام) وزيادة موارد الدولة (زيادة الضرائب غير المباشرة وأسعار المددعات العامة وزيادة أسعار الطاقة والنقل والاتصال ورفع اسعار منتجات القطاع العام ..) ويصر هذا المحور علي ألا يؤجل العجز للتبقي في الموازنة - بعد هذه الاجراءات - من خلال الافتراض من الجهاز المصرفي أو طبع البكسوت، وإنما من خلال إتقصار الحكومة من سوق المدخرات المحلية (طرح أذونات الخزنة أو سندات حكومية).

■ محور ثالث خاص بالسياسة النقدية ، ويهدف الي الحد من غر عرض النقود وتنمية السوق النقدي والمالي. ويشمل هذا المحور علي سياسات تعويم (زيادة) أسعار الفائدة المدينة والدائنة ووجع حدود عليا علي الائتمان المصرفي المسموح به للقطاعات الاقتصادية، وتعديل وتطوير القوانين المتعلقة بالبيروصات (السوق النقدي والمالي) وأن تسعهد السلطات النقدية تكوين احتياطي نقدي دولي International Reserves مناسب لمواجهة أعباء ما بعد إعادة جولة الدين.

ولم يصب بنا حاجة لأن نؤكد بأن هذه المعايير الثلاثة وما تمكسها من فكر ليبرالي واضح، لما تقل في حقيقتها جوهر ويوح تقرير لسترويرسون. وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق يشترط تعهد البنك بتنفيذ هذه المعايير ضمن برنامج زمني محدد، علي أن يكون دفع الموارد للمسسة التي سيوفرها الصندوق للبلد مرتبطة بمدي التقدم في تنفيذ خطوات هذا البرنامج. ولخص لنا الجداول رقم (٣ - ١) السياسات والتغيرات التي تشملها برامج التثبيت التي يدعمها الصندوق.

٧ - سياسات البنك الدولي :

■ وفيما يتعلق بالسياسات التي طورها البنك الدولي في السنوات الأخيرة في صدد تعامله مع الدول المتخلفة فإنها في الحقيقة لا تقل تطوراً مهماً تحمله من فكر ليبرالي عما تحمله سياسات المؤسسة الثقيلة له، أي صندوق النقد الدولي.

ومن المعلوم أن البنك الدولي بمكوناته الثلاثة (البنك الدولي للائحة، والتمعيمير IBRD ووكالة التنمية الدولية IDA، ومؤسسة التمويل الدولي IFC) هو عبارة عن مجمع عالمي لرؤوس الاموال الفائضة بالندول الرأسمالية والتي تبحث من خلال البنك عن فرص للربح المضمون. وهو يهدف أساساً بحسب ميثاقه الي تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة الطويلة الأجل. ومن الثابت تاريخياً أن الاموال الفائضة التي جمعت لدي البنك، سواء، عن طريق رأسماله المدفوع أو عن طريق المنتجات التي ي طرحها للاكتساب لدي الحكومات أو في الاسواق المالية، قد اتجهت بشكل رئيسي للاستثمار في الدول الأوروبية خلال الأربعينات والخمسينات والستينات من هذا القرن حيث كلف البنك مشاطة في هذه الدول لمساعدتها في مواجهة مشكلات إعادة التعمير والبناء بعد الحرب. وخلال تلك الفترة كانت مجموعة العالم المتخلف بعيدة عن دائرة اهتمامه ونشاطه، رغم أشعراكه المنبذ من دول هذا العالم في رأسماله ولم يحصل ضئيلة. ولكن للحق والتاريخ يجب الإشارة الي أنه مازا لسيطرة الولايات المتحدة علي البنك، فإن البنك قد أعطي خلال هذه الفترة بعضاً من القروض لبعض الدول المتخلفة التي كانت تعاطف فيها المصالح الإستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة (التمناج الواضحة هن، نابلاند، تايران، كوريا الجنوبية، تركيا، إيران، المكسيك، البرازيل)، وعلي أية حال، فإنه تظراً لتدخل العوامل السياسية في قرارات البنك خلال تلك الفترة، فإن عضداً لا بأس به من الدول النامية ذات الخط الوطني المعادي للاستعمار والتبعية،

جدول رقم (٣ - ١)
السياسات الاقتصادية المعمول بها في ٩٤
برنامجاً يدعمها الصندوق
١٩٨٠ - ١٩٨٤.

النسبة المئوية من مجموع البرامج	عدد البرامج	السياسات (٥)
٥٥	٥٢	تحرير وإصلاح نظام سعر الصرف
٩٨	٩٢	الحد من توسيع الاعتمادات
٥٤	٥٦	تدابير لتبسيط الإجراءات الداخلية
٨٨	٨٢	تدابير لتأثير على الأجور والأسعار
٧٤	٧٠	تدابير لتكثيف التجارة
٥٥	٥٢	تحسين أو إصلاح إدارة الضرائب
٤٦	٤٣	إعادة تنظيم خيرية النقل الشخصية
٣٤	٣٧	تدابير لتأثير على ضرائب الشركات
٧٣	٦٩	ضرائب داخلية على السلع والخدمات
٥٧	٥٤	رسوم الاستيراد
٢٤	٢٣	رسوم التصدير
٤	٤	الحد من نفقات الحكومات المركزية الإقليمية
٩٦	٨٦	الحد من نفقات الحكومات المركزية الجارية
٦٣	٥٩	الحد من الأجور والمعاشات
٦٠	٥٦	الحد من نفقات رؤس الأموال والتوريد
٤٣	٤٠	تحسين إدارة الإنفاق
٤٦	٣٩	الحد من الاعتمادات أو تخطيطها
٢٨	٢٦	اختصار التحصيل الجاري للمؤسسات العامة غير المالية
٩٦	٨٦	سياسات الدين الخارجية

(٥) التصنيف لا يمتنع أن يكرر هناك تراكب بين بعض وأنش.

المصدر : مجلة التمويل والتنمية، العدد (٢٢٢)، العدد ١١ آذار/مارس ١٩٨٦، ص ٣٣

قد رفض التعامل مع البنك والاتحاد لشروطه، وفضل أن يحصل علي حاجته من القروض الخارجية طويلة الأجل من مصادر أخرى. ولعل تجربة البنك مع مصر، حيساً ورفض تمويل بناء السد العالي لعدم قبول مصر الشروط السياسية وضغوط الولايات المتحدة، ليست بعيدة عن الاتحاد. كما أن الخلاف الذي نشأ بين البنك وبين الهند إبان تنفيذ خطة التنمية الخمسية الثانية في النصف الثاني من عقد الخمسينيات، مهال آخر (١٧١).

ومهما يكن من أمر، فإن قروض البنك خلال الخمسينيات والستينيات التي قلعت للبلاد السامية، قد توجهت أساساً إلى الدول متوسطة الدخل والتي تسهم بدور ملموس في تصميم العمل الدولي وتتبع سياسات ليبرالية واسعة - رغم أن هذه الدول لم تكن هي الأكثر احتياجاً لتلك القروض. وكان أهم ما يميز هذه القروض هو أنها قدمت في إطار النهج التقليدي لتمويل مشروعات يمينها، مثل مشروعات الطاقة أو النقل والاتصالات .. وهي مشروعات لم يقدم البنك علي تمويلها إلا بعد أن يتأكد من قدرة البلد المدين علي السداد وموافقة علي شروط البنك.

على أنه في عقد السبعينات، حينما إنتلعت الأزمة الإقتصادية العالمية، وحرصت جهود التنمية في دول العالم الثالث، وحدثت آنذاك عملية مراجعة فكرية حاسمة لأنماط التنمية والتصنيع في هذه الدول، وكثير الحديث عن مشكلات الفقر والتوزيع وضرورة الإهتمام بإشباع الحاجات الأساسية للسكان إتجه البنك إلى تفجير نهجه التقليدي في تمويل مشروعات يمينها التي تقدم القروض المخصصة للقطاعات (١٧٢)، فزادت قروضه لتمويل ما سمي بمشروعات التنمية الريفية ومشروعات الاسكان منخفض التكاليف والارتقاء بالاحياء الفقيرة بالمدن. وفي هذه الفترة تولي روبرت مكنمارا رئاسة البنك، وتولي هوريس تشفري رئاسة أقسام البحوث بالبنك. وآنذاك كانت أهبيات البنك تتحدث كثيراً عن ضرورة مراعاة أحوال الفقراء .. وأن الأمر يجب أن يقرن بحسن توزيع الدخل (١٧٣)، وأن المشروعات التي يمولها البنك يجب أن تتوجه إلى إشباع الحاجات الأساسية للمجموعات السكانية الفقيرة لزيادة إنتاجيتهم ودخلهم (١٧٤).

يبد أنه منذ منتصف السبعينات، ومع صعود فكر الليبرالية الجديدة والمدرسة النقدية Montarism وتغلغلها في المنظمات الاقتصادية الدولية، كان اقتصاديو

وباحثو البنك قد بدأوا في نشر عدة دراسات تدور حول حرية التجارة وعلاقتها بالنمو وللت اقتصاد تدريجياً للتحديات التي تفرضها تراكمات الديون وضرورة التكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة، وضرورة تشجيع السياسات المتجهية للتصدير بدلاً من سياسات بدائل الواردات، والتخلي عن نزعة حماية الصناعات المحلية والاعتماد على قوى السوق والمنافسة. كما زادت الأعمال التي يشرها البنك من مشكلات القطاع العام والمشروعات الحكومية والدعم وعجز الموازنة وتشوهات جهاز الامصار، وضرورة تنمية وتشجيع القطاع الخاص - المحلي والاجنبي - باعتباره قاطرة النمو. وقد ارتبطت هذه الأفكار بظهور أعمال بيللا بلانسا وأن كروجر، اللذين أصبحا أهم منظري البنك في تلك الفترة^(١٢١).

ومهما يكن من أمر، فإنه ما أن تحل مشارف الثمانينيات إلا وتجد مجموعة الدول المختلفة نفسها وقد إرثقت الي أزمات اقتصادية واجتماعية شديدة الوطأة. وكان في مقدمة هذه الأزمات، تزايد عجز موازين مدفوعاتها، وتراكم ضخم في ديونها الخارجية وتفاقم عبء خدمتها وعدم قدرتها على الوفاء بمعبء هذه الديون، هذا في الوقت الذي زادت فيه حاجتها للمزيد من الإستقانة في حين أن التجارة الائتمانية في هذه الدول بالأسواق النقدية الخارجية قد تدهورت. كما واجهت إنخفاضاً شديداً في معدلات إدخارها وإستثمارها، ومن ثم تدهوراً في معدلات نموها الاقتصادي. وضاعف من حرج الموقف تدهور أسعار الصرف لعملاتها الوطنية، وتفاقم الفلاخ لديها وزيادة طوابير البطالة .. إلى آخره. في ضوء ذلك كله كان من الطبيعي أن يزددي تراكم هذه الازمات وتفاقم آثارها في بعض الدول المختلفة التي تلجر شديد في أزمة ديونها الخارجية، وذلك على نحو ما حدث في غريف عام ١٩٨٢ حينما توقفت المكسيك والارجنتين وشيلي وغيرها عن دفع أعباء ديونها الخارجية^(١٢٢).

ومثل ذلك التاريخ سيغوري صندوق النقد الدولي وشقيقه البنك الدولي إدارة أزمة السديونية العالمية بشكل صارم للتحكم في تصرفات وموارد هؤلاء المدينين الذين تحولت ديونهم الخارجية إلى مشكلة حادة تؤرق الرأسمالية العالمية^(١٢٣). فمن الآن فصاعداً - وبخاصة بعد أن جفت مصادر الاقتراض الخارجي الحكومي والعامة - لن يعد بإمكان البلاد المدينة ذات الوضع الحرج، أن تعيد جدولة ديونها الخارجية، أو أن تحصل على قروض جديدة أو أية مساعدات اقتصادية إلا إذا رضخت للمشروطية^(١٢٤)

Conditionality الصارمة التي تفرضها برامج التثبيت التي صممها صندوق النقد الدولي بشكل معمم لكي تنطبق على أي بلد مدين مهما كانت مشكلاته وظروفه^(٢٥). وهي برامج كانت تلقى في السبعينات رفضاً شديداً من جانب الدول المدينة. وكان بإمكان هذه الدول أن تعتمد عن قبول تلك البرامج وتلجأ إلى مصادر أخرى للاقتراض، أقل تشدداً. وكانت سوق الاقتراض الدولي في السبعينات تتيح إضفاء هذه الدول بما تعالجه من موارد حينما كانت هناك خطة في السبيلة الدولية. وهي إمدادات كانت تسمح لهذه الدول بتحويل عجز حساباتها الجارية ودفع أعباء ديونها الخارجية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، أنه حتى في الدول المدينة التي اضطرت تحت ضغوط أزماتها الاقتصادية والاجتماعية الرضوخ لبرامج التثبيت، وكانت أشبه بحقول تجارب لوصفات الصندوق، سرعان ما تبين لها في السبعينات، أن تعالج تلك البرامج خطورة في الحريات الاقتصادية والاجتماعية السياسية. كما أن الاغداد «المعلنة» لتلك البرامج لم تتحقق. فلا التضخم بالداخل قد كبح (بل زاد إشعالاً)، ولا سعر الصرف، رغم تخفيضه عدة مرات ونسب كبيرة، قد إستقر، ولا العجز في ميزان المدفوعات قد هبط، ومن ثم لم يضعف ميلها للاستغانة، ولا القطار الخاص (المحلي والأجنبي) الذي أعطيت له الكثير من الضمانات والمزايا ويبحث له بعض وحدات القطاع العام، قد إستطاع أن ينمى الاقتصاد المحلي، بل إستغل الأزمة وزاح ببرامجه أرباحه من خلال مشروعات خفمية وترعية مرتبطة بالتعامل الخارجي، بل ويهرب ثرواته ومخدراته للخارج. وأعلنت الاحتياجات الأساسية للمواطنين (بسبب ضغط معدلات الاستثمار وضغط الاتفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية) وزادت مطالباتهم، وتفاقت حيلاتهم اليومية وزادت شقاء على شقاء تحت إنفاق التضخم وانخفاض دخلهم الحقيقي^(٢٦). ومن هنا كانت مظاهرات الخبز الشهيرة واهور القواطين الاستثنائية الممنوعة للحريات وحقوق الإنسان.

وعلى أية حال؛ فإنه في ضوء تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشبخت عنها برامج التثبيت (أو الاستقرار) للصندوق في عقد السبعينات، وفي ضوء قصر مدتها الزمنية (من ١٢ إلى ١٨ شهر) وعدم كفايتها لاجراء التفريجات المطلوبة التي يراها الصندوق لعلاج اختلال موازين المدفوعات وحل أزمة الدين، فضلاً عما تعرضت له تلك البرامج من انتقادات عنيفة وحادة من جانب حكومات البلاد

لضخامة مثل عبارة «الأنشطة ذات الأهمية الاستراتيجية» أو الأعمال التجارية الصغيرة. وببعض قبول كل الاستثمارات المتعلقة بالأنشطة غير المدرجة في القوائم دون محصنها ودون حاجة إلى اعتمادها ...» (١٩٤).

جدول (٣ - ٧)

هيكل مشروطية قروض التكيف الهيكلي التي منحها البنك الدولي

لبعض الدول المتخلفة خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٠

(% من إجمالي الشروط حسب المذيع الاقتصادي تقريبا)

كل الدول	دول نامية أخرى	الدول ذات الصلة بالديمقراطية والتجارة	دول أفريقيا جنوب الصحراء	مجال المشروطية
٢	صفر	٧	٤	سعر الصرف
٢٨	٢٥	٣٣	٢٥	التجارة
١١	١٥	١١	٨	المالية
١٠	١٠	٩	١٢	الموازنة والإنتاج العام
١٦	١٢	١٧	١٩	المشروعات العامة
١١	١٣	١٣	٤	السياسة النقدية
٣	٢	٢	٧	الصناعة
٩	١٥	٣	٢	الطاقة
١١	٧	١٠	١٧	الزراعة
٧	٢	١	٢	مسائل أخرى
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الإجمالي

Source : William A. McCleary, "The Design and Implementation of Conditionality", in V. Thomas, A. Chhibber, M. Dabrowski & J. de Melo : *Restructuring Economies in Distress*, A World Bank Publication, Oxford University Press, 1991, p.20

٢. ويجب أن تحدد بوضوح أنواع الأنشطة الاستثمارية التي ستحصل علي حوافز، ثم تقديم هذه الحوافز تلقائياً، والاعتماد على أدنى حد من المفاوضات وترك الأمور للتقدير في كل حالة ... ولن تكون الحوافز مغرية للمستثمرين إذا كان يتعين

عليهم المساومة للحصول عليها. فالمساومة مضیعة للوقت وباعثة على عدم اليقين وداعية للفساد» (١٣٥).

٧- ولا ينبغي تفصيل المستثمرين الأجانب على المستثمرين المحليين عند منح الحوافز لأن ذلك «يشجع على قيام مشاريع مشتركة تنور بشأنها الشكوك ويتم اختيار الشركاء الأجانب فيها لمجرد تأجيل المشروع للحصول على الحوافز... وينبغي في السياسة التي تتبناها الحكومات من الرجة المثالية، عدم التفرقة بين الشركات المحلية والأجنبية المتعاملة توجيهاً للمعاملة داخل البلد الواحد» (١٣٦).

٨- «ينبغي عدم اللجوء إلى أسلوب الإعفاءات الضريبية... إن هذه الشركات تفضل بشدة سراً مقفلاً وثابتاً من الضرائب يتيح لها إعداد خطط مالية طويلة الأجل، على إعفاءات ضريبة تعقبها أسعار ضريبة عالية، ولا يمكن التيقن منها» (١٣٧).

٩- «ينبغي السماح دون قيود بأن تحول للمخارج الأرباح ورؤوس الأموال والإتاوات والأتعاب ومنكرحات سداد القروض الدولية. ذلك أن المستثمرين يأتون برؤوس أموالهم إلى الأسواق الناشئة للحصول على الربح ويجب أن يطمئنتوا إلى أنهم سيعتكون من أخذ عائداً لهم إلى بلادهم» (١٣٨).

١٠- «ينبغي عدم وضع قيود على حصول المستثمرين الأجانب على العملة الأجنبية إذ يجب أن تكون الحكومات مستعدة لتحويل العملة وفقاً للأسعار السائدة. ذلك أن تقييد الحصول على العملة الأجنبية سوف يخلق عزيمة المستثمرين الأجانب وخاصة المستثمرين الذين يريدون بيع منتجات في المجال المحلي» (١٣٩).

١١- «لا ينبغي بذل جهود باهظة للتكاليف لترويج الاستثمار، مثل إرسال بعثات إلى الخارج، أو نشر إعلانات على النطاق الدولي، التي أن يصبح متاح الاستثمار في الوطن موثبات» (١٤٠).

١٢- «ينبغي إنشاء وكالة لترويج الاستثمار تكون لها روابط وثيقة مع القطاع الخاص المحلي وأن تركز جهودها على مساعدة المستثمرين لا أن تقوم بلخص حالانهم.

وقد تكون أفضل وسيلة لذلك هي إقامة هيئة شبه حكومية تتألف من مجلس إداري مستقل من القطاعين العام والخاص»^(٤١١).

ولم يكتفِ البنك الدولي بإنشاء هذه الإدارة التي يمتحور عملها في إملاء معجوعة من «البيانات» التي تكفل حقوق الملكية للاستثمارات الأجنبية دون أن يشار في ذلك إلى أي بند يكتفل حماية حقوق البلدان المستضيفة لتلك الاستثمارات، وإنما أنشأ أيضاً في أبريل عام ١٩٨٨ «الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار» لتأمين الاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية (أي السياسية) وتوفر خدمات ترويجية واستشارية لمساعدة الاعضاء، وفي خلق مناخ استثماري جذاب^(٤١٢). وتقوم هذه المؤسسة بحماية المستثمرين وتمطيتهم ضد أربعة مخاطر أساسية، هي^(٤١٣):

١. حمايتهم من الخسائر الناتجة عن عدم القدرة على تذييل الصلات المحلية التي تزد أجنبي لتحويله إلى خارج البلد المضيف.

٢. الحماية من الخسائر المترتبة على الإجراءات التي قد تتخذها الحكومة المضيفة والتي قد ونقل، أو تلفي، ملكية الاستثمار المؤمن عليه. أو السيطرة عليه أو الحق فيه.

٣. الحماية من الخسائر التي قد تنجم عن «أزمة أعمال عسكرية أو إضطرابات أهلية تدمر الأصول المادية للمشروع أو تلحق الضرر بها أو تتدخل في عملياتها» .. مثل أحداث الثورة والتمرد والانتقال والتفريب والأرهاب.

٤. الحماية من الخسائر التي تنجم عن «عدم إستقامة المستثمر الحصول على حكم أو قرار تحكم، و/أو تنفيذه ضد بلد مضيف، يكون قد تنصل من عقد استثماري أو أغل به».

الأهداف الجوهرية للبييرالية التكيف :

هكذا رأينا، كيف تبلورت من تقرير لسير بيرسون وبرامج التشويث والتكيف الهيكلي ومنظمات صمان وتشجيع الاستثمار، ما يمكن أن يعتبر بلورة واضحة لأول مشروع أممي ، محدد وواضح المعالم ، لرؤى المال الدولي. وأهمية هذا المشروع تنبع

من صيغاته العامة ودقة رؤاء ووضوحها في كل الأمور التي تربط علاقة المركز بالصحيط وفي عمومته المتعلقة التي لا تميز بين دولة وأخرى. فهو لا يفوق، مثلاً، عند تطبيقه بين بلد كالسودان أو زائير أو بنجلاديش، وبين بلاد شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق. وأصبح جوهر المأزق الذي تواجهه الدول التي رضخت لهذا المشروع، هو أن قضايا صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، واختيار طريق نموها الاقتصادي والاجتماعي لم تعد يدها، بعد أن وضعت إقتصاداتها تحت ما يشبه والإدارة المركزية الخارجية. فعملية صنع القرار الاقتصادي والسياسات الاجتماعية قد انتقلت من مستراها المحلي الوطني إلى المستوى الدولي، أي مستوى المنظمات الدولية ومائتي القروض والمستثمرين الأجانب.

علي أننا إذا تأملنا بعين في الأصول الفكرية والمبادئ الجوهرية التي إرتكزت عليها الليبرالية التكيف، انطلاقاً من وثائقها الأساسية سالفة الذكر، فإنه من الممكن إستخلاص أربعة أهداف رئيسية لها، تصب جميعها في خدمة رأس المال الدولي في سعيه الدؤوب نحو زيادة متوسط معدل الربح في البلاد التي خضعت لتلك الليبرالية. وهذه الأهداف هي :

١. خلق جيش إحتياطي متزايد من البطالة في بلاد العالم الثالث لضمان خفض معدلات الاجور الحقيقية وتوليف عنصر العمل الرخيص أمام الشركات متعددة الجنسية.

٢. إضعاف قوة الدولة وتدخلها في إدارة النظام الاقتصادي وإعتمادها كلية من آليات السوق ليهيئ أمام رؤوس الأموال الأجنبية أن تتعامل مع هذه البلاد من موقع قوي، بعد أن توافرت لديها كافة الامتيازات وال ضمانات التي لا يتمتع بها أصلاً في بلادها الأم.

٣. إجهاد بلاد العالم الثالث على فتح أبواب التجارة الخارجية على مصراعها، وبالثبات تجارة الاستيراد، لكي تتمكن البلاد الرأسمالية الصناعية من زيادة تصديرها إلى أسواق هذه البلاد، مهما كان تأثير ذلك على تدمير طاقاتها الانتاجية المحلية.

٤. توفير رصيد كافٍ من العملات الأجنبية التي تلزم لتحويل تحويلات أرباح ودخول الشركات متعددة الجنسيات التي ستعتمد على هذه البلاد (خاصة إذا كانت ستنتج للسوق المحلي) ولكي تتمكن هذه البلاد من تحويل قاتورة وارداتها (بعد فتح الباب على مصراعيه للاستيراد) فضلاً عن تمكين الدولة من دفع أعباء ديونها الخارجية (بعد إنتهاء فترة إعادة جدولتها).

٥. ترسم ليبرالية التكيف لتوفير هذا الرصيد طريقين أساسيين. أولهما هو تحويل بتيان الألتاج المحلي نحو التصدير، ولأنيهما أن يسعى البنك المركزي لتكوين أكبر قدر ممكن من الألتايطات التقدية وتثبيت سعر الصرف (بعد تخليصه) إلى مستوى يقبل به الناتون والمنظمات الدولية^(١٤٢).

أما الأنظمة الستادة في بلاد العالم الثالث فقراهن (أو هكذا يرحي خطابها الإعلامي) على أن قبلها لهذا المشروع الأمي سوف يمكنها من إجراء الإصلاحات الاقتصادية التي تعالج إحتلالاتها الهيكلية وإنها سوف تتمكن من إستقبال الاستثمارات الأجنبية الخاصة - كبديل للانقراض الخارجي - وإن تلك الاستثمارات ستؤدي إلى التصنيع ونقل التكنولوجيا وزيادة الأنتاج المحلي وعلاج مشكلاتها الاجتماعية (البطالة وانخفاض مستوى المعيشة) في ضوء المزاي التسمية التي تملكها هذه البلاد، وفي مقدمتها عنصر العمل الرخيص.

نحن هنا إذاً - ولنعين مختلفين، رؤية المنظمات الدولية والناطين والمستثمرين الأجانب الذين يستهدفون من وراء هذا المشروع زيادة متوسط معدل الربح في هذه البلاد في صر - ما توصلوا إليه من تغييرات وسياسات محكمة يتعين على هذه البلاد الإمتثال لها - رؤية الأنظمة التي تبنت المشروع وتروج أجهزة دمايتها على أنها تعلق عليه آمالاً كبيرة في التصنيع والتحديث وعلاج مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية.

ومهما يكن من أمر؛ فإنه من اللائق للفر، أن هذا المشروع الأمي للتكيف الهيكلية قد تمت صياغته على هذا النحو المحكم في الوقت الذي كانت فيه أزمة المديرية الخارجية لبلاد العالم الثالث قد إنقبرت في بداية الثمانينات وتعرض رأس المال الدولي لمخاطر شديدة، حيثما توقعت المكسيك وشيلي والارجنتين (وغيرهم) عن دفع أعباء ديونهم الخارجية. فتمت ذلك الوقت أدركت دوائر رأس المال الدولي، أنه

لا يمكن، من الآن فصاعداً، تكرار ما حدث في عقد السبعينات حينما أدبرت أزمة المدفوعات الدولية من خلال نقل الموارد من بلاد الفائز إلى بلاد المصير عبر أسواق النقد الدولية دون مراعاة لفترة البلاد المقترصة على المداود. فقد كانت نتيجة ذلك ظهور أزمة مديونية ضخمة غير قابلة للسداد من هنا يتعين ابتكار آليات جديدة للمساعدة المالية، يكون قلبها المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ويتم عبرها، وبمساعدهتها، نقل رؤوس الأموال الفائضة من المراكز الرأسمالية الصناعية إلى بلاد العجز لتتحرك إلى أصول إنتاجية، أي إلى مشروعات استثمارية مريحة داخل بلاد العجز. وإن يتحقق ذلك إلا إذا أمكن (عبر برامج التثبيت والتكيف الهيكلي) نهضة القطاع الاستثماري المناسب لصالح المستثمرين الأجانب وطبقت بلاد العجز سياسات لبرالية متطرفة، يتسنى من خلالها استثمار ما عسى أن يكون في هذه البلاد من مرابا نسبية^{١٤٤}. أما الديون المتراكمة، فمن الممكن إعادة جدولتها بعضها وتعديل بعضها الآخر إلى أصول إنتاجية، أي الاستيلاء على ما تملكه الدولة المدينة من مصانع ومؤسسات لقاء شطب بعض الديون.

وهكذا يبدو، أن لبرالية التكيف التي تطبقها الآن مجموعة كبيرة من البلاد النامية المدينة تحت ضغط واضح من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تصب في النهاية في هدفين رئيسيين هما:

١. إدماج البلاد المدينة في تقسيم العمل الدولي الجديد.
٢. نزوح الملكية العامة لصالح النائين.

واليك الآن تفصيل ذلك.

١. إدماج البلاد المدينة في تقسيم العمل الدولي الجديد: ^(١٤٥)

هناك الآن معالم جديدة يمكن وصلها في مجال تقسيم العمل الدولي^(١٤٦). وهي معالم ظهرت كثيراً من المعاهيم النظرية المألوفة. ويجري لأن التطوير لها في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، حلقاً لما كانت تلعب إليه المراجع المتداولة في ونظرية التجارة الدولية^(١٤٧).

كانت النظرية التقليدية في تقسيم العمل الدولي التي قامت على أساس المزاي

النسبية تنحصر في تقسيم تخصص الدول المتقدمة في إنتاج السلع الصناعية وتخصص الدول النامية في إنتاج المواد الخام. وكان التحليل يرمح مبني على أساس نظرية للتبادل موضوعها إنتاج السلع وتداولها من أمة إلى أخرى. أي أن الافتراض الأساسي هو تجارة السلع وتداولها بين الأمم. بيد أنه مع تزايد التدويل، لم يعد من الممكن قبول هذا الافتراض. فالسلعة الواحدة يتم تميزتها مراحل إنتاجها في دول مختلفة، وقد تجمع في دولة (أو دول) ثانية، وتسوق في دولة (أو دول) ثالثة. السلعة الواحدة إذن يشترك في إنتاجها أمة مختلفة بقدر ما أسهمت فيها عوامل الإنتاج لهذه البلدان. ليس هناك الآن مبرة نسبية واحدة لبلد ما أسهمت كلية في إنتاج السلعة، بل نحن لزاماً مزاجاً نسبية مختلفة لبلدان متعددة لإنتاج سلعة واحدة. وليس هناك تخصص (أو تقسيم للعمل) كامل لبلد ما في إنتاج السلعة، بل تخصصات (أو تقسيمات) مختلفة للعمل لبلدان متعددة لإنتاج نفس السلعة. وفي ضوء ذلك يمكن الحديث إذن عن تكامل إنتاجي عبر قومي.

إن كريستيان بالوا محق تماماً حينما يقول في هذا السياق : «فقرساً على سبيل المثال للتبادل أبنا محطة نووية بعقل الإلكتروني أو مصنع بتروكيمائيات. فالتناصر التي تدخل في تكوين هذه المحطة تأتي من شتى أرجاء المعمورة ليس هناك إذن تبادل سلع وإنما عناصر تدخل في تركيب سلعة. تحقق قيمتها على المستوى الدولي. أي إننا إزاء عمليات إنتاج قيم نووية وتداولها على صعيد دولي»^(١٤٨).

وليس يخفى أن هذا التقسيم الجديد للعمل الدولي، والذي يبدو أننا نعيش الآن مراحل الأولى، إنما يتم من خلال التطور الكمي الذي وصلت إليه الآن قوة الشركات متعددة الجنسيات. فهو تقسيم تقوده هذه الشركات ليمهد تجلده علاقة المركز بالمحيط. إنه تقسيم ينطلق من داخل هذه الشركات^(١٤٩).

بهذا المعنى كتب ستيفان هابسر يقول : «من أجل فهم تقسيم العمل الدولي لا يمكن من الآن فصاعداً إرجاع مخطط التقسيم إلى موضح الصناعة ضد الزراعة، بل إرجاعها إلى مستويات العمل في داخل المؤسسة. إن التقسيم الرئيسي في المؤسسة هو بين رأس المال والعمل، بين الإدارة وأعمال الإنتاج، بين الدماغ واليدين»^(١٥٠).

على أن التدويل المتزايد الذي يحقق الآن على أساس التقسيم داخل الشركات

متعددة الجنسيات لا يجرى فصله عن الثورة العلمية والتكنولوجية التي ترافق هذا التبدل وتؤثر فيه كما يؤثر التبدل عليها. فنحن الآن يمكن أن نتحدث عن ثورة صناعية ثالثة (أو موجة ثالثة) مقابل الثورة الصناعية الأولى (التي قامت علي إكتشاف البخار والقحم وإزدهرت فيها صناعات التسيج والحديد والنقل...) والثورة الصناعية الثانية (التي قامت علي إكتشاف الكهرباء، والنفط، وزدهرت فيها صناعة السيارات والطائرات والسلع الاستهلاكية المعمرة). فالثورة الصناعية الثالثة (التي تقوم علي استخدام القوة والإلكترونيات والمعلومات والهندسة الوراثية) تمشي بأن مجالات تحقيق الربح (ومن ثم التراكم) في الفترة القادمة ستكون من خلال طرح نوعيات جديدة تماما من السلع غير المألوفة حاليها. وستحتاج هذه المرحلة لإعادة تعهد علاقة المركز بالمحيط، مما ينعكس بالضرورة علي أشكال التخصص وتقسيم العمل الدولي.

ويبدو أن لقط الانتاج الرأسمالي العالمي سوف يغطي للبلاء النامية عن الصناعات التقليدية للثورة الصناعية الأولى (صناعة المنسوجات والصناعات المعدنية) وبعض صناعات القوة الصناعية الثابتة (لجميع السيارات والسلع الكهربائية مع التصنيع الهامشي لبعض أجزائها) من دون أن يعرض مصالحه للخطر^{١٤١}. وهي الصناعات التي تتميز بكثافة عنصر العمل فيها، وتلويثها للبيئة. ويبدو أن هذا هو الذي دفع فزاد مرسى في كتابه الأخير للقول، بأن هناك الآن اتجاهات نحو إعادة نشر الصناعة جنوبا مشيرا في ذلك الي تجارب البلاد حديثة التصنيع (كوريا الجنوبية، تايران، هونغ كونج، سنغافورة، البرازيل...) وهو اتجاه - كما يقول - يبرق بين اتجاه الصناعة غير الحيوية للزوج من الشمال وطموحات البلاد النامية للتصنيع والجمع بين مرأيا أحلال الواردات وتنمية الصادرات^{١٤٢}. ونضيف، «وهكذا تتحول البلاد النامية من جيوب استخرابية الي جيوب للتجميع الصناعي الأولي والهامشي»^{١٤٣}.

علي انه في الوقت الذي يتم فيه نقل بعض الصناعات جنوبا، إلا أن الشمال الرأسمالي يحرص علي أن يمسك بيده بجمل مفاتيح عملية إعادة انتاج في صعيها العالمي كالتصنيع والتكنولوجيا والتسويق... بما فيها مسألة التحكم في العلماء، وهي الامر الهام في عملية إعادة انتاج قوة العمل. وقد مكنته ثورة الهندسة

الوراثية من تحقيق ذلك. ففي الوقت الذي تنهت فيه أوضاع الفلأء والزراعة بالأطراف (العوامل كثيرة لا مجال للتعرض لها هنا) تقوم البلاد الصناعية، وعند فترة، بأعادة نشر الزراعة شمالاً (تعبير فزاد مرسى) وعلى النحو الذي يمكنها من احتلال فائض غلاتي ضخم واحتكار تسويقه، على أن يستمر الجنوب في إنتاج المواد الخام الزراعية المعدة للتصدير. وهكذا يمكننا أن نلمح معالم تقسيم عمل دولي جديد داخل القطاع الزراعي، بحيث يصبح الشمال هو المنتج والمصدر الرئيسي للأغذية (القمح، الحبوب، اللحوم، الألبان ومنتجاتها...)، على أن يستمر تخصص الجنوب في إنتاج محاصيل التصدير من خامات وغذاء (القطن، المحاصيل الزيتية، التراكه، النباتات الطبية...) لكي تصدر إلى كبرى مصانع إنتاج الفلأء في الشمال ليعاد تصديرها بأسعار احتكارية للجنوب المنخفض^(١٤). وسواء تعلق الأمر بما يصدره الجنوب أو يستورده من مواد زراعية (خامات ومواد غذائية) أو منتجات مسجونة، فإن الشركات الاحتكارية دولية النشاط تتحكم في التجارة الدولية لهذه السلع، إذ تتحكم بضعة شركات في التهمة الكبرى من التجارة العالمية للمواد الأولية.

ولئن كانت البلاد الرأسمالية الصناعية سوف تتغلب للجنوب من بعض الصناعات إلا أن ذلك لن ينهي أهمية استمرار بعض دول الجنوب في إنتاج وتصدير المواد الخام الرئيسية التي مارالت تعطل عليها البلاد الصناعية. ويأتي في مقدمة ذلك، النفط والغاز والكروم والألمنيوم والنيكل والنحاس والزنك والتصدير والكرهات... إلى آخره. ولهذا تستمر بعض مشروعات رأس المال الأجنبي في الاستثمار لإنتاج هذه المواد التي توجد في بلاد الجنوب، خاصة وأن التقديرات الإحصائية تشير إلى تعاظم اعتماد البلاد الرأسمالية الصناعية على بلاد الجنوب في توفير جانب كبير من احتياجاتها لهذه المواد (انظر الجدول رقم ٣ - ٣). حقاً، إن ثورة إحلال المواد التي تنطوي عليها الموجة الثالثة وحركة التقدم العلمي والتقني الهائلة، قد تكن المراكز الصناعية من تحقيق مواد خام بديلة أو مستعبدة، محل مكان هذه المواد، لكن يبدو أن ذلك مازال بعيداً، على الأقل في الاقترق المنظور أو الأجل المتوسط.

ونعود الآن إلى ملأمع تقسيم العمل الدولي المحدث في مجال الصناعة وتخصصها : ما مصلحة المركز (عبر نشاط شركاته متعددة الجنسيات) في السماح بنقل وتركيز بعض عمليات الإنتاج في دول المحيط؟ هل هي رغبة المركز في تسمية المحيط

جدول رقم (٣ - ٤)

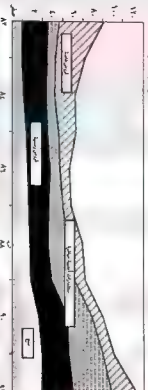
تجربة الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة للمصادر التصنيعية الخارجية
للاطلاع الرئيسية من المواد الأولية المعدنية (الاستيراد بـ ٪)

البلدان	دول السوق الأجنبية المشاركة	الولايات المتحدة الأمريكية			المادة
		عام ٢٠٠٠ توقعات	معدل السياسات	بنائية الخصومات	
١٠٠	٩٨	١٠٠	٤٠	٨	النفط
٩٩	٥٩	٩٧	٢٧	٦	خدمات الحديد
٨٩	٩٩	١٠٠	٩٨	٧٧	معدن
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩١	١٠٠	كروم
١٠٠	١٠٠	٨٩	٧٢	٩٩	نيكل
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٦	٧٢	كوبالت
١٠٠	١٠٠	٩٧	٦٨	٨٠	فولاذ
١٠٠	٩٠	٩٨	٨٧	٧٦	ألومنيوم
٨٣	٩٩	٥٦	٦	٢٥	فضة
٧٠	٧٠	٦٧	٣٦	٥٩	رصاص
٦٠	٦٠	٨٤	٥٩	٢٧	زنك
٩٩	٩٩	١٠٠	٨٥	١٠٠	قصدير
١٠٠	١٠٠	-	-	-	خدمات اللوجستيات

المصدر: مؤلف جماعي - أزمة المواد الأولية في الرأسمالية المعاصرة، ترجمة هسان اسحق، مؤسسة دار الكتاب الحديث، بيروت، مكتبة دار ميلتون، دمشق، ١٩٨٣، ص ٩٨.

شكل رقم ٢٧ - ١
الامتدادات الصناعية الموزعة الجغرافية القوية التنافسية التي تغطيها إحصائيات
البيئة الدولية

٧٤-٧٥ مئزر الجغرافية مملوكة القويارات



Source: World Bank, *World Debt Tables 1992/93*, External Finance for Developing Countries, Vol. Washington D.C., 1993, p. 163.

إن المشكلة الرئيسية لهذا النقل الصناعي وهذا التقسيم الدولي الجديد للعمل، هي أن رأس المال الأجنبي، ممثلاً في فروع الشركات متعددة الجنسيات يحاول، كما يقول نژاد مرسي أن: يستفيد من المزايا النسبية للبلد النامي، بقوة عمله الرخيص، وخاماته الطبيعية، وظلالته، وموقعه الجغرافي لإنتاج منتجات صناعية معدة للتصدير في الغالب إلى السوق العالمية، وهي صناعة عابرة تستورد أغلب عناصر إنتاجها لتعيد تصديرها بعد إدخال قدر من التصنيع عليها. وقد يتم التصدير إلى المشروعات الأم في البلدان الرأسمالية نفسها. في كل هذه الحالات تقوم صناعة تتوطن في البلد النامي. وقد تساهم في تنمية الناتج الصناعي وتطوير العمالة الصناعية فيه. غير أن مصير هذا التصنيع يظل رهناً بالمراكز الصناعية، بسيطرة المشروعات الدولية على الإنتاج والتكنولوجيا والتمويل. وهي مشروعات تتحرك طبقاً لميحتها الدولية ومن لم يقرر مصير فروعها بعيداً عن الظروف المحلية^(٤٨).

ولنأخذ هنا حالة المكسيك لنعرف ما إذا كان نقل فروع الشركات متعددة الجنسيات إليها قد خلق لها أرضاً أفضل لتطويرها الاقتصادي والاجتماعي ووضعها على بداية تطور رأسمالي مستقل. إذ من المعروف أن المكسيك، منذ منتصف العقد السادس من هذا القرن، قد نجحت إيجابياً لنشاط هذه الشركات، حيث قامت بإنشاء عدد كبير من المناطق الحرة تحت البرنامج المعروف بمصطلح الماكويلاдора - Maquila andota Program وتزودت مزايا كثيرة للشركات الأجنبية التي تفتح لها فروعاً في هذه المناطق (الإعفاء الجمركي لوراداتها، عدم تحمل تكاليف تلوث البيئة، عدم الخضوع للقوانين المكسيكية وضغوط نقابات العمال) سيما تصدير منتجاتها للخارج^(٤٩). وهذه المزايا تعززت أكثر بعد عام ١٩٨٥ حينما قامت المكسيك بتقليد برنامج للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. حيث أصبحت سياساتها الاقتصادية الكليّة أكثر ليبرالية وانفتاحاً على الخارج. وقد ارتفع عدد الفروع لهذه الشركات في المناطق الحرة من ١٢ فرعاً في عام ١٩٦٥ إلى ١٢٠ فرعاً في عام ١٩٨٨^(٥٠). وهي فروع تابعة لكبري الشركات الأمريكية واليابانية والألمانية. وهي مجرد محطات للتجميع الصناعي. حيث يتم تصنيع الأجزاء المعقدة والهامّة من السلعة في بلد الشركة الرئيسي، ثم شحن هذه الأجزاء إلى المكسيك لإعداد تجميعها وتغليفها وتعبئتها وإعادة شحنها للخارج، إما للبلد الأم أو للأسواق الأخرى.

والعمليات الصناعية التي تجري في المناطق الحرة يتلقب عليها كثافة عنصر العمل. وتعد المكسيك من أكثر الدول المصنعة حديثا انخفاضاً في أجور عمالها. فهي ، على خلاف الدول المصنعة حديثا في جنوب آسيا؛ تنضم بانخفاض شديد في معدلات أجور عمالها الصناعيين، وهو انخفاض تعزز بشكل واضح بعد عام ١٩٨٣، بحيث أصبح أجر العامل المكسيكي لا يصل الي ٥٪ من أجر العامل الأمريكي في نفس المهنة ونفس الانتاجية (انظر الجدول رقم ٣ - ٤). وهو الامر الذي كان حاسما للشركات الأمريكية والاسبانية واليابانية بفتح فروع لها في مناطق الماكويلاдора^(١٦١). وقد زاد تواجد هذه الشركات على نحو واضح في النصف الثاني من الثمانينات حينما قبلت المكسيك مبدأ مبادلة الدين بأصول مكسيكية وسعر حصص يصل الي ٥٪ من القيمة الاسمية لديون المكسيك، الامر الذي سكن المستثمرين الاجانب من شراء كثير من الاصول داخل مناطق الماكويلاдора (الراعي ، ميانى ، تجهيزات ١٠٠). وخلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩ استطاع المستثمرون الاجانب ان يحولوا مائتمته (٣١ مليار دولار من ديون المكسيك الي اصول يملكها الاجانب بالمكسيك^(١٦٢).

ومعها يمكن من أمر، فقد اشارت تجربة النقل الصناعي الذي تم علي ايدي الشركات متعددة الجنسيات في المكسيك، ان استراتيجية التسبة الموجهة للتصدير والمعتمدة علي رؤوس الاموال الاجنبية وآليات السوق (وهي الاستراتيجية الرابحة الآن) أنها لم تعط نتائج ايجابية، بل عمقت من مشكلات التخطف والتهمية، ولم تصل مثلا الي النتائج التي وصلت اليها كوريا الجنوبية^(١٦٣).

لتجربة كوريا الجنوبية المعتمدة علي رؤوس الاموال الاجنبية والانتاج من أجل التصدير بدأت مع تجربة المكسيك في منتصف السبعينات (حينما أثرت المكسيك برنامج الماكويلاдора). لكن ما أبعد الفرق بين حصاد تلك التجربة وتجربة المكسيك. فقد استطاعت كوريا الجنوبية من خلال هذه التجربة أن تحقق نتائج ضخمة في مجال تغيير بنيتها الانتاجية وزيادة معدلات نموها الاقتصادي، وزيادة صادراتها المصنعة وتنمية قواها البشرية والارتفاع بمستوي انماجتها، وأن تفلت من مصيدة الدين الخارجي. ويعود ذلك الي طبيعة الدور الحيوي الذي لعبته الدولة في هذه التجربة. وقد تمثل ذلك في الحواجز الجبركية المرتفعة التي وفرتها الدولة لصناعاتها الرابدة لاعطائها فرصة السام والاشراف الذي باشرته علي نشاط الشركات متعددة الجنسيات

والذي من خلاله ضمنت أن تقوم هذه الشركات بنقل التكنولوجيا للأغني الكورية، وفي الدعم الذي تقدمته الحكومة للصناعات الكورية الأساسية .. إلى آخره. لما تجرته السايبرلانديرا، فلا يوجد بينها وبين التجربة الكورية أية تشابه لهما يتعلق بدور الدولة^(٦١).

جدول رقم (٣ - ٤)

متوسط الأجور الصناعية في بعض الدول المصنعة الحديثة

وبعض الدول الرأسمالية الصناعية خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٦

(معدل أجر الساعة بالدولار)

الدولة	١٩٨٦	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
هولاند كونايج	١٢٥٥	١٢٦٧	١٢٥٢	١٢٦٨	١٢٨٧
كوريا الجنوبية	١٢١٧	١٢٢٥	١٢٣٦	١٢٤٦	١٢٥٥
تايلاند	١٢٣٥	١٢٤٠	١٢٤٦	١٢٥٥	١٢٧٧
لبنان	١٢٨٠	١٢٨٦	١٢٩٣	١٢٩٨	١٣٠٥
المكسيك	١٢٣٦	١٢٤٩	١٢٥٦	١٢٥٨	١٢٦٠
اليابان	١٢١٨	١٢٢٠	١٢٢٥	١٢٣٥	١٢٤٠
الولايات المتحدة	١٢٢٩	١٢٣٢	١٢٣٤	١٢٣٧	١٢٣٩

(*) غير معاداة

Source: P.Mirowski and S.Helper, Masquiladanta: Mexico's Tiger by the Tail, in: Challenge, May/June, 1989, p.26.

حقاً، لقد دافع كثير من الاقتصاديين عن هذا النمط الانفتاحي الذي يجري فيه إعادة تقسيم العمل بين المراكز والمحيط من خلال الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات. على أساس أن نشاط هذه الشركات سوف يؤدي إلى زيادة موارد البلد من النقد الاجنبي، وتشجيع للايدي العاملة، وتسريع عمليات التصنيع، وللتأثير ايجابيا على سائر القطاعات الاخرى. وهي امور في اشد الاحتياج اليها مجموعة الدول النامية.

على أننا اذا عدنا إلى تجربة المكسيك فسوف نلاحظ هزال تلك النتائج. ففيما

يتعلق بالنقد الاجنبي منجد أنه طبقاً للدراسات المنشورة^(٦٥) إنه ابتداءً من عام ١٩٨٤ أصبحت مناطق الماكويلادورا ثاني أكبر مصدر النقد الاجنبي بالمكسيك بعد حصيلة النفط. ومع ذلك منجد أنه في عام ١٩٨٦ قدر البنك الدولي حصيلة موارد المكسيك من هذه المناطق بحوالي ١٧ مليار دولار (بينما بلغت حصيلة تصدير النفط ٦٣ مليار) وهو مبلغ لا يكفي لدفع عشر ما تحتاج اليه المكسيك لمواجهة الاعباء السنوية لديونها الخارجية (بلغت هذه الاعباء ١٤ مليار دولار في عام ١٩٨٦)^(٦٦).

أما فيما يتعلق بخلق فرص التوظيف، فإن تجربة الماكويلادورا تشير الى انه في عقد الثمانينات ساهمت فروع الشركات الاجنبية العاملة في المناطق الحرة في خلق وظائف للعمالة المحلية بتدريج عندها فيما بين ٥٠ - ٦٠ ألف وظيفة جديدة، وهي ما تمثل اقل من ٧٪ من ٩٠٠ ألف وظيفة مطلوبة سنوياً (حسب تقدير البنك الدولي) لكي لا يزيد معدل البطالة السائد في المكسيك عن ٢٠٪ (مستواه الحالي)^(٦٧).

كما أن علاقات التشابه الانشائي لمناطق الماكويلادورا مع سائر قطاعات الاقتصاد المكسيكي ضعيفة للغاية. إذ لا تزيد نسبة مساهمة المورد من المكسيكيين عن ٢٪ من المكونات الصناعية التي تدخل هذه المناطق، الامر الذي يدل على ضعف علاقات التشابه الامامية والخلفية بين تلك المناطق وسائر القطاعات الاخرى. كما أنه نظراً لأن عمليات التصنيع داخل المناطق الحرة لا تخرج عن كونها مجرد تجميع لاجزاء السلعة، فلم يتم نقل حقيقي للتكنولوجيا عبر نشاط الشركات الاجنبية العاملة في تلك المناطق، وهو أمر أشار اليه الرئيس المكسيكي كارلوس ساليناس دي كورتاري^(٦٨).

٢- نزوح الملكية العامة لصالح الخاص :

يمثل الهجوم على القطاع العام والعمل على إضعافه وتصفيته محوراً ارتكازياً في كافة برامج التثبيت والتكيف الهيكلي. وقد حرصت أدبيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أن تروج لفكره أساسية، فحواها، أن أزمة الدين الخارجية التي وقعت فيها البلاد النامية المدينه إنما تعود الى التوسع الذي حدث في القطاع العام وما أدى اليه ذلك من إستثمارات عامة ضخمة تفوق المقدرة الفعلية للاذخار المحلي.

مما إخطر الدولة أن تستكمل ثروة الموارد بالجزء إلى الافتراض الخارجي في الوقت الذي لم تسهم فيه مشروعات القطاع العام في زيادة موارد البلاد من العملات الصعبة اللازمة لسداد القروض.

وهنا نسارع إلى التنبيه، بأن التحليل العلمي قد أثبت أنه من الخطأ الحجم أن نرتكز إلى عامل وحيد داخلي لكي نفسر هذه الأزمة. فآزمة الديون الخارجية تعود - كما أشرنا مراراً في دراستنا السابقة^(١٩٩) - ، ومشاطرتها في ذلك عدد كبير من الباحثين، إلى مصورة من العوامل المركبة والمعقدة، بعضها خارجي (مثل أزمة نظام النقد الدولي، الكساد العالمي، زيادة أسعار الفائدة العالمية، نزعة الحماية، تدهور شروط التبادل التجاري... إلى آخره) وبعضها داخلي (زيادة الميل للاستيراد وصعف معدلات الادخار المحلي، وأخطاء السياسات الاقتصادية الكلية التي سارت عليها الانظمة الحاكمة في هذه البلاد... إلى آخره). من هنا، فإن محاولة إرجاع تلك الأزمة إلى عامل وحيد (لحي رأي الصنوق والبنك هو نمو القطاع الخاص) هي محدودة، من المؤكد، فيها نصف شديد للأمر، وسطحية بالغة في التحليل. ويبدو هذا النصف وتلك السطحية إذا ما نظرنا - على سبيل المثال - إلى أزمة ديون أمريكا اللاتينية التي تمثل ديونها ما يزيد عن ثلث مجموع الديون المستحقة على بلاد العالم الثالث، إذ من المعلوم جيداً، أن الشطر الأعظم من ديون هذه الدول، لا تتمثل في الدين التي عقدتها الحكومات أو القطاع العام، بل في الدين الضخمة التي تروط فيها القطاع الخاص، واضطرت الحكومات أن تضمنها وتتحمل نتائجها الوخيمة، وهو الأمر الذي أصبح معروفاً في ادبيات الديون تحت مصطلح «تشرية التزامات القطاع الخاص» - Socializing Private Sector External Liabilities، أي تحميل المجتمع كله عبء هذه الديون^(٢٠٠). إن جوهر المسألة يكمن، أساساً، في أن الصنوق والبنك، بحكم السلفية الاقتصادية التي يرتكبان إليها (المدرسة النيوكلاسيكية) يعتقد الملكية العامة وتعمل الدولة في النشاط الاقتصادي. وتلك قضية نزاع فكري واجتماعي صخنة لن نخوض فيها الآن.

ومهما يكن من أمر، فإن قضية نزاع الملكية العامة^(٢٠١) Privatization أي نقل ملكية القطاع العام والمشروعات الحكومية إلى القطاع الخاص اجعلت، وما تزال، مكانة أساسية في برامج التنمية والتكيف الهيكلي. بل يمكن القول، إنها تمثل الآن

جوهري جهوده صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تعاملهما مع البلاد النامية الحديثة. وهذا لا يمتثلان فيها أبداً وأصبحت ضمن مشروعية إعطاء القروض منهما بل وضمن شروط إصدار المندولة. ولحق، أنه حينما طرحت هذه القضية في بادئ الامر، في أدبيات هاتين المؤسساتين وفي الصحافة الرسمية، كان الحديث يدور حول بيع الشركات العامة التي لمحق خسائر تتحملها الدولة ولا أمل في إصلاحها. كما كانت الإشارة الي هذا الموضوع تحصر في الأنشطة الصغيرة والتجارة التي إنخرط فيها القطاع العام (مثل مشروعات بيع الأغذية، وصيد الأسماك وتربية الدواجن، ومعالجة العجزة ..) ولحق الخطاب الاعلامي في النهاية أن يوحي بأنه لا ضرر من تنازل الحكومات عن مثل هذه المشروعات وربحها للقطاع الخاص، فهي لا تقبل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي أصول القطاع العام. ثم سرعان ما تبين، في مرحلة لاحقة، أن المسألة لا تقتصر علي مثل هذه المشروعات الصغيرة والخسرة، بل المسألة امتدت الي تصفية كل وحدات القطاع العام. الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، الخسرة منها والناجحة. وطرحت المسألة علي أنها في صميم عملية الإصلاح الاقتصادي، علي أساس أنها ستحرر الحكومات من عبء إدارة وتشغيل هذه المشروعات لكي تنصرف لما هو أهم من ذلك، وأن نقل ملكية هذه المشروعات سيحصل علي زيادة كفاءة تشغيلها علي أسس اقتصادية. كما أن هذا النقل فيه توسيع لقاعدة الملكية بين صفوف الشعب (الذي تعيش أغلبية علي حد الكفاف) وبالتالي للمواطنين في القطاع العام (الذين لا يملكون أية فائض). وحتى يتم ذلك يتعين علي الحكومات في هذه البلاد أن تتخذ إجراءات «سياسية صعبة»، وربما تطلب الامر تغيير دساتير البلاد.

وأخيراً، إتضحت الأمور حينما تبين، أن طرح نزح الملكية العامة لصالح القطاع الخاص ذات علاقة وثيقة بأزمة المديونية الخارجية. إذ طرحت دوائر رأس المال الدولي فكرة إمكانية علاج أزمة المديونية، أو شطر مهم منها، لو قبلت البلاد المدين مقايضة ديونته الخارجية بما تملكه الحكومة من أصول إنتاجية Debt For Equity Swaps. أي نقل ملكية بعض المشروعات العامة لصالح الفاتحين مقابل شطب بعض الديون. وقد قلنا في دراسة سابقة لنا، أن هذا الاتياد الذي يبرز في دوائر رأس المال الدولي يؤسس نظريته الي مشكلة الديون في هذه البلاد علي أنها مشكلة إفلاس Insolvency (عدم القدرة علي السداد) وليس علي أنها مشكلة نقص في السيولة Illiquidity. وكما يحدث في حالة إفلاس المشروعات الاقتصادية الخاصة، يقسم

الدائنين بتصفية المؤسسة من خلال المجهز علي أصولها وموجوداتها وتباج وناء للدوين المستحقة لهم ، فإن عدداً من المؤسسات المالية والتقديرة الدائنة للبلاد المدينة لا تفتح الآن من تصفية موقف (أو جزء من موقف) دائنتها لتلك البلاد من خلال السماح للدوين للدائنين بأن يحول أصول ديته (من شكله المالي) الي قللك أصول ومساهمات عينية في البلد المدين^(١٧٢).

وقد حرص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بإعتبارها يفلان، في التحليل النهائي، مصالح الدائنين وأصحاب رؤوس الأموال علي الترويج بشدة لمبادلة الدين بأصول القطاع العام علي اعتبار أن تلك المبادلة في صالح الدائنين لأنها متفوي الي تحويل الدين المشكوك في تحصيلها الي أصول إنتاجية تدر عوائد مستمرة، خاصة بعد أن يمكن الدائن / المستثمر من مراوطة حقوق ملكيته لهذه الأصول وجعلها ذات عائد مجز ينفق سعر الفائدة العالمي. ولهذا حرصت هاتان المؤسساتان علي أن تدخل لطفية نقل ملكية المشروعات العامة الي القطاع الخاص ضمن آليات وأجراءات برامج التثبيت والتكيف الهيكلي

ولكن .. ما هو بالصبط جوهر الفكرة وكيف تتم في الواقع العملي ؟

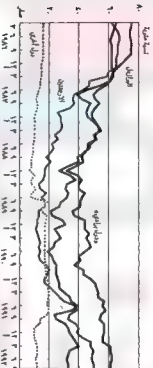
إنها ببساطة شديدة تتخلص في أن عملية مقايضة الدين بعملك أسهم أو أصول إنتاجية لبعض مشروعات القطاع العام تبدأ حينما يرد بنك أجبي برأجه صعوبات في استرداد ديته المستحق علي بلد ما ، يبيع ذلك الدين بسعر خضم مفر الي مستثمر ما ويقوم البنك بعرض هذا الدين للبيع في السوق الثانوي للدوين Secondary Market (أنظر أمثلة لأسعار ديون بعض البلاد للمدينة^(١٧٣) في هذا السوق في الجدول رقم ٣ - وهكذا الشكل رقم ٣ - ٢) وهنا يدخل أحد المستثمرين، فرداً كان أم مؤسسة مالية أو شركة، لكي يشتري هذا الدين، إذا ما توافر قبول البلد المدين الأصلي لمبدأ مبادلة ديوله بملكية بعض أصول القطاع العام. وحينما يحصل البنك (الدائن الأصلي) علي السحر يهرج عنته من الدائرة (أو العلاقة) ليصبح هذا المستثمر هو الدائن الجديد للبلاد. ثم يتقدم هذا المستثمر للبلد المدين ويطلب تحويل الدين الذي اشتراه من البنك الي عطفه محلية بسعر خضم محدد، الحكومة، ثم يستخدم حصيلة ما توافر له بالعملية لمحلية في شراء بعض المشروعات العامة للعرضة للبيع في البورصة داخل البلد المدين.

جدول رقم (٣ - ٥)
أسعار الذهب المصاع في السوق الثانوي ومعدل سرعة تغيرها
خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨

الدولة	الأسعار المرحلة في ١٩٨٦/١١/٣	الأسعار المرحلة في ١٩٨٨/٩/٦	نسبة التغير الأسعار /
البحرين	٦٤	٧٦	٥٩ -
بنما	٥	١١	١٧٠ -
البرازيل	٩٥	٥٤٥	٥٠ -
كندا	٧٥	٦٠	١٠ -
كولومبيا	٥٥	٦٥	١٧ -
كوستاريكا	٥٢	١١	٧٩ -
كوت ديفوار	٧٤	٧٨	٩١ -
الكويت	٤٥	٢٠	٥٦ -
الكاميرون	٦٥	٧٢	٩ -
قطر	٤٠	٢٢	٤٤ -
السعودية	٤٥	٧٩	١٢ -
السليمان	٦٠	٥٦	١٤ -
السودان	٦٥	٥٦	٧٨ -
نيكاراغوا	٤	٢	٥٠ -
نيجيريا	٥٥	٥٥	٥٩ -
بنما	٧٢	٧٤	٦٧ -
بنما	١٦	٦	٦٨ -
البنين	٥٧	٢٧	٦ -
بوليفيا	٥٢	٤٢	٢١ -
رومانيا	٩٢	٢٥	٧ -
السلفادور	٧٠	٤٠	٤٢ -
السيلان	١٠	٢	٥٠ -
تركيا	٩٥	٩٥	١ -
أوروغواي	٧٥	٦٠	٥ -
الفلبين	٧٩	٢٥	٣٠ -
بنما	٥٥	٥٥	٤٦ -
زائير	٧٥	١٦	٧٤ -

Source: I Hussein and LDewan, *Dealing with the Debt Crisis*, A World Bank Symposium, Washington, D.C, 1989, p.130.

شكل رقم (٣ - ٢)
تطور أسعار الدين العالمية في السوق الثانوي لبعض الدول النامية

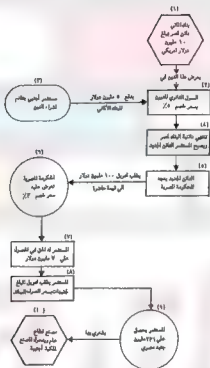


(٣) ديفيد براون، كوينز، كولومبيا، ١٩٩٥. (٤) كينيث، كولومبيا، ١٩٩٥.
(٥) إريك ألكسندر، كولومبيا، ١٩٩٥. (٦) إريك ألكسندر، كولومبيا، ١٩٩٥.
نيكاراغوا، هند، بوليفيا، المكسيك.

Source: World Bank World Debt Tables 1992/93, op.cit., p.111

وأيضاً لهذه الفائدة الجهنمية التي تنتهي بتحويل الدين المالي المستحق علي البلد الي سيطرة الاجتي علي أصول الدولة الانتاجية، سوف نستعين بالمشال الافتراضي التالي .

افترض ان بنكاً ألمانيا كان دائن لمصر بمبلغ ١٠ مليون دولار أمريكي. واقترض أيضاً ان مصر واجهتها متاعب اقتصادية حالت دون تمكثها من الرضا بهذا الدين (وغيره من الديون) فطلبت إعادة جنولة ديونها في إطار نادي باريس ونادي لندن بيد أن هذا البنك - نظراً لاعتبارات خاصة به - يريد أن ينهي مشكلة هذا الدين المستحق علي مصر فيقوم بعرضه للبيع في سوق لندن الثانوي للديون بسعر خصم ٥٠ / ٥ اي انه مستعد ان يتنازل عن هذا الدين لصالح من يقوم بدفع مبلغ ٥٠ مليون دولار امريكي فقط له. فإذا افترضنا أن شخصاً ما - أو شركة إستثمارية، أو أية جهة أخرى، قامت بشراء هذا الدين ودفعت للبنك الألماني ما طلبه من سعر، هنا يقوم البنك بشطب هذا الدين من دفاتره ويعتبره منتهياً. أما المشتري، فإنه يصبح هو الدائن الجديد لمصر، بدلاً من البنك. وسيكون دائناً لمصر بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، أي بمبلغ الدين الأصلي. ويعلم هذا المشتري أن مصر قد عقدت مع صندوق النقد الدولي وأبنك الدولي برنامجاً للتثبيت والتكيف الهيكلي. وأنها قد قبلت مبدأ مهادلة ديونها الخارجية بملكية أسهم وأصول القطاع الخاص المصري للبيع في البورصة المصرية. عندئذ يتوجه هذا المشتري الي الحكومة المصرية ويطلب منها تحويل مبلغ المائة مليون دولار الي قيمة حاضرة Present Value ويقبل سعر الخصم الذي تحدده الحكومة المصرية للحصول علي هذه القيمة. فإذا افترضنا ان سعر الخصم هو ٣ / ١، فنعني ذلك أن هذا المستثمر يحق له ان يحصل علي ٧٠ مليون دولار أمريكي. ثم يطلب المستثمر من الحكومة المصرية تحويل هذه القيمة الي جنيهات مصرية بسعر الصرف السائد بين الدولار والجنيه. فإذا كان سعر الصرف مساوي ١ واحد دولار = ٣٣٣ جنيه مصري، فنعني ذلك أن يحصل المشتري علي مبلغ مقداره ٢٣١ مليون جنيه مصري، يقوم باستخدامه في شراء أسهم أو أصول بعض مشروعات القطاع العام المروضة للبيع في بورصة الأوراق المالية المصرية (انتظر خطوات هذه العمليات في الرسم التوضيحي رقم (٣ - ٣) مع مراعاة تفصيل أرقام هذه العمليات). وبذلك تكون ملكية العملة للمشروع الذي اشترى (أو شارك في ملكيته) هذا المستثمر قد نُزعت لصالح ذاك المستثمر. وبذلك تكون مصر قد تخلصت من هذا الدين المالي



المؤقت الذي كان لصالح البنك الألماني ليتحول بعد ذلك إلى دين مؤبد (لأن المشروع أصبح ملكية أجنبية).

ويعتقد خبراء الصندوق والبنك، أن تحويل الدين إلى أصول ومساهمات في ملكية القطاع العام سوف تليد جميع الأطراف : الدائن الأصلي، والمستثمر، والهاد المدين. فالبانك المائن، ولو أنه قد خسر بيع دينه المستحق على البنك المدين، لأنه باعته بسعر أقل من قيمته الحقيقية، إلا أنه في جميع الأحوال استرد بعضاً من دينه الذي كان مشكوكاً في تحصيله، وبذلك ستمكن البنوك التجارية من تحسين محافظ أوراقها المالية ومركزها المالي وتقليل درجة اتكاسلها وتعرضها Exposure، كما أن المستثمر الذي اشترى الدين وحوله في النهاية إلى ملكية اسهم أو أصول قد حقق بالقطع مكاسب وإلا ما كان له أن يقدم على هذه العملية. أما البنك المدين، فيرى خبراء، الصندوق والبنك، أنه سوف يستفيد لأنه سيجلب الاستثمارات الأجنبية، وسيتمكن بهذه الوسيلة من خفض ديونه الخارجية دون أن يخطر للوفاء بها بالعملة الأجنبية، ومن ثم سيجني احتياطياته النقدية. كما أن تسوية الدين الخارجي بهذا الشكل ستؤدي إلى خفض معدل خدمة الدين Debt Service Ratio مما يحسن في النهاية من عجز ميزان مدفوعاته^(١٧٤).

وهنا لنا وقفة، والثبات فيما يساق من مزاعم حول ما سوف تستفيد به البلاد المدينة حينما يترج منها قطاعها العام وباع لصالح الدائنين^(١٧٥).

١. ليس صحيحاً على الإطلاق أن عملية استبدال الدين الخارجي بأصول القطاع العام ستؤدي إلى استثمار جديد، أي خلق طاقة إنتاجية جديدة. فكل ما في الأمر، هو أن تلك العملية قد أدت إلى تفجير شكل الملكية لأصول قائمة بالفعل، من ملكية وطنية عامة إلى ملكية أجنبية، وستؤدي، من ثم، إلى زيادة رصيد ما يملكه الأجانب من مشروعات داخل البلد.

٢. إن تحويل الدين الخارجي إلى ملكية أجنبية لأصول القطاع العام، ولو أنه سيخلف من العجز بميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا أنه سيقاوم من هذا العجز في الأجل المتوسط والطويل حينما يقوم المستثمرون الأجانب (الذين تملكوا القطاع العام) بتحويل ارباعهم ودخولهم إلى الخارج. وقد يكون حجم التحويل هائلاً أكبر من

حجم مدفوعات الانكساف والقوائد على الدين المستعجلة. وهنا يتعرض مهران المدفوعات مرة أخرى لصعوط جديدة، تؤدي الي زيادة المبل للاستدانة الخارجية.

٣. اذا كان حجم الدين الخارجي كبيراً وتزايدت عملية تحويل الدين الي مبالغيات في ملكية القطاع العام، وإذا كانت مدفوعات القطاع العام ضخمة وتغطي أنشطة متعددة، فإن ذلك سيتوي من احتمال عودة سيطرة رأس المال الاجنبي على الحكم وعلى مقدرات البلاد، حيث سيصبح للمستثمرين الاجانب مصالح حيوية داخل البلد المدين

٤. سوف تخسر حكومات البلاد المدينة حجم الموارد التي كانت تستأديها من مدفوعات القطاع العام (إذا كانت تدف فوائض اقتصادية) وبذلك سيؤاد عجز الموازنة العامة للدولة. وفي ضوء سياسة التضخف التي يوصي بها برنامج العقوبات والتخفيف الهيكلي في مجال خفض عجز الموازنة والتضخف على الاتقاق العام، فإن الدولة ستضطر الي خفض ما كانت تنفقه على الاستثمار العام وعلى الخدمات الاجتماعية الضرورية (التعليم، الصحة، المرافق العامة، الخدمات الاجتماعية الي أخرى).

٥. اذا كان حجم الدين الخارجي كبيراً، وقبضت الدولة مبدأ تحويل الدين الي أصول، فإن ذلك سيؤدي، غير استبدال الدين بالنقد المحلي، الي زيادة عرض النقود، ومن ثم تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية واشغال التضخم (١٩٦).

٦. إذا أهيل القطاع الخاص المحلي على شراء الدين الخارجية لبلده واستبدالها بملكية أصول القطاع العام، فإن ذلك سيؤدي الي انفجار الطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف، مما يخفض من القيمة الخارجية للعملة الوطنية. وعندما يدخل القطاع الخاص ساحة هذه اللعبة فقد يرد ان يشتري أصول القطاع العام بمفرده، (وهذا نادر جداً) أو للمشاركة في ملكيتها مع الاجانب.

٧. لو نظرنا بعين الي عملية استبدال الدين الخارجي بأصول القطاع العام لسوف نجد أنها لم تخفص، في حقيقة الأمر، من الدين الخارجية للبلد، فالمشروعات الوطنية التي تحولت الي ملكية أجنبية أصبحت تثقل التزاماً خارجياً External

Liabilities يربط علي البلد إلتزامات تجاه المستثمرين الاجانب (احترام حقوق الملكية، وحق التصرف فيها، وحق تحويل الارباح والدخول للخارج، الي آخره.

٨. ان المستثمرين الاجانب الذين تملكوا أصول القطاع العام سيحصلون (وهذا أمر طبيعي) للحصول بشقي السهل لرفع متوسط معدل الربح الذي تغله هذه الأصول (عالي الأكل بما يزيد عن متوسط سعر الفائدة العالمي) وذلك من خلال السعي للحصول علي امتيازات خاصة، مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية، وزيادة اسعار منتجاتهم، وخفض العمالة الموظفة بتخريج شطر مهم منها، وزيادة درجة استغلال عنصر العمل وتحويلهم من القوانين المحلية التي تحمي حقوق العمال.

٩. ان ليدول مبدأ تحويل الدين لأصول انتفجية، سوف يحرم البلد المدين من فرصة اسقاط الدين (أو جزء منها) في وقت تزايد فيه القبول العالمي بفكرة الاسقاط باعتبارها حلاً راديكالياً لازمة المديونية العالمية.

في ضوء ذلك، كنا ومازلنا، من أشد المعارضين لسياسة إستبدال الدين بأصول، نظراً لمعظم المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنجم عنها. وكم كتبنا عنها مراراً في السنوات السابقة لنحذر من الأخذ بها. والآن يقول بشأنها ضجيج ضارب وشطاب اعلامي زائف يروج له في كافة الدول المدينة، سواء في العالم الثالث أو في دول شرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق^(١٧٧).

علي أن التقاريء الحقيق سوف يتساءل الآن بهساطة شديدة : ولماذا يقبل البلد المدين بأن تُتزع منه ملكيته العامة عبر هذه الآلية الجهنمية، اذا كان بإمكانه ان يستعيد بنفسه من شراء ديته Buy-Back من السوق الشاري بالخصم الميسري المعروض به الدين، حتي لو اضطر ان يقرض أو يسحب من احتياطياته النقدية، لانه في هذه الحالة سوف يحقق مكاسب رأسمالية Capital Gains عندما يسوي ديته بنصف قيمته معللاً ١ لكن - وبالفحشة - ان صندوق النقد الدولي يشجع عادة ان يقوم بشراء ديونه الخارجية (وإن كان ذلك لم يمنع من وجود حالات كثيرة حدث فيها ان تمكنت بعض البلاد المدينة من إعادة شراء ديونها الخارجية بخضم كبير).

ومهما يكن من أمر، فإنه علي الرغم من التلميحات المتواضعة لنشاط السوق

جدول رقم (٣ - ٦)

تطور عمليات تحويل دين البلاد النامية عبر السوق الفاتوى
خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨

مليون دولار

الدولة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
عمليات تحويل الدين					
الأرجنتين	٣٦	٤٦٩	-	٣٥	١٣٣
البرازيل	٧٣١	٥٣٧	١٧٦	١٨٠٠	٨٦٤٣
بوليفيا	-	-	-	١	٣٤٩
شيلي	١١	٣٦٣	٩٨٧	١٩٨٣	٢٩٠
كولومبيا	-	-	٧	١٤٦	١٧
إكوادور	-	-	-	١٣٥	٢٥٨
هندوراس	-	-	-	٦	١١
جاميكا	-	-	-	٣	١٠٠
المكسيك	-	٧٦٩	١٠٧٣	٣٨٠٤	١١٧
نيجر	-	-	-	-	١٥
الفلبين	-	-	١٥	٢٦٦	٤٣٨
أوروغواي	-	-	-	-	٩٥
فنزويلا	-	-	-	-	١٣٠
برمودا	-	-	-	-	٥
السودان	-	-	-	-	١
زambia	-	-	-	-	٣
الإجمالي*	٧٧٣	٢٠٨٨	٢٢٠٨	٨٦١٧	٢١١١
مبادلة الدين**	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٧٠٠٠	١٢٠٠٠	٤١٧٨٤

(*) تشمل مبادلة الدين بأسرلة، والمبادلة بالدين المماثلة وعمليات تحويل الدين إلى سندات، وشراء الدين والعمليات الأخرى. والرقم لا يتضمن عمليات المبادلة التي تحدث بين البنوك.
(**) تشمل كل عمليات المبادلة، بما فيها العمليات بين البنوك.

Source: Harry Huisinga, op.cit. p. 131.

القانوني للدين في بداية الثمانينيات وانحصارها على بعض أشكال الدين المستحقة لمصادر خاصة (البنوك التجارية دولية النشاط وقروض تمهيلات الموردين ...) إلا أن المتأمل في حركة نشاط هذا السوق في السنوات الأخيرة سوف يلحظ مدى القفزة الكبيرة التي حدثت في هذا النشاط. ومن عجب، أن هذه القفزة قد حدثت بالرغم من القصور المستمر في أسعار الدين السجاسة (انظر مرة أخرى لأرقام الجدول ٣ - ٤). ما يائنا إذاً علناً، أنه على حين بلغت قيمة الدين المحولة (الي مخفلف الاشكال) في هذا السوق ٢ مليار دولار في عام ١٩٨٤، إلا أن هذه القيمة ظلت في حركة نمو مستمر حتى وصلت الي ٤٢ مليار دولار في عام ١٩٨٨ (٧٨) (آخر بيانات توافرت لنا). انظر الجدول رقم (٣ - ٦).

وقد لاحظنا، أن زيادة تحول الدين إلى مصاحبات في ملكية الأصول قد تزايدت على نحو واضح في البلاد المدينة التي التزمت بتطبيق برامج صارمة للقسيب والتكيف الهيكلي فقد اتت هذه البرامج، في ضوء ماوفرته من امتيازات وضمانات لرأس المال الأجنبي ومادات اليه من إضعااف للقوة الدولة وعارسته من إطار ليبرالي فوضري .. اثبات للعقد من المستثمرين أن يشتروا حكره الدين بالأسعار البهضة التي عرّضت بها في السوق الثاني وإن يتمكنوا من تحولها إلى مصاحبات صينة في ملكية أصول القطاع العام. وهذا ما تشير اليه، على سبيل المثال، أرقام الجدول رقم (٣ - ٧) الذي يرضح كيف تكثر نسب هامة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من طريق تحول الدين إلى أصول إنتاجية قائمة بالعمل في حالة الأرجنتين والبرازيل وفيلي والمكسيك والفلبين، وهي الدول التي ألغيت تنفيذ برامج صارمة لتثبيت والتكيف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

هل تحقق دعوى برامج التكيف في الأجل الطويل؟

هكذا تمت صياغة المشروع الأممي لشروط توسع الرأسمالية في الأطراف. وهو المشروع الذي يستهدف في تصورتنا تكوين المراكز الرأسمالية الصناعية من خلق آليات جديدة لتكوين ونقل مخاض قيسة تاريخي جديد من بلاد الاطراف الي تلك المراكز للخضوف من التناقضات التي ولدتها مرحلة الليبرالية المتطرفة في هذه المراكز. وقد رأينا، أن هذا المشروع يعطي مزايا وضمانات ضخمة لرؤوس الأموال الأجنبية الخاصة التي ستعتمد في بلاد الاطراف. كما أن هذا المشروع يعد البلاد

جدول رقم (٣ - ٧)
الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تكونت من خلال تحويل الدين
الى أصول انتاجية في عدد من البلاد المختلفة
خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩

البيانات بـ %

الدولة	إجمالي تحويلات الاستثمارات الاجنبية المباشرة (١)	الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تحولت من خلال تحويل الدين الى أصول (٢)	نسبة (١) : (٢)
الاردن	٣٦٤٦	٧٢٦	٢٠
البرازيل	٧٦٨٧	٤٥٢٩	٥٩
شيلي	٣٩٤٧	٣٦٦٠	٨٠
المكسيك	١٠٠٩٨	٣٠٥٧	٣٠
الفلبين	٧٢٠٦	٤٧٣	٢١

Source : U.N. World Investment Report 1991, The Trend in Foreign direct investment, United Nations Centre on Transnational Corporations, New York 1991, P.27

النامية المدينة في خطابه الاعلامي، بأن الثورل به، سوا. عبر ما يهدف اليه من إعادة
دمج هذه البلاد في تقسيم العمل الدولي الجديد أو عبر الاستيلاء على أصول القطاع
العام، بعدها بالقضاء على اختلالاتها الاقتصادية واعطاء دفعة قوية لنموها وأنه
سيمكنها من استقبال الاستثمارات الاجنبية واستعادة قدرتها في التعامل مع أسواق
رأس المال الدولية.

ولكن ما أبعد هذه الزعماء عن الحقيقة

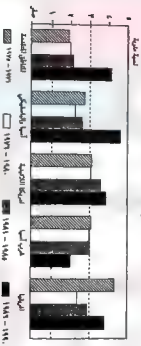
فالبلاء التي إنساقق رؤا، تطويق روضنة التثبيت والتكيف الهيكلي تعرضت لكثير
من المصائب والازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالتائج المحلي بأخذ في
التدهور، والهطالة تعاقم، والأجور الحقيقية تهوي للخصيخ، ومستوى معيشة العمال

والفلاحين والطبقة المتوسطة بتعطيل وتخفيض الواردات الناجم عن الحاجة لاستخدام النقد الاجنبي الشحيح لخدمة الدين بزيادة التي تضخم شديد، والضغط على الاتفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية (التعليم، الصحة، الصناعات الاجتماعية، الدعم السلمي...) يضر بقوة بالتنمية البشرية، والتخفيض الشديد في الاستثمارات العامة يؤثر بشكل سلبي على تراكم رأس المال. حتى في القطاع الخاص. نظراً للعلاقة الوثيقة بين الاستثمار الحكومي في البنية الأساسية والاستثمار الخاص. وليست هذه الالتزامات والمصاعب، وما ولدته من ضغوط واضطرابات اجتماعية وسياسية قاسرة على بلد معين أو مجموعة محددة من الدول النامية، بل كانت قاسماً مشتركاً في كل تجارب التثبيت والتكيف الهيكلي.

ورغم الحصاد المر لهذه التجارب، إلا ان خبراء الصندوق والبنك يشيرون الى انه على الرغم من هذه المصاعب والالتزامات، إلا أن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي قد حققت نجاحها إذا ما نظرنا الى ما أنجزته من خفض في عجز الموازنة العامة للدولة، ومن تحقيق فائض في الميزان التجاري، ومن زيادة في حجم الاحتياطيات النقدية التي أصبحت تملكها هذه الدول. وفي حقل أمور صحيحة تحققت بالفعل، وكان من المتصور ان تنخفض من حزمة السياسات التي انطوت عليها هذه البرامج. فالتخفيض المجز في الموازنة العامة للدولة كان لابد وأن يحدث في ضوء التخفيض الشديد الذي حدث في الانفاق العام. أما تأثير هذا التخليص على المشغورات الاقتصادية والاجتماعية فهي مسائل لا يدخلها الصندوق والبنك ضمن الاعتبار^(٣٩). وتحقيق الفائض في الميزان التجاري قد نجم أساساً عن التخفيض الشديد الذي حدث في الواردات الضرورية وليس عن طريق زيادة الصادرات، فالفائض هنا إنعكاس للتكمشاش الداخلي. بذلك انه تحقق رغم التدهور الذي حدث في نمو الناتج المحلي الاجمالي - انظر الجدول (٣ - أ). وزيادة الاحتياطيات الدولية قد نجمت من خفض خطط الاستثمار والاستيراد^(٤٠) وسعي البنوك المركزية لشراء العملات الاجنبية من سوق الصرف الاجنبي رغم الارتفاع الباهظ لنفقة الفرصة البديلة لتكوين هذه الاحتياطيات^(٤١) في بلاد يشع فيها هذا الصرف.

ولمة مقولة لا يحل خبراء الصندوق والبنك من ترددها بكثرة في هذا الخصوص، وهي انه «لا يوجد إصلاح بلا ثمن» وأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كانت

شكل رقم (٦ - ٤)
نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في
مناطق العالم المختلفة للفترة ١٩٧١ - ١٩٨٩

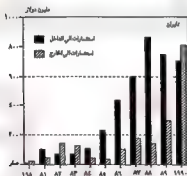
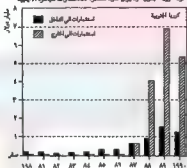


Source: United Nations, World Investment Report 1992, p.60

التحليل الأخير، على متوسط معدل الربح المتوقع الذي يمكن أن يحققه رأس المال الأجنبي بالمقارنة مع هذا المتوسط في صعيده العالمي، فضلاً عن ظروف الأمان والاستقرار ومدى توافرها في البلد. ولهذا، فالبلاد التي يتوفر فيها هذا الارتفاع لمتوسط معدل الربح وتلك الظروف، هي المرشحة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية، حتى ولو لم تكن قد قامت بتطبيق هذه البرامج. وعلى أية حال، لو أننا إطلالة سريعة على حركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة التي إنشأت للبلاد النامية خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ نسوف نلاحظ أن نصيب هذه البلاد منها، عموماً، كان هزلاً، ولم يتجاوز ١٧ / حيث إتجهت معظمها إلى البلاد الرأسمالية الصناعية (٨٣ /) - انظر الجدول رقم (٣ - ٩). والأمر اللافت للنظر في الإحصاءات المنشورة، أن بعضاً من الدول النامية بدأت تدخل ساحة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي كمصدر لرأس المال (حالة كوريا الجنوبية وتايلاند) حيث أصبح مقدار ما تنصرفه من استثمارات مباشرة يزيد عما تستقبله منها - انظر الشكل رقم (٣ - ٥). كما نلاحظ أيضاً أن توزيع الاستثمارات الأجنبية على البلاد النامية كان متفاوتاً، فالشطر الأكبر من هذه الاستثمارات اتجه لدول جنوب شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية (٦٢ /) من إجمالي ما تلقى إلى البلاد النامية) في حين كان نصيب دول أفريقيا جنوب الصحراء وداقاً (١١ /) رغم برامج التشجيع والتكيف الهيكلي التي طبقت في هذه البلاد في الثمانينات (انظر للمقارنة الأشكال رقم ٣ - ٦ و ٣ - ٧ و ٣ - ٨ التي توضح مدى الفرق بين تدفق تلك الاستثمارات في كل من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجموعة دول شرق آسيا والباسفيكي ومجموعة الدول الأفريقية شبه الصحراوية) وقد لمر خبراء البنك الدولي صعب إنسياب هذه الاستثمارات إلى هذه البلاد من منظور «الانتظار والترقب» لما تشهده هذه الأوضاع الاجتماعية والسياسية وبيئة السياسات الكلية بعد تطبيق هذه البرامج، خاصة وأن تكاليفها الاجتماعية باهظة وقد تهدد بإنتفجارات اجتماعية وسياسية في هذه الدول. وقد عبر عن هذا التفسير كل من ليز ميرفين وأندره سواباتو (خبراء بشعبة التصحيح والنمو على نطاق الاقتصاد الكلي بالبنك الدولي) حينما ذكرا: «وما لم ينظر المستثمرون إلى برنامج التصحيح على أنه مشروع داخلياً وما لم يكونوا مقتنعين بأن الحكومة ستنفذه رغماً عما يطوي عليه من تكاليف اجتماعية، فإن إمكانية التدفد من السياسة المطبقة ستصبح عاملاً محدداً حاسماً في إستجابة الاستثمار. فبوسع الحكومات أن تقلب سياسات التصحيح رأساً على عقب، لكن المستثمرين لا يستطيعون إلغاؤه».

شكل رقم (٣ - ٥)

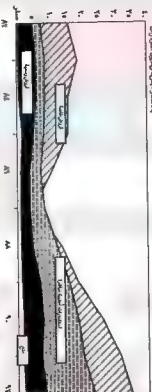
القول كوريا الجنوبية وتايوان لدول مصدرة للاستثمارات المباشرة الأجنبية



Source: U.N. World Development Report 1992, Transnational Corporations as Engines of Growth, New York, 1992, p.24.

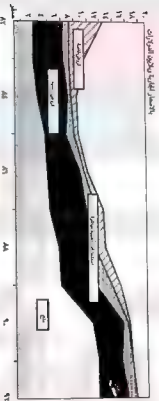
شكل رقم (٣٧ - ٧)
المدخلات المائية للمورد الخارجية للمدينة المستوردة دول حوض آسيا والباسطوكي

٢٩٠ مليار المليون مكافئة المياه زيات



Source: World Bank, World Data Tables 1992/93, op.cit, p.171.

شكل رقم ١٦ - ١٨
المنشآت المائية للريادة العراقية الممتدة لعمود
الزمن التاريخية فيه العمودية



Source: World Bank, World Data Tables, 1992/93, op.cit. p.167.

القرارات المتعلقة برأس المال الثابت. ولذا، فالأرجح أن يكون استقرار هيكل العوائز
وإمكانية التنبؤ به له من الأهمية ما يعادل مستوى العوائز على الأقل، وذلك فيما
يتعلق بالاجور والضرائب وأسعار الفائدة. عوائز السوق التي تشجع على تكوين رأس
المال لابد منها، ولكنها لا تكفي لاستثاق الاستثمار الخاص والنمو^(٨٤).

ليس المهم إذن مجرد أن يقبل البلد برنامج التكيف بشروطه وسياساته المعروفة
وما تنطوي عليه من تكاليف اجتماعية باهظة حتى يقبل رأس المال الاجنبي على
الاكتساب الي البلد، بل يجب أن يؤكد أصحاب رأس المال أنه لن يحدث تراجع عن
تلك السياسات، مما يتطلب أن يكون هناك نظام سياسي معاصر يستطيع أن يقرض
بالقوة ما يراه ضروريا لضمان ضبط العلاقات الاجتماعية في ضوء مبادئه هذه
البرامج. ومن هنا تأتي أهمية خلق تحالفات اجتماعية تستفيد من هذه البرامج وتشكل
قاعدة سلطة الدولة ويكون لها مصلحة في استمرار تنفيذ تلك البرامج. وهنا يذكر
البنك الدولي صراحة: «وما تولف نجاح تدابير التكيف على إمكان قيام اتصالات
من المستفيدين»^(٨٥). السألة إذن ليست مجرد حزمة من السياسات الاقتصادية التي
تؤثر في المتغيرات الاقتصادية، إنما الأهم من ذلك بكثير هو التأثير في العلاقات
الاجتماعية، وبالذات إبقاء مستوى الاجور منخفضا، وخلق شرائح اجتماعية تستفيد
من حزمة هذه السياسات وتعتمد عليها سلطة الدولة^(٨٦).

على أنه من الملاحظ، في ضوء غلبة الأفكار الاجتماعية المرافقة لبرامج التثبيت
والتكيف، ومائله من قوي معارضة واحتمالات كهيرة من السخط الاجتماعي
والاضطرابات الفاحشة، فإن ما يتدفق من استثمارات أجنبية الي البلاد النامية في
المراحل الأولى من تطبيق هذه البرامج، يكاد يقتصر على الاستثمارات المستغلة في
قطاع الخدمات (السباحة، الفنادق، المطاعم، البنوك الأجنبية .. الي آخره) وهي
استثمارات تتميز بضآلة رؤوس أموالها، وارتفاع معدلات الربح فيها، وسرعة دوران
- ومن ثم استرداد - رأسألها.

خاتمة :

ومهما يكن من أمر، يبدو لنا أنه في ضوء تغيير علاقات القوي النسبية الفاعلة
في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونظم شرق أوروبا، وفي ضوء إحتدام الأزمة

الاقتصادية بالبلاد الرأسمالية الغربية (تزايد معدلات البطالة، وتدهور مستوى معيشة قطاعات واسعة من العمال والفلاحين والطبقة المتوسطة، وتفاقم التباين في توزيع الدخل والثروة) وفي ضوء علاقات الصراع والتنافس بين الكتل الاقتصادية الرئيسية في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي (كتلة أوروبا الموحدة، وكتلة أمريكا وكتلة المكسيك، وكتلة جنوب شرق آسيا) ... في ضوء ذلك كله يبدو لنا أن العالم يعيش الآن وضعاً شبيهاً بذلك الوضع الذي كان عليه عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى حينما كان الصراع حاداً بين القوي الاستعمارية على إعادة تقسيم المستعمرات ومناطق النفوذ. ويبدو أن الصراع بين مراكز النظام الرأسمالي العالمي يتركز الآن حول إعادة تقسيم مناطق النفوذ والاحتواء في العالم الثالث بعد إنهيار حركة التحرر الرعطي وحول ريادة التركة التي خلفها تصدع المنظومة الاشتراكية. في هذا السياق يجب النظر إلى مشروع أسمية رأس المال (روشفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لأنه يرسم بوضوح دقيق الإطار النظري والاجرائي الذي سيمكن تلك المراكز من إعادة احتواء هذه المناطق التي كانت قد خرجت عن طوع النظام الرأسمالي العالمي إبان حركة البعد الاشتراكي والثوري في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا والعالم الثالث وإعادة تشييدها طبقاً لمنطق تراكم رأس المال بتلك المراكز^(١٧٦). إن إعادة صياغة آليات احتواء واستغلال هذه المناطق هي الأمر الذي تراهن عليه الآن رأسمالية الاحتكارات الدولية من خلال ما تنتظم اليه من خلق فائض قيمة تاريخي جديد. يمول جزئياً علاج تالفات تصدع دولة الرفاه ونظم الاشتراكية الديمقراطية بعد فشل الميبرالية الحديثة في علاج هذا التصدع وتناقضاته كما يبدو أيضاً. أن رأسمالية الاحتكارات الدولية لن تنهض في أن تستخدم القوة العسكرية لتفكيك هذا المشروع إذا ما ظهرت بوادر للتمرد أو الرفض في المناطق المتنازع عليها الآن.

وأخيراً ...

لنبي الإشارة إلى أنه إذا كانت الرأسمالية العالمية قد تسكنت من صياغة مشروعها الأممي الذي رسمته بدقة في تعاملها مع دول الجنوب وعلى البحر الذي يضمن شروط توسعها ومصالحها في المرحلة القادمة، فمن المؤكد أن هذا المشروع في ضوء التجارب المختلفة لتطبيقه وفي ضوء الأهداف الحقيقية التي يسعى إليها (التي أوضحناها فيما سبق) لن يضمن لتلك الدول تحقيق آمانيها في التحرر وتلي التنمية

وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية. وهي الأمان التي تحتاج
اليوم التي بلورة جديدة في ضوء التطورات العالمية الملحة التي حدثت في العقد
الماضي. وهذه هي بالدقة المهام الجديدة المطروحة الآن على حركة التحرر الوطني.

جدول رقم (٣ - ١٥)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

إلى البلدان النامية : الاتجاهات الإقليمية ١٩٨٠ - ١٩٨٩

الإقليم	التصنيف التوسعي
شرق آسيا والمحيط الهادي	٢٩٨١
أفريقيا جنوب الصحراء	١١١
أوروبا والبحر المتوسط	٩٦٩
شمال أفريقيا والشرق الأوسط	١٠٧٧
أمريكا اللاتينية	٤٠٧٥
جنوب آسيا	٦٨٧

المصدر : مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٢٩، العدد الأول، مارس ١٩٩٢، ص ٥٩

جدول رقم (٣ - ١٦)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في شرق آسيا والمحيط الهادي

(الوجهات الأساسية للتدفق ومصادرها للتدفق ١٩٨٠ - ١٩٨٩)

الوجهات الرئيسية للتدفق	%	المصادر الرئيسية للتدفق	%
الصين	١ و ٣٧	الولايات المتحدة	٣١,٣٣
ماليزيا	٢٤,٦٤	اليابان	٤٧,٧٧
تايلاند	١٢,٧٤	البنمكة المتحدة	٧,٦٤
الفلبين	٨,١٨	إسرائيل	٣ و ٣
كوريا الجنوبية	٨,١٧	آخرون	١٠,٣٢
البنمكة	٤,٣٧		
بنما غينيا الجديدة	٢,٨٢		
آخرون	١٠,٧		

المصدر : مجلة التمويل والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص ٥١

جدول رقم (٣ - ١٧)

نسبة متوسط التدفق السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي حسب المناطق الاقتصادية في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ %

١٩٨٧ - ١٩٨٥	١٩٨٢ - ١٩٨٠	
٣,٦٠	٢,٩٠	في الدول الرأسمالية الصناعية
١,٦٠	٢,٠٠	في الدول النامية
٥,٠٠	٢,٠٠	* أمريكا اللاتينية والكاريبي
٦,٦٠	٥,٩٠	* آسيا والباسيفيك
١,٠٠	١,٦٠	* أفريقيا

, The Triad in foreign direct 1141 World Investment Report Source: United Nations: Investment, U.N. Centre on Transnational Corporation, New York, 1991, p.8.

جدول رقم (٣ - ١٨)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا اللاتينية والكاريبي
(الوجهات الأساسية للتدفق ومصادرها للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩)

الوجهات الرئيسية للتدفق	%	المصادر الرئيسية للتدفق	%
البرازيل	٣٣,٩١	الولايات المتحدة	٤٥,٠٦
المكسيك	٣٤,٣٣	المنطقة المتحدة	١٨,٦٥
الأرجنتين	١٠,٩١	اليابان	١٨,٤٣
كولومبيا	٨,٩٣	إيطاليا	٥,٧٨
شيلي	٣,٤٦	فرنسا	٣,٧٤
جواتيمالا	٢,٠٣	ألمانيا	٨,٣٤
لبنان	١,٦٨		
ترينيداد	٢,٠٧		
أفريقيا	٣,٥١		

المصدر : مجلة التمويل والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

جدول رقم (٣ - ١٩)
أهم معالم الصورة الراعنة للإقتصاد الليبي

متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي في ١٩٨٨	١٥٦ دولار
متوسط معدل نمو دخل الفرد للفترة ١٩٦٤ - ١٩٨٨	١.٩٪
متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة ١٩٨٨ - ٨٠	٣.٨٪
متوسط معدل النمو في القطاع الزراعي للفترة ١٩٨٨ - ٨٠	٢.٢٪
متوسط معدل النمو في القطاع الصناعي للفترة ١٩٨٨ - ٨٠	١.٣٪
متوسط معدل النمو في قطاع الخدمات للفترة ١٩٨٨ - ٨٠	٠.٨٪
متوسط معدل نمو الاستهلاك الحكومي للفترة ١٩٨٨ - ٨٠	٠.٨٪
متوسط معدل نمو الاستثمار المحلي للفترة ١٩٨٨ - ٨٠	٢.٢٪
متوسط معدل النمو السنوي للصادرات للفترة ١٩٨٨ - ٨٠	٢.٨٪
متوسط معدل نمو الواردات للفترة ١٩٨٨ - ٨٠	٠.٨٪
شروط التجارة التجاري في عام ١٩٨٨ (١٩٨٠ = ١٠٠)	١٤
(الاحتياطيات الدولية في عام ١٩٧٠ = ٣٩٢ مليون دولار)	٣ مليارات دولار
الاحتياطيات الدولية في عام ١٩٨٨	١٩٦ مليارات دولار
التدين الخارجي في عام ١٩٨٨	٧.٩٪
معدل خدمة الدين في ١٩٨٨ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	١٩.١٪
معدل خدمة الدين في ١٩٨٨ كنسبة من إجمالي الصادرات	

تطور صورة الائتلاف الحكومي فيما بين ٧٧ - ١٩٨٨

١٩٧٧	١٩٨٨
٤٣.٢	٣٣.٨
١٤.٣	١٢.٠
٨.٢	٦.٣
٦.١	١٠.٨
١٣.٠ -	٠.٢ -

جميع لوائح الجدول مصدرها منشورات مختلفة من تقرير البنك الدولي

World Development Report 1990.

جدول رقم (٤ - ٧)
أهم معالم الصورة الراشدة للإقتصاد المكسيكي

١٧٦ دولار	متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٨٨	
٢٣ /	متوسط معدل في دخل الفرد للفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٨	
٥٠ /	متوسط معدل في الناتج المحلي الإجمالي للفترة ١٩٨٨ - ٨٠	
١٢ /	متوسط معدل النمو في القطاع الزراعي للفترة ١٩٨٨ - ٨٠	
٠.١٠ - /	متوسط معدل النمو في القطاع الصناعي للفترة ١٩٨٨ - ٨٠	
٧ /	متوسط معدل النمو في قطاع الخدمات للفترة ١٩٨٨ - ٨٠	
٢.٧ /	متوسط معدل في الاستهلاك الحكومي للفترة ١٩٨٨ - ٨٠	
٦.٩ - /	متوسط معدل في الاستثمار المحلي الإجمالي للفترة ١٩٨٨ - ٨٠	
٧٣.٨ /	متوسط معدل التضخم السنوي للفترة ١٩٨٨ - ٨٠	
٥٠ /	متوسط معدل النمو السنوي للصادرات للفترة ١٩٨٨ - ٨٠	
٨.٩ - /	متوسط معدل النمو السنوي للواردات للفترة ١٩٨٨ - ٨٠	
١٧	شروط التبادل التجاري في عام ١٩٨٨ (١٩٨٠ = ١)	
	(الاحتياطيات النقدية في عام ١٩٧٠ = ٧٥ مليون دولار)	
٦٣ مليار دولار	الاحتياطيات النقدية في عام ١٩٨٨	
٨.٧ /	معدل خدمة الدين في ١٩٨٨ كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	
٤٣.٥ /	معدل خدمة الدين في ١٩٨٨ كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات	
تطور صورة الائتلاف الحكومي فيما بين ٧٢ - ١٩٨٨		
١٩٨٨	١٩٧٢	
٢٧.٩	١١.٤	نسبة الائتلاف الحكومي للناتج الإجمالي
٧.٤	١٦.٤	نسبة الائتلاف الحكومي على التعليم من جملة الائتلاف الحكومي
١.١	٤.٥	نسبة الائتلاف الحكومي على الصحة من جملة الائتلاف الحكومي
٤.١	٤.٥	نسبة الائتلاف على الدفاع من جملة الائتلاف الحكومي
١ -	٢.٩ -	حجم المزايا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

جميع أرقام الجدارة مصفوفة حتمات مخططة من تقرير البنك الدولي.

World Development Report 1990.

هوامش ومراجع

- (١) انظر: فرانسوا بيرد - طه في الرسالة، ترجمة محمد حيداني، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٩٥٣، ص ١٢٢.
- (٢) دطر مؤلفنا: التهربية المصنعة، دراسة في الآثار السياسية والاجتماعية لبرامج التكيف في الدول النامية، دار سينا - القاهرة - ١٩٩٣.
- (٣) المزيد من التفاصيل راجع المصدر السابق مباشرة.
- (٤) انظر: لسكو بيرسون وآخرون - ماذا يجري في العالم الثالث، شركاء في التنمية، ترجمة إبراهيم نافع، دار المعارف، القاهرة ١٩٧١.
- (٥) للإضافة يزيد من التفاصيل من أفكار المدرسة الليبركلاسيكية، راجع مقالنا: مدرسة شيكلو وأعلام المدرسة للماضي، وهي الحلقة العاشرة من دراسات القريضة: مآزق النظام الرأسمالي، نشرت بالأهرام الاقتصادي بالمعد رقم (٢٢٧) الصادر في ٢٠ ديسمبر ١٩٨٧.
- (٦) راجع: لسكو بيرسون وآخرون - نفس المصدر، ص ١١٧.
- (٧) نفس المصدر السابق، ص ١١٨.
- (٨) نفس المصدر السابق، ص ١١٨.
- (٩) المصدر نفسه، ص ١٢٠.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ١٢١، ١٢٢.
- (١١) المصدر نفسه، ص ١٢٢، ١٢٣.
- (١٢) نفس المصدر، ص ١٢٤.

(١٣) نفس المصدر، ص ١٢٤.

(١٤) أنظر في هذه النقطة دكتور فوزى منصور - محاضرات في الملائكات الاقتصادية الدولية - دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٢، ص ٢٩٧.

(١٥) راجع في ذلك مؤلفنا - التاريخ التقليدي للتخلف .. مصدر سبق ذكره - ص ١٤١ وما بعدها.

(١٦) للاطلاع بالأطار النظري الذي يستند عليه الصندوق في كل هذه المحاور راجع :
IMF: *Theoretical Aspects of the Design of Fund-Supported Adjustment Programs*, Occasional Paper No.55, Washington D.C., September 1987.

(١٧) راجع في هذا الخصوص: رمزي ركني - نموذج التنمية الهندي بين تناقضات النمو الرأسمالي وعطورات الاستقلال الاقتصادي والاقتصاد على الذات. منشورة في كتاب : ندوة التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩، ص ٢٣١ - ٢٣٥.

(١٨) أنظر في ذلك :

Mahbub Ul Haq . Changing Emphasis of the Bank's Lending, in *Finance & Development*, IMF & WB, Vol.2, June 1978, pp.12-13.

(١٩) راجع في ذلك أهم الأعمال التي ظهرت في هذه الفترة :

H.B. Chenery, et al., *Redistribution with Growth*, Oxford University Press 1979.

(٢٠) أنظر علي سبيل للتأمل :

E.Christofferson - The Bank and Rural Poverty, in *Finance & Development*, IMF & WB. Vol.15, No.4, Dec. 1978, pp.19-22.

(٢١) راجع علي سبيل الإحاطة :

B.Belasian . A Stages' Approach to Comparative Advantage, in : L.Adciman (ed.): *Economic Growth and Resources*, Macmillan, London 1979, and see also by B. Belasian, *Structural Adjustment Policies in Developing Countries*, in: *World Development* Vol.10, No.1, 1982, Anne Kruger *Foreign Trade Regimes and Economic Development, Liberalization Attempts and Consequences*, Cambridge, Mass. 1978.

(٢٢) أتيد من التفاضيل حراء هذه الأزمة، راجع للمؤلف : أزمة القروض الدولية، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لائحة عربية، الأمانة العامة للتشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، القاهرة : دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧، ص ٧٢ وما بعدها.

(٢٣) راجع للتعقيد التي كتبها المؤلف لكتاب : التاريخ المزي للبنك الدولي . تأليف زكي المصطفى ، دار سينا - القاهرة ١٩٩٢ .

(٢٤) حول هذا الموضوع انظر : رمزي زكي : أزمة القروض الدولية . مطبعة سيق ، ذكره ، ص ١٧٩ - ٢٠٩ ، وفي المصادر الاجنبية راجع :

Tony Killick, An introduction to the IMF, in Tony Killick (ed.): *The Quest For Economic Stabilization, the IMF and the Third World*, London 1984, Sidney Dell, *Stabilisation: The Political Economy of Overkill*, in J. Williamson (ed.): *IMF Conditionality*, Institute For International Economics, Washington D.C., 1978.

(٢٥) للاطلاع النظرية برامج التعهيت من وجهة نظر صندوق النقد الدولي ، انظر : IMF *Theoretical Aspects of the design of Fund-Supported Adjustment Programs*, op.cit.

(٢٦) قارن : رمزي زكي - التاريخ النقدي للتدخل ، دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتدخل بدولة العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١١٨ التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت - أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٣٧٤ .

(٢٧) أنظر : دافيد برك وكونسانتين ميكايلوفا - النمو الجديد للبنك الدولي في البلدان النقلة بالذير - مقال مجلة التمويل والتنمية ، المجلد (٢٣) رقم (٣) سبتمبر ١٩٨٦ ، الطبعة العربية ، ص ٢٢ .

(٢٨) أنظر مثلاً : أن كروجر - الاستثمارات التجارية والصناعة في البلدان النامية ، مقال مجلة التمويل والتنمية ، المجلد (٢١) عدد (٢) يونيو ١٩٨٤ ، الطبعة العربية ، ص ٢٣ - ٢٦ .

(٢٩) راجع بيارم لاند ميلس - الاكراهات الخاصة بالتكيف الهيكلي (المرحلة الاولى) ، مقال مجلة التمويل والتنمية ، المجلد (١٩) رقم (٤) ديسمبر ١٩٨١ .

(٣٠) نفس المصدر السابق ، ص ١٧ .

(٣١) أنظر هيردبروكي هير - التحدي بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، مقال مجلة التمويل والتنمية ، المجلد (٢٣) العدد (٣) سبتمبر ١٩٨٦ ، الطبعة العربية ، ص ١٤ .

(٣٢) مصدر هذه الارقام :

William A. McCleary The Design and Implementation of Conditionality, in V. Thomas, A. Chhibber, M. Duhamel & J. de Melo , *Restructuring Economies*

in Distress, A World Bank Publication, Oxford University Press, 1991, p.197

(٢٣) أنظر في ذلك جى فريدمان . تبشير الاستثمار الاجنبي - ترصيات وتحليلات، مقالة منشورة في . التمويل والتنمية ، المجلد (٢٩) العدد (١) مارس ١٩٩٢ ، الصفحة العربية ص ٤٦ ومايلحقها .

(٢٤) نفس المصدر السابق ، ص ٤٦ و٤٧ . والتشديد من معناها .

(٢٥) نفس المصدر السابق ، ص ٤٧ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٤٧ .

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ٤٧ .

(٢٨) نفس المصدر ، ص ٤٧ .

(٢٩) نفس المصدر ، ص ٤٧ .

(٣٠) نفس المصدر ، ص ٤٧ .

(٣١) نفس المصدر ، ص ٤٧ .

(٤٢) أنظر ، ثورا والاس : الركائز الخمسة الاطراف لضمان الاستثمار تنطلق كمنها ينشاط . مقالة منشورة في مجلة التمويل والتنمية ، المجلد (٢٩) العدد (١) مارس ١٩٩٢ ، الصفحة العربية ، ص ٤٨ .

(٤٣) للإحاطة بأشكاله موضح الاحتماليات للتقدمة (السيولة الدولية) أنظر دراستنا ، الاحتماليات الدولية وأزمة الدين الخارجية ، دراسة قدمت الى اللجنة الدراسية حول وإدارة المديونية الخارجية ، التي عقدت بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت خلال الفترة ٥ - ٩ مايو ١٩٩٠ . وفيها لتناقش العوامل المحددة للطلب على الاحتماليات الدولية، ومتابيس السيولة الدولية، والتأثير العامة لآثارها على الاحتماليات.

(٤٤) أنظر في ذلك دراستنا . ونعزفهم أفضل للسياسات التصحيحية لمتنوع لتتقد الدولي في ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، منشورة في كتابنا . محنة الدين وسياسات التحرير، دار العالم الثالث ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٢٥٤ .

(٤٥) سوف نستعين في كتابة هذا الجزء - بدراسة : «التحول والتكامل على تضاريس اليزا السعيدة وتنظيم العمل الدولي» دراسة قدمت إلى إجناس خيرا - في المعهد العربي للتخطيط بالكويت خلال الفترة ١٣ - ١٤ أكتوبر ١٩٩٢ لمناقشة موضوعات التمايز للمعهد.

(٤٦) راجع في ذلك :

Horst Heininger and Lothar Meiß: "Internationaler Kapitalismus, Dietz Verlag, Berlin 1987

(٤٧) نقار لأقاري، في هذا الخصوص قائمة المراجع التالية :

Bots Balassa, "The Changing Pattern of Comparative Advantage in Manufactured Goods", in "Review of Economics and Statistics, No.61, May 1979, pp 259-266 As reproduced in "Comparative Advantage, Trade Policy and Economic Development, New York, New York University Press 1989
Michael Porter, The Competitive Advantage of Nations, Free Press, New York 1990, Paul Krugman, Rethinking International Trade, Cambridge, Massachusetts, The MIT Press 1990; John H Dunning "Multinationals, Technology and Competitiveness, Unwin Hyman, London, 1988
Takeshio Ozawa "Japan in a New Phase of Multinationalism and Industrial Upgrading Positional Integration of Trade, Growth and FDI", in "Journal of World Trade (Feb.1991) pp.43-60, and see also "Foreign Direct Investment and Economic Development, in "Transnational Corporations, A.U.N. Review, Vol., No.1, Feb.1992, pp.38-39.

(٤٨) راجع في ذلك : كريستيان بالرا - العالم الثالث ونقد الاقتصاد السياسي - مقالة منشورة في مكييم روزنسون ، جيرار شاليجان وسمير أمين وأبل لاكويست - العالم الثالث - المراجع والاماطير، ترجمة هنري ميردي ، دار الحقيقة ، بيروت - ١٩٨٠ ، ص ١٣٤ / ١٣٥ .

(٤٩) كان كارل كارتسكي من أوائل الذين أشاروا إلى أن تنظيم العمل داخل الشركة سيبري هو أيضا كتشجيع للعمل على الصعيد العالمي، وذلك مع تطور الشركة بنسب إلى الصعيد العالمي. وأشارنا لذلك مباشرة من كريستيان بالرا : الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، المرحلة الاحتكارية والامبريالية الجديدة، ترجمة صادق عبد الهادي، دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٨ ، ص ١٥٧ .

(٥٠) انص مقتبس من المصدر أدف الفكر ، ص ١٥٧

(٥١) نفس المصدر السابق ، ص ٢١٨ .

وعردة السيطرة الأجنبية، نشرت في مجلة أيموند ديلوماتيك العدد رقم (١٧٦) - الطبعة الشهرية، فبراير / مارس ١٩٩٩.

(٧٣) يعرف السعر الذي نتاج به دين البلاد الثانية القيمة في السوق التجاري على عدة عوامل ، أهمها : نسبة الدين للمستحقة على البلاد التي تنتائج للحمل الاجالي، ومعدل خدمة الدين، ومعدل فوائده الناتج المحلي الخلفي، وحالة العجز ومستوى والتجارية في ميزان المدفوعات، وحجم الاحتياطيات النقدية التي تملكها السلطات النقدية، ومعدل التضخم السائد، ومدى استقرار سعر الصرف للحلطة المحلية. وبغضه الى ذلك درجة اليقين بمرارة المسار الذي يسير فيه الاقتصاد المحلي الذين في الاجل القصير والمتوسط. وتشير الاسعار للمضاعة التي تبدا بها دين بعض البلاد المدينة، كما وحدث في الجدول رقم ٣ - ٥ ، بالمثل، التي ان هذه الديون نتاج بأسعار متفاوتة لتجارة طبقاً للعوامل سالفة الذكر. بيد ان درجة الدين في هذه الاسعار كبيرة للمضاعة. ففي حين عرضت بعض ديرة بوسلانيا في ١٩٨٩/١/٣ بسعر ٨٤٪ من القيمة الاسمية. إلا أن دين بلاد مثل السودان قد عرضت في ذلك التاريخ بسعر ١ / (أي بسعر خصم يصل الى ٩٠٪) كما لاحظ أيضاً، أن اتجاه هذه الاسعار عموماً، هو الهبوط المستمر عبر الزمن، وكثيراً ما يكون الهبوط بنسب كبيرة جداً مما يترك على تنهيز المؤسسات سالفة الذكر التي تتوقف عليها اسعار هذه الديون (كان الاستثناء، في هذا الخصوص دين برابلهيا وتركيا). وتزيد من التماسيل حركة فنية الاسعار في السوق التجاري للدين أنظر

Jeffery Sachs and Harry Huijings: U.S.Commercial Banks and the Developing Countries Debt Crisis, Brooking Papers on Economic Activity, 2:1987

(٧٤) أنظر في ذلك : ميخائيل بلاكويل وسيمون نورسرا - وأثر تمويل الدين الى اسهمه، مقالة في مجلة والتعمير والتنمية، المجلد (٢٥) العدد رقم (٣) برنبر ١٩٨٨

(٧٥) قارن في ذلك مقالنا - أنظر مراحل للتدوير الخارجية، بيع القطاع العام وقاءاً لمسيدي الدين وعردة السيطرة الأجنبية، صفر سبق ذكره.

(٧٦) تشير بعض الدراسات في هذا الخصوص، الى ان تمويل ٥٪ من الدين المستحق في أربعة دول نامية مدينة (هي الأرجنتين والبرازيل والمكسيك والفلبين) ستؤدي الى زيادة عرض النقود المحلية بنسب تتراوح ما بين ٣٣٪ و ٥٩٪ وعلى التوالي، ان يلحق هذا ما سوف يتولد ذلك من حيث بأسعار السيولة ومن ضغط تضخمي شديد - راجع مقالة ميخائيل بلاكويل وسيمون نورسرا، سبق ذكرها

(٧٧) أنظر في الامارات والبحرينات التي تملكها مجموعة دول شرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي لانها، ملكية الدولة للقطاع العام والتمتع ببيعة للرأسمالية المحلية الهشة ولرأس المال الاجني ،

(٧٨) أنظر :

Huizinga: "The Commercial Banks Claims in Developing Countries, How Have Banks Been Affected? in: Isbrai and Isbrai Dinnan (eds.): *Dealing With the Debt Crisis*, A World Bank Symposium, Washington D.C 1989, p.131.

(٧٩) يُزعم من التفاصيل أنظر مؤلفنا - الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز المزاينة العامة
للقولة في العالم الثالث - مصدر سبق ذكره.

(٨٠) يشير تخطيط الاستيراد في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي لمشكلات حرجية. ويصرح
محمود أحمد وأبراهيم مسرى (خبراً - البنك الدولي) هذه المشكلات على النحو التالي :
وبالنسبة لصناع السياسة، يفرض ضغط الميزانيات أثناء التصحيح معضلة فاسدة إذ يتعين
عليهم إما أن يسعوا إلى المحافظة على الاستهلاك وتقليل واردات السلع الرأسمالية، وبذلك
يضرّون التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل للإصلاحات للخطر، أو أن يسعوا إلى تقليل
الاستهلاك حتى مع زيادة التقليلات الاقتصادية، وبذلك يهاجمون بإثارة عدم الاستقرار
السياسي. انظر مقالتهما : «تقرير عن أزمة الدين بعد عشر سنوات من شوبنها» : مجلة
التحويل والتنمية، المجلد (٢٩) العدد (٣) سبتمبر ١٩٩٢ - ص ٣

(٨١) التفاصيل أكثر حول هذه التقليل أنظر دراستنا : الانحطاطات الدولية وأزمة الدين الخارجية،
مصدر سبق ذكره

(٨٢) تعليق للدكتور أحمد الصفي في مؤتمر قسم الاقتصاد بكلية العلوم السياسية
بجامعة القاهرة : الإصلاح الاقتصادي وأثاره الديمقراطية (٢١ - ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢) في
الجلسة الخامسة للمؤتمر.

(٨٣) أنظر لزعم من التفاصيل دراسة دكتورة مهيرو محرم معترف : تجربة الإصلاح الاقتصادي في
شيلي (١٩٧٣ - ١٩٨٢) وأثرها التنموية، وكذلك : دكتورة عالية عبد النعم الهندي -
سياسة الإصلاح الاقتصادي في المكسيك وبعض أثارها الديمقراطية والدراسات مقدمتان إلى
مؤتمر قسم الاقتصاد المشار إليه في التماس (٨٧).

(٨٤) أنظر لويو سيرلين وأندريه سولمانتر - التصحيح الاقتصادي واستجابة الاستثمارات
الحكومية، مجلة التحويل والتنمية، المجلد (٢٩) العدد (٣) سبتمبر ١٩٩٢، ص ٤٤،
والمتحدث من عندنا.

(٨٥) أنظر في ذلك : البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠، الطبعة العربية، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٤٤.

(٨٦) حول تأثير برامج الضمان والتأمين الهيكلي على طبيعة الدولة وعلى الطبقات والشرائح الاجتماعية وعلاقات القوى فيما بينها بدول العالم الثالث أنظر : رمزي، ركني - الديمقراطية السبعية، دراسة في الأفكار الاجتماعية والسياسية لبرامج التأمين في الدول النامية، دار سيناء، القاهرة ١٩٩٢

(٨٧) حول أليات ومصاحب وتناقضات حردا الرأسمالية في الدول التي كانت إشتراكية وإعادة دمجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي أنظر مؤلفنا - عصر التحويل - دراسة في تناقضات رأسمالية الاحتكارات الدولية والامبريالية الجديدة (يصدر قريبا).

الباب الثالث

هكذا كان فجر الليبرالية الجديدة

(آخريات تاريخية من العالم الثالث)

قبل أن نقرأ

يخصص لآل صهيد كبير للمعارضة
العدائيل علي أو البيلال الرأسمالية
الكلية السبحة له وصلت الي اسرائيل
بشالي من الطير من طريق صليبة ار
الكلية السبحة يعلني - في إطار النظام
الرأسمالي دأين حركات صليبة أو صلات
الكلية

والسبحة للكلية السبحة صليبة صليبة
تلق صليبة صليبة صليبة صليبة صليبة
الرأسمالية صليبة صليبة صليبة صليبة
السبحة صليبة صليبة صليبة صليبة
صليبة صليبة صليبة صليبة صليبة
صليبة صليبة صليبة صليبة صليبة
صليبة صليبة صليبة صليبة صليبة
صليبة صليبة صليبة صليبة صليبة

صليبة صليبة
The Political Economy
of Growth



الكشوف الجغرافية .. والنهب الوحشي للذهب من العالم الثالث (*)

دخلت مرحلة الكشوف الجغرافية^(١) التي امتدت خلال القرن الخامس عشر لمجر يزوغ النظام الرأسمالي وأقول خمس المصور الوسطي التي صاد فيها النظام الاقتصادي. ومنذ هذه المرحلة التي سجلت بداية التفوق الأوروبي، سيطر العالم الجديد الذي اكتشف في أمريكا وأفريقيا وآسيا بالنظام الرأسمالي العالمي ليكون ملحقاً تابعاً، وسيم دكتيبيته من الآن فصاعداً لحاجة المراكز الرأسمالية الصناعية سواء في مجال التخصص وتقسيم العمل أو في مجال تصريف المنتجات واستثمار لوائحه وذووس الأموال. ويعتقد عدد من الباحثين - وأنا من بينهم - أنه من الصعوبة بمكان أن نفهم الوضع الحالي المأزوم للبلاهة الصناعية دون الرجوع إلى هذه المرحلة التي شكلت علامة فارقة في تاريخ هذه البلاد.

لنن الثابت تاريخياً، أنه قبل يزوغ مرحلة الكشوف الجغرافية كان يوجد بالبلاد التامية مجتمعات على مستوى عال من المرونة والتنظيم والكتابة الاقتصادية، حيث

(*) في الأصل نشرت في مجلة العربي، العدد رقم (٤٠٥) أغسطس ١٩٩٢. وقد كتبت بمناسبة مرور ٥٠٠ عام على رحلة كريستوفر كولومبس إلى أمريكا.

عرفت هذه المجتمعات الزراعة المستقرة ذات المعاصيل المتنوعة والمتنوعة على نظم واقية في الري والصرف. وكان الكثير منها مكتفياً ذاتياً في مجال الغذاء بل ويعتقد فوائض غذائية كانت تستخدم في تبادل منتجات المناطق المجاورة وكان إنتاجها الصناعي أرقى بكثير من إنتاج العول الأوروبية. كما كانت بها أشكال متقدمة من التنظيم الاجتماعي لعلاقات الناس (التعاون، والتخصص وتقسيم العمل، وتنظيم القيادة وتوزيع الناتج، وتقاليد الحكم ونظم المنازعات .. إلى آخره). أضف إلى ذلك، أن مجتمعات هذه البلاد قد عرفت الكثير من المكتشفات العلمية التي استعملت في مجال التعدين وتشكيل المعادن والمصنوعات البشوية^(١٢). وما بالنا نذهب بعيداً والتاريخ ينهض شاهداً على أن عدداً من هذه المجتمعات كانت مهداً لحضارات إنسانية مثل الحضارة العبرية، وحضارة آشور وبابل، والحضارة الهندية، وحضارة الصين، وحضارة بلاد فارس، والحضارة الإسلامية، وحضارة الهند الحمر في أمريكا الجنوبية (الإنكا والازتيك) .. إلى آخره. وكل هذا يؤكد، أن النظم التي يزين على هذه البلاد هي الأبرمة الراهنة لم يكن قدراً حتمياً .. بل مرحلة محددة في تاريخ تطورها^(١٣). وكانت الكشوف الجغرافية هذه، إلتحام الغرب الأوروبي لها بمثابة هذه المرحلة.

ومهما يكن من أمر، فقد عرفت دول القارة الأوروبية درجة الثراء والرفح في المنتجات التي كانت تتميز بها هذه البلاد - وخصوصاً بلاد الشرق - عن طريق ماكتبه الرحالة ماركو بولو Marco Polo (١٢٥٤ - ١٣٢٥) في القرن الثالث عشر من رحلته الشهيرة للصين وعن طريق حركة التجارة في البحر المتوسط، التي نشأت بين بعض المدن التجارية الإيطالية، مثل جنوة والبندقية، والعالم الإسلامي خلال الفترة ما بين القرن العاشر والقرن الرابع عشر. وهي التجارة التي كان يسيطر عليها العرب في تلك الفترة بسبب ماتهيأ لهم من اكتفاء ذاتي وتنوع كبير في منتجاتهم الزراعية والحرفية وبسبب العلاقات التجارية الوثيقة التي كانت تربطهم بالدول الأفريقية وبعض مناطق آسيا (كالهند والصين وإندونيسيا) نتيجة لتطور فنون الملاحة العربية وسيطرة البحارة العرب على الطرق المائية وأعالى البحار. فالتاريخ يشير لنا، أن السفن العربية كانت تنطلق من منطقة الخليج العربي إلى السواحل الأفريقية وإلى جزر القمر ومدغشقر وهي محملة بالمنتجات العربية، كاللحمية والسجاجة والسلع الزراعية. وقد أقام التجار العرب محطات تجارية لهم داخل بعض المناطق الأفريقية، وازدهرت نتيجة لذلك بعض المدن، مثل عباسا ومقديشو وزنجبار وبراوه. وكانوا يحملون في طريق عودتهم سلعاً

هدية من السلع الأفريقية، مثل النعاج والعتبر والريش والمنتجات الاستوائية، فضلاً عن الرقيق الأسود. كما أن السفن العربية كانت تنطلق أيضاً من سواحل الخليج العربي إلى الهند والصين وسيلان وإندونيسيا، وتعود وهي محملة بالتوابل والكافور والمسك والبحور والمنتجات الحربية.

وكان جانب كبير من المنتجات الأفريقية والآسيوية التي يجلبها التجار العرب ينهب إلى البلاد الأوروبية. وكان الذهب الذي يتسرب من العالم الإسلامي لتسويل شراء الواردات من البلاد الأفريقية والآسيوية يحوّض بأكثر من خلال الذهب التي كانت تدفعه أوروبا لتسويل مشترياتها من العالم الإسلامي. وأثناء كانت هناك ثلاثة طرق تجارية تسير فيها قوافل التجار إلى أوروبا. أولها هو الطريق الذي ينساب من الأسواق الكبرى في إيران والعراق وأرمينيا ويقود إلى بحر قزوين والانتهاج الروسية ثم ينحرف بعد ذلك إلى الغرب الألماني عن طريق برلين ويحده الشمال. والطريق الثاني هو انتقال السلع إلى مصر، ومن طريق برزخ السويس كانت تصل القوافل إلى البحر المتوسط ثم إلى دول أوروبا. أما الطريق الثالث فقد كان يتجه إلى شمال أفريقيا وصقلية والاندلس، ثم إلى إيطاليا وشمال إسبانيا وجنوب فرنسا وشمال الراين. وقد قصت الاستكشافية وحكا طرابلس وأنطاكية وكريت وقبرص وجنوة والهندية بكافة هامة باعتبارها مراكز الاتصال بين الشرق والغرب.

وعلى أية حال، لقد سيطر قهار صوم والهندية. تقريباً، على التجارة المنتجة الشرقية، وبالذات التوابل، داخل دول القارة الأوروبية. وحققوا نصبة لذلك أن: أماً طائلة، وهو الأمر الذي كان مزجماً لصغار المدن التجارية الأخرى، وعلى الأخص في البرتغال وإسبانيا وهولندا والمملكة وفرنسا.

وسهما يكن من أمر، فقد سيطر العرب على التجارة العالمية في العصور الوسطى وحتى القرن الرابع عشر. بل يمكن القول، أن المنطقة العربية آنذاك كانت بمثابة القلب أو المركز للاقتصاد العالمي ولا عجب في هذا. فقد كان الشطر الأكبر من ذهب العالم يتركز فيها بفضل ماتيها لها من فائض لتقصادي كبير، ومن سيطر على أمالي البحار، ومن أرباح وثروات ضخمة من التجارة مع البلاد الأفريقية والآسيوية والأوروبية. ناهيك عن المكوس المرتفعة التي كان العرب يفرضونها على حركة التجارة العابرة في أراضيهم. بل استطاع العرب آنذاك - من خلال ازدهار تجارتهم - أن يستردوا

الذهب الذي كان قد سلبه منهم الرومان من قبل.

في ضوء ذلك كله لم يكن مجرد مصادفة، أن كان الدينار الذهبي الإسلامي (المعروف باسم المتقوي) متداولاً في أسواق أفريقيا وبلاد أوروبا. وكانت الاستعمار تقدر به في إيطاليا وشمال أسبانيا والهند وألمانيا، لأنه كان بمثابة العملة الدولية. من هنا اعتقد، أن العالم الإسلامي في تلك الأونة كان يعيش في مرحلة مبكرة من الميركاتيلية (الرأسمالية التجارية) قبل أن تدخلها دول القارة الأوروبية في مرحلة تالية. وكانت هذه هي أكبر فرصة تاريخية أمثلتها العرب. وكانت كفيلاً بأن تجعل المنطقة العربية من أسبق مناطق العالم في ظهور الثورة الصناعية لولا أن تلك الميركاتيلية قد أجهضت ولم تتطور إلى رأسمالية صناعية بسبب النظم الشمولية التي نشأت في المنطقة وحاربت أي تقدم فكري وعلمي وصناعي بخلاف التجارة، تاهيك عن تأثير الغزوات الأجنبية التي تمررت لها المنطقة

أما في دول القارة الأوروبية التي بهرتها سلع ومنتجات الشرق، فإن مجاراتها التجارية لم تكن في الواقع سوى تجارة إستيراد فحسب. إذ لم يكن يوجد لديها سلع هائلة أو منتجات خاصة اشتهرت بها لكي تقاها بها مائستورود. ولهذا كان يمين عليها أن تدفع بالذهب في مقابل مشترياتها من سلع الشرق الفالية كالأخشاب والحرير^(٦٤). ولهذا يعتقد العلامة التاريخي لويس الرمبار، أن دول القارة الأوروبية كانت في الواقع «مجرد منجم للذهب يستغله أهل الشرق حتى ينضب». وبالفعل، نجد أنه مع إستمرار تجارة الاستيراد وحصر النشاط الاقتصادي في أوروبا في العصور الوسطى تسرب الذهب الأوروبي إلى العالم الإسلامي. ومع قلة الذهب وانعدام مصادر إنتاجه قلت تجارة الواردات وضعت مع بلاد الشرق، وأصبح التعامل في أوروبا يتم بالفضة وتشكل هذه الحقائق في الدراسات التاريخية صاعراً «مشكلة الذهب في العصر الرأسمالي»^(٦٥).

وتعاصر ظهور مشكلة الذهب في دول القارة الأوروبية في القرن الخامس عشر بدخول النظام الاتطاعي في أوروبا مرحلة تفسخه وانحلاله^(٦٦). وهناك تبدأ يطرأ نظام اجتماعي جديد في الظهور، وهو نظام الرأسمالية التجارية الذي سيشكل منذ هذه اللحظة بداية التفرق العربي لمراسل التطور التالية. فمع اشتداد الظلم الاتطاعي تزايدت الجماعات القروية، وانخفض عدد سكان الريف، ونشأت الأمراض بينهم، وتراجع حجم

الاتساع الزراعي، وتزايدت حاجة الأمراء والقطاعين للقوة لشراء المزيد من السلع الترفيه والمنتجات الحربية وتسهيل الحروب. ولحت ضغط الحاجة للقوة، اضطر رجال القطاع لتحرير الاكثان وتحريك الربح عن شكله العيني (الاسخرة والتسليم الاجباري لقصاص الاتساع) الي شكله النقدي (الاجار). وراكب ذلك، ضحف سلطة رجال القطاع والكنيسة أمام القدر المتعاطم الذي أصبح يلعبه أثرياء التجار الذين حققوا من مهارتهم ثروات هائلة. كما برزت ظاهرة إفراط المال مقابل العائنة، وهي الظاهرة التي كانت تمارسها الكنيسة في العصور الوسطى، واعتبارها أمراً مثالياً للدين المسيحي. وتولي التجار والصيارفة اليهود في يادي الأمر عمليات الاتجار في النقود لمواجهة ظاهرة «التعطش للمال».

وبينما روندا يبدأ شعاع فجر عصر النهضة والتدوير في البروق، وهو العصر الذي سيبدا من الآن فصاعداً في القوة علي جمره العصور الوسطى والدعوة لتفديس العقل وحرية الفكر والابتناع واحترام حقوق الفرد الطبيعية. والايان بتفكره علي التعفير^{١٣٦}. كان من الواضح أن البروجوازية الجديدة وهي تشق طريقها صعباً تريد نوعاً من المعرفة الجديدة عن أسرار المادة والكون لتسكين الانسان من السيطرة علي الطبيعة. فأخذت تقبل لتعجيب حرية الفكر والبحث العلمي والاكتشافات الجديدة، وتحمس لسلطة العقل والتجريب، خاصة وأنها توقعت أن ذلك كله يمكن، في النهاية، أن يزيد من أرباحها. وعندئذ حدثت علي السحوي التكنولوجي تطورات هامة. فتقدمت صناعة المعادن وباء، السفن وأدوات الاتساع المستخدمة في الصناعات الحرفية. وزادت المعرفة بأحوال الفلك وعلوم البحار. واكتشفت البرصلة والتلسكوب، وتقدم علم الجغرافيا، وزادت المعارف حول الطرق المائية^{١٣٧}. وقبل هذا وذلك حدث تقدم مبهر في صناعة البارود والأسلحة، وهو الأمر الذي سيلعب دوراً هاماً في السيطرة علي العالم الجديد المكتشف ويثبت فيه الاوروبي تفوقه، ويخلق فيه وسيلة قهره للأخوين في عصر الكشوف الجغرافية.

كان الفافع وراء هذه الكشوف عاملين جوهريين. أولهما هو البحث عن الذهب ومنابع إنتاجه وراء البحار، وثانيهما هو الوصول مباشرة الي مناطق سلع الشرق لكسر احتكار العرب لطرق التجارة.

وأنشد انطلقت السفن البحرية للمجهزة بالمفاتيح والبارود وهي تحمل جماعات التجار

ولرئيسا إرسال حملاتها للاستتار بجزء من مخازن هذا العالم الجديد، خاصة بعد أن لاحظ الهنطيون والفرنسيون السفن الاسبانية وهي تعود محملة بكتنوز هائلة من متونيات هذا العالم^{١١١}.

وتعود الآن إلى مفاعله الاسبان في أمريكا الجنوبية، وكيف أدت ممارساتهم الوحشية والمرعبة إلى تدمير حضارة الأزيك والانكا والايا، وإلى إبادة سكان هذه الحضارات ولهب ساكنات يملكونه من معادن مقيمة على أنه تهمدر الاشارة هنا، إلى أنه حينما تصاميل كولومبس ورجاله، في باي. الامر، مع الهنود الحمر، وجدوا أنهم مسألة وسماحة وطيبة لا عهد لهم بها في أوروبا^{١١٢}. وكتب يقول عنهم في يومياته بتاريخ ١٦/١٢/١٤٩٢: «أنهم أفضل أناس في العالم، كما أنهم أكثر مسألة»^{١١٣}. بل أنهم من فرط مودتهم وتقال بأنهم سيسلمونك قلوبهم. «ويعود مدي سقايتهم وطيبتهم حينما يذكر في يومياته بتاريخ ١٣/١٢/١٤٩٢: «أن كل مالهدهم بمطونه في مقابل أي شيء. فانه تقدمه لهم، بحيث أنهم يأخذون في مقابل ما يعطون كسراً من الاراني وكسراً من الاقتراح الزجاجية»^{١١٤}.

وفي ضوء هذه الروايات التي اتسم بها الهنود الحمر^{١١٥}، مضى الاسبان بشكل وحشي في استغلالهم واخضاعهم لسيطرتهم، خاصة وأن الأسلحة التي كان يستخدمها الهنود الحمر لم تكن تتعدى مجرد السهام البسيطة، التي لم تصمد، بطبيعة الحال، أمام جبروت الدافع والناقد التي أتى بها الاسبان. وعن مدي ضعفهم كتب كولومبس يقول لذلك أسبانيا وزوجته (بتاريخ ١٤/١٠/١٤٩٢): «هن طريق خمسين رجلاً، سوف يتمكن لسركا اخضاعهم كلهم وعمل كل مالهدهم منهم»^{١١٦}. وبالفعل تشير حقائق التاريخ، إلى أن الجهرال الاسباني كولومب استطاع أن يكتسح امبراطورية الازتيك الضخمة في المكسيك في مارس ١٥١٩ بقوة لا تتعدى ٦٠٠ رجلاً و١٣ بنقشة و١٦ حصاناً، وأن يهرم عشرات الملايين من مواطني هذه الامبراطورية. ونفس الشيء نلاحظه أيضاً في القضاء على امبراطورية الانكا التي تم اخضاعها (عن طريق فرانسيسكو بيزارو) بقوة لا تتعدى ١٨٠ رجلاً ومئتين و٢٧ حصاناً لاغير^{١١٧}.

وعند السنين الأولى، صمم الغزاة الاسبان والبرتغال على نهب كميات هائلة من الذهب والفضة التي كانت تخر بها هذه البلاد الأمة^{١١٨}. ولجأوا في باي. الامر إلى خطف ونهب كافة اشكال الخلي التي كان يتزين بها الهنود الحمر. ثم لجأوا إلى الهجوم

علي معابدكم الجسيلة وسرقة ما كان بها من كنوز وخشب ذهبية وتعميرها بعد ذلك برحشية مربعة. ونفذوا في ذلك مذابح هجبة، تروضع أمامها بخجل وسائل التنازي. حيث كان القتل والحرق وتطبيع اجساد الرجال وذبح الاطفال وتقطع أثناء السينات من النعالم النامية لترويع الهنود الحمر عند تهبهم. ومع نشوة تهب الذهب بهذه الوسائل الرحشية كتب كولومبس في رسالة بحث بها من جاميكا عام ١٤٠٣ يقول : وان الذهب شي . ساحر .. ومن يملكه فقد إمتلك كل شي . بل يستطيع المرء بالذهب إدخال الارواح الجنة^(١٨٨).

وعندما جفت امكانات تهب الذهب الموجود لتي الهنود الحمر وفي معابدكم، راح الغزاة يبحثون بشراسة عن منابع انتاج الذهب. وعضوا في ذلك الي تسخير الهنود الحمر في تلبية الطغي الذهبي في الجنادر والأثفار واستخراج فرائ الذهب الحقيقية منه. وجأوا في ذلك الي طرق جهنمية، منها، كما يقول المؤرخ ك.س. سافرياتوس : وان كولومبس فرس علي كل هندي في الراهمة عشر من حمرة أو أكثر ان يجلب الي حصونه مرة كل ثلاثة أشهر مقداراً معيناً من مسحوق الذهب. وصنع ميداليات نحاسية لتعطي الي أي هندي أو عندية عندما يسلمون إناواتهم لتعليقها حول رقابهم بعد دمجها باسم الشهر الذي جري فيه تسليم الاتاوا. ويملك الميداليات كانوا يصبحون في وضع أمين طيلة ثلاثة أشهر أخرى لجميع المزيد من الذهب. ومن كان يسهط منهم بدون هذه الميدالية فإن نصيبه المروت يقطع يديه ذكراً كان أم أنثى^(١٩١). وكان الهنود يحملون طوال اليوم في الجنادر لتنظيف مسحوق الذهب في هروب قاسية، دغمت بالكثير منهم الي الانتحار، خلاصاً من هذا الطامب.

وحيثما بحثت الجنادر من الطغي الذهبي، لم تكن شهية الغزاة للفنائم قد أشبعت بعد. فراحوا يبحثون عن المناطق التي تتواجد فيها منابع الذهب والفضة. وعشروا عليها في المكسيك والبيرو والبرازيل وشيلي وتيجري نادا. وقد تميزت الفترة ما بين ١٦٠٠ - ١٨٠٠ بالتعب الرحشي لهذه المناجم وأحاط أساليب الاستغلال والقهر للهنود الحمر الذين سخروا للعمل في تلك المناجم. وكان استخدام تقنية الانقسام من الوسائل الحديثة آنذاك للرسول الي تعماق تلك المناجم^(١٩٢). وقد مات عدد ضخم من الهنود الحمر في هذه المناجم في أسوأ ظروف يمكن ان يعرفها عنصر العمل البشري.

كانت منابع الذهب والفضة تجمد ، ذة أعيال عن أماكن معيشة الهنود الحمر. ولهاذا

كانوا يجبرون على السير في شكل قوافل بشرية تتراوح ما بين خمسة وسبعة آلاف نسمة للأجواء نحو هذه المناجم. وكانت قوافل الهندو المكونة من الرجال والأطفال والنساء والمراشقي المحملة بأغذيتهم تقطع هذه الأميال سيراً على الأقدام. ويعرض الكثير منهم للموت قبل الوصول إلى المناجم. وهي رحلة كانت تستغرق في المتوسط شهرين. ولغرضاً عن ذلك فإنهم بعد عودتهم من السمل الشاق في المناجم كانوا يقطعون رحلة العودة في ظروف أسوأ، بسبب ما كان يتنقصهم من طعام وشراب، وبسبب الارتفاع الشديد الباهي على وجوههم وأجسامهم التحيلة من جراء العمل الصوري في ذلك المناجم. ولهذا كان الكثير منهم يموتون وهم في طريق العودة لتنازلهم. وصف الكاتب توفيتان تودوروف طريق العودة المأساوي قائلًا : « .. وعلى بعد نصف فرسخ (من هذه المناجم) وعلى امتداد جزء كبير من الطريق كان من العسير تجنب السير على الجثث أو الهياكل العظمية، وكانت أسراب الطيور والطيوفان التي كانت تجيء لبش هذه الجثث من الكثرة بحيث أنها كانت تغطي الشمس، الأمر الذي أدى إلى انقار الكثير من القرى من البشر. أكان ذلك على طول الطريق أم في المناطق المجاورة »^(٢١).

أما عن ظروف العمل نفسها في المناجم السحيقة فكانت أشد رعباً ووحشية. حيث استنزفت عمليات التعدين معظم الهود الحمر وأبادت الكثير منهم في المكسيك والهندو وغيرها من المناطق. ويقول الكاتب هيس. ستالريانس. وهو وصف عذاب الهندو أثناء العمل بتلك المناجم قائلًا : « .. كان العمل مضيقاً جداً طيلة ستة أشهر، أربع منها داخل المناجم. حيث يقدم العمل اثنتي عشرة ساعة يومياً، وعلى عمق أربع مائة وعشرين قدماً، وفي بعض الأحيان، سبعة مائة. حيث الظلمة سميكة والواجب يقتضي بالعمل على نور الشموع. والهواء فاسد والرائحة نكته، لأنهما محصوران في اهتزاز الأرض. وأما النزول والصعود فهما من أشد الأمور خطراً، لأن الهندو كانوا يصعدون وهم يحملون الأكياس الصغيرة المليئة بالمعدن مربوطة على ظهورهم. ورحلة الصعود تستغرق منهم ٤ - ٥ ساعات كاملة، ويصعدونها درجة درجة، وأية زلة قدم منهم قتلهم يسقطون إلى عمق سبعة مائة قدم. ولدى وصولهم قوطة المنجم وهم يلهثون تعباً، يجنون بلاء هم في صاحب المنجم الذي يربطهم لتباطؤهم لقله أعضائهم، ويجبرهم على النزول ثانية إلى المنجم لائقه الأسباب »^(٢٢).

والم يقتصر عذاب الهندو الحمر على العمل الشاق والميت داخل الأغوار السحيقة

لشاجم الذهب والفضة فحسب، بل وافق ذلك أيضا طلب أقمس وأفضح، وهو العذاب النفس، والنيل من كرامتهم واستباحة تساتهم بشكل حيواني. واليك الآن صورة لفظ لدى وحشية ملاحظي عمال الشاجم في معاملتهم للهنود، كما كتبها ترفيعان تودروف: ولقد اعتاد كل منهم (ملاحظ عمال الشاجم) على مصاحبة الهنديات اللاتي يتبعنه إن رغن له، سواء كن متزوجات أم عذارى. وبينما كان ملاحظ العمال يكت في الكوخ أو الحص مع الهندية، كان يرسل الزوج لاستخراج الذهب من الشاجم. وفي المساء عندما كان المسكين يعود، لم يكن يوسعه ضرباً أو يجلده فحسب، لانه لم يحضر الكثير من الذهب، بل انه كان. في اغلب الحالات، يتقيد أبيضاً من رجله ويديه ويكسبه تحت السرير ككلب، قبل أن يرقد، فترقه تماماً. مع زوجته (٢٣)

هذه هي بعض ملامح الاطار الدامي والوحشي الذي قمت فيه بعملية نهب الذهب والفضة من أمريكا الجنوبية والوسطى بعد نجاح حركة الكشوف الجغرافية. وهي تذل في الحقيقة اكبر عملية سرقة في التاريخ الانساني. وكانت تذل أحد المعالم الاساسية لبروز فجر النظام الرأسمالي. وقد حظت كتب التاريخ بعلاقات وأحداث النطق مما أوردناه سابقاً.

وهما يمكن من أمر. فقد استطاع الفزاة الأوروبيون ان يحققوا حلم الوصول الي منابع إنتاج الذهب والفضة وان يصوصوا كميات الذهب التي انصابت منهم الي بلاد الشرق في العصور الوسطى إبان حركة التجارة اللامشكافنة التي قامت بينهم وبين الوسطاء العرب. وتشير بعض التقديرات، الي ان كميات الذهب التي نهبتها الأوروبيون خلال الفترة ١٥٠٠ - ١٨٠٠ من الهند الغربية والمكسيك والبيرو ونيسوجرانادا وشيلي والبرازيل قد بلغت ٦٢٢٨ مليون مارك ذهبي حسب تقدير الاقتصادي الاتقاني ارنست كيمبل. بالإضافة الي ٨١٠ مليون مارك ذهبي تذل قيمة التهوريات الذهبية من أفريقيا، فضلاً عن ٧٠٠ مليون مارك ذهبي نُهبَت من آسيا. بينما تلعب تقديرات اخري الي القول، بأنه خلال الفترة ١٥٠٠ - ١٨٠٠ كانت دول القارة الأوروبية تملك رصيداً من الذهب يقدر بحوالي ٦ بلايون مارك ذهبي. بينما ان كمية الذهب التي كانت موجودة في أوروبا أصلاً في نهاية القرن الخامس عشر تساوي تقريباً بلايون مارك ذهبي. وهذا يعني ان حوالي ٩٠٪ من ذهب أوروبا قد إنساب اليها من المستعمرات الجديدة ورا - البحار من خلال عمليات النهب الشديدة

لهذا المعدن الثلاثين^(٢٤٢) (انظر الجدول رقم ٤ - ١)

أما فيما يتعلق بالفضة، والذهب، وبالذات من دول أمريكا الجنوبية، بعد نجاح حركة الكشوف الجغرافية، فبقدرها البعض بحوالي ٨٢٧٢ر٢٤ مليون مارك ذهبي خلال الفترة من ١٥٢٢ - ١٨٠٠. (انظر الجدول رقم ٤ - ٢).

وسرعان ما إنسابت كميات الذهب والفضة المنهوبة إلى دول القارة الأوروبية، وهي الكميات التي سبّوس عليها نظام قاعدة الذهب^(٢٤٣) Gold Standard في مرحلة الثورة الصناعية وانتسوع الرأسمالي العالمي في القرن التاسع عشر. لقد استخدّم الشطر الأعظم من تلك المصادن في سلك المسلات، ليدخل دائرة التداول انتقدي وليشكل لهما بعد أحد المصادر الهامة للتراكم البنائي لرأس المال الصناعي إبان الثورة الصناعية. وهي الثورة التي سغفّر وجه أوروبا وترىها قوة إزاء العالم الآخر الذي أصبح يخضع من الآن فصاعداً لمطالب تراكم رأس المال في المراكز الصناعية.

وخلاصة القول أنه بينما كانت الكشوف الجغرافية هي بداية التفريق الأوروبي، فإنها في نفس الوقت كانت نهاية حضارات ومجتمعات مستقرة ومتعزلة. وقد انطوت هذه الكشوف على تصادم حضاري، لصبت فيه القوة والتوسّع والفرسنة وأعمال السلب والنهب أدياراً بارزة في القضاء. علي هذه الحضارات وإضعاف شعوبها، وإعساء الماط حياتهم، وإضعافهم بالتسر لمعاملات استغلال لا رسة فيها، بما أدي إلى فنا. وتدمير كثير من سكانها.

وقد كتب أحد الهنود الحمر من قبيلة المايا يصف الأساة التي تعرضوا لها من الكشوف الجغرافية، فقال : وفي تلك الأيام كان الحجر عسباً .. لم يكن هناك ألأم وخطايا .. ولم تكن هناك أمراض وآلام في العظام .. لم ينتشر مرض الجدري، ولم تحدث أية لرة في الصدور، وأوجاع في البطن، ولم يكن هناك ما يشبه الوبن .. فالجميع يسرون منتصبني اللقاعات .. وعتلما جاء الاسياد البيض إلى بلادنا .. طعنونا الحنود، وأدبلوا ورود الآخرين. لقد قبلت الحياة، وماتت قلوب الورود. ملوكهم مزيفون. طاعة علي عروشهم، قساة علي ورودهم، بهابون من النهار، متدهكون في الليل .. إهم قتلنا الصائم. كانت هذه هي بداية فقرنا، بداية الإتاوة والاستعباد .. بداية السلب .. بداية الحروب المرواصلة، والصلاب السرمدي^(٢٤٤).

وهي كلمات تظهر أنهاراً من الحزن والتفنين والصلاب الأليم.

جدول رقم (٤ - ١)
تطور كميات الذهب للتصدير من دول أمريكا الجنوبية خلال مرحلة
الكشف الجغرافية والرأسمالية التجارية (١٥٠٠ - ١٨٠٠)

الكمية بلايين الماركات الذهبية	الفترة	المرحلة التهورية
١٠٠ ٨ ١٥٢ ٣٠	١٥٢٦ - ١٥٠٠ ١٥٤٧ - ١٥٢٢ ١٧٠٠ - ١٥٤٨ ١٨٠٠ - ١٧٠٠	الكتيبات والهند الغربية
٢٣٠ ٤٥٠ ٣٧٠	١٦٠٠ - ١٥٣٤ ١٧٠٠ - ١٦٠٠ ١٨٠٠ - ١٧٠٠	إسبانيا
٢٠٠ ٦٨٠ ٧٨٠	١٦٠٠ - ١٥٣٧ ١٧٠٠ - ١٦٠٠ ١٨٠٠ - ١٧٠٠	نيو إسبانيا
١٣٠ ١٠٠ ٢٤٠	١٦٠٠ - ١٥٠٠ ١٧٠٠ - ١٦٠٠ ١٨٠٠ - ١٧٠٠	شيلي
١٥٠ ٤٩٠ ٨١٦ ٥٨٠ ٣٨٠	١٧٢٠ - ١٧٠١ ١٧٤٠ - ١٧٢١ ١٧٦٠ - ١٧٤١ ١٧٨٠ - ١٧٦١ ١٨٠٠ - ١٧٨١	البرازيل

المصدر: أرنست كندل - تاريخ الفكرية، ط٢ الإقتصاد، برلين ١٩٦٦، ص ٢٢٢ (باللغة الألمانية)

جدول رقم (٤ - ٧)

كميات النفط التي نهبها الأوروبيون من دول أمريكا الجنوبية خلال مرحلة

الكثوف الجفرالية والرأسالية التجارية (١٥٥٠ - ١٨٠٠)

بلادي، الشركات اللعية	الفترة	الدولة للنفية
٣٧٨ كـ ٢٠٨ كـ ٩٩٨ كـ ٢٤٦٤٠ رـ ١٢٣٢ رـ	١٥٥٥ - ١٥٤٥ ١٥٧٠ - ١٥٥٦ ١٦٠٠ - ١٥٧١ ١٧٠٠ - ١٦٠١ ١٨٠٠ - ١٧٠١	بوليا
٥٢٨٢ رـ	١٨٠٠ - ١٥٤٥	المصرع
٢٢٠ رـ ١٦٢٨ رـ ٥٧٧ رـ	١٦٣٠ - ١٥٣٣ ١٧٧٠ - ١٦٣١ ١٨٠٠ - ١٧٧١	دول
٢٤٢٠ رـ	١٨٠٠ - ١٥٣٣	المصرع
١٧٦٤ رـ ٢٦٦٠ رـ ١٣٢ رـ ٣٠٨ رـ ١٩٨٠ رـ ١٢١٠ رـ ٤٥٩٨ رـ	١٥٤٠ - ١٥٧٧ ١٥٥٠ - ١٥٤١ ١٥٧٠ - ١٥٥١ ١٥٨٧ - ١٥٧١ ١٦٩٠ - ١٥٨٨ ١٧٣٠ - ١٦٩١ ١٨٠٠ - ١٧٣١	المصباح
٨٢٧٢٢٤	١٨٠٠ - ١٥٢٢	المصرع

المصدر: السان، ص ٣٣٠.

هواش ومراجع

(١١) يزيد من التفاصيل حول الاكتشاف البحرية أنظر : سوتيا ي. هار - في طلب الترابيل ، ترجمة محمد حمير رامت ، سلسلة الألف كتاب (الأولي) مكتبة النهضة مصر، القاهرة، القاهرة ١٩٨٧. ولي لمراجع الاجنية نختار القاري، مابلي :

W Kramer (Herausgeber): *Die Entdeckung und Erforschung der Erde*, VEB, Brockhaus Verlag, Leipzig 1974; F. Debesham, *Discovery and Exploration, an atlas history of man's journey into unknown*, London 1960; H. Hart; *Vasco de Gama and der Seeweg nach Indien*, Bremen 1965; J. Wasmann *Christopher Columbus, Der Das Gewichte des Ozeans*, 1929

(١٢) كشفت كثير من الابحاث العلمية عن أن بلاد الشرق (الهند والصين وغيرها) كانت في الفترة الواقعة لهما بين القرن الثاني عشر والسابع عشر أكثر تقدماً من أوروبا. وهذا ما نلاحظه، على سبيل المثال، فيسجله الرحالة الأوروبيون (توديلكسي، ومازكو بولو وغيرها) وما أتت به بعد كثير من الدراسات العلمية المتصلة. انظر على سبيل المثال : مسرعة من الباحثين السوفيت - لوتلا، للعثبات الشرقية، الجزء الأول، المجتمع الشرقي الفرنسي، كسط تاريخي، ترجمة صليان ميخائيل اسحق، دار الاغالي، دمشق ١٩٨٨.

(١٣) انظر : دسري، دكي - الأزمة الراهنة في الفكر التنموي، منشورة في مؤلفنا : فكر الأزمة، دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي التنموي، مكتبة مطبوعي، القاهرة ١٩٨٧، ص ٦٩ - ١٤٤.

(١٤) كان خروج المعادن النفيسة من أوروبا آنذاك من جراء هذا الاستيراد، والذي جعل بلاد الشرق تفتتح لمراكز مالية في مواضعها التجارية من أحد ما أجمع مفكر في عصر النهضة الأوروبية. فمثلاً كتب الصانع الديني الشهير مارتن لوتر في : كشف عن التجارة والتي - ١٥٢٤ يقول : « .. التجارة الخارجية مع كلوكوتا والهند وغيرها والتي تجلب إلى البلاد شيئاً ثميناً كالحرير والجمهرات والتوابل، وهي مراد كمالية، لا تقع منها، فنص النقد من البلاد، هذه التجارة يجب إتقانها » كما أن المفكر الميركانتيلي المعروف إيميلينو كتب في ذات الموضع يقر : « والتفرد في تنقل مسعر نتيجة للتجارة مع البلدان غير المحيطة »

مع تركيا والهند الشرقية. - قائدًا الذي يخرج من البلاد للعبارة مع هذه الشعوب بأهـب إلى الأبد ولا يعود أبداً. - والنصان مقتبسـان من. أرشـاء. للجمعية الشرقية، مصدر سابق ص ٩٥.

(٥) يزيد من التفاصيل حول هذه المشكلة راجع : سارك بلوك : مشكلة الذهب في العصر الوسيط، منشورة في : بحوث في التاريخ الاقتصادي، مجموعة دراسات من ترجمة توفيق لستكر، الناشر: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٩١، ص ١ - ٥٢.

(٦) راجع حول هذه النقطة : الانتقال من الاتطاع إلى الرأسمالية، مجموعة دراسات لعدد من المؤلفين، ترجمها وقدم لها عصام الحجازي، دار ابن خلدون - بيروت ١٩٨٢

(٧) انظر في الملامح الأساسية لعصر النهضة والتنوير، البحث الأول من الباب الأول من هذا الكتاب

(٨) للاطلاع على تفاصيل أكثر ، انظر :

W.Jonas, V.Linsbauer und H.Marx , *Die Produktivkräfte in der Geschichte*, Teil 1, Dietz Verlag, Berlin 1969.

(٩) يزيد من التفاصيل حول نقطة كاروليس انظر : سونيا ي. - هار - في طلب التنوير ، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥ - ١٦٥.

(١٠) انظر رمزي ركي - التاريخ التقليدي للتخلف، دراسة في أثر نظام التثاق التدريجي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة (رقم ١١٨) الكويت ١٩٨٧.

(١١) انظر الاوصاف المختلفة التي كتبها كاروليس عن هذا العالم الجديد وعن شعوبه ومدني البهيرة، يا بحريه من جمال طبيخي ونباتات : زيلبتان تروورول : قنع أمريكا، مسألة الآخر، ترجمة بشير السباعي، دار سينما، القاهرة ١٩٩٢، ص ٢٠ - ٥٢.

(١٢) المصدر آتـه للذكر مباشرة، ص ٤٢.

(١٣) نفس المصدر ، ص ٤٤

(١٤) لعل أنفضل برهان يثبت هذه الرناعة اعتراف كاروليس نفسه حينما كتب يقول : «هؤلاء الناس لا دين لهم، كما أنهم ليسوا وتدين، لكنهم في غاية الرلة، ويجهلون الشر، بل أنهم لا يعرفون كيف يقاتلون لهمـا بينهم». ودانهم يسيرون جازمهم لأنفسهم». راجع ذلك في المصدر آتـه للذكر ، ص ٥.

(١٥) نفس المصدر السابق ، ص ٥١.

(١٦) كرون : ك . ص. ستالين-تروس - التصنيع المالي ، العالم الثالث يشب من الطرق ، ترجمة موسى الأزهي وعبد الكريم مطهرش، دار طلائع، دمشق ١٩٨٨، ص ٧.

(١٧) تزيد من التفصيل راجع :

Ernst Kaemmel • Finanzgeschichte, Verlag Die Wirtschaft, Berlin 1966, S. 238 - 241.

(١٨) نفس مأخوذة من

Eric Roll A History of Economic Thought, Faber and Faber, LTD, London 1953, p.63.

(١٩) انظر : ك . ص. ستالين-تروس، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٩

(٢) راجع اني ذلك :

Ernst Kaemmel • Finanzgeschichte s.a.O.S. 232 - 236

(٢١) انظر هنا النص عند : تزفيتان ترودوزوف ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٨

(٢٢) انظر : ك . ص. ستالين-تروس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٨ ، ٨٩.

(٢٣) راجع : تزفيتان ترودوزوف ، نفس المصدر ، ص ١٥١.

(٢٤) ولقد مصدر علمية أخرى ، ان كمية الذهب المنقولة من أمريكا الي أوروبا خلال الفترة ١٥٠٩ - ١٦٦٠ بحوالي ١٨٠ - ٢٠٠ ملن من الذهب - راجع الدكتور أحمد جامع - الترسدية المتأخرة ، مكتبة التسمية والتخطيط، دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٨، ص ٤٠.

(٢٥) انظر اني معنى وفروط قاعدة الذهب ميزاننا . التاريخ التقليدي للتخلف ... مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ - ٨٥.

(٢٦) نفس مأخوذة من : ك . ص. ستالين-تروس ، نفس المصدر ، ص ٧٩.

ومن المعلوم لنا، أن الدوافع الرئيسية التي شجعت على الحركة الأوروبية للكشوف الجغرافية كانت، أولاً، هي البحث عن منابع إنتاج الذهب فيما وراء البحار بعد أن نصب ذهب أوروبا في القرن الرابع عشر بسبب كثرة استيراد السلع الشرقية دون أن يكون لدى الأوروبيين سلع هامة يتقاضون بها مشترياتهم، فإضطروا للدفع بالذهب الذي سرعان ما نصبت أرصده. أما الدافع الثاني فكان يتمثل في محاولة الوصول مباشرة لمناطق سلع الشرق الأقصى وكسر احتكار العرب لطرق التجارة والتخلص من ما كانوا يفرضونه من ضرائب مرتفعة على تجارة السلع للشرق عند مرورها إلى أوروبا^(٢٢). وساعد على تحويل هذه الدوافع إلى واقع فعلي ذلك التقدم العلمي والحرفي الذي حدث في أوروبا وأدى إلى تطوير صناعة السفن والأسلحة اللازمة للغزو والتدليل والهندسة والبريد) لتضلعاً عن تقسم المعرفة بأحوال الفلك وأعمال البحار

ومهما يكن من أمر، فقد كان أول من فكر من الأوروبيين في الوصول إلى الهند عن طريق آخر غير الطريق الذي يسيطر عليه العرب هم البرتغاليون في عهد الأمير هنري الملاح، أحد أبناء الملك پوجا الأول الذي تمكن من طرد العرب من بلاده واستكمل إستقلال مملكته. وقد بدأ الأمير هنري الملاح في إرسال بعثته البحرية، ابتداءً من عام ١٤١٨ لكشف الشاطئ العربي لأفريقيا ومحاولة الوصول إلى بلاد غانا. ووصلت إحدى بعثاته إلى ساووا - رأس بوجادور عام ١٤٢٤، ثم إلى الرأس الأبيض (رأس بلسكرا) عام ١٤٤١ ومصب نهر السنغال في عام ١٤٤٦، والرأس الأخضر عام ١٤٤٧ والوصول من ثم إلى غانا. وأستطاع البرتغاليون بذلك أن يسيطروا على الطرق التي كانت تسير فيها قوافل التجار عبر الصحراء الكبرى وهي محملة بالمنتجات الأفريقية والذهب متجهة إلى شمال أفريقيا. ولأن حصولوا هذه الطرق إلى الساحل الغربي لأفريقيا، وهو الأمر الذي كان له أثر كبير في تنهوض المدن التجارية في شمال أفريقيا والبحر المتوسط وتخفيض كميات الذهب التي كان يحصل عليها العرب، وتدهور بليغ في حجم المكسب التي كان يحصل عليها سلاطين دولتي الممالك البحرية والبرجية المسيطرين على حكم مصر وبلاد الشام^(٢٣). ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت منطقة غانا أكبر مورد مالي للحكومة البرتغالية. ولهذا عمدت البرتغال إلى أحكام قبضتها الحديثة على هذه المنطقة.

وقد حرص البرتغاليون في بادئ الأمر على البحث عن الذهب الأفريقي، وبالذات

ذهب السودان الذي كان ينقل عبر الصحراء الكبرى متجهًا إلى شمال أفريقيا. ونظرا للمخاوف التي كانت تتخطىهم في البداية من التوغل داخل القارة الأفريقية بصيه جهلهم بطبيعة هذه القارة وبسبب الحرارة الشديدة وكثرة إنتشار الأمراض والحشرات الاستوائية (كالباعوض وحشره النسي سي) فقد لجأوا إلى سياسة إنتظار التوافق وهي تمر عبر الصحراء الكبرى ومهابتها. وكانوا يبادلون الذهب الأفرقي بقطع من الزجاج والحرير والخمور. وكان حصن البينا الموجود في غانا مركزا لتجميع كميات الذهب الثموب. وقد أطلق إسم «ساحل الذهب» على الأقليم الذي كانت تصدر منه كميات الذهب المتهوب إلى البرتغال. ورغم المعاتم التي حصنها البرتغاليون من السيطرة على طريق القوافل التجارية والاستيلاء على الذهب الأفرقي. إلا أن حلم الوصول إلى الهند عن طريق السودان حول أفريقيا ظل يلهب حماس البرتغاليين. وقد تمكن الملاح الشهير بارتلميو دياز من الوصول إلى أقصى الطرف الجنوبي لأفريقيا عام ١٤٨٩ وسمي هذا الطريق «برأس الرابح» نظرا لمعظم المخاطر والأهوال التي عايشها عند هذا الطريق.

وفي تلك الأونة، كان الاسبان، من خلال رحلة كريستوف كولومبس، قد وصلوا إلى جزر الهند الغربية في عام ١٤٩٢. وشاع آنذ أنهم قد وصلوا إلى اكتشاف الطريق نحو الهند من خلال الأبحار غرباً وأنه أقصر من الطريق الطويل الذي يبحث عنه البرتغاليون بالدوران حول أفريقيا^{١٤}. ولهذا أوقف البرتغاليون كشتولهم البحرية في هذا الطريق وسارعوا بإرسال بعثة بحرية للاستقاء غرباً واستقرت على شواطئ البرازيل. لم تبين أن الأراضي المكتشفة غرباً ليست هي الهند. ولهذا لم يعزل البرتغاليين كثيراً على المنطقة الجديدة التي إكتشفوها في أمريكا الجنوبية، وظلت مهتمة منهم لمدة ثلاثين سنة. رغم إعلائهم تهميتها للبرتغال، بسا سارع الاسبان والفرنسيون، والإنجليز بعد ذلك، بزيادة رحلاتهم إلى تلك الأراضي المكتشفة حديثاً في أمريكا الجنوبية. ولهذا عازد البرتغاليون رحلاتهم القديمة بالدوران حول أفريقيا، وأرسل عماتيل ملك البرتغال الملاح الشهير فاسكو دي جاما لفتح مكن من إجتياز رأس الزوابع (وأسماعها بعد ذلك طريق رأس الرجاء الصالح). واستمر في الأبحار حول الشواطئ الشرقية لأفريقيا تجهيزاً للاتلاخ نحو الشرق، نحو الهند. وقد لاحظ فاسكو دي جاما أن هذه الشواطئ، على عكس الشواطئ الغربية لأفريقيا، أن موانئها مزدهرة، وتكثر فيها السفن التجارية، وأن بها أسواق على درجة عالية من التنظيم والتقدم، وأنها تعج بسلع ومتطلبات الشرق الأقصى (التوابل والبهارات والنسوجات الحريرية والأحجار الكريمة

...). كما أن سكانها يعيشون في مستويات أفضل من سكان غرب أفريقيا، وأن التجار العرب يسيطرون على شطر كبير من هذه الشواطئ. والثواني. وأخذ فاسكو دي جاما يسأل عن الطريق البحري للهند في اللغور التي روى عليها. لكن الجميع كانوا يرفضون التصديق معه وتقديم النصيحة له، نظراً لتخوفهم من القوة التنافسية المحتملة لهذا القادم الأوروبي. بعد أن فاسكو دي جاما استمر في الإبحار، إلى أن وصل إلى مدينة ماليندي (تنزانيا) على الساحل الشرقي الأفريقي وواصل بعد ذلك رحلته نحو الشرق، بمساعدة بحار عربي شهير. هو أحمد بن ماجد، ووصل إلى سواحل المهيار ومدينة كاليكوت الهندية في ٢٧ مايو ١٤٩٨، وهي المدينة التي كانت تعتبر آنذاك مركزاً لتجارة اللؤلؤ.

هكذا تمكن البرتغاليون من الوصول إلى الهند عن طريق الدوران حول أفريقيا. وكان ذلك يمثل انطلاقة عظيمة في موازين القوى العالمية آنذاك. فمن الآن فصاعداً سيتحول طريق التجارة اللؤلؤ والسلع الشرقية من مصر والشام والبحر المتوسط، إلى المحيط الأطلسي وحول الشواطئ الغربية لأفريقيا. وسيؤثر ذلك تأثيراً مدمراً على مصر والبلاد العربية والتجارة الإيطالية. وسيقلع البرتغاليون في قرص سيطرتهم على المحيط الهندي بعد أن هزموا المصريين في معركة دبر أمام مدينة بيمبي في عام ١٥٠٩. واستعجز الفلحة العثمانية بعد ذلك في استعادة عهد التجارة العربي^(١)

صحيح أن أفريقيا لم تكن في البداية هدفاً عند البرتغاليين، وإنما كانت وسيلةهم بالدوران حولها للوصول إلى الطريق المباشر للتجارة مع الهند والشرق الأقصى. إلا أن حجم اللداس والثروات الهائلة التي حصوها من أفريقيا كان هائلاً، وكان ذلك يدفعهم على ترسيخ سيطرتهم على سواحلها وتثبيت الحكم البرتغالي فيها، وأجبروا السكان على دفع الجزية وفرضوا عليهم ألا يشتروا أو يبيعوا إلا معهم، وبالشروط المصممة التي يحددها. وقد أقام البرتغاليون عدداً كبيراً من الحصون والقلاع المسلحة بهدف حماية مخازنهم التجارية ومهناتهم. وكان أشهر هذه الحصون سان جورج دي ميناء وساو تومي. وأكرا، وحصن أرجوم وجزر الرأس الأخضر وستابجو ونياسا وسولالا وموزمبيق^(٢).

وكان تركيزهم الأساسي في البداية منصّباً على البحث عن الذهب الأفريقي. وبعد سيطرتهم على طريق القوافل التجارية المحصلة بالذهب والصلب الأفريقية عبر الصحراء

الكبرى والاستيلاء على كميات كبيرة من الذهب الأفريقي التي كانت محط هذه القوافل، حاول البرتغاليون التوغل إلى منابع إنتاج الذهب في زمبيا، وطردوا العرب، وأجبروا السكان المحليين على العمل في مناجم الذهب بأساليب غير إنسانية. لكن المخاوف التي حققتها في هذا المجال ستكون أقل أهمية من حجم المفاسد الضخمة التي سيحققونها من التجارة الواسعة التي سيخفسون فيها في مرحلة تالية ولحقق لهم أنهاراً متدفقة من الأرباح، وتعني بذلك إهارة الرقيق الأسود. وهي التجارة التي سينالهم فيها أسبانيا وبريطانيا وهولندا وفرنسا.

وتشير مصادر التاريخ المختلفة إلى أن القارة الأفريقية قبل مجيء البرتغاليين إليها لم تكن في حالة عزلة، كما كان الحال بالنسبة للهند الحمر في أمريكا، بل كانت تربطهم بالمضارة العربية والآسيوية صلات قوية، فعاصلوا مع شعوب هذه الحضارات، وتأثروا بهم، وتاجروا معهم. واستفادوا من صلاتهم مع هذه الشعوب، وبالذات مع العرب المسلمين الذين كانوا قد سيطروا على الشمال الأفريقي كله في القرن السابع الميلادي وعلى كثير من السواحل الشرقية لأفريقيا. من هنا فقد شارك الأفارقة في تجارة أسلحة البحيرة مع غيرهم، واستطاعوا من خلال مبادلتهم للسلع الأفريقية العاج، التمش، الذهب، الجلود ... أن يؤمنوا كثيراً من احتياجاتهم. ويبدو أنهم قد تعاملوا قبل مجيء البرتغاليين مع غيرهم من سوق اللد للثدي والمساواة والتكافؤ في التعامل.

وفيما يتعلق بالأحوال الاقتصادية والسياسية الداخلية، قبل مجيء البرتغاليين، فإن مراجع التاريخ تشير إلى أن الأفارقة قد تعلموا فنون الصيد والقتل والزراعة، واستخدموا الحديد في كثير من مناطق القارة الأفريقية، واهتموا زراعة كثير من الحبوب المقاومة للجفاف. وكان ذلك واضحاً في المناطق التي عاشت فيها قبيلة البانتو التي سيطرت على مساحات كبيرة من القارة، وتفاست السيطرة متنافسة مع قبائل البوشمان والفرانزين والأكوزام^(٧٦).

ويقول المؤرخ الدكتور زاهر رياض عن ثقافة المجتمع الأفريقي عندما غزا البرتغاليون : وكانت البلاد بلاد سلام إلى حد ما، عاش فيها الناس في رغد، وكان الملوك يتمتعون إلى طبقة صانعي الحديد، كما عرقوا مناطق النحاس. وشكلت فنونهم في النقش الدقيق على الخشب والعاج وهي تنج سحر التخييل وفي الموسيقى والرقص. وكانت هذه الفنون

كلها جزءاً من الحياة اليومية. وكانت ديانتهم معروفة في قالب واضح بالنسبة للمجتمع القليل الذي يحيط به. فقد سلبوا بوجوده إله أعلى. وقرائنتهم متعددة وكاملة من الناحية الاجتماعية تقوم على تأكيد الخير للمجتمع على حساب مصلحة الفرد. وكانت مكاناتهم وجزائهم محددة وواضحة ومفهومة من الجميع^(٨).

هلي أن ذلك لا يعني، أن الفارة الأثريّة، قبل مجيء البرتغاليين، كانت مجرد «فردوس حالي» عاش فيه الأكارقة في سلام دائم ورغد مستمر. ذلك أنه نتيجة لعذني قوي الانتاج وقسوة الطبيعة وقسوها في بعض الأوقات، كثيراً ما كانت الحروب تنشب بين القبائل في صراعها حول الأراضي الخصبة والمناطق الغنية بالمنتجات. وكانت القبائل الأقوي المنتصرة تحصل مادة علي غنائم حرب من القبائل المهزومة في شكل أسرى وعبيد. ولهذا، فإنه قبل مجيء البرتغاليين في القرن الخامس عشر، عرفت بعض الأقسام من الفارة الأثريّة قهارة العبيد، وبخاصة في مناطق السواحل الشرقية للقارة (أنجبار، مورفوس، وسيفيل وجزيرة مندشتر ...) وهي الأقسام التي كانت خاضعة لسيطرة التجار العرب منذ القرن العاشر. ويقول الكاتب د. م. سقاقيانوس^(٩) : «قاد العرب قهارة واتجة عبر المحيط الهندي مع مدن البحر الأحمر والقسم الجنوبي من شبه الجزيرة العربية والخليج العربي والهند وسيلان وجوب شرق آسيا ومع الصين. وهدل العرب كومةطاً في تصدير العاج والنفاس والذهب والرقع من داخل البلاد، مقابل السلع الشرقية، كالمنسوجات الرقيقة والمجوهرات والخزف الصيني. ولهمز هنا التبادل بأن العبيد لم يكونوا سوي سلعة عادية ليست بالاهمية ضمن السلع الأخرى لاتعداد الطلب الكبير عليهم في البلدان الشرقية التي كانت تفتلي بالأيدي العاملة المحلية والرضعة».

كانت قهارة العبيد قبل مجيء البرتغاليين لأن محدودة للغاية، وتميزت ببعضها عن التزعة التجارية وتكونها تشطت في بيئة محلية وإقليمية وليس ضمن آليات السوق العالمي، كما سيحدث في فترة تالية. وكان العبيد يستعملون عادة كجنود في الجيوش أو كصمائل أو مرافقين، كما كانت النساء منهم يعملن كخادومات في البيوت أو كمخيطيات. ويقول سقاقيانوس^(٩) : «احتل العبيد منزلة إجتماعية دنيا، ولكنهم أحياناً يقترون بالعائلات التي يخدمونها، مما توفر لهم بعض الحقوق الفردية المشروعة. وأما الزواج بين العبيد وبين الأحرار من النساء والرجال فلم يكن محظوراً، ونال

أحفادهم بعد انهيار الثالث شرف المعشوية العامة حيث يتحاورون بأنقرانهم في الجمعاتهم.

أما تمهارة العبادة التي نشطت بشكل مسعور في القرن الخامس عشر بعد حركة الكشوف الجغرافية وحتى القرن التاسع عشر، فكانت ذات طابع مختلف تماماً، سواء في الدافع إليها، أو في حجمها، أو في طريقة معاملة المبدع، أو في ماقتضض منها من نتائج.

والحق، أن السحار المضموم الذي تميزت به تمهارة العبادة كان مرتبطاً بما يرتبط بنتائج الكشوف الجغرافية للعالم الجديد في نصف الكرة الغربي ووصول الأسبان والبرتغاليين ثم البريطانيين والفرنسيين، للاستيطان في هذا العالم واستغلال خيراته التي أقصى مدني يمكن، وهو الأمر الذي إصطلمه بالزعة الفراغ السكاني وضع عدد السكان، وبخاصة بعد إبادة الهنود الحمر، السكان الأصليين لهذا العالم^(١١). ففي القرن السادس عشر هبط عدد الهنود الحمر إلى مستويات خطيرة نجت تأثر ثلاثة عوامل جوهرية هي:

١. الإبادة والقتل المباشر من قبل الأوروبيين.
٢. الوبائيات الفتحة التي حدثت من جراء الأمراض التي نقلها الأوروبيون للهنود، مثل الجدري والحصبة والزهرى ..
٣. الإبادة التي حدثت للهنود الحمر في مناجم الذهب والفضة بسبب الاستغلال الوحشي والميت لهم.

حدث هذا في المكسيك والبرازيل والبيرو وفي مختلف المناطق التي احتلها الأوروبيون الذين كانوا قد عقدوا العزم على استمرار إستغلال مناجم الذهب والفضة والاستفادة من الأراضي الخصبة لهذا العالم الجديد بزراعتها بكتير من السلع الاستوائية التي كانت تحتاجها أوروبا، مثل قصب السكر والدخان والتبغ والحبوب .. إلى آخره، فكل هذا إحتاج إلى آلاف من الأيدي العاملة والأجساد القوية، في حين كانت هناك ندرة بشرية بعد إبادة الهنود الحمر بشكل وحشي. وحتى تفرد حجم الإبادة التي إلتحقها الأوروبيون للسكان الأصليين، لنتنظر، على سبيل المثال، إلى حالة المكسيك، فقد لدر عدد سكان المكسيك عشية الفتح الإسباني بحوالي ٢٥ مليون نسمة، بينما بلغ عددهم في عام ١٦٠٠ حوالي مليون نسمة، كما يشير إلى ذلك

وللتغلب على مشكلة نقص الأيدي العاملة، قامت الحكومات الأوروبية، في بادئ الأمر، بالاقتراج عن المجرمين والمسيحيين في أوروبا وإرسالهم إلى هذا العالم الجديد للعمل في المزارع الواسعة ومنابع الذهب والفضة. بيد أن عدد هؤلاء كان صغيراً ولا يفي بالحاجة^(١٦٧). ولهذا فقد تفحّصت قريضة أصحاب رؤوس الأموال ومعهمهم المصوم للرجع عن فكرة صيد البشر من أفريقيا وشرايتهم من الحكام رؤساء القبائل والتجار العرب المشغولين بالتحاسة مقابل تعرضهم لبعض السلع الكمالية الاستهلاكية، كالحمور والمنسوجات والأسلحة والمعدود، ثم شحنهم كالبضائع المادية، عبر المحيط الاطلسي من غرب أفريقيا للعمل كعبيد في المزارع والمناجم.

وقد وصلت أول سفينة للعبيد الأفارقة إلى جزر الهند الغربية في عام ١٥٠١، أي بعد تسع سنوات فقط منذ أول رحلة قام بها كريستوف كولومبس^(١٦٨). ثم توالى الشحنات بعد ذلك بشكل مهول، خاصة بعد أن دخل ساحة هذه التجارة الملعبنة الاسبانويون والبرتغاليون والفرنسيون والهولنديون. وتكوّنت شركات تجارية دولية كبرى للعمل في هذا المجال، مثل «شركة جزر الهند الغربية الهولندية» التي تأسست عام ١٦٢١، و«شركة المستعارة الفرنسية في غرب أفريقيا» .. إلى آخره. ونظراً لشدة التنافس الذي نشأ بين هذه الشركات، فإن أصحاب كل شركة قد لجأوا إلى رسم وتبليغها بعلامات خاصة بالكي في مكان ما في أجسام العبيد، قاماً مثل الماشية. وربما كان ذلك هو الأصل في فكرة «العلامات التجارية» Trade Marks في النظام الرأسمالي. من هنا، ما أصفّق ما يقوله بعض الباحثين حينما لاحظوا أن تجارة الرقيق كانت في الحقيقة هي أول استثمار دولي لرأس المال على نطاق واسع^(١٦٩). فمعدل الربح، على الصعيد العالمي لهذه التجارة كان عاتلاً (يقدّره الاقتصادي البريطاني موريس دوب فيما بين ١/٣٠٠ و١/٢٠٠)^(١٧٠). وقد أثري كثير من قهار الرقيق الأوروبيين من استثمار أموالهم في شراء السلع المستخدمة في نقل العبيد. بل أن الأرباح التي تحققت من هذه التجارة الختيرة كانت تفوق بكثير معدلات الأرباح التي تحققت من تجارة التوابل والمنتجات الشرقية.

وقد مارس البرتغاليون في بادئ الأمر عبادة القنص المباشر للعبيد من داخل أفريقيا وتولوا بأنفسهم مهمة قيادتهم للسراجل، و«تخزينهم» في الحصون والقلاع إلى

أن يتم تلقيمهم بالسفن عبر مستعمراتهم بالعالم الجديد. وقد مارسوا في ذلك أبشع وأقسى وسائل العنف والوحشية وبالذات في المهجولا والكوتيمو وفيها وغانا وموزمبيق. بيد أنه سرعان ما واجهتهم، كما واجه جبرهم، مقاومة النخاسين الأفارقة والعرب الذين كانوا يخشون أن يتانسهم النخاسون الأجانب في أراضيهم بإعتبارهم وسطاء في هذه التجارة. ولهذا فقد تفاوض هؤلاء النخاسة مع الأوروبيين للتعاون، من طريق أن يقوم الأوروبيون بإمداد هؤلاء النخاسين بالسلع والبنادق والخميرة والحصول، ثم يتولوا هم التعامل في قلب القارة ويعودون بالعبيد المتفق علي عددهم ونوعيتهم. ويتم تسليمهم ويأخذهم بالحصون التي أن تاتي السفن لشحنهم الي المناطق التي اتفقوا علي التوريث اليها. وقد وجد الأوروبيون في ذلك أمراً أفضل، فقد جنبتهم ذلك مشقة التنصص والعرض للرطوبة والحرارة الشديدة، وألحشرات الاستوائية والأمراض المبرطنة داخل القارة الأفريقية. ولهذا كانت سياسة إنتظار غزاةل العبيد هي السمة المبرزة للحصول علي العبيد في الفترة ما بين القرن السابع عشر والتاسع عشر. وهكذا انطلقت تجارة النخاسة، واهتمت في القارة الأفريقية حروباً مستمرة مع الطلب المتزايد علي العبيد فقد انطلق زعماء القبائل، يولهم في ذلك النخاسون، في شن غارات مستمرة علي جيرانهم لأسر أكبر عدد من الرجال والنساء والأطفال وتسليمهم للنخاسين وبعض الثمن، الذين يتولون بدورهم توريثهم للنخاسين الأوروبيين والحصول علي عيولهم. وأثناء ذلك كان هناك آلاف الضحايا الذين يسقطون أثناء غارات التنصص. وفي بعض الأحوال التي كان يلجأ فيها العبيد للاختفاء في الكهوف والمغاور كان النخاسون يوقدون النار عند مدخلها في القش وأغصان الشجر، فيرتفع الدخان الكثيف حتي يجبرهم الخوف علي الخروج قبل الاختناق.

وقد أشار الباحثون في هذا المجال الي الطرق الوحشية التي مارسها النخاسون داخل القارة الأفريقية. ولتقرأ، علي سبيل المثال، ما كتبه جن هنريك كلارك ومتبست هارونج في هذا الخصوص : « كانت طريقة إقتناص الرقيق تنقسم بالوحشية والفنائه في القسوة. وكانت الطريقة المفضلة هي حرق القرى وقتل المرح والمسد نيام، ثم يخطفون وهم يحاولون التجا من السران»^(١٢). ثم يقوم القناصة بعد ذلك بتجميع الصيد للشمين، حيث يربط بالخيال كل إثنين معاً ويشكلون صفاً طويلاً يجتمعهم عمود خشبي كبير يربط في أعناقهم. وبعد ذلك تبدأ رحلة الانجاء نحو السواحل. وكان خط القافلة يتدلف لعدة مئات من الأمطار، يتردها فرد، أو أكثر، حاملاً سوطاً يضرب به بقسوة كل

من يتباطئ في السير. ويقول الدكتور زاهر رياض: «كان الضعفاء يسقطون إصفاً فيلتفون أو يُركون ليلقوا مصرعهم. وقد ظلت عظام هؤلاء المساكين الذين لقوا حتفهم في الطريق علامات توضح الطرق التي سلكها هؤلاء المتحصصاء حتي القرن التاسع عشر» (١٨). كما وصف الرحالة الشهير لئنجستون في كتاباته عن إكتشاف منابع النيل، ويشكل تشعير له الأبدان حالة القهر والقصور والمذاب التي كان يعاني منها الرقيق وهم في رحلة التوجه الي مصرهم المجهول علي السواحل.

وما أن تصل القافلة التمهية للسواحل، حتي يتسلمهم النخاس الأوروبي ويقوم بفحص العبيد ويضعهم بعلامته المميزة بسخم محمي بالنار، ثم يودعون بالحصون والقلاع إنتظاراً لرحلة العصور نحو العالم الجديد. وكان لا يعطي لهم من الزاد سوى أقل القليل.

وحيثما تأتي السفينة يُلْكَ بهم الي داخلها بقسوة وهم عراة. ونظراً لإرتفاع تكلفة الرحلة التي تستغرق عدة أسابيع وهي ليجتاز الأطلسي، فقد حرص ملاك السفن علي صناعتها علي هيئة مخازن ذات رفوف، يُرص فيها العبيد وهم مصفون في الأغلال، بعد فصل النساء عن الرجال. وكان شكل السفينة بعد شحنها أشبه بعلبة السردين. وكان أهم مايشغل قبطان السفينة قبل الإبحار، هو إمدادها بالماء العذب (٢٠٠ - ٢٥٠ لتر للعبد الواحد) وبشمار القود واللبون لمكافحة مرض الاسقربوط وبزيت التخلول لمعالجة الأمراض الجلدية^(١٩). وكانت لحظة الشحن والإبحار بالئسبة للعبيد هي اللحظة الأكثر عناءاً وإيلاماً للنفس. فهاهم يتدفعون من أوطانهم بالقوة، ويستخلفي حالاً من أمام عيونهم شواطئ بلادهم الي الأبد، ولن يروا أقرانهم وأحيائهم بعد ذلك.

وقد قدم الكاتب ك. م. ستانرياتوس وصفاً محزناً للغاية علي لسان أحد العبيد التي كان يصف تعاسه المفرط أثناء إنتظاره لرحلة العصور فقال: «أول شيء تستقبله حينما لني وصولي الي الساحل كان البحر وسفينة الرقيق الراسية في إنتظار حمولتها. هناك للمشاهدان ملاً قلبي ذهولاً، سرعان ما تحول الي ذعر. وحينما نُكِلت الي ظهر السفينة، تناولني بعض البحارة وقذفوا بي داخلها، ليعرفوا مني قدرتي. في تلك اللحظة تحيلت نفسي دخلت الي عالم مليء بالآرياح الشريرة وأنهم سيقفلوني عما قريب. ملائحتهم كانت تختلف عن ملائحتنا، شعورهم الطويلة ولغتهم التي يتحدثون بها. كلها مناظر عززت إعتقادي بذلك .. وعلي الفور داهمني المرض وخارت قواي

حتى لم أستطع تناول الطعام .. وأصبحت أتناق قدم الصدق الاخير، ليخلف من شقائي. ثمت أبهضاً بدم لي الطعام، الأمر الذي أدخل الحزن الي نفسي. وقضت الأكل. ولحظة خاطلة أحكم أحدهم قبضته علي رأسي وطرحني علي أرض السفينة. ولقد قذمني، بينما إتهال علي إنسان آخر، ليجلثني بالسوط جلثاً مبرحاً، شي لم أعلمه من قبل في حياتي ... و (٢٠٠).

وكانت رحلة العبور، نظراً لقسوتها، تشهد كثيراً من حالات التمرد والهياج التي كانت تلتمع قوياً، إما بالضرب المبرح أو بالضرب المفضي للموت. وكثيراً ما كان الزنوج يحاولون الانتحار، هرباً من هذا العذاب، بالقاء أنفسهم في البحر. ولهذا كانت السفن تحاط بشبكات تقع مثل هذه الحالات كما أن الكثير منهم يموتون بسبب حبسهم الجارف للحرطون وعذاب الشوق للأهالي والأحباب. وهدوماً فإنه بسبب قسوة الرحلة وتلطي اللقطة وسوء التغذية، فقد كان معدل الوفيات بين العبيد يتراوح ما بين ١٠ - ٢٠٪ للرحلة الواحدة. وأحياناً كان يترك الموتى بهوار الاحياء الي أن تنتهي الرحلة. ولكن في الغالب كان يلقى بالموتى في عرض البحر.

وصف الباحث الفرنسي ميشال دولير أحوال رحلة العبور كما يلي : ومعظم الاسري لانتقام مصادقتهم علي ماق السفينة - فهم حسولة ذات قيمة - ماعداً حالات التمرد. وكثيراً ما يكون للعبيد حق التزقة علي مقبضة السفينة، لكن تمت تهديد السلاح. وهنا، يوجد عام، يقوم جراح بفحص الأسري كل صباح. وكانت هناك وجهتان من الطعام في الساعة التاسعة والساعة الرابعة، وذلك في لعر السفينة. وكانت الوجبة عبارة عن حب مجروش وماء فيه حامض. وكان لكل أسير قطعة خشبية مربوطة عنده لحصره (٢٠١). ونظراً للقيمة المرتفعة التي كانت تفضلها هذه الكنوز المائبة العابرة المحملة بالعبيد، فإن سفن النخاسة كثيراً ما كانت تتعرض لحملات القراصنة الذين يهجمون عليها ويتخلصون من أصحابها ويتولوا هم بأنفسهم بيع العبيد لحسابهم.

وحينما يتم تفريغ الشحنة علي شواطئ أمريكا، يشرع النفاسون في الاستعداد لمسلية البيع. وتبدأ الصلوة، أولاً، بإعطاء العبيد فرصة للراحة من عناء الرحلة، وأن يختاروا جيداً، ويحسوا أجسامهم بالزيت. ويجبروا علي ترك أمتانهم حتي تبدو لامعة. ثم يقف العبيد في ساحة السوق عراة، ويصفون هذه أصناف. فالرجال الاتوبياء في جانب، ومن أصابعهم الوهن ويرزت عظامهم في جانب ثاني، والانساء في جانب ثالث،

والجميلات منهم علي جانب رابع. وكان يُسمح للمشتري أن يقترب من العبد ليفحصه جيداً ويتحسس أجزاء مختلفة من جسمه. أما الإثاث فكان يتعرض لتهانات فظيعة، خاصة وأنهن يقفن عراة قاسماً. وكان البيع يتم عادة بالزاد العلفي^(٢٢٢). ويتلخص التخاص لمن صفقته في شكل مبلغ أو ذهب وعود الي أوروبا غانماً بهذه الصفقة.

حصل الزنوج العبيد في المزارع الكبرى الاستوائية التي تخصصت في زراعة قصب السكر والطن والدخان في شمال البرازيل والمكسيك والبيرو وكوبا وهايتي وغيرها من المناطق. وكان العمل يبدأ في ساعة مبكرة من الصباح الي الساعة الرابعة ظهراً، ومن الساعة الثانية الي مقبب الشمس. وكانت ظروف العمل بهذه المزارع غير صحية بالمرّة. وتقول الكاتبة كاترين سافيدج^(٢٢٣) : «كانت الأحوال في هذه المزارع الجديدة غير صحية مطلقاً. إذ كان العبيد يشتغلون في أرض شديدة الحرارة وصلّبي بالمستنقعات، وكانت مساكنهم مجرد حفائر، ولم يكن ثمة وجود للعناية الطبية. كان الكثيرون من أصحاب المزارع لا يميلون بالانها. علي حياة العبيد، إذ كان شراء العبيد الجدد أرخص من العناية بهم يقتنونهم إذا ما طعنوا في السن». كما استخدم عدد كبير من العبيد في مناجم الذهب والفضة محل الهود الحمر (خصوصاً في كولومبيا). كما عملوا في قطع الأخشاب وبعض المهن المرفقة، كالحدادة والنجارة وعمليات شحن وتفريغ السفن .. الي آخره. وجزء منهم حصل في القممات المنزلية. وأيا كان الأمر، فإذ كان عمل العبيد في أعمال تدر دخلاً، فلا بد وأن يسلم الإبراد لمصاحبه. وعلي وجه الأعمال كانت معاملة العبيد سيئة للغاية، فهم في نظر أصحاب المزارع والأعمال ليسوا إلا مجرد «آلات بشرية» ولا يتمتع بأية حقوق. فكان من حق صاحب العبد أن يقتله إذا إخطأ، وأن يبيعه وقتما يشاء^(٢٢٤).

وعلي أبة حال، فقد ازدهرت تجارة الاسترقاق خلال الفترة من القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر. وقد ميّز الباحثون بين متطفيين أساسيين في أفريقيا لهذه التجارة.

■ المنطقة الأولى. هي أسواق غرب أفريقيا التي تخصصت في إسماء مناطق القارة الأمريكية بحاجة من العبيد. وقد صوّرت هذه المنطقة أكثر من ٧٥٪ من عبيد أفريقيا. وكانت تشمل كل الشاطئ الغربي لأفريقيا علي الاطلاق. ويمكن التمييز داخل هذه المنطقة بين ثلاثة أقاليم :

١. الاتليم الذي كان يسيطر عليه البرتغاليون (الكرونفو والمجولا). وكانت أهم موانئ الإبحار منه هي : ماهيرا (في الجابون) ولوانجو (في الكونغو) ومالها وكابندا. ورغم أن الساحل الذي يضم هذه الموانئ لا يتعدى طوله ٤٠٠ كيلومتر، إلا أنه من الثابت أنه خرج منه على الأقل مئتي مبرور العبيد للتصدير إلى أمريكا.

٢. إقليم ساحل خليج غينيا. وكان يضم عدة حصون وقلاع يملكها البريطانيون والهولنديون والفرنسيون. وكانت منابع القطن التي أمثلت هذه الحصون بمنتجات التصدير هي توجو وفيمو وتيجيريا.

٣. إقليم شاطي. السنغال وجامبيا، وكان يجمع بنشاط تنكسي واضح بين الاتليم والفرنسيين. وقد خرج منه أعداد هائلة من العبيد للعمل في المستعمرات البريطانية والفرنسية في العالم الجديد.

■ أما منطقة النخاسة الثانية في أفريقيا فكانت تتمثل في أفريقيا الشرقية. وهي تشمل السواحل الشرقية الممتدة من البحر الأحمر حتى رأس دلهادر عند حدود موزمبيق. وكانت أهم موانئ التصدير جزيرة زنجبار وكلاوا. وكانت تحت سيطرة النخاسة العرب. ثم ازدهرت بعد ذلك أهمية جزيرة مدغشقر في القرن الثامن عشر والتاسع عشر. وكان تصدير العبيد من هذه المنطقة يذهب إلى بلاد فارس والبلاد العربية والهند. لكن طلب هذه البلدان على العبيد كان محدوداً بالمقارنة مع تجارة العبيد في الأطلسي. وعندما حاول البرتغاليون تصدير العبيد من هذه المنطقة إلى مستعمراتهم في البرازيل تون إرتفاع تكلفة النقل بالمقارنة مع شاطئ غربي أفريقيا، ولكن ابتداءً من عام ١٨٤٠ عندما اندمجت شركتي أفريقيا في السوق العالمي، أصبحت شحنات العبيد من سواحل شرق أفريقيا ممكنة بسبب التطور السريع الذي حدث في صناعة السفن.

وقد يتبادر التساؤل عن حجم العبيد الذين صُنِّعهم النخاسون من أفريقيا إبان سَعار تجارة النخاسة في الفترة من القرن الخامس عشر والقرن التاسع عشر. وهنا تتباين التقديرات، ولا يوجد اتفاق بين الباحثين بسبب عدم توافر بيانات يوثق فيها، كما أن هناك تقديرات مختلفة عن حجم والتصدير خلال قرون بعضها. وأظهر هذه التقديرات هي تقدير الباحثة فيليب كورت^(٢٤)، الذي قدر عدد العبيد الذين خرجوا من أفريقيا إلى العالم الجديد في الفترة ١٤٥١ - ١٨٧٠ بحوالي ٩٣ مليون نسمة (انظر الجدول

رقم ٥ - ١١) وقد رفع الرقم الي ١٠٥ مليون للتصوط. وذأي باحثون آخرون ضرورة زيادة هذا الرقم بنسبة ٢٠ / ليصل الي ١٢ مليون نسمة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار ضحايا القنص داخل القبايات الأفريقية، ومن وقعوا شهداء في مسيرة الانجلاء نحو السراجل، زائناً للمفقودين في أهوال رحلة العبور، عن شرقرا أو ماتوا علي سفن الشحن، فالرقم الفعلي قد يتراوح ما بين ٤٨ و ٥٠ مليون نسمة. والشطر الأكبر من هؤلاء كانوا في زمان الشباب.

جدول رقم (٥ - ١)

تقدير عدد العبيد المستوردين الي العالم الجديد
خلال الفترة ١٤٥١ - ١٨٧٠

٣٩٩٠٠	امريكا الشمالية البريطانية
١٠٠٠٠٠	امريكا الاسبانية
٣٧٩٣٠٢	جزر الكاريبي (البريطانية والفرنسية والهولندية والبلجيكية)
٢٠٠٠٠	البرازيل
٩٣٩١٠٠		الاجمالي

Source: P.D.Curtis; *The Atlantic Slave Trade: A Census* (Madison: University of Wisconsin Press, 1969)

والحق، أن تجارة الاسرقاتن الجماعي التي إتسمت بها مرحلة ما بعد الاكتشاف الجغرافية وكانت أحد السمات الرئيسية لمرحلة الرأسمالية التجارية (المركانتيلية) قد أحدثت آثاراً مدمرة، إقتصادية وسياسياً واجتماعياً، علي القارة الأفريقية فمن ناحية أخرى، أدت هذه التجارة الي كارثة ديموجرافية في القارة، حيث هبط عدد سكان أفريقيا هبوطاً مريعاً إبان فترة سعار هذه التجارة. يكفي أن نعلم أنه طبقاً للعلامة ا.م كار سرنارز (في كتابه الشهير: سكان العالم، اكسفورد ١٩٥٦) هبط النصيب النسبي لسكان القارة الافريقية من ١٨ر٣ / من اجمالي سكان العالم في عام ١٦٥٠ الي ١٠ر٧ / في عام ١٩٠٠ : ومن ناحية ثانية، أدت تجارة العبيد الي حرمان القارة الافريقية من الأيدي القوية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي في المجال الزراعي والمنتجات الحرفية، مما أدى الي دمار شبه شامل في زراعة المحاصيل النقدية وتأخر غو الصاعات الحرفية. كما أنه، من ناحية ثالثة، أشعلت تجارة التماسه حروباً

صغيرة وموارد مستمرة بين القبائل والمناطق المختلفة للاستحواز على العبيد وضعت، نتيجة لذلك، التجارة الإقليمية التقليدية بين مناطق أفريقيا المختلفة. وأخيراً، وليس آخراً، فقد تعرضت القارة للسيطرة الأجنبية وقبضت دول كثيرة فيها استقلالها وأدعيت ضمن آليات السوق العالمي للرأسمالية. ويبدو لنا، أن ما تعانيه دول القارة الأفريقية الآن من فقر وجوع وبطالة وديون غير منقطع الصلة بهذا الفجر الدامي لعصر الرأسمالية التجارية التي بدأ في القرن الخامس عشر.

أما على الجانب الآخر من الصورة، وتعني بذلك الدول الأوروبية، فقد أسهمت تجارة العبيد في تجميع ثروات هائلة لها وكانت هذه الثروات مصدراً أساسياً من مصادر التراكم المبدئي لعصر الثورة الصناعية. وهذا الشكل كانت النخاسة واحدة من أهم عوامل تطور الرأسمالية. ولتأخذ هنا حالة المهلتر على سبيل المثال، بإعصارها كانت تتجول مكان الصدارة في هذه التجارة في القرن الثامن عشر، حيث كانت تقطع أكثر من ٢٠٠ سفينة يعمل عليها عشرات الآلاف من البحارة والعمال وذلك خلال الفترة ١٧٨٠ - ١٧٨٩، وكانت لبريول ولندن وريستون ولاكسستر نقاط الحركة الثانية لهذه التجارة الرائجة. وإبان هذه الفترة دارت مجلات الإنتاج في بريطانيا بسرعة هائلة لتوفر السلع التي ستعطي للنخاسة افارقة لشرا. العبيد منهم. كان هذا هو حال الازدهار الذي شهدته صناعة البنادق والبارود وبناء السفن وصياغة الحديد التي وفرت السلاسل والقفصان الحديدية، وكذلك صناعة الخمر والتسوجات. ولقاء هذه السلع كان العبيد يقتلعون من أفريقيا ليعرضوا في أمريكا للعمل الشاق في المزارع الكبرى التي سرعان ما ترسل خبراتها الي بريطانيا (السكر، القطن، التبغ .. الي آخره) ليزداد دخلها وقدرتها على استيراد المزيد من العبيد، ومن ثم زيادة رخاء بريطانيا وتسريع مرحلة الثورة الصناعية بها. ان كاترين سافيدج على حق تماماً حينما تقول^(١٣٦)؛ ولقد أسهمت تجارة الرقيق في تحقيق الرخاء البريطاني بصورة بالغة. وكان ميناء ليفربول وريستون يثران على حساب تجارة أفريقيا الغربية. كانت مصانع لانكشير تغزل القطن الوارد من المزارع الاسيكية، وكان الطباخ والسكر يستوردان بمقادير كبيرة من جزر الهند الغربية البريطانية. وكل هذا الإنتاج كان ثمرة العمل الذي يؤديه العبيد. لقد شحن التجار الانجليز عبيداً وحققوا أرباحاً أكثر من أي شعب آخر. كما أن ميشال دوفور مصيب تماماً حينما يحس معالم الصورة كما يلي: «أفريقيا تفقد كل عام الكثير من مواردها لصالح القارات الأخرى، فأميركا تنال اليد العاملة، وأوروبا تنال رخ هذه



وحيثما أظهرت التجارة العميد مهمتها التنافسية في توفير مصدر هام من المصادر المالية لمرافق رأس المال بعد الاستنزاف الديموغرافي للقارة الأفريقية ... وحيثما تصاعدت أصوات التنديد بالظلمة الرأسمالية التي ارتكبت بحق الشعب الأفريقي . وحيثما اشتعلت المستعمرات في العالم الجديد ثورات الزلوع العميد (إشعلت أول ثورة للعبيد في المستعمرات الإسبانية عام ١٥٢٢) وقدم الزلوع آلاف الضحايا من أجل الحصول على حريتهم. وحيثما انطلقت الثورة الفرنسية عام ١٧٩٨ وهي تبشر بحقوق الأحرار والعدالة والمساواة وتنادي بإحترام الإنسان لأخيه الإنسان (لم تطبق فرنسا هذه المبادئ في البداية على مستعمراتها) (٢٧٨) .. حينما حدث كل هذا، كان من الطبيعي أن تستجيب الدول الأوروبية التي انضمت في هذه التجارة للأصوات الإنسانية الكثيرة التي انطلقت في مختلف أنحاء للصورة لتندد بالوحشية والجرائم التي إنطوت عليها التجارة (أصوات جرانفيل شارب، وتوماس كلاركس، وريتشارد باكستر، ووليم ويلر غودس وجساعة الكونكرز ... إلى آخره). لكن الأمر الحاسم الذي جعل بحرية هذه التجارة، هو أن الرأسمالية عندما دخلت مرحلة الثورة الصناعية كانت في حاجة شديدة لتحرير سوق العمل في ضوء ما ارتكبه من شعارات ليهربها (حرية العمل والتعاقد، وحرية التجارة والاستثمار). لتحرير هذا السوق وتكوين العمال من بيع السلعة الوحيدة التي يملكونها - وهي قوة العمل - وبشكل اختياري، كان هو الأساس الذي إضحت عليه الرأسمالية الصناعية في تأمين حاجتها من عنصر العمل البشري، طبقاً لما قلبه علامات العرض والطلب في هذا السوق (٢٧٩) ولهذا سرعان ما انزلت القوانين والمراسيم التي تحرم هذه التجارة : الدانمارك سنة ١٧٩٢، وبريطانيا في سنة ١٨٠٧، والولايات المتحدة الأمريكية في سنة ١٨٠٨، والسويد في سنة ١٨١٣، وهولندا في سنة ١٨١٤، والبرتغال في سنة ١٨٥٠، وفرنسا في سنة ١٨٦٠. كما عقد مؤتمر فيينا في سنة ١٨١٥ لاتخاذ إجراءات دولية لتحريم هذه التجارة. ومع ذلك لقيت حركة مناهضة التجارة العميد مقاومة ضارية ليس فقط من قبل أصحاب السفن والخمسة الأوروبيين، وإنما من قبل أصحاب المزارع في الأمريكتين ومن قبل الخمسة الأفارقة والعرب. ولهذا ظلت تجارة العميد تاريس في الخفاء بسبب استمرار

إرتفاع معدلات الربح، بل وقاموا بفتح سمع ومصر الحكومات التي أصدرت مراسيم وقوانين للتحرير. وكان هذا واضحاً في مناطق شرق أفريقيا في ظل الحماية التي كفلها سلطان زنجبار، وفي موزمبيق والسودان وحوض الكونغو وشمال أفريقيا العثمانية وتنجانيا^{١٣}. واستمرت السفن في المحيط الهندي والأطلسي قنطرة عباب البحار وهي تحمل المزيد من شحنات العبيد النقصاء.

وحيثما تشبعت الدول الرأسمالية الأوروبية ثغماً من هذه التجارة اللعينة وما ولّفته لها من أهدي عاملة مستعبدة ومن ثروات طائلة، إختلعت الحاجة إلى هذه التجارة، وبخاصة بعد أن طبعت معدلات الربح فيها. وعقد مؤتمر برلين في ١٨٨٤/١٨٨٥ وجاء ضمن مقرراته ضرورة تعاون الدول الأوروبية للقضاء على هذه التجارة. وإقتضى الأمر أن تتخذ بريطانيا من قوتها البحرية وسيلة لمعارضة آخر معانيل هذه التجارة في زنجبار والسودان، ولكن بعد أن كانت قد حصلت أكبر المغنم قاطبة منها.

هوامش ومراجع

- (١) أن شا - التدوين في دراسة الأزدي الذي كانت عليه إمارة العبيد إبان مرحلة الرأسمالية التجارية فيما بين القرن الخامس عشر والثامن عشر ان يرجع إلى :
R.B.Scheridan: *Sugar and Slavery - An Economic History of the British West Indies 1623-1773*, Johns Hopkins University Press, Baltimore 1974,
E.Reynolds, *Slend and Storm: African Slavery and the Slave Trade*, Oxford University Press; E.A. Alpers, *The East African Slave Trade*, Historical Association of Tanzania, Paper No.3, East African Publishing House, Nairobi 1967, P.D.Curtis, *The Atlantic Slave Trade - A Comaa*, University of Wisconsin Press, 1968.
- (٢) يزيد من التفصيل حول عوامل ودوافع حركة الكشوف الجغرافية انظر : رمزي ركي - التاريخ الثقافي للمنطقة، دراسة في أثر نظام التمدد الدولي على التكوين الثقافي للمنطقة بدول العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة رقم ١١٨ الكويت ١٩٨٧، محمد عثمان مراد - صراع القوي في المحيط الهندي والمحيط الهندي، جلد ١، الطبعة الأولى، دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٨٧ انظر أيضا:
- C.M.Cippolla, *European Culture and Overseas Expansion*, Polcas Books, 1970.
- (٣) أنظر : عمر الاسكندري وسليم حسن - تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى تيسيل الوقت للحاضر، مطبعة المعارف، القاهرة، ١٩٢١، ص ٧٨، ٧٩.
- (٤) يزيد من التفصيل حول رحلة كولومبس انظر : سوتيا هاو - في طلب البانويل، ترجمة محمد عزيز راجت، سلسلة الآلاف كتاب، رقم (٩٨) الناشر مكتبة نهضة مصر ١٩٨٧.
- (٥) يزيد من التفصيل حول الصراع الهندي البرتغالي في المحيط الهندي، أنظر : محمد عثمان مراد - صراع القوي ... مصدر سبق ذكره، وأيضا : دكتور السيد رجب البهزاد - إفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٨ - ص ٨ - ٢٢.
- (٦) لمعلومات أكثر تفصيلا راجع : دكتور زاهر رياض - استعمار إفريقيا، الناشر القومية للطباعة

والتشر: القاهرة ١٩٦٥.

(٧) راجع له: س. ستانفورد: التصديق العقلاني: العالم الثالث يشب عن الطوق، ترجمة مرسى الزبيدي وعبد الكريم مطرسي، دار طلاس، دمشق ١٩٨٨، ص ٩٦ - ٩٠.

(٨) راجع: الدكتور زاهر رياض - مصطلح سبق ذكره، ص ٢٤.

(٩) أنظر: له: ص. ستانفورد: نفس المصدر، ص ١١٠.

(١٠) نفس المصدر السابق، ص ٨ - ١.

(١١) حول النشاط الوعشي الذي مارسه الإسبان في إيالة الهند الحمر، راجع: تريفان تومبوف - فتح ليمكا، مسألة الآخر، ترجمة بشير السباعي، دار سينا للتشر، القاهرة ١٩٩٢، ص ٨٧ - ١٧٨.

(١٢) أنظر المصدر أتب الذكر، ص ١٤٣.

(١٣) وبالإضافة إلى ذلك، تهمر الانتقار، إلى أن مؤلفه الأوروبيون الذين رُكِّموا بالقرا للصم في هذه الناحية، لم يستطيعوا أن يحصلوا حرارة الجو الشديدة والبيئة الجديدة عليهم.

(١٤) رغم أن عام ١٠١٠ قبل الميلاد الحقيقية لتجارة العبيد الانتقارية المصنوعة للمسلم الجديد (الأمريكيين) إلا أن الدراسات التاريخية قد كشفت عن أن التاريخ الحقيقي لهذه التجارة يمكن رده لعام ١٤٤٢، أي قبل أن يقوم كريسفوف كولومبس برحلة الشهيرة للصلام الجديد بنصف قرن لقد، وأما شايك برتالي شاب مؤلف في الأطلسي بالنها، الجنوب صفة إلى أن وصل إلى الطرف الجنوبي لراكش المأمورة. فعاد وأثنى عشر عبداً من أسرم بفارات صعبة على الساجل، وأهم مؤلف - العبيد إلى الأمير هنري، الذي سارع بدوره بإعداد حملة إلى ألبا لتلاصيح من مخططاته الرامية إلى القيام بزياد من الفارات، بل ويزيد من الفتوحات، فحرب قداسه بهذا الصليبي الجديد ومنع كل أولئك الذين سوف يشاركون في الحرب المذكورة للفران عن جميع الأثام التي اقترعوها، فاستجاب البرغاليون لهذا التشجيع بحماسة متناهية ولاسيما حين اكتشفوا حقيقة المآثم للحملة، التي سقش من له: ص. ستانفورد: مصطلح سبق ذكره، ص ١٠٢.

(١٥) راجع في ذلك: هنري كلارك وبنسنت هارنج - هارة ألوق والريق، ترجمة مصطفى الشاذلي، كتاب الهلال، دار الهلال بالقاهرة ١٩٨١، ص ١٢.

(١٦) مشار إلى هذا العقيد هند: الدكتور أحمد جامع، الرأسمالية الناشئة، دار المعارف، مصر، القاهرة ١٩٦٨، ص ٣١.

- (١٧) راجع : جريك كلاكرك ولينست هارنيج. مصدر سيق ذكره، ص ١٩.
- (١٨) أنظر : دكتور زاهر رياض - مصدر سيق ذكره، ص ٦٤.
- (١٩) أنظر : ميشال دولير - أوروبا والعالم في نهاية القرن الثامن عشر، ترجمة إلياس مرقص، الجزء الأول، دار الحقيقة، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٥٧.
- (٢٠) النص مقتبس من : د. س. ستانلي كروس. مصدر سيق ذكره، ص ١٠٦.
- (٢١) راجع : ميشال دولير، مصدر سيق ذكره، ص ٢٥٧.
- (٢٢) ما أن تتم المصلحة، إلا ويأثم اللص الذي يصادفهم ويهدد بعلامته المميزة (المال) ما تكون حروف من لسانه يسبح معني بالنار. وكانت هذه العملية تتكرر دائماً حينما يصاد بهمهم لئلا يفسد. وقد وصف ياسكو دي كبروجا هذه العملية الوحشية فقال : «يجري وسهم بالصيد المحس على الرجة وتحفر في بشرتهم المجرى الأثري لاسماء أولئك الذين يتعاملون علي إصغلاكهم. تهم يتنكرون من يد إلى أخرى، واليخص منهم يحمل ثلاثة أو أربعة أسماء، بحيث أن وجه هؤلاء البشر الذين حلقوا علي صورة الرب قد تحول من طريق خطبنا التي وردت. النص مقتبس من : توماس ترويرف - مصدر سيق ذكره، ص ١٤٨.
- (٢٣) راجع : كارين سالدج - قصة أمينة بطرب الصراة، ترجمة الدكتور راشد البرادي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٣، ص ٤٥.
- (٢٤) كان من المعروف جداً أن أنثى الاسواق والصحف بأعلانات مفصلة عن مبيعات العبيد. وقد أشارت تيريزا هابر إلى أحد هذه الاعلانات : «أسرة قيمة للغاية للبيع .. مكتونة من طباعة صمها ٣٥ سنة، وأبتها ١٤ عاماً، وأبتها وصمها ٨ سنوات. سبباغ الجسوع معاً، أو فرادي حسب رغبة المشتري». أنظر تيريزا هابر - صناعة القدر العالمي، ترجمة مجدي نصيف، كتاب العالمي رقم ٣٥، القاهرة ١٩٩١، ص ٨٤.
- (٢٥) أنظر في ذلك :
- P.D.Curtis; The Atlantic Slave Trade : A Course, op.cit., p.119.
- (٢٦) أنظر - كارين سالدج، مصدر سيق ذكره، ص ٤٦/٤٥.
- (٢٧) أنظر - ميشال دولير - مصدر سيق ذكره، ص ٢٤٨.
- (٢٨) بالرغم من أن وثيقة إعلان حقوق الإنسان قد صدرت في الأيام الأولى من الثورة الفرنسية (١٧٨٩) والتي تنص علي مساواة جميع البشر، إلا أن فرنسا لم تكن تطبق هذه الوثيقة علي مستعمراتها. وهو الأمر الذي أدى إلي إشعال الثورة في الجزء الشمالي من مستعمرة

سان دومينجوا للترسيمة في أغسطس ١٧٩١. وهي الثورة التي قام بها الزنوج ضد المستعمرين البيض الذين سرعان ما إستجندوا بريطانيا لتجديدهم.

(٢٩) يرى بعض الكتاب «أن تقدم الثورة الصناعية التي بدأ ثلثه المبريدية التكنولوجية الجديدة والتجارة النمو خلقت طلباً على الأسواق عبر البحار للسلع المصنعة، وليس على الأيدي العاملة الرخيصة في المزارع. وفي الوقت نفسه تزايدت الأدلة على أن الأيدي العاملة الحرة في مزارع الكاريبي كانت أكثر إنتاجية من العبيد، بسبب ثورات العبيد المتكررة». راجع : ك. ص. سكلير ياتريس مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠.

(٣٠) رغم أن تجارة العبيد قد اختفت من غرب أفريقيا وفي الأمريكتين عند نهاية القرن التاسع عشر، إلا أنه من الثابت تاريخياً أن التجار العرب استمروا في ممارستهم في أفريقيا الشرقية والوسطى حتى لحرب العالمية الأولى، وذلك بسبب «تزايد الطلب الأوروبي على القطن من زنجبار والقرنفل من سيشل والسكر من زيمبابوي وموزمبيق». وأصبحت مزارع هذه الجزر في المحيط الهندي بمثابة جزء الهند الحرة بالنسبة للعرب. مما أدى إلى انخفاض تجارة الرقيق (إما جواراً أو بحري) من التوسع تحت قناع «عقود العمل» على الساحل الأفريقي الشرقي مثلما إزدعرت من قبل في الكاريبي» - نفس المصدر السابق، ص ٢ - ٢٠١.



حرب الأفيون ١٨٣٩ - ١٨٤٢ وليبرالية التجارة (*)

هل يمكن أن تستخدم الدائع والموارث المرمية والجهوش الجذارة لفرض «حرية»
التجارة على بلد ما ؟ وهل يمكن أن تصور، أن بلداً يقوم بحظر استيراد المخدرات،
نظراً لخطورتها الجسدية والمثلية على المواطنين، فتقوم الدول المسترة لتلك المخدرات
بمخالفة هذا البلد وتشن عليه حرباً ضروس لكي يفتح أبوابه لاستيراد تلك السموم تحت
شعارات حرية التجارة والسوق ؟

قد يظن القاريء، أن تلك أسئلة لا معنى لها على الإطلاق، لأنها لا تستند على
المنطق، ولا يمكن تصور طرحها أصلاً. بيد أن هذا هو بالضبط ما حدث في حرب
الأفيون (١٨٣٩ - ١٨٤٢) ضد الصين في الفترة التي كانت فيها الرأسمالية
الأوروبية قد أنهت ثورتها الصناعية الأولى في أوروبا وارتفعت فيها شعارات
الليبرالية الاقتصادية : «دعه يعمل .. ودعه يمر».

(*) في الأصل نشرت مجلة العربي، العدد رقم (٤٠٩) - ديسمبر ١٩٩٢، ص ٣٠ - ٣٥.

لقد كانت حرب الأفيون^{١١} فؤج صارخ الدلالة على الوحشية التي مارسها الأوروبيون وهم يطبقون سياستهم الليبرالية على الصعيد العالمي، وكان من نتيجتها إجهار الصين بالقوة على فتح أبوابها على الرأسمالية العالمية وإفقارها، وتحولها من بلد كان يتمتع دوماً بميزان تجاري فائض وبشعير بنسبته الحرية الزراعية والمجهرات والحرف الصبغية والتحف والشاي، إلى بلد فقير يستورد معظم حاجياته من الخارج ويخاني من عجز ضخيم في معاملاته الخارجية، ويكابد معظم سكانه من إيمان الأفيون. وحرب الأفيون برهنت، بشكل بالغ الدلالة، عن كيف توظف شعارات الليبرالية بشكل ديجارجي لصالح طرف يزداد غنى وقوة، على حساب طرف آخر يزداد فقراً وضعفاً. والنتائج التي قمضت عنها هذه الحرب بالنسبة للصين، تشابه، من حيث الجوهر، مع النتائج التي قمضت عنها حركة الكشف الجغرافية الأوروبية بالنسبة لأفريقيا وأمريكا اللاتينية. رغم التعاقد الزمني الكبير بين هذين الحدثين. ففي جميع هذه الحالات كان لشرب الدمار والتهب والافتقار الذي لحق بشعوب هذه المناطق هو المرادف أو المصادف لجزء كبير من جهالة الريح والشرية التي ارتفعت في القرونات الاستعمارية.

ولكن ...

كيف اندلعت حرب الأفيون ؟ ولماذا ؟ وماذا كانت أحداثها الأساسية ونتائجها بالنسبة للصين وللفوزاء المنتصرين ؟ لم نخفي دلائلها لنا اليوم في عالم يسوده ما يمكن أن يسمى «بالهرس الليبرالي» وتجهير فيه دول العالم الثالث، وبشقي الاساليب، على أن تنجح اليوم حرية التجارة ؟

حتى نحيط بالنقطة من بدايتها لأهد من الإشارة إلى الوضع التاريخي الذي كانت عليه منطقة آسيا والصين قبل الانتماء بالقوة في النظام الرأسمالي العالمي في القرن التاسع عشر.

وبادي ذي بدء، بجهود التنويه إلى حقيقة تاريخية هامة لا تلقي عناية كبيرة من الباحثين في هذا المجال، وهي أنه بالرغم من اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ووصول الأوروبيين إلى آسيا بعد نجاح حركة الكشف الجغرافية في القرن الخامس عشر، إلا أن منطقة آسيا ظلت حتى بداية القرن التاسع عشر بعيدة عن التأثير الاقتصادي وغير اقتصادي للنظام الرأسمالي العالمي والمضارة الغربية الأوروبية^{١٢}.

فأسبياً لم تتمتع في النظام الرأسمالي العالمي قبل القرن التاسع عشر وإن كان قد حدث بينها وبين هذا النظام نقاط تماس عبر حركة المبادلات التجارية. لكن بالرغم من هذه المبادلات لم تكن آسيا شريكاً فاعلاً في حركة التجارة بين أقاليم العالم المختلفة. فقد كانت هذه المنطقة شبه مكتفية ذاتياً في ضوء مستوي التطور الحضاري والاقتصادي والاجتماعي الذي كانت عليه خلال الفترة ما بين القرن الخامس عشر ونهاية القرن التاسع عشر. وكانت التجارة في المحيط الهندي يغلب عليها طابع العلاقات الآسيوية / الآسيوية. ورغم تعاظم أهمية تجارة التوابل خلال القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، إلا أن هذه التجارة كانت حشوة بالقياس إلى مجمل التجارة في المحيط الهندي. فقد كانت هناك تجارة بحجم أكبر بكثير تتم بين الهند والخليج العربي، وبين الهند وشرق أفريقيا، وبين الخليج العربي وسواحل أفريقيا الشرقية، وبين مالاقا وجزر الهند الشرقية، وبين الهند ومالاقا، وبين الصين ومالاقا... إلخ. وجزء من هذه التجارة (أغلبها من التوابل) هو الذي كان ينساب إلى أوروبا عبر الوساطة العرب والمسلمين^(١٢). كان طابع العلاقات التجارية الأوروبية / الآسيوية خلال تلك الفترة يتسم، تقريباً، بالاعتماد الطلب الآسيوي على السلع الأوروبية وبتزايد الطلب الأوروبي على المنتجات الآسيوية (الهارات والقمشة والقهوة والشاي). ١.

وكان من نتيجة ذلك، أن دول القارة الأوروبية كانت مضطرة أن تطلع قيمة الشطر الأعظم من وارداتها الآسيوية بالمعادن النفيسة. وبعد إتهام المرحلات المنهوبة من الذهب والفضة من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، إنشطر التجار الأوروبيون إلى استخدام ثروات العالم الجديد لتسديد قيمة مشترياتهم لزيادة من بلاد آسيا. وكان هذا أمراً مزعجاً لدول القارة الأوروبية وبتناقض مع الروح الميركانتيلية التي سادت هذه الدول في تلك الفترة وكانت ترى أن الثروة الحقيقية لا يبلد إنما تتجسد فيما يملكه من ذهب وفضة، وأنه لتعظيم هذه الثروة يجب أن يحقق البلد فائضاً مستغنياً في ميزانته التجاري. وتشير بعض المصادر التاريخية إلى أن المعادن النفيسة كانت وتشكل أكثر من ثلاثة أرباع صادرات شركة جزر الهند الشرقية البريطانية إلى آسيا في عام ١٧٠٠، كما كانت تشكل نسبة مئوية أكبر بالنسبة لصادرات شركة جزر الهند الشرقية الهولندية^(١٣). وحي مع النمو الهائل الذي طرأ على المصنوعات الأوروبية خلال القرن الثامن عشر (وبالذات في بريطانيا بعد اختراع النول الميكانيكي) ظلت المنسوجات الأوروبية هاجرة من منافسة الأقمشة الهندية والمنسوجات الصينية القادرة التي كانت

تتميز بطول الحجرة وهجارة صناعتها لشات الستين. بل انه من الشك في تاريخها، ان بريطانيا اضطرت لكي تسير ثورتها الصناعية التي حدثت في صناعة المنسوجات بشكل آمن وطبيعي، ان تتخذ في نهاية القرن الثامن عشر قراراً سمحت بمرجه دخول الآقمشة الهندية الي بريطانيا. «وفي تلك المرحلة لم يكن باستطاعة مصانع مانشستر أن تزامم المنسوجات الهندية حتي في تلك السوق الصغيرة، كمسوق أفريقيا الاسعوانية»^(٥١).

وقبل مجيء قاسكو دي جاما الي المحيط الهندي (في الفترة ١٤٩٧ - ١٤٩٩) فإن حقائق التاريخ تشير الي أن الصين استطاعت، من خلال ماكانت تتمتع به من قوة سكانية كبيرة ومن نظام إمبراطوري مركزي ومن تواصل زمني مستمر لحضارتها العريقة^(٥٢)، استطاعت أن تكون قوة عظمي في المحيط الهندي. وكانت سفنها الشهيرة بمصطلح الـ Junks تحمل أسطولا بحرياً شديد الأأس، حيث كانت تلك السفن من حيث قوة الصنع والتكنولوجيا والسرعة أفضل بكثير من السفن العربية والاسلامية والاوربية في ذلك الوقت. ولهذا لم يكن مصادفة أن استطاع الصينيون أن يقدروا أكبر الحملات البحرية وأخطرها تأثيراً في المحيط الهندي خلال الفترة ١٤٠٥ - ١٤٣٣. وكانت الحملة الأولى تتكون من ٦٢ سفينة من نوع الـ Junks وعليها ٨٧ ألف رجل، ووصلت الي مصافات مهمة (جاة وسيلان وكالينكوتا). أما الحملة الثانية فقد وصلت الي مصافات أبعد. إذ رست تلك السفن عند مناهل الخليج العربي والبحر الاحمر ووصلت الي السواحل الشرقية لآسيا. ثم توقفت فجأة هذه الحملات بأمر إمبراطوري في عام ١٤٣٣ لأسباب غامضة وغير معروفة - علي وجه اليقين - حتي الآن. ولم يكن الهدف الرئيسي من تلك الحملات هو الاتجار وجني الأرباح - وهي في ذلك تختلف عن هدف الحملات التي كانت تقومها الشركات التجارية الكهري التي ظهرت فيما بعد مثل شركة جزر الهند الشرقية البريطانية وشركة جزر الهند الشرقية الهولندية، حيث كان الربح هو الدافع الرئيسي لها - بل كان هدف هذه الحملات هو تأمين الاعتراف بسلطة الإمبراطور الصيني. وقد تمكن الصينيون من أن يجعلوا مناطق شاسعة في آسيا (مثل الهند الصينية وبورما وكوريا...) تدن بالولاء للإمبراطور الصيني. وكانت السفن الصينية وهي في رحلة العودة تحمل الهدايا والتحف اللازمة لرعاية البلاط الإمبراطوري أكثر مما تحصل من سلع لتباع في السوق المحلي^(٥٣).

وعلى أية حال، فإنه منذ مجيء الأوروبيين إلى المحيط الهندي بعد اكتشاف طرق رأس الرجاء الصالح، تطلعت الدول الأوروبية إلى الاتجار مع الصين ومحاولة احتوائها بعد أن تبين أن بها كم هائل من المنتجات الصناعية والزراعية التي كثر الطلب عليها في دول القارة الأوروبية، مثل الشاي والتسوجات الحريرية والأواني الخزفية الزاكية والمنتجات الخشبية الفنية والمنتجات الجلدية. إلى آخره. وكان البرتغاليون هم أول من وصلوا إلى ميناء كانتون بالصين عام ١٥١٣، واستطاعوا في عام ١٥٥٧ أن يحصلوا على حق إقامة محطة تجارية في مدينة ساكار. وكان البرتغاليون يستوردون السلع الصينية ويضعون مقابلها سلعاً غريبة، مثل العقاقير والأصباغ وخشب الصندل والقرقة والفلفل. ولم يكن لدى البرتغاليين سلع أوروبية ذات بال يمكن أن تكون محل طلب صيني. ثم جاء الأسبان إلى الصين، فادمن من الفلبين التي احتلها عام ١٥٢١، ثم جاء بعدهم الهولنديون في عام ١٦٢٢ وحاولوا طرد البرتغاليين من ساكار، ولكنهم فشلوا في ذلك، فأنهروا إلى تايوان وأنشأوا قلعة تجارية للاتجار مع الصين واليابان. ومكث الهولنديون في تايوان من عام ١٦٢٤ إلى ١٦٦٢ إلى أن تمكن الامبراطور الصيني تشينج كويج من طردهم. وسعت بريطانيا إلى الصين وحاولت إقامة علاقات تجارية ودبلوماسية معها. ففي عام ١٦٨٥ حصلت شركة جزر الهند الشرقية البريطانية التي كانت تتحكم تجارة بريطانيا في المحيط الهندي، على ترخيص بإقامة محطة تجارية في كانتون تحت إشراف نقابة تجار هونغ. وكان الشاي الصيني قد عرف طريقة إلى أذواق البريطانيين وأصبح مشروباً يربى. ولهذا كان استيراد الشاي الصيني من أهم وأكبر السلع التي استوردتها بريطانيا من الصين. ولم تكن هناك - حتى ذلك الوقت - منتجات بريطانية صناعية يمكن أن تدفع بها بريطانيا لمن مشترياتها من الشاي. ولهذا كانت بريطانيا تدفع بالمعادن النفيسة. وفي عام ١٧٩٣ حاول البريطانيون إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، فأرسل جيمس الثالث ملك بريطانيا رسالة إلى الامبراطور الصيني يطلب فيها إقامة هذه العلاقات. لكن امبراطور الصين رفض ذلك، وجاء في ردّه: «لا أضع نصب عيني إلا هدفاً واحداً، ألا وهو الحفاظ على السيادة التامة وأداء الواجبات تجاه الولايات. إن الأشياء الغربية لا تروق لنا ظهري. وكما بإمكانك سفيركم أن يري بأمر عينه، فإننا نلك الأشياء كالحق. وانتي لا أعبر لمة اهتمام للأشياء الغربية أو البذخ الفنية، كما أن ليست في حاجة لمصنعات بلاذكم»^(١) وهو رد يتم عما كان الصينيون يتمتعون به من إكتفاء ذاتي وتعالٍ على المنتجات الأوروبية.

وهكذا تمكن الصينيون من المحافظة على سيادة بلادهم طيلة ثلاثة قرون بعد مجيء الأوروبيين إلى المحيط الهندي. وفي ضوء سمعهم للمحافظة على هذه السيادة، فقد حصروا علاقاتهم التجارية الخارجية في عدد محدود من الثواني الصينية حتى يسهل مراقبتها واحكام السيطرة عليها وعلى ما يأتي أو يخرج منها من بضائع.

في ضوء ذلك، وبالرغم من ثمر العلاقات الاقتصادية مع الدول الأوروبية، فإن الصين استطاعت أن يكون ميزانها التجاري في حالة فائض مستمر (زيادة الصادرات على الواردات)، وأن ينفق لها باستمرار كميات ضخمة من المعادن النفيسة. وإذا نظرنا، على سبيل المثال، إلى حالة التجارة مع بريطانيا، نجد أنه خلال الفترة ١٧٨١ - ١٧٩٣ بلغت قيمة جميع السلع البريطانية التي استوردتها الصين من بريطانيا تصادف ١٦,٩ مليون دولار فضي. وهذا يمثل فقط ثلثي قيمة الشاي الذي صدرته الصين إلى بريطانيا^(١٩). وتشير بعض المصادر الصينية إلى أنه وفي بداية القرن التاسع عشر أخذ ينفق إلى الصين عبر قواربعشرا بحر ١ - ٤ مليون لوانج من الفضة كل سنة. فكانت السفن الأجنبية القادمة إلى مقاطعة قوانغدونغ من أجل التجارة تضطر إلى جلب دولارات فضية أكثر مما تطلب معها من البضائع^(٢٠).

لكن الأمور تتقلب رأساً على عقب في أواخر القرن الثامن عشر، حينما تهدئت موازين الثرى بين منطقة آسيا من ناحية، ودول القارة الأوروبية من ناحية أخرى. فبعد ذلك التاريخ تكون أوروبا قد أنهت المرحلة الميركانتيلية (مرحلة الرأسمالية التجارية) وتسامعت فيها خطي الثورة الصناعية. وهي الثورة التي استطاعت من خلال دعمها لبنيان الاقتصاد الاقصادي وتطويرها لقوى الانتاج أن تفرق السوق بالسلع الصناعية الرخيصة. وكانت بريطانيا، كما هو معروف، هي أسبق دول القارة الأوروبية إلى هذه الثورة.

وبعد أن دول خمس الهندسة البرتغالية في المحيط الهندي، استطاعت بريطانيا أن تفرض سيطرتها على شبه القارة الهندية عام ١٨١٨ من خلال النشاط الاضطويطي لشركة الهند الشرقية البريطانية. فقد كانت بريطانيا بحاجة مستمرة إلى أسواق متنامية لتصرف فائض إنتاجها (حدث أول اقراط إنتاج في بريطانيا عام ١٨٢٥) كما كانت في احتياج لتأمين تدفق المواد الخام والفضة لضمان ديمومة تراكم رأس المال. ومنذ أن احتلت بريطانيا الهند، تحولت الأخيرة إلى سوق لتصرف البضائع

البريطانية، غزت هارت الحرف والصناعات الهندية، وأجبرت الهند على التحول لزراعة القطن والحبوب والثيلة وبلور الزيوت لتسحقن الي بريطانيا^(١١). ونظراً للأهمية البالغة للهند بالنسبة للاقتصاد البريطاني فقد اعتبرت «الؤلوة العاج البريطاني».

واسعمرت بريطانيا في استيراد الشاي والحرير الخام والعقاقير من الصين بكميات كبيرة، وبخاصة الشاي لكن المشكلة التي واجهت بريطانيا، هي أن السوق الصيني ما زال مغلقاً أمام البضائع البريطانية. ولهذا كان الميزان التجاري لعلاقة الصين مع بريطانيا يحقق فائضاً لصالح الأولي، الأمر الذي استعصى استمرار تدفق المعادن النفيسة من بريطانيا الي الصين. وهو أمر كان مزعجاً للحكومة البريطانية. ولذلك ظل فتح سوق الصين هدفاً عزيزاً لدي بريطانيا. علي انه تمهدر الاشارة، الي أن ضيق السوق الصيني أمام المنتجات البريطانية، لم يكن راجعاً الي سياسة تعسفية إتبعها الحكومة للصينية في مواجهة الرأسمالية البريطانية، بل كان ذلك راجعاً، في المحل الأول، الي طبيعة الاقتصاد الصيني وخصائصه أنفاله. فقد غلب علي هذا الاقتصاد طابع الانقطاع الشرقي الذي يعتمد علي الاقتصاد الطبيعي والانتاج من أجل الاستهلاك، واستهلاك ملاك الأراضي ورجال البلاط والامارة علي الفائض الزراعي واستغلال الفلاحين أبشع استغلال. كما إنضم هذا الاقتصاد بضف العلاقات النقدية / السلعية، فمعظم حاجات الفلاحين (شئنا بهم وملابسهم ...) كانت تتجج داخل إطار الاسرة. ولم يكن لدي الفلاحين دخول نقدية فكثهم من شراء البضائع المستعمدة المسعورة من الخارج. ووكائرو من أجل دفع إيجارات الأراضي الباهظة والضرائب المتفرقة الفاحشة يضطرون الي بيع منتجاتهم الجاهزة علي نحو دوري. لذلك كان من الصعب علي الرأسماليين البريطانيين أن يفتحوا السوق الصيني ببضائعهم الصناعية^(١٢).

ومع ذلك لم تبالس بريطانيا من فتح سوق الصين ومن تغيير حالة الميزان التجاري غير اللاتم مع الصين. واكتشفت أن أفضل وسيلة لذلك هي مادة الافيون، وذلك من خلال خلق سوق رائجة لها داخل السوق الصينية. وكان الافيون الذي تنتجه الهند يستهلكه بكميات محدودة داخل الصين من قبل كبار ملاك الأراضي والطبقة الارستقراطية ورجال البلاط والعجار الاغنياء ورجال الادارة الحكومية. لكن الحكومة الصينية كانت تسمح باستيرادة، أساساً، بإعتباره عقاراً طبيياً. وقد تبنت بريطانيا سياسة إغراق الصين بالافيون ابتداءً من عام ١٧٣٣ حيث كانت شركة الهند الشرقية

البريطانية^(١٧) تقوم بتجهيز الآفيون من الهند إلى الصين عن طريق ترغيع شحناته بالقرب من المياه الإقليمية للصين. ثم يقوم المهربون بنقله وبعده بالتأجل. ثم قامت الحكومة البريطانية في عام ١٧٩٧ بمنع هذه الشركة حتى احتكار تصنيع وتجارة هذه المادة وقصرها عليها فقط. وأجبرت الشركة الهندية علي زراعة الخشاش (النبات الذي يستخلص منه الأفيون)، كما قامت ببناء مصنع لها في مدينة كالكوت لتتبع وتصنع هذه المادة. وأصبحت الشركة تباع الآفيون بالمراد الصيني للجار الذين يتولون بعد ذلك تهريبه للصين.

وبدأت أنهار سلطة من الآفيون تتدفق علي الصين

يكفي ان نعلم، انه في عام ١٧٦٧ لم يتجاوز ما استوردته الصين من الآفيون ٢٠٠ صندوق. وفي عام ١٨٠٠ وصلت هذه الكمية الي ٢٠٠٠ صندوق^(١٨). فقد كانت أرباح هذه التجارة غالية سواء للتجار البريطانيين أو للحكومة البريطانية أو للذين يقومون بتجهيز الآفيون. فعكسفة الصندوق الواحد من الآفيون، ذي النوعية العالية، كانت في الهند بحوره ٢٢٧ روبية. لكن سعره في المراد الصيني كان يصل الي ٢٤٢٨ روبية (عشرة أضعاف). وكان متوسط حجم الرعب الذي يحققه التجار بعد تهريبه يصل الي ١٠٠ دولار عن الصندوق الواحد. ولهذا استطاع عدد من تجار الآفيون الانجليز أن يتحولوا الي أثرياء وينشئون دائرة «علية القوم» في بريطانيا. وكانت الضريبة التي تفرضها حكومة الهند البريطانية الاستعمارية تصل الي ٣٠٪ علي قيمة الآفيون المصدر^(١٩). ولهذا أصبحت حصيلة هذه الضريبة مورداً أساسياً للدخل الحكومي. يكفي هنا أن نعلم، ان الأرباح المتحقق من هذه الضريبة قد وصل الي أكثر من مليون جنيه استرليني خلال عام واحد (في عام ١٨٣٠/٢٩)^(٢٠). أنف الي ذلك حقيقة أخرى، وهو ان البرواج التي خلفته زراعة وتصنيع الآفيون بالهند قد أدت الي زيادة القدرة الشرائية للهنود علي شراء المنتجات البريطانية للصناعة، وفي مقدمتها المنسوجات الانجليزية.

وهكذا استطاعت شركة الهند الشرقية البريطانية أن تفل مشكله الميزان التجاري غير الملائم البريطانية مع الصين من خلال هذه التجارة الحظيرة. فبعد ان كانت الشركة تضطر لدفع كميات هائلة من الدولارات القضيبة للصين لتمويل واردات الشاي والحرير الخام منها، أصبحت بعد حصولها علي حق احتكار تصنيع وتجارة الآفيون في الهند ان

- ٨ - الأزمة الاقتصادية المالية الراهنة ، مساهمة نحو فهم أفضل.
مطبوعات المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، الناشر : شركة كاتمة للنشر والتمويل والتوزيع -
الكويت، للترجمة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت ١٩٨٥
- ٩ - التضخم المستورد ، دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرئاسية الصناعية على
البلد العربية.
الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية. الناشر : دار المستقبل العربي، القاهرة
١٩٨٦.
- ١٠ - حوار حول الدين والامتثال ، مع دراسة عن الوضع الراهن لمديرية مصر.
الناشر : مكتبة منبري ، القاهرة ١٩٨٦
- ١١ - أزمة الترويض الدولية، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية
عربية.
الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية. جامعة الدول العربية. الناشر : دار المستقبل العربي، القاهرة
١٩٨٧
- ١٢ - التصاريح التبادلية للتخلف ، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين
التاريخي للتخلف بدولة العالم الثالث.
الناشر : مجلة عالم المعرفة، رقم (١١٨) يصدرها المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب بدولة
الكويت، ١٩٨٧
- ١٣ - مشكلة الصادرات الصناعية لدولة الخليج العربية، المشكلات الراهنة، والآفاق
الممكنة والمراجعات للتحسين.
الناشر : دار الشباب، الرياض ١٩٨٧
- ١٤ - الاعتماد على الذات، بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع ، والشروط الموضوعية
المطلقة لتحقيق التنمية السريعة للتنمية للمعهد العربي للتخطيط بالكويت. الناشر : دار الشباب بقرص
١٩٨٧.
- ١٥ - فكر الأزمة : دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والمكر التنموي العربي .

الناشر : مكتبة حيدرلي ، القاهرة ١٩٨٧.

١٦- الاقتصاد العربي تحت الحصار.
دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن
العائقة والمديونية العربية. الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٩.

١٧- محلة الدين وسياسات التحرير.
الناشر : دار العالم الثالث ، القاهرة ١٩٩١.

١٨- الصراع الفكري والاجتماعي حول هجز الموازنة العامة في العالم الثالث.
دار سينما - القاهرة ١٩٩٢.

١٩- الليبرالية المستبدة، دراسة في الأفكار الاجتماعية والسياسية لهرامج التكيف في
العالم الثالث.
دار سينما - القاهرة ١٩٩٢.

■ ■ إشراف علي تحرير كتب (محرر) :

١- التنمية الاقتصادية والمعالجة الاجتماعية في الفكر القومي الحديث ، مع إشارة
خاصة لمصر ،
بالاشتراك مع الدكتور سماعيل صبري عبد الله والدكتور جرملة عبد الحافظ. الناشر : المركز
العربي للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨١.

٢- رؤية مستقبلية للاقتصاد المصري في ظل التطورات العالمية والاقليمية
بالاشتراك مع الدكتور محمد زكي شافعي. الناشر : المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨٢.

٣- نحو اقتصاد مصري يعتمد علي الذات
بالاشتراك مع الدكتور محمد زكي شافعي الناشر : دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع -
القاهرة ١٩٨٨.

- ٤- التضخم في العالم العربي
بحوث ومناقشات اجتماع الخبراء - الذي عقد بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت في مارس ١٩٨٥ .
الناشر : شركة كاظمة للطباعة والنشر ، الكويت ١٩٨٧ .
- ٥- لعوامل العاملين العرب بالخارج : آثارها ووسائل تنظيم الاستفادة منها .
بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت (٥-٧ أبريل ١٩٨٦)
الناشر : دار الشباب للترجمة والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٨٧ .
- ٦- السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي ،
بحوث ومناقشات ندوة عقدت بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت (٣٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٨)
الناشر : دار الرازي للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨٩ .
- ٧- المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية ،
بحوث ومناقشات المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب (الكويت ٦ - ٨ فبراير ١٩٨٨) من
جزئين ، الناشر : دار الرازي ، بيروت ١٩٩٠ .

مدرسة السلطنة والنشر
١٠٠٧ شارع السلام - أرض البراءة الهندية
٢٠٢١-٢٠٢٠

جليس في الزمان ككتاب



الليبرالية التوسعة

بعد أن اشتهرت تجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا والكتار حركة التحرر الوطني وفشل المبدأ التوسعي في العالم الثالث بدأ الأمر كمالاً أن الرأسمالية قد انتصرت نهائياً ، وأنه ليست هناك سوى ليبرالية السوق كطريق وحيد للنمو وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وباسم هذه الليبرالية تنتشر أيديولوجيا السوق تدريجياً في كل أنحاء العالم تقريباً رغم الكوارث الاجتماعية الهائلة التي تصاحبها . فليس البلاد الرأسمالية الصناعية تم التخلي عن الكثيرة وأهداف التوظيف الكامل ودولة الرفاه مع ما نجم عن ذلك من نمو شديد البطالة وتفاوت حاد في توزيع الدخل والثروة . وفي البلاد النامية يتم الآن فرض الليبرالية عليها بشكل قسري عبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سعياً وراء دعم « التوازنات الاقتصادية » . وبتم إغراق المديح عليها من المنظمات الدولية بالقدرة الذي تحقق فيه تلك التوازنات في حين يصبح سكانها أكثر بطالة وفقرًا وبؤساً . كما يجري الآن تطبيق قوانين الليبرالية في الدول التي كانت اشتراكية بصرامة شديدة وبشكل لايموراطي / وحتى إذا كان الثمن الاجتماعي لذلك هو الجوع والفقر والبطالة وسيطرة عصابات المافيا والمضاربات والدلاع الحروب الأهلية وبيع مؤسسات الدولة للأجانب .

ما حقيقة هذه الليبرالية الجديدة ؟ وما الأهداف الجوهرية التي تسعى إليها ؟

أن مؤلف هذا الكتاب يذهب إلى أن الليبرالية الجديدة التي تتسم بظاهرها اللاإنساني هي أيديولوجية رأسمالية المعاصرة لإدارة أزماتها الراهنة . وبشت أنه غير تلك الليبرالية يتم الآن إعادة احتواء العالم الثالث وتطويع البلاد التي كانت اشتراكية لتطابق تركيز رأس المال بالمراكز الرأسمالية الصناعية ، وإلحاق فائض قيمة تاريخي جديد ليستطرد في علاج تصدعات النظام الرأسمالي في تلك المراكز . والليبرالية الجديدة في سعيها لتحقيق هذا الهدف خلقت مايسميه المؤلف « بأمية رأس المال » التي تجسدت في برامج التكيف وسياسات التحول لنظام السوق . وإن تقل تناقضات الرأسمالية في ظل هذه الليبرالية مع بروز التحويل العنزيء والتكتل الاقتصادية . قد انتقل من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي الذي أصبح مجالاً لبروز نزاعات أكثر تعقيداً ومصدراً للاضطراب وعدم الاستقرار على الساحة العالمية .



دار المستقبل العربي

